وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الوجيز في تاريخ النيوليبرالية





تأليف: ديفيد هارفي
ترجمة: وليد شحادة

الوجيز

في تاريخ النيوليبرالية







الـوجيــز في تاريخ النيوليبرالية

تأليـف: ديفيد هارفي

ترجمة: وليـد شحادة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٣م

العنوان الأصلي للكتاب:

A BRIEF HISTORY OF

NEOLIBERALISM

DAVID HARVEY

الوجيز في تاريخ النيوليبرالية / تأليف ديفيد هارفي؛ ترجمة وليد شحادة .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتـــاب، ٢٠١٣م .- ٢٨٨ ص؛ ٢٤ سم.

(دراسات فكرية؛ ٨)

١- ٣٢٠,٥ هـــ ا ر و ٢- ٣٣٠,١٢ هـــ ا ر و

٣- العنوان ٤- هارفي ٥- شحادة ٦- السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات فكرية

«٨»

m

قد يرى مؤرخو المستقبل في الأعوام ١٩٧٨- ١٩٨٠ منعطفاً ثورياً في تاريخ العالم الاجتماعي والاقتصادي. ففي عام ١٩٧٨ اتخذ دنغ تشياوبنغ Deng Xiaoping الخطوات الحاسمة الأولى نحو تحرير اقتصاد تحكمه الشيوعية في بلد يشكل سكانه خمس عدد سكان العالم. والسبيل الذي حدده دنغ يقضي بتحويل الصين في غضون عقدين من الزمن من موضع خلفي منعزل ومغلق إلى مركز مفتوح للدينامية الرأسمالية بمعدلات نمو ثابتة ليس لها مثيل في تاريخ البشرية. وعلى الجانب الآخر من المحيط الهادي وفي ظروف مختلفة تماماً تولى شخص غامض نسبياً (بات اليوم واسع الشهرة) اسمه بول فولكر Paul Volcker رئاسة "الاحتياط الفدرالي الأمريكي" (المصرف المركزي) في تموز/يوليو عام ١٩٧٩. وفي غضون شهور قليلة أحدث تغييراً دراماتيكياً في السياسة النقدية. ومنذ تلك اللحظة أمسك الاحتياط الفدرالي بزمام القيادة في الحرب ضد التضخم دون أن يعير اهتماماً للنتائج المترتبة على ذلك (وبخاصة فيما له صلة بالبطالة). وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي انتخبت مارغريت ثاتشر Margaret Thatcher رئيسة لوزراء بريطانيا في أيار/مايو عام ١٩٧٩، وبيدها التفويض بأن تحد من سلطة النقابات العمالية وتضع حداً لذلك الركود البائس الناجم عن التضخم والذي غرقت فيه البلاد طوال العقد السابق من السنين. بعدئذ، وفي العام ١٩٨٠ تحديداً، تم انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية مسلحاً بما

لديه من كياسة وشخصية قيادية ليضع بلاده على مسار يعيد تنشيط اقتصادها من خلال دعم ومؤازرة تحركات فولكر في الاحتياط الفدرالي مضيفاً إليه مزيجه الخاص من السياسات الهادفة إلى الحد من سلطة العمال ورفع القيود عن الصناعة والزراعة واستخراج الموارد الطبيعية وتحرير سلطة المال داخلياً وعلى المسرح العالمي. من هذه المراكز المختلفة انتشرت النبضات الثورية وترددت أصداؤها لتعيد صنع العالم من حولنا ليبدو في صورة مختلفة اختلافاً كلياً عما كان.

إن تحولات بهذا الحجم وبهذا العمق لا تحدث بالمصادفة. لذلك يجدر بنا أن نستفسر عن الوسائل والسبل التي من خلالها جرى انتزاع التشكيلات الاقتصادية الجديدة – التي غالباً ما تصنّف تحت عنوان "العولمة" – من أحشاء الماضي. فقد أخذ كل من فولكر وريغان وثاتشر ودنغ تشياوبنغ حجج الأقليات التي كانت قيد التداول منذ أمد بعيد وجعلوها رأي الأغلبية (ولم يكن ذلك دون كفاح طويل). ريغان أعاد للحياة تقليداً ساد لدى أقلية داخل الحزب الجمهوري منذ عهد باري غولدووتر Barry Goldwater في مطلع ستينيات القرن العشرين. ورأى دنغ موجة الثروة والنفوذ المتصاعدة في اليابان وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وعمل على تحريك وإدارة اشتراكية السوق لحماية مصالح الدولة الصينية والارتقاء بها بدلاً من التخطيط المركزي. أما فولكر وثاتشر فقد انتزعا من ظلال الغموض النسبي مبدأ معيناً كان يعرف باسم "النيوليبرالية" (الليبرالية الجديدة أو المحدثة) وجعلاه مبدأ إرشادياً ومحورياً للفكر والإدارة الاقتصاديين. وهذا هو المبدأ عينه – من حيث أصوله ونشأته ومضامينه – هو الذي يعنيني بالدرجة الأولى.

النيوليبرالية هي بدايةً نظرية في ممارسات الاقتصاد السياسي تفترض أن أفضل وسيلة لتعزيز سعادة الإنسان ورخائه تكمن في إطلاق

حريات الفرد ومهاراته في القيام بمشاريعه وأعماله ضمن إطار مؤسساتي يتصف بحقوق قوية للملكية الخاصة والأسواق الحرة والتجارة الحرة. أما دور الدولة فيتمثل في خلق الإطار المؤسساتي والحفاظ عليه بما يلائم هكذا ممارسات. فمثلاً يتعين على الدولة أن تضمن جودة ونزاهة النقد. وعلى الدولة أيضاً أن تنشيء الهيكليات والوظائف العسكرية والدفاعية والشرطية والقانونية اللازمة لتأمين حقوق الملكية الخاصة، وأن تضمن، بالقوة إن لزم الأمر، عمل الأسواق بالشكل الصحيح والملائم. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدولة في حال عدم وجود أسواق (في بعض المجالات مثل الأرض والمياه والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتلوث البيئي) أن تخلقها، وبعمل تقوم به الدولة إذا لزم الأمر. وفيما خلا هذه المهام لا يجوز للدولة أن تتدخل. وتدخلات الدولة في الأسواق (بعد خلقها وتأسيسها) يجب أن تظل في الحدود الدنيا المجردة، كما تقول هذه النظرية، فالدولة لا تستطيع أن تمتلك المعلومات الكافية التي تؤهلها للتخمين بخصوص إشارات السوق (الأسعار) وأيضاً لأن جماعات المصالح القوية سوف تعمل حتماً على تشويه تدخلات الدولة والتأثير فيها (ولاسيما في الدول الديمقراطية) لما فيه فائدتها الخاصة.

لقد حدث في أماكن كثيرة من العالم تحول أكيد ولافت نحو النيوليبرالية في ممارسات وفكر الاقتصاد السياسي منذ سبعينيات القرن العشرين. وشاعت كثيراً إجراءات التحرر من تدخل الدولة والخصخصة وانسحاب الدولة من كثير من مجالات العمل والتقديمات الاجتماعية. ويمكننا القول إن كل الدول تقريباً، ابتداءاً من تلك الدول المستقلة حديثاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحتى الديمقراطيات الاشتراكية بأسلوبها القديم ودول الرفاه الاجتماعي مثل نيوزيلندا والسويد، قد اعتمدت نسخة أو أخرى من نظرية النيوليبرالية، طوعاً أحياناً، وقسراً في حالات أخرى نتيجة للضغط،

وعدلت بعض سياساتها وممارساتها بما يتوافق معها. جنوب أفريقيا بعد تحررها من الفصل العنصري سارعت لتطبيق النيوليبرالية، وحتى الصين المعاصرة، كما سوف نرى لاحقاً، تبدو سائرة على هذا الطريق. ويضاف إلى هذا كله ما يلاحظ حالياً من أن دعاة النيوليبرالية يحتلون الآن مواقع لها تأثير واسع في المجال التعليمي (الجامعات والعديد من مراكز الفكر) وفي الإعلام ومجالس إدارة الشركات والمؤسسات المالية وفي مؤسسات الدولة المفتاحية (وزارة الخزانة والمصارف المركزية) وكذلك في مؤسسات دولية كبرى مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية WTO التي تنظم أعمال التجارة والمال في أنحاء المعمورة كافة. مجمل القول إن النيوليبرالية باتت اليوم الأسلوب المهيمن في الخطاب. وأضحى لآثارها انتشار واسع في طريقة تفكيرنا حيث اندمجت في طريقة تفسيرنا لما يدور حولنا وفي معيشتنا وفي فهمنا للعالم.

غير أن عملية التحول نحو النيوليبرالية (أو كما درج عليه القول "اللبرلة الجديدة") قد أفرزت الكثير من "التدمير الخلاّق"، ليس فقط في الأطر المؤسساتية والسلطات السابقة لها (حتى أنها شكلت طعناً بالأشكال التقليدية لسيادة الدولة) بل وأيضاً في تقسيم العمل والعلاقات الاجتماعية وفي تقديمات الرفاه وحتى في التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتفكير والأنشطة الإنجابية وفي الانتماء للأرض وعادات القلوب. وبمقدار ما تثمن النيوليبرالية تبادلات الأسواق وتعدّها "أخلاقاً بحد ذاتها قادرة على أن تكون بمثابة مرشد ودليل لكل أفعال الإنسان، فتحل بذلك محل المعتقدات الأخلاقية السابقة جميعاً"، فإنها تؤكد على أهمية العلاقات العقدية في السوق كما قال الباحث Treanor. فهي تؤكد أن الخير الاجتماعي يزداد من خلال تزايد امتداد وتواتر التعاملات في الأسواق، وبذلك فهي تسعى لنقل أفعال الإنسان كافة إلى مجال السوق. وهذا الأمر يقتضي تكنولوجيا خلق

المعلومات والقدرة على تراكم وخزن ونقل وتحليل واستخدام قواعد المعلومات الهائلة لتكون مرشداً للقرارات في السوق العالمي. ومن هنا تركز اهتمام النيوليبرالية الشديد على إنتاج تكنولوجيا المعلومات (ما قاد البعض للإعلان عن ظهور نوع جديد من "مجتمع المعلومات"). فقد عملت هذه التكنولوجيا على ضغط كثافة تعاملات الأسواق المتصاعدة في المكان والزمان. وأنتجت انفجاراً شديداً لما أدعوه في موضع آخر "الانضغاط المكاني الزماني" وكلما كبر وتوسع المجال الجغرافي (ومن هنا التأكيد على "العولمة") وكلما قصرت مدة العقود في الأسواق كان ذلك أفضل. وهذا التفضيل الأخير يتوازى مع توصيف ليوتارد Lyotard الشهير لحالة ما بعد الحداثة حيث قال بأنها تلك الحالة التي يحل فيها "العقد المؤقت" محل "المؤسسات الدائمة في المجالات التخصصية والعاطفية والجنسية والثقافية والعائلية والدولية وأيضاً في الشؤون السياسية." والنتائج الثقافية لهيمنة هكذا أخلاق للسوق كبيرة وكثيرة جداً كما بينت سابقاً في كتابي "حالة ما بعد الحداثة *The Condition of Postmodernity* (الصادر عام ١٩٨٩).

وأخيراً لا يسعني إلا أن أقول بأنه على الرغم من كثرة وتوافر الكتابات العامة عن التحولات العالمية وآثارها إلا أن ما هو مفقود عموماً – وهذا ما يحاول هذا الكتاب سد ثغرته – هو تلك القصة الاقتصادية السياسية حول أصل النيوليبرالية ومن أين جاءت وكيف انتشرت على نطاق واسع وشامل على المسرح العالمي. إضافة لذلك فإن انخراط الكثيرين في نقد هذه النظرية يشير إلى إطار للتعرف على وبناء ترتيبات اقتصادية وسياسية بديلة.

يجدر بي في هذه العجالة أن أشير إلى أنني قد أفدت كثيراً في الآونة الأخيرة من أحاديث ومناقشات أجريتها مع كل من جيرارد دومنيل وسام غندين وليو بانيتس. كما أنني مدين بالشكر والعرفان لكل من ماساو ميوشي وجيوفاني أريغي وباتريك بوند وسندي كاتز ونيل سميث وبيرتل

أولمان وماريا كايكا وإيريك سوينغدوف. وأود أن أؤكد بأن ما أثار اهتمامي بهذا الموضوع لأول مرة هو مؤتمر حول النيوليبرالية عقد في برلين في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠١ برعاية مؤسسة روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg Foundation. وأخص بالشكر بيل كيلي العميد الإداري لمركز الدراسات العليا في جامعة كولومبيا بنيويورك وزملائي وطلبتي بشكل خاص وليس حصرياً في برنامج الأنثروبولوجيا لما قدموه من اهتمام ودعم لي. وبالطبع فإنني أبرىء الجميع من أي مسؤولية قد تنجم عن هذا البحث.



الفصل الأول

الحرية مجرد كلمة أخرى ...

لكي يسود أي اتجاه فكري لا بد من تقديم جهاز من المفاهيم يكون مقبولاً ومتوافقاً مع أحاسيسنا وفطرتنا، ومنسجماً مع قيمنا ورغباتنا، وأن يكون متوافقاً أيضاً مع الإمكانات الكامنة في العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه. فإذا كان هذا الجهاز ناجحاً يصبح متأصلاً في فطرتنا السليمة ويُسلّم به جدلاً ولا يكون عرضة للشك. ولهذا اتخذ مؤسسو الفكر النيوليبرالي المثل السياسية لكرامة الإنسان وحرية الفرد على أنها المثل الأساسية و"القيم المحورية للحضارة." ومن خلال ذلك كان خيارهم حكيماً ذلك أن هذه المثل هي بحق مثل مقنعة وتغري الجميع بتقبلها. وقالوا إن هذه القيم تتهددها أخطار كثيرة ليس فقط من الفاشية والدكتاتورية والشيوعية، بل إنها أيضاً مهددة بأخطار مختلف أشكال تدخل الدولة التي تجعل الأحكام والقرارات الجمعية تحلُّ محل قرارات أفراد هم أحرار فيما يختارون.

غير أن مفاهيم الكرامة وحرية الفرد قوية ومقبولة بحد ذاتها. وهذه المثل هي التي مكّنت الحركات الانفصالية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قبل انتهاء الحرب الباردة، ومكّنت أيضاً الطلبة في ساحة تيانانمان بالصين. وهذه المثل أيضاً هي التي كانت وراء الحركات الطلابية التي اجتاحت العالم عام ١٩٦٨ – من باريس وشيكاغو إلى بانكوك ومدينة

مكسيكو – حيث كانت في بعض منها سعياً وراء حريات أكبر في التعبير والخيار الشخصي. وعموماً فإن هذه المثل يحبها ويتبناها كل من يثمّن قدرة المرء على صنع قراره بنفسه.

لعبت فكرة الحرية المتأصلة والمتجذرة في التقاليد الأمريكية دوراً بارزاً في الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. ومن هذا المنطلق فسرت "أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر" على أنها اعتداء على هذه الحرية. ففي الذكرى الأولى لهذا اليوم البغيض قال الرئيس بوش: "إن عالماً لحرية متنامية وينعم بالسلام يخدم مصالح أمريكا بعيدة المدى ويعكس المثل الأمريكية الدائمة ويوحد حلفاء أمريكا." ثم انتهى إلى القول: "البشرية اليوم تمسك بيديها فرصة تقديم نصر الحرية على كل أعدائها من قديم الزمان." و"الولايات المتحدة ترحب بمسؤولياتها لتكون القائد في هذه المهمة العظيمة." وبات قوله هذا جزءاً متمماً لوثيقة "استراتيجية الدفاع الوطني للولايات المتحدة" التي صدرت بعد خطابه هذا بوقت قصير. وفي مناسبة أخرى قال الرئيس بوش "الحرية هي هبة الله لكل رجل وامرأة في هذا العالم." وأضاف لاحقاً: "وحيث أننا القوة الأعظم على هذه الأرض لدينا التزام للعمل على نشر الحرية."

وعندما لم يجد الرئيس بوش أسباباً أخرى تكفي لشن حرب استباقية على العراق، احتكم إلى فكرة تقول إن منح الحرية للعراق هي بعينها مسوغ كاف للحرب. العراقيون أحرار، وهذا كل ما يهم الجميع. ولكن ما نوع "الحرية" التي يجري تصورها هنا، حين نتذكر ما قاله الناقد الثقافي ماثيو أرنولد Mathew Arnold منذ زمن: "الحرية حصان ممتاز يركبه المرء، إنما ليركبه إلى مكان ما." إذن، إلى أي مكان سوف يركب العراقيون حصان الحرية هذا الذي قدم إليهم بقوة السلاح؟

جاء جواب إدارة الرئيس بوش عن هذا السؤال بتاريخ التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣ عندما أصدر بول بريمر Paul Bremer رئيس

سلطة التحالف المؤقتة أربعة أوامر تضمنت: "خصخصة كاملة لجميع مشاريع القطاع العام، حقوق ملكية كاملة لشركات أجنبية للأعمال العراقية، إعادة كاملة لجميع الأرباح الأجنبية ... فتح المصارف العراقية أمام السيطرة الأجنبية، معاملة وطنية لجميع الشركات الأجنبية ... وإزالة جميع الحواجز تقريباً أمام التجارة." وعلى أن يجري تطبيق هذه الأوامر في جميع مجالات الاقتصاد بما في ذلك الخدمات العامة والإعلام والتصنيع والخدمات والنقل والمال والبناء. أعفي النفط وحده من هذه الإجراءات (ربما بسبب وضعيته الخاصة بأنه منتج لعائدات تستخدم لتسديد نفقات الحرب وأيضاً بسبب أهميته الجيوسياسية). ومن جهة أخرى، يتعين فرض قيود صارمة على سوق العمالة. فالإضرابات ممنوعة في قطاعات هامة وحق الانتساب لنقابات العمال مقيد. وفرضت أيضاً "ضريبة ثابتة" شديدة التنازلية بحيث تتناقص نسبة الضريبة كلما تعاظم الدخل (وهي خطة إصلاحية طموحة طالما طالب بتطبيقها المحافظون في الولايات المتحدة).

يقول بعضهم إن هذه الأوامر تخالف اتفاقيات جينيف ولاهاي التي تنص على وجوب احترام القوة المحتلة لأصول وأموال البلد المحتل وعدم بيعها والتفريط بها. وقد قاوم العراقيون فرض ما أسمته مجلة الأكونوميست اللندنية نظام "الحلم الرأسمالي" على العراق. هذا وقد انتقد أحد أعضاء سلطة التحالف المؤقتة التي عينتها السلطة المحتلة فرض "أصولية السوق الحر" ودعاها "المنطق المعوج الذي يتجاهل التاريخ." ومع أن تلك الأحكام والقواعد التي فرضها بول بريمر غير قانونية عندما تفرضها قوة احتلال إلا أنها تصبح قانونية وشرعية إذا تبنتها حكومة "ذات سيادة." وهكذا قيل عن الحكومة المؤقتة التي عينتها الولايات المتحدة والتي تولت المسؤولية في نهاية حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤ بأنها "ذات سيادة." لكن كل ما لديها من صلاحيات ينحصر في المصادقة على القوانين القائمة. لكن بريمر عمد قبل التسليم إلى مضاعفة أعداد القوانين بهدف تحديد قواعد وأحكام السوق الحرة

والتجارة الحرة بتفاصيلها الدقيقة (بخصوص مسائل كثيرة التفاصيل مثل قوانين حقوق النشر والتأليف وحقوق الملكية الفكرية) آملاً بذلك أن يكون لهذه الترتيبات المؤسساتية "حياتها وزخمها الذاتي" بحيث يصعب إلغاؤها.

إن هذه الإجراءات التي اتخذها بريمر وقدم خطوطها العريضة، بحسب نظرية النيوليبرالية، ضرورية وكافية لخلق الثروة وبالتالي تحسين مستوى السكان عموماً. فالافتراض بأن الحريات الفردية مضمونة من خلال حرية السوق وحرية التجارة سمة أساسية كبرى في الفكر النيوليبرالي، وهي السمة التي هيمنت على موقف الولايات المتحدة إزاء العالم. والشيء الذي سعت الولايات المتحدة دون شك لفرضه على العراق بالقوة هو جهاز تابع للدولة تكون مهمته الأساسية خلق الظروف التي تيسر تراكم رأس المال الربحي لجهة رأس المال المحلي والأجنبي. وإنني أصنف هكذا جهاز في الدولة تحت اسم "**الدولة النيوليبرالية.**" فالحريات التي تجسدها هذه الدولة تعكس مصالح أصحاب الأملاك الخاصة والشركات متعددة الجنسيات ورأس المال التمويلي. وخلاصة القول أن بريمر دعا العراقيين لركوب حصان حريتهم ليذهبوا به مباشرة إلى زريبة النيوليبرالية.

يجدر بنا في هذا السياق أن نتذكر أول تجربة حصلت في تشكيل الدولة النيوليبرالية. حصلت هذه التجربة في التشيلي عقب الانقلاب الذي قاده بينوشيه Pinochet في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٣ (أي قبل ثلاثين عاماً بالتمام والكمال تقريباً سبقت إعلان بريمر عن النظام الذي سيتولى الحكم في العراق). فقد قام بينوشيه بانقلابه هذا ضد حكومة سلفادور ألليندي Salvador Allende المنتخبة ديمقراطياً بتشجيع من النخبة من رجال الأعمال المحليين الذين أحسوا بالخطر جراء تحرك الليندي نحو الاشتراكية. وقد كان هذا الانقلاب مدعوماً من الشركات الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية CIA ووزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر. واستخدم بينوشيه العنف في قمع جميع الحركات الاشتراكية وتنظيمات اليسار السياسية وفكك وألغى جميع

أشكال التنظيمات الشعبية (مثل المراكز الصحية المجتمعية في الأحياء الأكثر فقراً). "وحُرر" سوق العمالة من القيود التنظيمية والتقييدات المؤسساتية (سلطة النقابات، على سبيل المثال). ولكن كيف يمكن إعادة تنشيط اقتصاد متعثر؟ سياسات استبدال المستوردات (عبر تشجيع الصناعات الوطنية من خلال مساعدات الدعم المالي أو الحمايات بطريق التعرفة) التي سيطرت على محاولات التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية باتت سيئة السمعة، وعلى نحو خاص في التشيلي حيث لم تنجح مثلما نجحت في بلدان أخرى. وبما أن العالم بأسره يعاني من الركود الاقتصادي فقد برزت مطالبات بتبني مقاربة جديدة.

وجهت الدعوة للمساعدة في إعادة بناء اقتصاد التشيلي إلى مجموعة من الاقتصاديين تعرف باسم "أبناء" شيكاغو بسبب انتمائهم وولائهم لنظريات النيوليبرالية لملتون فريدمان Milton Friedman(*) الأستاذ في جامعة شيكاغو. لكن قصة اختيار أفراد هذه الجماعة تثير الاهتمام. كانت الولايات المتحدة تموّل تدريب

(*) ملتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦) اقتصادي وعالم إحصاء له العديد من المؤلفات، أستاذ لمادة الاقتصاد لما يزيد عن ثلاثين عاماً في جامعة شيكاغو. نال جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام ١٩٧٦ وأسهم في تأسيس جماعة فكرية في هذه الجامعة نال عدد لا بأس به من أفرادها جوائز نوبل في الاقتصاد فصاروا يعرفون باسم "مدرسة شيكاغو الاقتصادية." له بحوث عدة في تحليل الاستهلاك وفي النقد ونظرياته. وهو القائل: "التضخم ظاهرة نقدية دوماً وفي كل مكان." وصفته مجلة الايكونوميست اللندنية بأنه الاقتصادي الأكثر تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين ... إن لم يكن في القرن كله. شغل منصب المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي المحافظ رونالد ريغان. في فلسفته السياسية ينادي بنظام اقتصادي يعتمد السوق الحرة وبحدود دنيا من تدخل الدولة. وكان لأفكاره المتعلقة بالسياسة النقدية والضرائب والخصخصة تأثير كبير في سياسات الحكومات وعلى وجه الخصوص في ثمانينيات القرن العشرين. كما كان لنظريته النقدية أثر في استجابة "الاحتياطي الفدرالي" للأزمة المالية العالمية. قام بزيارات عدة قدم فيها استشاراته لدول أوروبا الشرقية والصين. (م.)

عدد من الاقتصاديين التشيليين في جامعة شيكاغو منذ خمسينيات القرن العشرين وذلك في إطار برنامج كان معمولاً به إبان الحرب الباردة يهدف إلى مناهضة وتحييد الميول اليسارية في أمريكا اللاتينية. فبات الاقتصاديون الذين تلقوا تدريباتهم في شيكاغو الفئة المهيمنة في جامعة سانتياغو الكاثوليكية الخاصة. وفي الأعوام الأولى من سبعينيات القرن نظمت الصفوة من رجال الأعمال معارضتها لألليندي عبر جماعة عرفت باسم "نادي يوم الاثنين" وأسست لعلاقة عمل مع هؤلاء الاقتصاديين، وقدمت التمويل لأعمالهم من خلال معاهد البحوث. جاء بينوشيه بهؤلاء الاقتصاديين إلى الحكومة عام ١٩٧٥ بعد تهميشه لمنافسه في السلطة الجنرال غوستافو لي Gustavo Leigh الذي كان من أنصار العالم الشهير وصاحب النظريات الاقتصادية جون مينارد كينز John Maynard Keynes. وكان أول عمل قام به هؤلاء في الحكومة الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. عملوا إلى جانب هذا الصندوق فألغوا التأميم وخصخصوا الأصول العامة وفتحوا الثروات الطبيعية (المسامك والأخشاب ... الخ) أمام الاستثمار الخاص وغير المقيد (وفي حالات عدة عوملت مطالب السكان الأصليين بمنتهى القسوة والخشونة) وخصخصوا الضمان الاجتماعي وسهلوا عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الحرة، وقدموا الضمانات لحقوق الشركات الأجنبية بإعادة أرباحهم الناتجة عن عملياتهم في التشيلي إلى أوطانهم. وبات النمو القائم على التصدير مفضلاً على بدائل الاستيراد. أما القطاع الوحيد الذي تُرك للدولة فهو استثمار الثروة الطبيعية الهامة في النحاس (يشبه النفط في العراق إلى حد ما). وقد تبين أن لهذا القطاع جدواه العملية في ميزانية الدولة إذ تتدفق عائدات هذا الاستثمار إلى خزانتها مباشرة. لكن هذا الانتعاش الفوري للاقتصاد التشيلي المتمثل بمعدلات النمو وتراكم رأس المال ومعدلات عائد الاستثمارات الأجنبية العالية لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انهار كل شيء بفعل أزمة ديون أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٢. فكانت النتيجة تطبيقاً للسياسات النيوليبرالية بأسلوب أكثر براغماتية وأقل

إيديولوجية في السنوات التي أعقبت هذه الأزمة. شكل هذا كله بما في ذلك البراغماتية دليلاً مفيداً لدعم التحول فيما بعد نحو النيوليبرالية في كل من بريطانيا (أثناء حكم مارغريت ثاتشر) وفي الولايات المتحدة (في إدارة الرئيس رونالد ريغان) في ثمانينيات القرن المنصرم. هذا وقد باتت التجربة المريرة المنفذة في الأطراف نموذجاً لتشكيل سياسات في المركز (مثلما حصل بخصوص تجريب الضريبة الثابتة في العراق التي فرضت بموجب قرارات بريمر) ولم تكن تلك المرة الأولى.

إن حقيقة وجود عمليتي إعادة هيكلة متماثلتين لجهاز الدولة في وقتين مختلفين وفي مكانين مختلفين في العالم وتحت تأثير قسري من الولايات المتحدة تشير إلى أن ذلك القدوم الاستعماري المقيت لقوة الولايات المتحدة قد يكون وراء ذلك الانتشار السريع لأشكال الدولة النيوليبرالية في مختلف أنحاء العالم اعتباراً من منتصف سبعينيات القرن العشرين وما بعد. ورغم أن ذلك قد حدث على مدى الأعوام الثلاثين الأخيرة إلا أنه لا يشكل بحال من الأحوال القصة بكاملها كما يوضح لنا العنصر المحلي للانعطاف النيوليبرالي في التشيلي. إضافة لذلك، لم تكن الولايات المتحدة هي التي أجبرت مارغريت ثاتشر على سلوك ذلك الدرب الطليعي للنيوليبرالية الذي تبنته في عام ١٩٧٩. ولم تكن الولايات المتحدة هي التي أجبرت الصين عام ١٩٧٨ لتبدأ أولى خطواتها على درب تبني النيوليبرالية. ولا يمكن أن نعزو إلى القوة الاستعمارية للولايات المتحدة تلك التحركات الجزئية نحو الانتقال إلى النيوليبرالية في الهند في عقد الثمانينيات وفي السويد في أوائل تسعينيات القرن العشرين. ومن هنا يمكن القول إن التطورات الجغرافية المتفاوتة للنيوليبرالية على المسرح العالمي كانت بكل تأكيد عملية بالغة التعقيد تقتضي الكثير من القرارات وليس القليل من الفوضى والارتباك. إذن، لماذا حدث هذا التحول نحو النيوليبرالية وما هي القوى التي جعلته مهيمناً من داخل الرأسمالية العالمية؟

لماذا هذا الانعطاف النيوليبرالي؟

صممت عمليات إعادة هيكلة أشكال الدول والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف الحيلولة دون عودة الظروف الكارثية التي هددت النظام الرأسمالي في ذلك الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد افتُرض أيضاً أن تحول هذه العمليات دون عودة التناحرات الجيوسياسية فيما بين الدول للظهور ثانية وتلك التناحرات التي قادت إلى الحرب. وبهدف ضمان السلم والهدوء الداخليين كان ينبغي بناء نوع من التسويات الطبقية بين رأس المال والعمالة. ولعل أفضل تمثيل لتفكير ذلك العصر كتاب كان له تأثير كبير من تأليف عالمي اجتماع شهيرين هما روبرت داهل Robert Dahl وتشارلز لندبلوم Charles Lindblom في عام ١٩٥٣. يقول هذان العالمان إن الرأسمالية والشيوعية أخفقتا بشكليهما الأولي الخام. والسبيل الوحيد إلى الأمام كما يقولان يكمن في إيجاد الخليط الصحيح والملائم للدولة والسوق والمؤسسات الديمقراطية بهدف ضمان السلم وإشراك الجميع دون استبعاد أحد، والرفاه والاستقرار. وعلى الصعيد الدولي تم إنشاء نظام عالمي جديد من خلال اتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods كما أحدثت مؤسسات مختلفة تسهم في استقرار العلاقات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي في بازل. وجرى تشجيع التجارة الحرة بالبضائع بموجب نظام سعر القطع الثابت المرتبط بقابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب بسعر ثابت. بيد أن أسعار القطع الثابتة لا تتوافق مع التدفقات الحرة لرأس المال التي يجب إبقاؤها تحت السيطرة، إنما كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تسمح بالتدفق الحر للدولار إلى ما وراء حدودها إذا أريد لهذا الدولار أن يقوم بمهمة العملة الاحتياطية العالمية. أقيم هذا النظام تحت مظلة حماية القوة العسكرية الأمريكية. ولم يضع حدوداً على تدفقات الدولار العالمية سوى الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة.

وقد ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية دول مختلفة اعتمدت مبادىء الديمقراطية الاجتماعية أو الديمقراطية المسيحية أو مبادىء الاقتصاد الموجه. والولايات المتحدة نفسها تحولت نحو شكل الدولة الديمقراطية الليبرالية، واليابان وبإشراف دقيق من الولايات المتحدة، بنت لنفسها جهاز الدولة الديمقراطية اسمياً إنما عملياً كان جهازاً بيروقراطياً متمتعاً بالصلاحية الكاملة للإشراف على إعادة إعمار البلد بعد الحرب. لكن القاسم المشترك بين أشكال هذه الدول جميعاً هو القبول بمبدأ أن الدولة يجب أن تركز جل اهتمامها على التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي ورفاهية مواطنيها، وبأن سلطة الدولة يجب أن تنتشر بحرية، وإن لزم الأمر، إلى جانب التدخل بعمليات السوق لتحقيق هذه الغايات، أو المجيء بتلك العمليات. وانتشرت على نطاق واسع السياسات المالية والنقدية التي تعرف في أوساط الاقتصاديين باقتصاديات كينز Keynesian(*) الهادفة إلى كبح وإخماد الدورات الاقتصادية وضمان التوظيف الكامل على نحو معقول. وبرزت المناداة "بالتسوية الطبقية" بين رأس المال والعمالة على أنها الضامن الرئيس للسلم والهدوء المحليين. تدخلت الدول بقوة في السياسة الصناعية وانتقلت سريعاً

(*) جون مينارد كينز John Maynard Keynes (١٨٨٣ – ١٩٤٦) اقتصادي بريطاني نادى ببرامج مالية حكومية يكون من شأنها رفع مستويات التوظيف وتحفيز النشاط الاقتصادي. كان لآرائه أثر كبير في السياسات الاقتصادية التي تبنتها حكومات دول عدة. وهو أول من طالب باستخدام الإجراءات المالية والنقدية للتخفيف من النتائج السلبية للركود والكساد الاقتصاديين. يعد كينز في نظر الكثيرين الاقتصادي الأكثر تأثيراً في القرن العشرين. وفي كتابه The Means to Prosperity الصادر عام ١٩٣٣ إبان "الركود العظيم" قدم توجيهات محددة لمعالجة البطالة أثناء الركود الاقتصادي العالمي. غير أن أروع ما كتب جاء في كتابه "النظرية العامة ..." حيث يقدم التسويغ النظري لسياسات التدخل الحكومي التي يفضلها في معالجة الكساد. فهو يقول: "الطلب وليس العرض هو المتغير الأساسي الناظم للمستوى العام للنشاط الاقتصادي." (م.)

لوضع معايير للأجر الاجتماعي من خلال إنشاء منظومات مختلفة للرفاه (الرعاية الصحية والتعليم وغيرها).

يعرف هذا الشكل للتنظيم السياسي الاقتصادي الآن بـــ "الليبرالية المطوّقة"(*) في إشارة إلى الطريقة التي تكون فيها عمليات السوق وأنشطة الشركات والأعمال مطوقة بشبكة عنكبوتية من القيود الاجتماعية والسياسية وبيئة تنظيمية تكون مقيّدة أحياناً وفي أحيان أخرى تمهد السبيل لاستراتيجية اقتصادية وصناعية. لم يكن التخطيط من جانب الدولة وفي بعض الحالات لم تكن ملكية الدولة لقطاعات أساسية (مثل صناعة الفحم والصلب والسيارات) بالأمر غير الشائع (مثاله في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا). فالمشروع النيوليبرالي يهدف إلى تحرير رأس المال من هذه القيود.

والجدير بالذكر أن الليبرالية المطوقة أنتجت معدلات نمو اقتصادي عالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وقد اعتمد ذلك في جزء منه على سخاء الولايات المتحدة في كونها على استعداد لتحمل عجز في الميزانية مع باقي دول العالم ولأن تمتص وتستوعب أي منتجات زائدة داخل حدودها.

وقد منح هذا النظام فوائد كثيرة مثل توسيع أسواق التصدير (وأكثرها بروزاً لليابان، وأحياناً على نحو غير متكافىء في بلدان أمريكا الجنوبية وبعض بلدان جنوب شرق آسيا)، لكن محاولات تصدير "التنمية" إلى القسم الأعظم من باقي دول العالم تعثرت كثيراً. وهكذا بقيت الليبرالية المطوقة حلماً بعيد المنال للكثير من دول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص في

(*) الليبرالية المطوّقة embedded liberalism مصطلح يشير إلى النظام الاقتصادي المهيمن في مختلف أنحاء العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات. يعود الفضل في وضع هذا المصطلح إلى العالم السياسي الأمريكي جون جيرارد راغي John Gerard Ruggie عام ١٩٨٢. (م.)

أفريقيا. لكن الاندفاع اللاحق فيما بعد نحو التحول لاعتماد النيوليبرالية بعد عام ١٩٨٠ لم يفرز تغيراً مادياً ملحوظاً في حالة الفقر لديها. بيد أن سياسة إعادة التوزيع في البلدان الرأسمالية المتقدمة (بما في ذلك درجة معينة من الدمج السياسي بين سلطة النقابات عند الطبقة العاملة والدعم للمساومة الجمعية) بالإضافة إلى فرض أدوات رقابية على حرية حركة رأس المال (أي درجة معينة من الكبت المالي من خلال ضوابط على رأس المال تحديداً والانفاق العام الموسع وبناء دولة الرفاه والتدخل النشط للدولة في الاقتصاد ودرجة معينة من التخطيط التنموي قد سارت جنباً إلى جنب مع معدلات عالية نسبياً للنمو. وهكذا تحقق التحكم في الدورة الاقتصادية من خلال تطبيق سياسات كينز المالية والنقدية.

ومن خلال أنشطة تدخل الدولة تعزز اقتصاد اجتماعي وأخلاقي (مدعوم أحياناً بحس الهوية الوطنية القوي). وبالتالي أصبحت الدولة ميدان القوة التي تشد إليها العلاقات الطبقية. فكان لمؤسسات الطبقة العمالية مثل النقابات وأحزاب اليسار السياسية تأثير حقيقي داخل جهاز الدولة.

ومع انتهاء عقد الستينيات بدأت الليبرالية المطوقة تتهاوى على الصعيد الدولي وداخل الاقتصادات المحلية. وظهرت للعيان في كل مكان علائم أزمة خطيرة لتراكم رأس المال. ارتفعت البطالة والتضخم بمعدلات عالية في كل مكان مؤشرة لبدء مرحلة عالمية من التضخم المصحوب بركود اقتصادي Stagflation استمر طوال الجزء الأكبر من عقد السبعينيات. ونتج عن ذلك أزمات مالية في مختلف الدول (بريطانيا التي أسعفها صندوق النقد الدولي في العامين ١٩٧٥ – ١٩٧٦ على سبيل المثال) حيث تراجعت كثيراً العائدات الضريبية وتزايدت كثيراً النفقات الاجتماعية ولم تعد سياسات كينز Keynes تجدي نفعاً. وحلت الفوضى والارتباك في نظام بريتون وودز Bretton Woods الخاص بأسعار الصرف الثابتة المدعومة باحتياطي الذهب حتى قبل وقوع

الحرب العربية الاسرائيلية وحظر تصدير نفط أوبيك OPEC عام ١٩٧٣. يضاف إلى ذلك مسامية الحدود بين الدول أمام تدفقات رؤوس الأموال التي أنهكت نظام أسعار الصرف الثابتة. وتدفقت الدولارات الأمريكية في العالم متهربة من الضوابط الأمريكية من خلال إيداع الأموال في البنوك الأوروبية. من أجل ذلك تم التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة في عام ١٩٧١. ولم يعد الذهب قادراً على القيام بدور القاعدة المعدنية للنقد الدولي، وتركت أسعار القطع لتعوم وسرعان ما صار التخلي عن أسعار الصرف الثابتة أمراً واقعاً. وهكذا أصاب الانهاك الليبرالية المطوقة التي أنتجت معدلات نمو مرتفعة للبلدان الرأسمالية المتقدمة في الحد الأدنى بعد عام ١٩٤٥ فلم تعد قادرة على العمل. إذن لا بد من بديل إذا أريد التغلب على الأزمة.

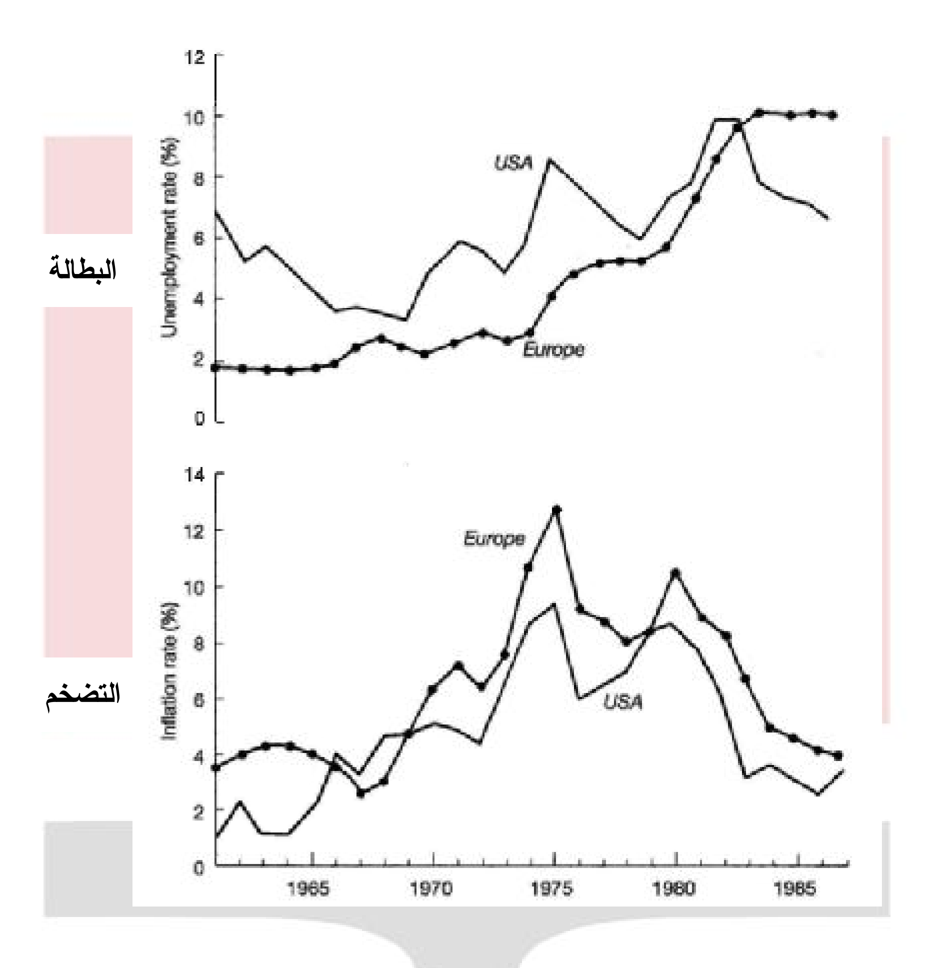
يقضي أحد الردود على ذلك الوضع بتعميق سيطرة الدولة وتنظيم الاقتصاد من خلال استراتيجيات الشركات (بما في ذلك إن لزم الأمر قمع تطلعات العمال والحركات الشعبية من خلال إجراءات التقشف وسياسات الدخل وحتى ضوابط على الأجور والأسعار). تقدمت بهذا الرد أحزاب اشتراكية وشيوعية في أوروبا معلقة آمالها على التجارب المبدعة في الحوكمة في أماكن مثل "بولونيا الحمراء" Red Bologna التي يسيطر عليها الشيوعيون في إيطاليا، وعلى التحولات الثورية في البرتغال غداة انهيار الفاشية، وعلى التحول نحو اشتراكية أكثر انفتاحاً على السوق وأفكار "الشيوعية الأوروبية" وبخاصة في إيطاليا (بزعامة بيرلنغوير Berlinguer) وفي اسبانيا (بتأثير من كاريللو Carrillo)، أو على توسيع ناموس دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية القوية في البلدان الاسكندنافية. وتمكن اليسار من تجميع قوة شعبية لا بأس بها وراء هكذا برنامج، وبات قريباً جداً من استلام السلطة في إيطاليا، وتولى سلطة الدولة فعلاً في البرتغال وفرنسا واسبانيا وبريطانيا، وفي الوقت نفسه ظل محتفظاً بموقعه في السلطة في اسكندنافيا.

حتى في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أصدر الكونغرس ذو الأغلبية الديمقراطية سلسلة ضخمة من التشريعات بخصوص الإصلاح التنظيمي في مطلع السبعينيات (صدرت بقوانين في عهد الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون الذي علق عليها بقوله آنذاك "لقد أصبحنا جميعاً الآن من أنصار كينز") أخذت تنظم كل شي ابتداء من حماية البيئة ومروراً بالصحة والسلامة المهنية والحقوق المدنية وإنتهاء بحماية المستهلك. لكن اليسار عجز عن المضي قدماً إلى ما وراء الحلول الديمقراطية الاجتماعية التقليدية والشركات، التي ثبت في منتصف السبعينيات عدم انسجامها مع مقتضيات تراكم رأس المال. كانت النتيجة استقطاب الجدال بين أولئك المصطفين وراء الديمقراطية الاجتماعية والتخطيط المركزي من جهة (وهم الذين حين يكونون في السلطة كما هو حال حزب العمال البريطاني غالباً ما يحاولون وبدوافع براغماتية كبح آمال وتطلعات دوائرهم الانتخابية) وبين مصالح كل أولئك الذين يهمهم تحرير سلطة الشركات والأعمال وإعادة تثبيت حريات السوق من جهة ثانية. وما أن جاء منتصف عقد السبعينيات حتى برزت مصالح الفئة الأخيرة إلى المقدمة. ولكن كيف يمكن إعادة الظروف الآيلة إلى استئناف تراكم نشط لرأس المال؟

أما كيف ولماذا خرجت النيوليبرالية منتصرة في كونها الجواب الوحيد عن هذا السؤال فهما جوهر المشكلة التي يتعين علينا أن نحلها. قد يبدو لنا ونحن نستعيد الماضي كما لو أنها هي الجواب الواضح والحتمي في آن معاً، ولكنني أعتقد أنه من الإنصاف القول إن أحداً في تلك الأيام لم يكن يعرف أو يفهم عن يقين ما هو الجواب الناجع وكيف. فقد وجد العالم الرأسمالي عندما عثر على النيوليبرالية الجواب من خلال سلسلة من الدورانات والتجارب الهيولية التي لم تلتق إلا في حال كونها معتقداً جديداً وقوياً مع التمفصل مع ما صار يعرف بـــ "إجماع واشنطن" في تسعينيات القرن العشرين. في تلك

الآونة كان باستطاعة كلنتون وطوني بلير أن ينقضا ما قاله نيكسون سابقاً ويقولا "نحن جميعاً الآن ليبراليون جدد." لكن التطور الجغرافي المتفاوت للنيوليبرالية وتطبيقاتها الجزئية وغير المتوازنة في كثير من الأحيان من دولة وتشكيل اجتماعي إلى دولة أخرى يؤكد الصفة المؤقتة والتجريبية للحلول النيوليبرالية والأساليب المعقدة التي بها عملت القوى السياسية والتقاليد التاريخية والترتيبات المؤسسية القائمة على تحديد كيفية انطلاق عملية اللبرلة الجديدة وأسباب انطلاقها.

ولكن ثمة عنصر واحد داخل هذا الانتقال يستحق أن نوليه اهتماماً خاصاً. إن أزمة تراكم رأس المال في سبعينيات القرن المنصرم طالت الجميع دون استثناء من خلال ربط البطالة المتصاعدة والتضخم المتسارع (الشكل رقم ١-١). كان الاستياء عاماً وبدا توحد الحركات العمالية مع الحركات الاجتماعية المدنية في القسم الأعظم من العالم الرأسمالي المتقدم يؤشر إلى ظهور بديل اشتراكي يحل محل "التسوية الاجتماعية" بين رأس المال والعمالة التي شكلت أساساً لتراكم ناجح لرأس المال في فترة ما بعد الحرب. كانت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية تحظى بتأييد واسع في معظم أنحاء أوروبا وإن لم تصل إلى السلطة، وحتى في الولايات المتحدة كانت القوى الشعبية تثور مطالبة بإصلاحات واسعة وتدخلات للدولة. وفي هذه الظاهرة كان ثمة تهديد **سياسي** واضح للنخب الاقتصادية والطبقة الحاكمة في كل مكان سواء في البلدان الرأسمالية المتقدمة (مثل إيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال) أم في العديد من الدول النامية (مثل التشيلي والمكسيك والأرجنتين). ففي السويد، على سبيل المثال، عرضت ما كان يعرف آنذاك بخطة رين – ميدنر Rehn-Meidner Plan أن تشتري وعلى نحو تدريجي حصة المالكين في شركاتهم وأعمالهم الخاصة وأن تحوّل السويد إلى بلد ديمقراطي للعامل / صاحب الأسهم. وفيما عدا ذلك كان التهديد **الاقتصادي** لموقع طبقات النخب الحاكمة والعليا واضحاً

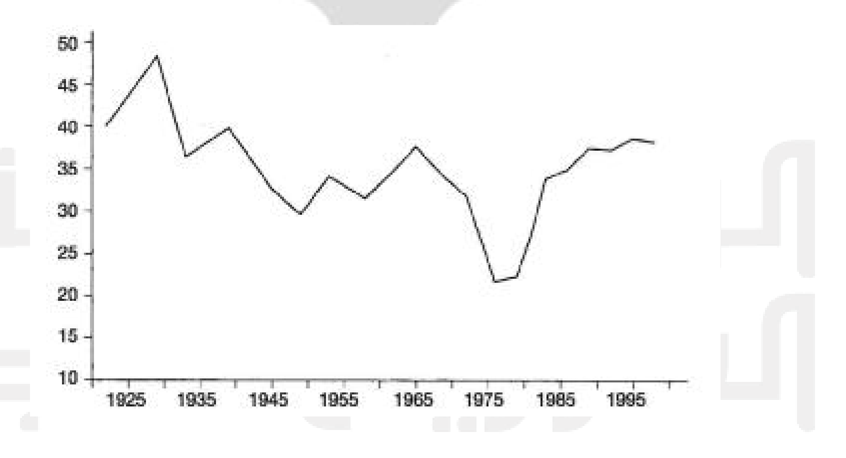


الشكل رقم ١-١: الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين: التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوروبا (١٩٦٠ – ١٩٨٧)

وملموساً. فقد كان أحد شروط تسوية ما بعد الحرب في جميع البلدان تقريباً ضرورة لجم القوة الاقتصادية للطبقات العليا وأن يعطى العمال حصة أكبر كثيراً من الكعكة الاقتصادية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تراجعت حصة الطبقة الأعلى التي تشكل واحداً بالمائة من مكتسبي الدخل في الدخل القومي من أكثر من ١٦ بالمائة قبل الحرب العالمية الثانية إلى ما دون ثمانية بالمائة بعد انتهائها، وبقيت هذه الحصة حول هذا المعدل لما يقرب من ثلاثة عقود. وعلى الرغم من أن النمو كان

قوياً إلا أن هذا الكبح لم يكن له أهمية على ما يبدو. إن وجود حصة مستقرة من الكعكة الآخذة بالتزايد شيء. ولكن ثمة أشياء أخرى. ولكن مع تراجع النمو في سبعينيات القرن المنصرم، عندما صارت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، وعندما كانت ضآلة وتفاهة الأسهم والأرباح هي الحال السائدة أحست الطبقات العليا في كل مكان بالتهديد. بقيت سيطرة ما نسبته واحد بالمائة من السكان على الثروة (وليس على الدخل) في الولايات المتحدة مستقرة إلى حد ما طيلة القرن العشرين. لكنها انخفضت كثيراً في السبعينيات (الشكل رقم ١-٢) عندما انهارت قيم الأصول (الأسهم والعقارات والمدخرات). وتعين على الطبقات العليا أن تتحرك بشكل حاسم إذا أرادت أن تحمي نفسها من الإبادة السياسية والاقتصادية.

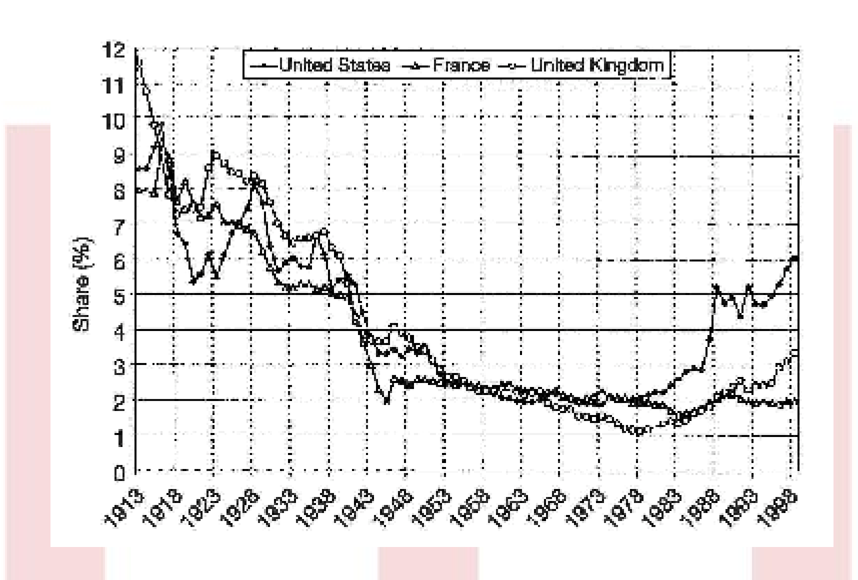
جاء أحد الحلول بالانقلاب الذي وقع في التشيلي واستيلاء العسكر على السلطة في الأرجنتين بتشجيع داخلي من الطبقات العليا وبدعم من الولايات المتحدة. وقد أظهرت التجربة التشيلية النيوليبرالية فيما بعد أن فوائد إعادة إحياء تراكم رأس المال قد أصابها تشوه وانحراف كثير بفعل الخصخصة القسرية. فالبلد نفسه والنخبة التي تحكمه وكذلك المستثمرون الأجانب جميعاً حققوا بعض النجاحات في المراحل الأولى. لكن نتائج إعـــادة التوزيع واللامساواة الاجتماعية



الشكل رقم ١-٢: انهيار الثروة في السبعينيات: الحصة من الأصول التي تملكها طبقة تشكل ١% فقط من السكان في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (١٩٢٢ – ١٩٩٨).

المستفحلة كانتا في واقع الأمر سمة دائمة للتحول نحو النيوليبرالية حتى لقد اعتبرت في صلب بنية المشروع برمته. فاستنتج كل من جيرار دومينيل Gerard Dumenil ودومينيك ليفي Dominique Levy بعد إعادة تفسير البيانات أن التحول نحو النيوليبرالية مشروع يهدف إلى إنجاز عودة سلطة الطبقة الواحدة. وبعد تطبيق السياسات النيوليبرالية في أواخر سبعينيات القرن ارتفعت كثيراً حصة ما نسبته واحد بالمائة من مكتسبي الدخل من الدخل القومي من ٢ بالمائة عام ١٩٧٨ إلى ما يزيد عن ٦ بالمائة عند حلول عام ١٩٩٩، بينما ازدادت نسبة متوسط تعويضات العمال إلى معاشات مدراء الشركات التنفيذيين من ٣٠ إلى واحد أو أكثر قليلاً في عام ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ٥٠٠ إلى واحد مع حلول عام ٢٠٠٠ (الشكل رقم ١-٣ والرقم ١-٤). كان من شبه المؤكد أن إصلاحات إدارة الرئيس بوش الضريبية بدأت تعطي نتائجها وتركيز الدخل والثروة في طبقات المجتمع العليا مستمر على نحو متسارع ذلك أن ضريبة التركات (وهي الضريبة على الثروة) قد ألغيت والضرائب على الدخل من الاستثمارات ومكاسب رأس المال تضاءلت بينما ظلت الضرائب على الرواتب والأجور على حالها.

ولم تكن الولايات المتحدة وحيدة في هذا، فالطبقة العليا التي نسبتها واحد بالمائة من مكتسبي الدخل في بريطانيا ضاعفت حصتها من الدخل القومي من ٦,٥ بالمائة إلى ١٣ بالمائة منذ عام ١٩٨٢. وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من ذلك نجد تركيزاً غير اعتيادي للثروة والسلطة يظهر في جميع أرجاء هذا المكان. فقد نشأ حكم لأقلية صغيرة وقوية في روسيا بعد تطبيق "العلاج بالصدمة" النيوليبرالية في هذا البلد في التسعينيات. كما حدثت طفرات غير عادية للتفاوت بالمداخيل والثروة في الصين بعد أن تبنت ممارسات ذات توجه نحو السوق الحرة. كما عملت موجة الخصخصة في

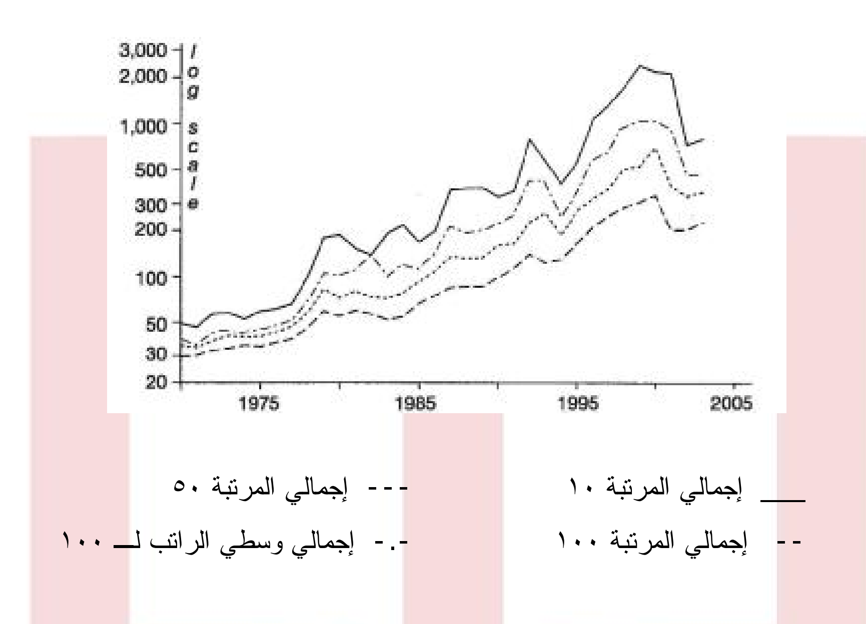


الشكل رقم ١ -٣: عودة سلطة الطبقة الواحدة: الحصة من الدخل القومي لفئة ٠,١% من السكان في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (١٩١٣ – ١٩٩٨)

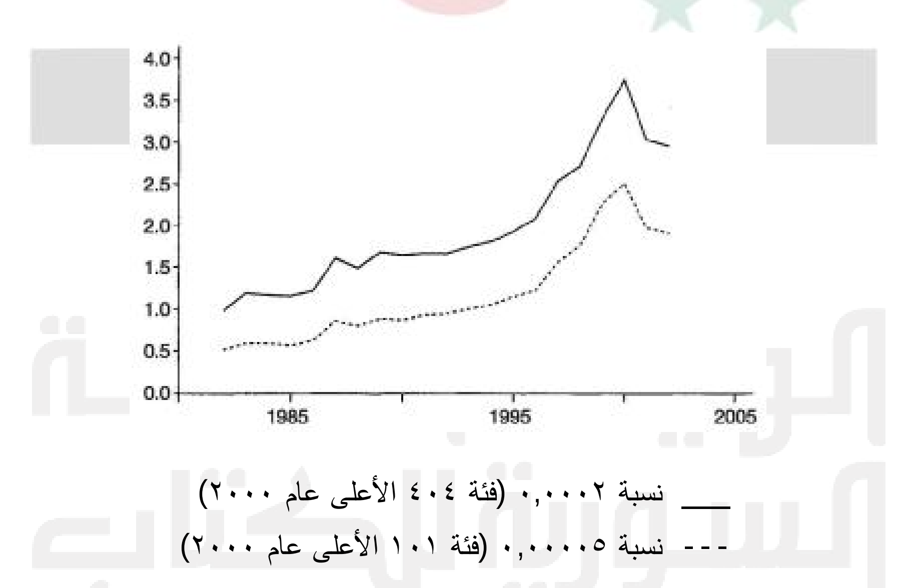
المكسيك بعد عام ١٩٩٢ على زج عدد قليل من الأفراد (مثل كارلوس سليم Carlos Slim) بين عشية وضحاها في قائمة مجلة فورتشن Fortune للأشخاص الأكثر ثراء في العالم. أما على الصعيد العالمي، وكما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩، فقد "سجلت دول شرق أوروبا ومجموعة الدول المستقلة بعضاً من أكثر الزيادات الحاصلة ... في اللامساواة الاجتماعية. كما سجلت دول منظمة التعاون الاقتصادي أيضاً زيادات كبرى في اللامساواة بعد ثمانينيات القرن العشرين." وفي الوقت نفسه "ارتفعت ثغرة الدخل بين خمس سكان العالم الذين يعيشون في أكثر الدول غنى وخمس السكان الأكثر فقراً من ٧٤ إلى واحد في عام ١٩٩٧ إلى ما نسبته ٦٠ إلى واحد في عام ١٩٩٠ و٣٠ إلى واحد في عام ١٩٦٠." وعلى الرغم من وجود استثناءات لهذا

التوجه (احتوت بلدان مختلفة في شرق وجنوب شرق آسيا تفاوتاً في المداخيل ضمن الحدود المعقولة، كما حصل في فرنسا – انظر الشكل رقم ١ – ٣) فإن الدلائل تشير بقوة إلى أن التحول النيوليبرالي هو إلى حد ما وبشكل أو آخر قد ترافق مع عودة سلطة النخب الاقتصادية أو إعادة بناء هذه السلطة.

من أجل ذلك، نستطيع أن نفسر اللبرلة الجديدة إما على أنها مشروع **طوباوي** لتحقيق خطة نظرية لإعادة تنظيم الرأسمالية الدولية أو على أنها مشروع **سياسي** لإعادة تأسيس الشروط والظروف الملائمة لتراكم رأس المال واستعادة سلطة النخب الاقتصادية. وسأعمل فيما يلي على تبيان بأن الثاني من هذين المشروعين هو الذي ساد وهيمن عملياً. لم تكن اللبرلة الجديدة فاعلة ومؤثرة في إعادة تنشيط التراكم العالمي لرأس المال لكنها نجحت وعلى نحو لافت، أو في بعض الأمثلة (كما في روسيا والصين) في إعادة بناء أو خلق القوة والسلطة للنخبة الاقتصادية. لهذا فإن الطوباوية النظرية للحجة النيوليبرالية، كما أستنتج، عملت بشكل أساسي عمل منظومة تسوّغ وتضفي الشرعية على كل ما هو لازم لتحقيق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك تشير الدلائل بأنه عندما تصطدم مبادىء النيوليبرالية مع ضرورة إعادة سلطة النخبة أو تعزيزها، عندئذ إما أن تترك المبادىء جانباً ويصار إلى التخلي عنها أو قد تحرّف وتشوّه بحيث لا يمكن مشاهدتها. لكن هذا الواقع لا ينكر بحال من الأحوال قوة الأفكار لتكون قوة تدفع نحو التغيير التاريخي والجغرافي. وهي في الوقت عينه تشير إلى قوة جذب وشد خلاقة بين سلطة الأفكار النيوليبرالية الحديثة والممارسات الفعلية للبرلة الجديدة التي حولت الطريقة التي عملت بها الرأسمالية العالمية إبان العقود الثلاثة الماضية.



تبين المنحنيات الثلاثة الأولى ارتفاع رواتب كبار المدراء التنفيذيين بحسب مرتبتهم في التسلسل الهرمي للتعويضات وهم المرتبة العاشرة والخمسين والمائة. أما المنحنى الرابع (_._.) فيمثل وسطي رواتب مائة من كبار المدراء التنفيذيين ذوي التعويضات العالية، علماً أن ١٠٠٠ تعني ألف ضعف لوسطي الراتب.



الشكل رقم ١-٤: تركز الثروة وقوة الكسب في الولايات المتحدة: تعويضات كبار المديرين بالنسبة لوسطي الرواتب في الولايات المتحدة ١٩٧٠ –٢٠٠٣ وحصة العائلات الأكثر ثراء من الثروة (١٩٨٢ –٢٠٠٢).

نشوء نظرية النيوليبرالية

كانت النيوليبرالية ومنذ وقت طويل، مستترة تنتظر فرصتها تحت أجنحة السياسة العامة باعتبارها الدواء الشافي والترياق المحتمل للأخطار التي تهدد النظام الاجتماعي الرأسمالي، وباعتبارها أيضاً الحل الجيد لمساوىء الرأسمالية. فقد تشكلت جماعة صغيرة من المدافعين المتحمسين – وأكثرهم اقتصاديون وأكاديميون ومؤرخون وفلاسفة – حول فريدريش فون هايك Friedrich von Hayek الفيلسوف السياسي النمساوي الشهير(*). وأسسوا جمعية باسم جمعية مون بليرين Mont Pelerin Society (تيمناً بمنتجع سويسري حيث كان لقاؤهم الأول) في عام ١٩٤٧ (كان من بين هؤلاء العلماء البارزين لودفيغ فون ميسيس Ludvig von Mises والاقتصادي الشهير ملتون فريدمان وحتى الفيلسوف كارل بوبر Karl Popper لمدة وجيزة). وقد جاء في بيان تأسيس هذه الجمعية ما يلي:

«القيم الأساسية للحضارة في خطر. فقد اختفت الظروف الأساسية لكرامة الإنسان وحريته من بقاع واسعة من سطح الكرة الأرضية. وفي بقاع أخرى تتعرض هذه القيم لخطر دائم من تطور التوجهات الحالية للسياسة.

(*) فريدريش أوغست هايك (١٨٩٩-١٩٩٢) اقتصادي وفيلسوف سياسي بريطاني من أصل نمساوي، حاز على جائزة نوبل عام ١٩٧٤ بالمشاركة مع غونار ميردال Gunnar Myrdal وذلك لعمله الرائد في نظرية النقدية والتقلبات الاقتصادية وتحليله النافذ للاعتماد المتبادل للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. اشتهر بدفاعه عن الليبرالية الكلاسيكية ورأسمالية السوق الحرة بمواجهة الفكر الاشتراكي ومبدأ الجماعية القائل بسيطرة الدولة أو الشعب على جميع وسائل الإنتاج أو الأنشطة الاقتصادية وحذر من تلاعب السلطة المالية بأسعار الفائدة مؤكداً أن أسعار الفائدة يجب أن تحدد بصورة طبيعية من خلال التوازن بين استهلاك السلع وكتلة رأس المال. (م.)

وقد ضعف موقع الفرد والجماعة التطوعية وعلى نحو متصاعد بسبب امتدادات القوة القسرية. حتى حرية الفكر والتعبير، وهي أثمن ما يملكه الرجل الغربي، مهددة بانتشار عقائد تدّعي التسامح عندما تكون في موقع الأقلية لكنها لا تسعى إلا لتأسيس موقع قوة لها تتمكن من خلاله من كبت وإلغاء كل الآراء ما عدا آراءها.

تؤمن هذه الجماعة بأن هذه التطورات قد تعززت بفعل نمو رأي في التاريخ يرفض جميع المعايير الأخلاقية المطلقة وبفعل نمو نظريات تشكك في الرغبة بحكم القانون. كما تؤمن هذه الجماعة أيضاً بأن هذه التطورات قد تعززت بسبب تراجع الإيمان بالملكية الخاصة والسوق التنافسي، ذلك أنه من الصعوبة بمكان تصور مجتمع تصان فيه الحرية دون وجود سلطة منتشرة ومبادرة مرتبطة بهذه المؤسسات.»

وصف أفراد هذه الجماعة أنفسهم بأنهم "ليبراليون" [أحرار] (بالمعنى الأوروبي التقليدي للكلمة) وذلك بسبب التزامهم الجوهري بمثل الحرية الشخصية. والتسمية الليبرالية الجديدة مؤشر إلى تمسكهم بمبادىء السوق الحرة للاقتصاد النيوكلاسيكي أو الكلاسيكي الجديد الذي ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بفضل كتابات ألفريد مارشال Alfred Marshal ووليم ستانلي جيفونز William Stanley Jevons وليون والراس Leon Walras) لتحل محل النظريات الكلاسيكية التي تحدث عنها آدم سميث Adam Smith وديفيد ريكاردو David Ricardo وبالطبع كارل ماركس Karl Marx. ومع ذلك تمسكوا أيضاً برأي آدم سميث بأن اليد الخفية للسوق هي الوسيلة الأفضل لحشد وتعبئة الغرائز البشرية حتى الوضيعة منها مثل الشره والطمع والرغبة في الثروة والسلطة لأجل فائدة الجميع. لهذا فإن المبدأ النيوليبرالي الجديد يناقض تماماً نظريات تدخل الدولة مثل تلك النظريات التي نادى بها جون مينارد كينز John Maynard

Keynes والتي نالت شهرتها الفائقة في ثلاثينيات القرن العشرين رداً على الكساد الكبير. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وجد الكثيرون من صناع السياسات في نظرية كينز دليلاً ومرشداً لهم في سعيهم لإبقاء الدورة الاقتصادية والركود تحت السيطرة. والليبراليون الجدد يعارضون بشدة وعنف نظريات التخطيط المركزي للدولة مثل تلك النظريات التي قدمها أوسكار لانغه Oscar Lange الذي كان عمله وثيق الصلة بكارل ماركس ونظرياته. يقول هؤلاء إن قرارات الدولة تنحو لأن تكون متحيزة سياسياً اعتماداً على قوة جماعات المصالح المعنية (مثل النقابات وأنصار البيئة أو جماعات الضغط التجاري). أما قرارات الدولة بشأن مسائل الاستثمار وتراكم رأس المال فهي تتجه نحو الخطأ ذلك أن المعلومات المتوافرة للدولة لا يمكن أن تنافس تلك التي تتضمنها إشارات السوق.

لكن هذا الإطار النظري، كما أشار العديد من المعلقين، ليس مترابطاً بكليته. فالصرامة العلمية للاقتصاد النيوكلاسيكي لا تنسجم مع الالتزام السياسي بمثل وقيم حرية الفرد، كما لا يتناسب انعدام الثقة المفترضة بجميع سلطة الدولة مع الحاجة لدولة قوية وقسرية إن لزم الأمر تدافع عن حقوق الملكية الخاصة والحريات الفردية وحريات القيام بالأعمال التجارية. وتلك الحيلة القانونية المتمثلة بتعريف الشركات بأنها أفراد أمام القانون تحمل في طياتها تحيزها، وهذا ما يشكل سخرية من تلك العقيدة التي يؤمن بها جون روكفلر شخصياً وقد نقشها على الحجر في مركز روكفلر Rockefeller Center بمدينة نيويورك حيث يصنف "القيمة العليا للفرد" فوق كل القيم. وكما سوف نرى، توجد تناقضات كثيرة وكافية في الموقف النيوليبرالي ما يجعل هذه الممارسات النيوليبرالية الناشئة (بمواجهة قضايا مثل سلطة الاحتكار وإخفاقات السوق) بعيدة كل البعد عن ذاك النقاء الظاهر لمبدأ النيوليبرالية. لذلك يتعين علينا أن نولي اهتماماً

دقيقاً لذلك التجاذب بين نظرية النيوليبرالية والبراغماتية الفعلية للتحول نحو النيوليبرالية.

يتحدث هايك، الذي ألف كتباً هامة، مثل "دستور الحرية *Constitution of Liberty*"، عن علم نافذ وبصيرة حادة فيقول إن لمعركة الأفكار أهمية بالغة، وقد يحتاج كسبها لبعض الوقت أو لما لا يقل عن جيل واحد، ليس فقط بمواجهة الماركسية، بل وأيضاً بمواجهة الاشتراكية وتخطيط الدولة ومبدأ تدخل الدولة الذي نادى به كينز. وقد تمكنت جماعة مون بليرين Mont Pelerin من حشد الدعم المالي والسياسي لها. ففي الولايات المتحدة على وجه الخصوص التقت جماعة قوية من الأثرياء وقادة الشركات الذين يعارضون بكل ما لديهم من قوة جميع أشكال تدخل الدولة والتنظيم، وحتى الدُوليّة (أو سياسة التعاون بين الدول) في محاولة جادة منهم لتنظيم معارضة لما رأوه نوعاً من إجماع الرأي والتوافق للعمل على تطبيق نظام اقتصاد مشترك. وبسبب خوفهم من الطريقة التي قد يكون فيها تأثير سياسي للتحالف مع الاتحاد السوفياتي الذي بني داخل الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية في بيئة ما بعد الحرب، كان أفراد هذه الجماعة على استعداد لاحتضان أي شيء بدءاً من الماكارثية وحتى مراكز فكر النيوليبرالية بهدف حماية مصالحهم وتعزيز سلطتهم. ومع ذلك ظلت هذه الحركة على الهامش في مجال التأثير الأكاديمي والتأثير في صنع السياسات وذلك إلى أن بدأت سنوات الاضطراب في السبعينيات من القرن العشرين. في هذه اللحظة بدأت الحركة تنتقل إلى واجهة الأحداث، وعلى وجه الخصوص في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، تغذيها وترعاها مراكز الدراسات والبحوث المختلفة وذات التمويل الجيد (وهي مراكز متفرعة عن جمعية مونت بليرين، مثل معهد الشؤون الاقتصادية في لندن ومؤسسة التراث Heritage Foundation بواشنطن)، كما كانت أيضاً ذات نفوذ أكاديمي وبخاصة في جامعة شيكاغو حيث يهيمن المفكر الاقتصادي ملتون فريدمان. وقد اكتسبت النظرية

النيوليبرالية مزيداً من الاحترام الأكاديمي عندما منحت جائزة نوبل في الاقتصاد للاقتصادي هايك عام ١٩٧٤ ولفريدمان عام ١٩٧٦. فهذه الجائزة تحديداً وبرغم أنها تحمل وهج وإشراقة نوبل إلا أنها لا تمت بصلة لجوائز نوبل الأخرى، إذ كانت تحت سيطرة ونفوذ شديدين من النخب المصرفية في السويد. لهذا بدأت نظرية النيوليبرالية، وبخاصة في لبوسها النقدي، تؤثر عملياً في العديد من ميادين السياسة. شهد عهد رئاسة كارتر، على سبيل المثال، عملية عدم تدخل الدولة وتخطيطها للاقتصاد وكانت واحدة من الأجوبة على تلك الحالة المزمنة للتضخم المترافق مع الركود الاقتصادي التي سادت في الولايات المتحدة طوال عقد السبعينيات. لكن ذلك الترسيخ المفاجيء للنيوليبرالية على أنها المبدأ الاقتصادي القويم والجديد الذي ينظم السياسة العامة على مستوى الدولة في العالم الرأسمالي المتقدم لم يحدث في الولايات المتحدة وبريطانيا إلا في عام ١٩٧٩.

ففي شهر أيار/مايو من ذلك العام انتخبت مارغريت ثاتشر في بريطانيا وبيدها تفويض قوي وصلاحية واسعة لإصلاح الاقتصاد. وبفعل نفوذ وتأثير كيث جوزيف Keith Joseph الخبير النشط جداً في الشؤون العامة والمجادل العنيف الذي تربطه صلات قوية مع معهد الشؤون العامة المعروف بتبنيه للفكر النيوليبرالي، قبلت ثاتشر بأنه من الضروري التخلي عن أفكار ونظريات كينز، وبأن الحلول التي يقدمها علماء النقد والعملات وخصوصاً في "جانب العرض" من تلك النظرية ضرورية وأساسية، فهي الدواء الشافي للتضخم المترافق مع الركود الذي أصاب الاقتصاد البريطاني إبان السبعينيات. وأدركت لتوها أن هذا يعني ثورة في السياسات المالية والاجتماعية، ومن فورها أعلنت تصميمها القوي على إنهاء المؤسسات والوسائل السياسية لدولة ديمقراطية اجتماعية تكرست وتوطدت في بريطانيا منذ عام ١٩٤٥. ونجم عن هذه الإجراءات مواجهات مع النقابات العمالية وهجوم على أشكال التضامن الاجتماعي كافة التي كانت

تعوق المرونة التنافسية (مثل تلك التي تظهر من خلال حكم البلديات وتتضمن أيضاً سلطة العديد من أصحاب المهن وروابطهم)، وتفكيك أو التراجع عن التزامات دولة الرفاه، وخصخصة المشاريع العامة (بما في ذلك الإسكان الاجتماعي) وتخفيض الضرائب وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وخلق مناخ أعمال إيجابي يشجع على دخول قوي للاستثمارات الأجنبية (وبخاصة من اليابان). وأعلنت تصريحها الشهير بأنه "لا يوجد شيء اسمه مجتمع، بل أفراد من الرجال والنساء فقط" ثم استدركت وقالت وعائلاتهم. إذن جميع أشكال التضامن الاجتماعي سوف تحل لصالح الفردانية(*) والملكية الخاصة والمسؤولية الشخصية والقيم العائلية. لقد كان الهجوم الإيديولوجي وفق هذه الخطوط والصادر عن خطاب ثاتشر هجوماً شديد القسوة لا يهادن. وأضافت قائلة: "الاقتصاد هو المنهاج لكن الهدف هو تغيير الروح." وهذا ما قامت به وعملت على تغيير الروح، ولو أن ذلك كان بطرق وأساليب لم تكن بحال من الأحوال شاملة وكاملة، هذا إن لم نقل دون تكاليف سياسية.

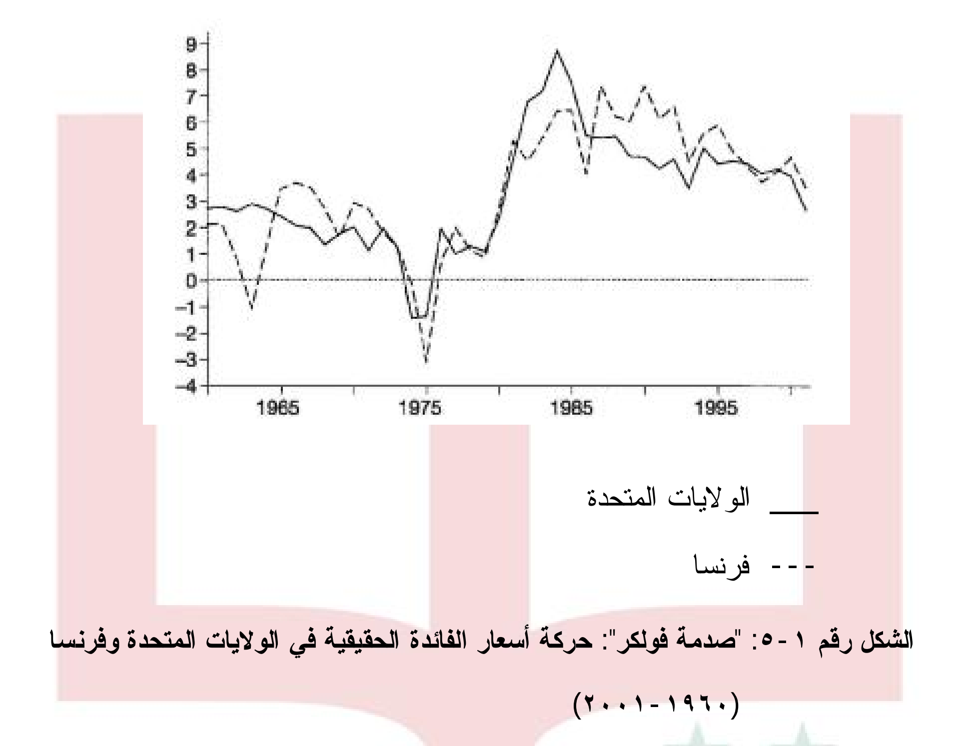
وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٩ قام بول فولكر Paul Volcker، رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر بوضع خطة شديدة القسوة لتغيير السياسة الأمريكية. فأعلن التخلي عن التزام الدولة الأمريكية الليبرالية الديمقراطية القديم بمبادئ "البرنامج الشامل الجديد New Deal"(**)، الذي

(*) الفردانية مذهب يقول بأن مصالح الفرد هي فوق كل اعتبار أو هكذا يجب أن تكون أخلاقياً، ويقول أيضاً بأن جميع القيم والحقوق والواجبات تنبثق من الأفراد. والفردانية نظرية تنادي بأن المبادرة والمصالح الفردية يجب ألا تُخضع لسيطرة الحكومة أو المجتمع أو رقابتهما. (م.)

(**) البرنامج الشامل الجديد New Deal عنوان لبرامج وسياسات أطلقها الرئيس فرانكلين روزفلت في ثلاثينيات القرن العشرين بهدف الإصلاح الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي. (م.)

يعني في إطاره العام سياسات كينز المالية والنقدية مع هدفه المفتاحي في التوظيف الكامل، لصالح سياسة تهدف إلى التخفيف من حدة التضخم وبالتالي القضاء عليه مهما كانت نتائج ذلك على التوظيف وفرص العمل. فأصبح سعر الفائدة الفعلي، الذي كان سالباً إبان فترة فورة التضخم الذي كان ثنائي الرقم في السبعينيات، موجباً بفضل سياسة "بنك الاحتياطي الفدرالي (الشكل رقم ١-٥). وبين عشية وضحاها رفع السعر الرسمي للفائدة، وبعد عثرات وكبوات، حتى صار في تموز/يوليو ١٩٨١ قريباً من ٢٠ بالمائة. وهكذا بدأ "ركود اقتصادي عميق وطويل كان من شأنه أن أفرغ المصانع وحطم النقابات في الولايات المتحدة ودفع البلدان المدينة إلى حافة الإفلاس وبداية حقبة طويلة من التعديل الهيكلي." يقول فولكر: "هذه هي الطريقة الوحيدة للخروج من أزمة التضخم المترافق مع الركود التي كانت سمة اقتصاد الولايات المتحدة كما كانت سمة القسم الأعظم من الاقتصاد العالمي طوال عقد السبعينيات.

إن صدمة فولكر، كما صارت تعرف منذ ذلك الحين، يجب أن تفسر على أنها شرط ضروري، لكنه غير كاف، للتحول نحو النيوليبرالية. كانت بعض المصارف المركزية ومنذ مدة طويلة تؤكد على المسؤولية المالية المناهضة للتضخم وتبنت سياسات كانت أقرب ما تكون إلى النقدية منها إلى مبدأ كينز القويم. ففي حالة ألمانيا الغربية كان ذلك مشتقاً من ذكريات تاريخية للتضخم المنطلق بسرعة أدى إلى دمار جمهورية فايمار Weimar في عشرينيات القرن العشرين (ما شكل الأرضية المناسبة لنشوء الفاشية) وذلك التضخم المماثل في خطره الذي حدث عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما صندوق النقد الدولي فقد كان منذ أمد طويل ضد خلق ديون مفرطة، وكان يحث الدول المتعاملة معه، إن لم يفرض عليها، على تطبيق تقييدات مالية وتقشف في الميزانيات. لكن هذه السياسة النقدية في جميع الحالات كان يوازيها قبول بسلطة



الشكل رقم ١ -٥: "صدمة فولكر": حركة أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا (١٩٦٠-٢٠٠١)

النقابات القوية والتزام سياسي ببناء دولة الرفاه القوية. وهكذا لم يعتمد التحول إلى النيوليبرالية على تبني النقدية(*) فحسب بل على سياسات الحكومة في مجالات أخرى كثيرة أيضاً.

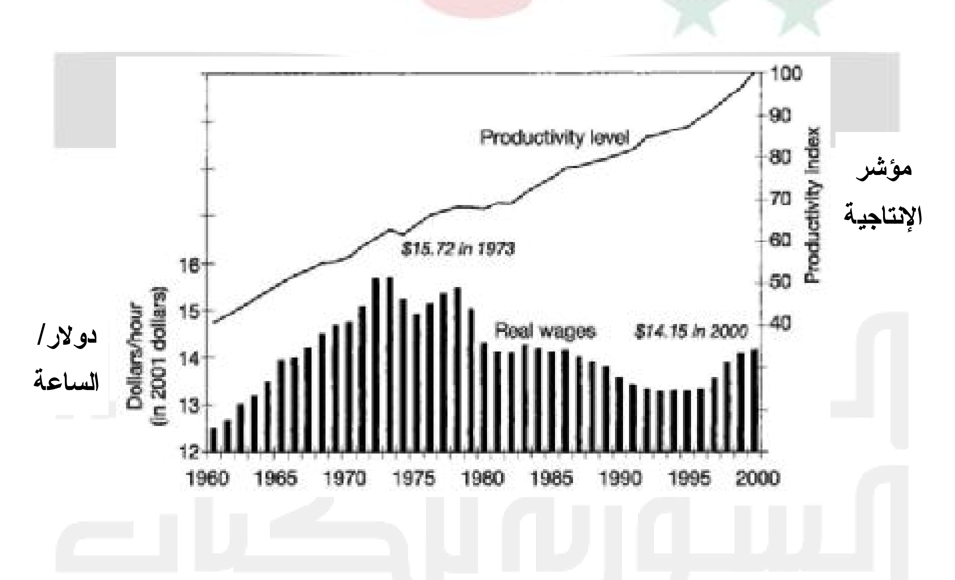
(*) النقدية monetarism هي توجه في الفكر الاقتصادي يؤكد على دور الحكومات في التحكم بكمية النقد المطروح للتداول. تقول هذه النظرية بأن للتبدلات في عرض النقد آثاراً كبرى على الناتج القومي في المدى القصير وعلى المستوى السعري في المدى الطويل. كما تؤكد على أن التوسع المفرط في عرض النقد يحمل في طياته احتمالات التضخم وبأن واجب السلطات النقدية يقضي بالحفاظ على الاستقرار السعري وحده دون غيره. وقد دعا فريدمان المصارف المركزية لانتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على توازن العرض والطلب للنقد من خلال قياس النمو في الإنتاجية والطلب. ويقول أيضاً إن سبب التضخم كامن في الإفراط في عرض النقد من جانب المصرف المركزي (م.).

وجاء فوز رونالد ريغان على منافسه كارتر في انتخابات عام ١٩٨٠ ليكون حاسماً، مع أن كارتر كان قد تحول على مضض نحو تحرير بعض القطاعات من التدخل الحكومي (شركات الطيران والنقل البري) كحل جزئي لأزمة الركود والتضخم. كان مستشارو ريغان على قناعة أكيدة بأن "الدواء" المتمثل بمبدأ المذهب النقدي عند فولكر لاقتصاد مريض يعاني من الركود هو عين الصواب. وهكذا جاء الدعم لفولكر وبالتالي أعيد تعيينه في منصبه رئيساً للبنك الاحتياطي الفدرالي. وقدمت إدارة الرئيس ريغان عندئذ الدعم السياسي المطلوب من خلال مزيد من التحرير ورفع القيود وخفض الضرائب وتخفيضات في الميزانية والهجوم على قوة نقابات العمال وأصحاب المهن. وتعرض ريغان في عام ١٩٨١ لإضراب طويل ومرير من اتحاد مراقبي النقل الجوي PATCO. فكان هذا الإضراب والمواجهة إشارة لهجوم واسع النطاق على صلاحيات العمالة المنظمة في اللحظة عينها التي كان فيها الركود الاقتصادي يولّد مستويات عليا من البطالة (١٠ بالمائة أو أكثر). لكن اتحاد مراقبي النقل الجوي كان أكثر من مجرد اتحاد عادي، فهو اتحاد موظفي الياقات البيضاء ويمتاز بأنه رابطة لأصحاب مهن مهرة. لذلك فهو رمز للطبقة الوسطى وليس لنقابات الطبقة العاملة. لكن التأثير الواقع على العمال وأحوالهم من جميع الأطياف كان شديداً –لعل أفضل تصوير له يتمثل في تلك الحقيقة القائلة بأن الحد الأدنى للأجور في نظر البنك الفدرالي، الذي كان موازياً لمستوى الفقر في عام ١٩٨٠ قد انخفض إلى ما دون ٣٠ بالمائة من مستواه عام ١٩٩٠. ومن هنا بدأ جدياً التراجع الطويل في المستويات الحقيقية للأجور.

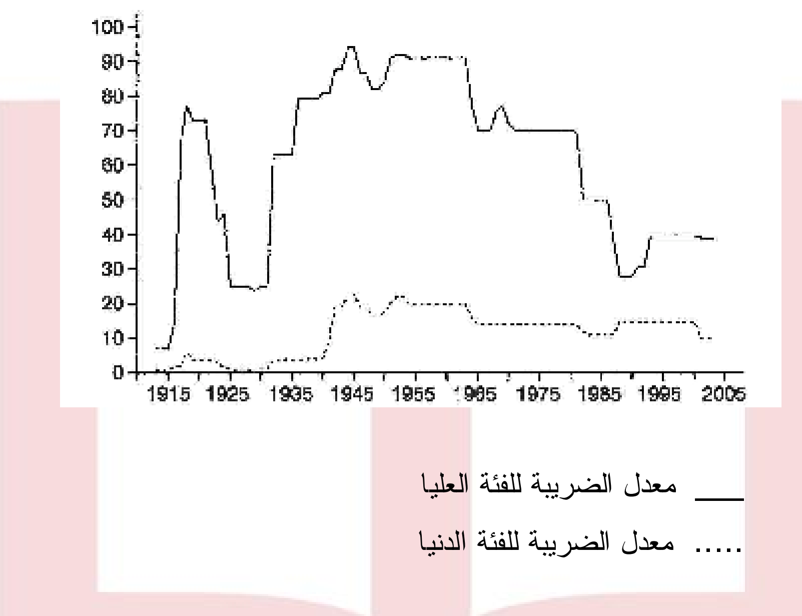
وقد تبيّن أن تعيينات ريغان لمسؤولين في مواقع السلطة بخصوص قضايا شائكة مثل التنظيم البيئي والسلامة المهنية والصحة قد أخذت الحملة ضد الحكومة الكبيرة إلى مستويات أعلى كثيراً. فكان من شأن تحرير كل شيء من القيود الحكومية ابتداء من الخطوط الجوية والاتصالات وحتى المال

أن فتح مناطق جديدة من حريات السوق غير المقيدة أمام مصالح الشركات القوية. فشكلت التخفيضات الضريبية دعماً مالياً حكومياً لحركة رأس المال بعيداً عن الشمال الشرقي والغرب الأوسط حيث تسيطر النقابات ودخلت إلى الجنوب والغرب حيث لا توجد النقابات وحيث التنظيم الحكومي ضعيف. ونظر رأس المال التمويلي إلى الخارج بحثاً عن معدلات أعلى للعائدات. فأصبح الابتعاد عن التصنيع داخل البلاد والتحرك لنقل الإنتاج إلى خارج البلاد أمراً شائعاً. وأصبح السوق الذي كان يوصف إيديولوجياً بأنه الوسيلة لتشجيع التنافسية والابتكار السبيل إلى ترسيخ سلطة الاحتكار. خفضت ضرائب الشركات كثيراً فانخفضت ذروة معدل الضريبة الشخصية من ٧٠ إلى ٢٨ بالمائة فيما سمي "أكبر تخفيض ضريبي في التاريخ" (الشكل رقم ١-٧).

وهكذا بدأ التغير الخطير نحو تفاوت اجتماعي أكبر ونحو استعادة الطبقة العليا للسلطة الاقتصادية.



(الشكل رقم ١-٦): الهجوم على العمال: الأجور الحقيقية والإنتاجية في الولايات المتحدة (١٩٦٠ – ٢٠٠٠)



(الشكل رقم ١-٧): الثورة الضريبية عند الطبقة العليا: معدلات الضريبة في الولايات المتحدة للفئتين العليا والدنيا للمكلفين (١٩١٣ – ٢٠٠٣)

ولكن كان ثمة وفي الوقت عينه تغير آخر بموازاة ذلك كان يدفع الحركة أيضاً نحو اللبرلة الجديدة إبان عقد السبعينيات من القرن المنصرم.

ارتفاع سعر نفط أوبيك الذي ترافق مع حظر تصدير النفط عام ١٩٧٣ وضع قدراً كبيراً من القوة المالية بتصرف الدول المنتجة للنفط مثل السعودية والكويت وأبو ظبي. ونحن نعلم الآن من تقارير الاستخبارات البريطانية أن الولايات المتحدة كانت تستعد بقوة لشن حرب على هذه الدول في عام ١٩٧٣ لكي تعيد التدفق النفطي إلى سابق عهده وتخفّض أسعار النفط. ونعلم أيضاً أن السعوديين آنذاك، وربما بسبب الضغط العسكري إن لم يكن من خلال تهديد صريح من الولايات المتحدة، وافقوا على إعادة تدوير الدولار النفطي عبر بنوك الاستثمار في

نيويورك. وعلى نحو مفاجيء وجدت هذه الأخيرة نفسها تسيطر على أموال ضخمة جداً تريد أن تجد لها منافذ تدر ربحاً. ولم تكن الخيارات جيدة داخل الولايات المتحدة بالنظر إلى أحوال اقتصاد يعاني من الركود ومن معدلات منخفضة للعائدات في منتصف السبعينيات. لذلك كان لا بد من البحث عن فرص تدر ربحاً أكثر خارج البلاد. وبدت الحكومات الرهان الأسلم ذلك أن الحكومات وكما قال والتر ريستن Walter Wriston رئيس سيتي بنك Citibank لا تستطيع أن تتحرك أو تختفي. فكان الكثير من الحكومات في العالم النامي والتي كانت متعطشة للمزيد من الأموال تتلهف للاقتراض. لكن لكي يحدث هذا كان لا بد من وجود مدخل حر وشروط آمنة بصورة معقولة للإقراض. وهكذا نظرت البنوك الاستثمارية في نيويورك إلى التقاليد الامبريالية للولايات المتحدة لأجل فتح فرص استثمارية جديدة ولتحمي عملياتها الخارجية.

من الجدير ذكره أن التقاليد الامبريالية الأمريكية كانت في مرحلة النشوء منذ مدة طويلة، وعرفت نفسها إلى درجة كبيرة بأنها ضد التاريخ الاستعماري لكل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها من القوى الأوروبية. وبرغم أن الولايات المتحدة لم تبعد نفسها عن العبث بالفتوحات الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر إلا أنها غدت في القرن العشرين نظاماً امبريالياً أكثر انفتاحاً ودون مستعمرات. وتبدّت هذه الحالة النموذجية في نيكاراغوا في العشرينيات والثلاثينيات عندما انتشرت قوات مشاة البحرية الأمريكية هناك لتحمي المصالح الأمريكية لكنها وجدت نفسها متورطة في حركة تمرد طويلة وصعبة تخوض حرب عصابات بقيادة ساندينو Sandino. فكان الرد المطلوب لذلك إيجاد رجل محلي قوي – وبهذه الحالة سوموزا Somoza – وتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية له ولعائلته وحلفائه المقربين لكي يقمعوا أو يشتروا المعارضة

ويراكموا ثروة ضخمة وسلطة لهم. وبالمقابل يبقون بلدهم مفتوحاً دوماً على عمليات رأس المال الأمريكي ودعمه وإن لزم الأمر تعزيز المصالح الأمريكية داخل البلد وفي المنطقة بأسرها (قضية نيكاراغوا ومنطقة أمريكا الوسطى). هذا النموذج هو المنتشر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإبان فترة نهاية الاستعمار العالمي الذي فرض على القوى الأوروبية بإصرار من الولايات المتحدة. فمثلاً، خططت وكالة الاستخبارات المركزية CIA للانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدق في إيران المنتخبة ديمقراطياً عام ١٩٥٣ وتنصيب شاه إيران الذي أعطى عقود النفط للشركات الأمريكية (ولم يعمل على إعادة الأصول للشركات البريطانية التي أممها مصدق). وبات الشاه الحارس الأمين على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط النفطية.

كان القسم الأعظم من دول العالم غير الشيوعي في فترة ما بعد الحرب منفتحاً على الهيمنة الأمريكية بتكتيكات من هذا القبيل. فكانت هذه هي الطريقة المختارة للقضاء على أي تهديد بتمرد أو ثورة شيوعية، تستتبع استراتيجية مناهضة للديمقراطية (وأكثر إمعاناً في مناهضة للشعبية والاشتراكية أو الشيوعية) من جانب الولايات المتحدة ولتضعها في تحالف أقوى مع الدكتاتوريات العسكرية القمعية والأنظمة السلطوية الشمولية (وبشكل رئيسي بالطبع في دول أمريكا اللاتينية. والقصص التي يرويها جون بيركنز John Perkins في كتابه *Confessions of an Economic Hit Man* مليئة بتفاصيل بشعة وبغيضة أخلاقياً للطريقة التي كانت تنفذ بها هكذا أعمال في معظم الأحيان. وبالتالي أصبحت المصالح الأمريكية أكثر ضعفاً في ذلك الصراع ضد الشيوعية الدولية. ومع أن موافقة النخب الحاكمة المحلية يسهل شراؤها إلا أن الحاجة إلى إجبار الحركات الديمقراطية الاجتماعية أو الحركات المعارضة على إطاعة أمريكا (مثل حالة ألليندي في التشيلي) كانت

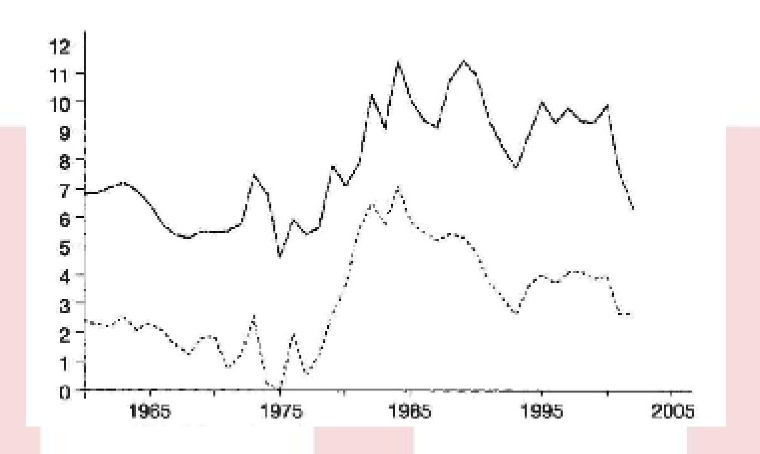
تربط الولايات المتحدة بتاريخ طويل لعنف خفي في معظمه ضد الحركات الشعبية في أماكن كثيرة من العالم النامي.

في هذا السياق عينه انتشر في العالم برمته فائض الأموال التي يعاد تدويرها في البنوك الاستثمارية بنيويورك. في الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ كان معظم الاستثمار الأمريكي الأجنبي من الصنف المباشر، ويهتم بشكل رئيسي باستثمار موارد المواد الأولية (النفط والمعادن والمواد الخام والمنتجات الزراعية) أو رعاية وتطوير أسواق محددة (الاتصالات والسيارات وغيرها) في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وكانت بنوك نيويورك الاستثمارية نشطة وفاعلة على الصعيد الدولي، ولكن بعد عام ١٩٧٣ أصبحت أكثر نشاطاً من ذي قبل، مع أنها الآن تركز أكثر على إقراض رأس المال إلى الحكومات الأجنبية. وهذا ما كان يقتضي لبرلة أسواق المال والائتمان الدولية، وبدأت الحكومة الأمريكية وعلى نحو نشط بالترويج لهذه الاستراتيجية ودعمها عالمياً في السبعينيات. فصارت الدول النامية، المتعطشة للائتمانات، تلقى التشجيع المستمر للاقتراض بكثافة، ولو كان الاقتراض بمعدل فوائد كانت في صالح المصرفيين في نيويورك. وبما أن القروض كانت بعملة الدولار الأمريكي فإن أي ارتفاع متواضع في معدلات الفائدة الأمريكية قد تدفع بسهولة تلك البلدان الضعيفة نحو حافة التخلف عن السداد، فما بال حالها إذا كان ارتفاع هذه المعدلات كبيراً. عندئذ ستكون بنوك نيويورك الاستثمارية معرضة لخسارة كبيرة.

وجاء أول اختبار لهذه الحالة غداة "صدمة فولكر" التي دفعت المكسيك إلى التخلف عن سداد ديونها في أعوام ١٩٨٢ – ١٩٨٤. أما إدارة الرئيس ريغان التي فكرت جدياً بسحب دعمها لصندوق النقد الدولي في أول عام من ولايتها فقد وجدت الوسيلة لتضم معاً صلاحيات وزارة الخزانة الأمريكية مع صندوق النقد الدولي بغية حل تلك الصعوبة من خلال تدوير الدين، لكنها

فعلت ذلك بمقابل إصلاحات نيوليبرالية. وأصبحت هذه الطريقة في العلاج القاعدة المتبعة عادة بعدما وصفها ستيغليتز Stiglitz بأنها "تطهير" لصندوق النقد الدولي من كل أثر لمباديء كينز عام ١٩٨٢. فأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد ذلك مركزين رئيسين لنشر وتطبيق "أصولية السوق الحرة" ومبدأ النيوليبرالية. وصار مطلوباً من الدول المدينة بمقابل إعادة جدولة ديونها أن تطبق الإصلاحات المؤسسية مثل التخفيضات في نفقات الخدمات الاجتماعية وسن قوانين أكثر مرونة لسوق العمالة والخصخصة. وهكذا تم اختراع ما يعرف "بالتعديل الهيكلي". وعلى هذا النحو كانت المكسيك من أوائل الدول التي انجرت لما سوف يصبح الرتل المتزايد لأجهزة الدول النيوليبرالية في أنحاء العالم كافة.

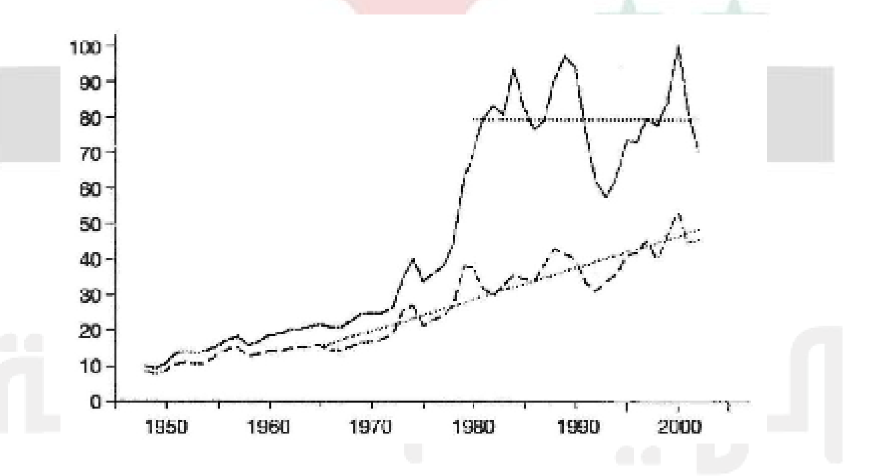
لكن الشيء الذي تظهره حالة المكسيك هو الفارق الأساسي الهام بين الممارسة الليبرالية والممارسة النيوليبرالية: وهذا يعني أن المقرضين في الحالة الأولى يأخذون الخسائر الناشئة عن قرارات استثمارية رديئة، بينما يجبر المقترضون في الحالة الثانية من قبل الدولة والقوى الدولية على تحمل تكاليف سداد الدين مهما كانت نتائج ذلك على حياة ومعيشة ورفاه السكان المحليين. فإذا اقتضى ذلك التخلي عن الأصول لصالح الشركات الأجنبية بأسعار "مزاد الحرائق" (بيع السلع المتأذية بالحرائق)، فليكن. وهذا لا ينسجم مع النظرية النيوليبرالية كما يتبين. وكان أحد آثار ذلك كما يوضح دومينيل وليفي Dumenil and Levy، هو أنها تسمح لأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين أن يستخرجوا معدلات عالية لعائداتهم من باقي دول العالم في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين (الشكل رقم ١-٨ والشكل رقم ١-٩). إن عودة القوة إلى النخبة الاقتصادية أو الطبقة العليا في المجتمع داخل الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى من البلدان الرأسمالية المتقدمة يعتمد اعتماداً كبيراً على الفوائض المستخرجة من باقي دول العالم من خلال التدفقات الدولية وممارسات التعديل الهيكلي.



___ ممتلكات أمريكية في الخارج

- - - ممتلكات أجنبية في الولايات المتحدة

(الشكل رقم ١ -٨): استخراج الفوائض من الخارج: معدلات العائد على الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الولايات المتحدة (١٩٦٠ – ٢٠٠٢)



___ الدخل من باقي دول العالم / أرباح محلية

_ _ أرباح استثمارات مباشرة في الخارج / أرباح محلية

الشكل رقم ١ -٩: تدفق الضرائب الثقيلة إلى داخل الولايات المتحدة: أرباح ودخل رأسمال من باقي دول العالم ونسبتها للأرباح المحلية

معنى سلطة الطبقة الواحدة

يجب أن نعرف أولاً وعلى وجه الدقة ما المقصود بكلمة "الطبقة الاجتماعية" في هذا السياق. فالكلمة عموماً مفهوم مبهم إلى حد ما (وقد يقول بعضهم مفهوم ملتبس). لكن اللبرلة الجديدة على أية حال استوجبت إعادة تعريفها. وهذا ما يشكل مشكلة بحد ذاته. فإذا كانت اللبرلة الجديدة وسيلة لعودة سلطة طبقة واحدة فيجب علينا والحال هذه أن نكون قادرين على التعرف على القوى المحركة للطبقة وتلك التي أفادت منها. لكن من العسير القيام بذلك عندما لا تكون "الطبقة" تشكيلاً اجتماعياً مستقراً. ففي بعض الحالات استطاعت الطبقات "التقليدية" أن تتمسك بقاعدة ثابتة ومتماسكة للسلطة (غالباً ما تكون منظمة من خلال العائلة وصلة القربى). لكن اللبرلة الجديدة في حالات أخرى ترافقت مع إعادة تشكيل ما يكوّن الطبقة العليا في المجتمع. وعلى سبيل المثال، هاجمت مارغريت ثاتشر بعض الأشكال الراسخة والحصينة للسلطة الطبقية في بريطانيا. وكانت ضد التقاليد الأرستقراطية التي هيمنت على المؤسسة العسكرية وعلى القضاء والنخبة المالية داخل وسط الأعمال والتجارة في لندن City of London وقطاعات كثيرة من الصناعة وانحازت إلى جانب رجال أعمال مندفعين ومحدثي الثراء. فدعمت وكانت مدعومة من هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال (من أمثال ريتشارد برانسون ولورد هانسون وجورج سوروس). حتى أن الجناح التقليدي داخل حزب المحافظين الذي تنتمي إليه أحس بالخوف. أما في الولايات المتحدة فقد كان من شأن القوة الناشئة والصاعدة وكذلك أهمية الممولين وكبار المدراء التنفيذيين في الشركات الكبرى، بالإضافة إلى ذلك الانفجار الضخم لأنشطة من داخل قطاعات جديدة كلياً (مثل الحاسوب والانترنت والإعلام وتجارة التجزئة) أن غيرت على نحو لافت مركزية القوة الاقتصادية للطبقة العليا في المجتمع. وبرغم أن اللبرلة الجديدة تدور حول

عودة سلطة طبقة واحدة إلا أنها لم تكن تعني بالضرورة عودة القوة الاقتصادية للأشخاص أنفسهم.

وكما توضح الحالتان المتناقضتان في الولايات المتحدة وبريطانيا فإن كلمة "الطبقة" تعني أشياء مختلفة في أماكن مختلفة وفي بعض الحالات (كما في الولايات المتحدة مثلاً) يقال إنها لا تعني شيئاً البتة. علاوة على ذلك كان ثمة تيارات قوية للتفريق من حيث تكوين وإعادة تكوين هوية الطبقة في أماكن مختلفة من العالم. ففي أندونيسيا وماليزيا والفيلبين، على سبيل المثال، أصبحت القوة الاقتصادية مركّزة بقوة لدى الأقلية الصينية، فكانت طريقة الاستحواذ على تلك القوة الاقتصادية مختلفة تماماً عن تلك المعروفة في استراليا أو الولايات المتحدة (حيث تركزت بكثافة في الأنشطة التجارية ونجم عنها احتكار الأسواق). وكان نشوء الأوليغاركيين السبعة في روسيا منبثقاً من تشكيل فريد في نوعه ظهر غداة انهيار الاتحاد السوفياتي.

ومع ذلك، ثمة توجهات عامة يمكن التعرف إليها. أولى هذه التوجهات له صلة بامتيازات ملكية المشاريع الرأسمالية – المنفصلة تقليدياً – وإدارتها بالدمج من خلال دفع رواتب وتعويضات كبار المدراء التنفيذيين (المدراء) بخيارات الأسهم (صكوك ملكية). وعندئذ تصبح قيم الأسهم وليس الإنتاج الضوء الإرشادي للنشاط الاقتصادي وعندئذ قد تصبح إغراءات المضاربة طاغية ومهيمنة كما اتضح لاحقاً عند انهيار بعض الشركات مثل شركة إنرون Enron. أما التوجه الثاني فقد تمثل بخفض شديد للثغرة التاريخية بين رأس المال النقدي الذي يكسب حصصاً ربحية وفوائد من جهة وبين رأس مال إنتاج أو صناعة أو تجارة يبحث عن كسب الأرباح من جهة ثانية. فقد أفرز هذا الفصل وفي أزمان مختلفة في الماضي صراعات بين الممولين والمنتجين والتجار. ففي بريطانيا، مثلاً، اهتمت سياسة الحكومة في الستينيات بشكل رئيسي بمتطلبات الممولين في الوسط التجاري بلندن، وغالباً ما كان

ذلك على حساب التصنيع المحلي، وفي هذا العقد نفسه من السنين كانت تحدث كثيراً صراعات في الولايات المتحدة بين شركات التمويل والشركات الصناعية. لكن معظم هذه الصراعات اختفت في السبعينيات وإن لم تختف فقد اتخذت أشكالاً مختلفة. فأصبحت الشركات الكبرى تتجه أكثر فأكثر نحو أن تصبح شركات مالية، حتى عندما كانت تعمل في مجال الإنتاج كما حصل في قطاع السيارات. لذلك لم يكن من غير الشائع ومنذ عام ١٩٨٠ أن تعلن الشركات عن خسائر في الإنتاج عوّضته بمكاسب من عمليات مالية (وهذه العمليات كانت تشمل كل شيء بدءاً من عمليات الائتمان والتأمين وحتى المضاربة بالعملات المعرضة للكثير من التقلبات وأسواق المبيعات الآجلة). وكانت عمليات الدمج عبر القطاعات تضم الإنتاج والتجارة والعقارات والمصالح المالية بأساليب جديدة تهدف إلى إنتاج تجمعات شركات تتصف بالتنوع. وعندما غيرت شركة الحديد والصلب الأمريكية اسمها من US Steel واتخذت اسماً جديداً لها هو USX (بعد شرائها لأسهم في التأمين) أجاب رئيس مجلس الإدارة جيمس رودريك على سؤال: "ما المقصود بـــ X؟" برد بسيط إذ قال: "إن X تعني المال."

لهذا كله صلة بذلك التفجر القوي في النشاط والقوة داخل عالم المال. فالنشاط المالي الذي تحرر من القيود التنظيمية والحواجز التي حددت مجال عمله بدأ يزدهر وينتعش كما لم يعهد في السابق وبالتالي في كل مكان. وحدثت موجة من الابتكارات في الخدمات المالية أنتجت علاوة على أنواع جديدة من الارتباطات البينية العالمية الأكثر تطوراً أنواعاً جديدة أيضاً من الأسواق المالية القائمة على الأسهم والسندات والمشتقات المالية وجميع أشكال التداول بالأعمال الآجلة. خلاصة القول: صارت اللبرلة الجديدة تعني تحويل كل شيء إلى مال. وهذا ما عمّق سيطرة المال على جميع مجالات الاقتصاد الأخرى، كما عمق سيطرته على أجهزة الدولة وأيضاً على الحياة اليومية كما

قال راندي مارتين Randy Martin في كتابه *The Financialization of Daily Life* الصادر عام ٢٠٠٢. وأدخل أيضاً تقلبات متسارعة في علاقات القطع العالمية. لقد حصل، دون شك، تحول في القوة في ابتعادها عن الإنتاج واقترابها من عالم المال. ولم تعد المكاسب في الطاقة الإنتاجية الصناعية تعني بالضرورة زيادة في دخل الفرد، بل التركيز على الخدمات المالية هو الذي يعني ذلك بكل تأكيد. لهذا السبب بات دعم المؤسسات المالية وسلامة النظام المالي الهم الرئيسي لمجموع الدول النيوليبرالية (مثل تلك المجموعة المؤلفة من البلدان الأكثر ثراء في العالم وعرفت بمجموعة السبع G7). وإن نشأ نزاع بين الأنشطة الصناعية والتجارية من جهة والأنشطة المالية من جهة أخرى فالأفضلية للأخير. وهنا تنشأ الإمكانية الحقيقية ذلك أنه عندما يكون وول ستريت Wall Street حيث التعاملات المالية في حال جيدة فإن الأماكن الأخرى في الولايات المتحدة (وكذلك في باقي دول العالم) يكون بحال رديئة. وهذا ما حدث فعلاً لأعوام عدة وتحديداً إبان تسعينيات القرن العشرين. لقد اختفى ذلك الشعار الذي رفع في الستينيات والقائل بأن ما هو خير لصالح شركة جنرال موتورز General Motors لصناعة السيارات فهو خير لصالح الولايات المتحدة، وحل محله في التسعينيات شعار يقول إن ما هو خير لصالح نشاط وول ستريت المالي فهذا كل ما يهمنا ويعنينا.

لأجل ذلك، تمثلت النواة الحقيقية لقوة الطبقة الواحدة الناشئة في ظل النيوليبرالية في كبار المدراء التنفيذيين الذين هم المشغلون الأساسيون لمجالس إدارة الشركات والذين هم القادة في الأجهزة المالية والقانونية والفنية المحيطة بتلك الحجرات الداخلية للنشاط الرأسمالي. أما قوة المالكين الحقيقيين لرأس المال، وحملة الأسهم، فقد تلاشت قليلاً إلا إذا استطاع هؤلاء أن يكسبوا حصة كبيرة في التصويت تكفي لأن يؤثروا في سياسة الشركة. وقد جرى خداع الملايين من حملة الأسهم في بعض الأحيان بسبب عمليات كبار المديرين

التنفيذيين ومستشاريهم الماليين. كما أن مكاسب المضاربات جعلت من الممكن تجميع ثروات هائلة في غضون فترة قصيرة من الزمن (خير مثال لذلك وارين بافت Warren Buffet وجورج سوروس George Soros).

لكن قد يكون من الخطأ أن نجعل فكرة الطبقة العليا تقتصر على هذه الجماعة وحدها، إذ لا بد من القول أن انفتاح فرص الأعمال وكذلك الهيكليات الجديدة في علاقات التداولات قد سمحت بظهور عمليات جديدة وواسعة أدت إلى تشكل جديد للطبقات. تجمعت الثروات السريعة في قطاعات جديدة للاقتصاد مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات (ومثالها بيل غيتس وبول ألن). وفتحت علاقات السوق الجديدة جميع أشكال الاحتمالات للشراء بسعر زهيد والبيع بأثمان باهظة، هذا إن لم تسمح باحتكار الأسواق فعلاً بطريقة تساعد في بناء الثروات التي قد تمتد أفقياً (كما هو حال روبرت مردوك Rupert Murdock الذي بنى امبراطورية للإعلام العالمي) أو للتنوع نحو جميع أنواع الأعمال فتمتد نحو الخلف لتصل إلى استخراج الثروات وإنتاجها وتمتد لجهة الأمام من قاعدة التداول ودخولاً في الخدمات المالية والتطوير العقاري وتجارة التجزئة. وفي هذا السياق غالباً ما يحدث أن تلعب العلاقة المميزة مع سلطة الدولة دوراً مفتاحياً. وعلى سبيل المثال، كان اثنان من كبار رجال الأعمال وهما الأكثر قرباً من سوهارتو في أندونيسيا وقد عملا على تغذية المصالح المالية لعائلة سوهارتو وكانا يقويان صلاتهما في جهاز الدولة حتى بات جميعهم من كبار الأغنياء. فكان أحدهما يملك "مجموعة سليم Salim Group" التي تضم نحو ٥٠٠ شركة في عام ١٩٩٧، والتي يقال بأنها "أكبر تجمع في العالم يملكه شخص صيني، وقد بلغت قيمة ثروته ٢٠ مليار دولار." بدأ كارلوس سليم Carlos Slim نشاطه عبر شركة استثمارات صغيرة نسبياً وما لبث أن سيطر على منظومة الاتصالات في المكسيك التي تمت خصخصتها حديثاً وسرعان ما حقق نجاحاً جعل امبراطورية مجموعة الشركات الضخمة التي لا تسيطر فقط على شريحة

ضخمة من الاقتصاد المكسيكي بل صار له مصالح متعددة في تجارة التجزئة داخل الولايات المتحدة (Circuit City وBarnes وNoble) وامتداداً حتى أمريكا اللاتينية. وفي الولايات المتحدة، باتت عائلة والتون Walton فاحشة الثراء عندما قفزت محلاتها المعروفة باسم وولمارت Wal-Mart إلى مركز مهيمن في تجارة التجزئة داخل هذا البلد، وأيضاً من خلال اندماجها مع خطوط الإنتاج الصيني ومحلات بيع التجزئة في العالم. وعلى الرغم من وجود روابط واضحة لا لبس فيها بين هذه الأنواع من الأنشطة وعالم المال إلا أن القدرة التي يصعب تصديقها في تجميع ثروات شخصية كبيرة وفي ممارسة سلطة التحكم بقطاعات كبيرة من الاقتصاد تهيء لهؤلاء الأفراد القلة سلطة اقتصادية هائلة للتأثير في العمليات السياسية. ولا عجب أن نجد أن القيمة الصافية لنحو ٣٥٨ شخصاً هم الأكثر غنى في عام ١٩٩٦ "تساوي مجموع مداخيل أناس هم الأكثر فقراً في العالم ويبلغ تعدادهم ٣ر٢ مليار نسمة أي ما نسبته ٤٥ بالمائة من تعداد سكان العالم." ولعل ما هو أكثر سوءاً من ذلك أن "٢٠٠ رجل هم الأكثر ثراء في العالم قد ضاعفوا قيمتهم الصافية في غضون أربع سنوات انتهت عام ١٩٩٨ ليصل إلى ما يزيد عن تريليون واحد من الدولارات. أما أموال أكبر ثلاثة مليارديرات شخص [كانت آنذاك] تزيد عن مجموع دخل البلدان الأقل تطوراً في العالم وسكانها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة."

ولكن ثمة لغز آخر يجب أخذه بنظر الاعتبار في هذه العملية الراديكالية لإعادة صوغ العلاقات الطبقية. فالسؤال الذي يطرح نفسه والذي كان موضع جدال طويل هو ما إذا كان هذا التشكل الجديد للطبقات يجب أن ينظر إليه على أنه يتخطى الحدود الجغرافية أم ما إذا كان يفهم على أنه شيء قائم حصراً داخل معايير الدولة القومية. أما موقفي أنا فهو الآتي. القضية القائلة بأن الطبقة الحاكمة في أي مكان في العالم كانت تقتصر في عملياتها وتحدد ولاءاتها نحو دولة قومية كانت موضع مبالغة كثيراً عبر التاريخ. ولم يكن ثمة أي معنى مفيد في القول بتمييز الولايات

المتحدة بمواجهة الطبقة الرأسمالية البريطانية أو الفرنسية أو الألمانية أو الكورية. فالروابط الدولية كانت لها على الدوام أهميتها وبخاصة من خلال الأنشطة الاستعمارية وأنشطة الاستعمار الجديد وأيضاً من خلال الروابط التي تتخطى الحدود الجغرافية والتي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر إن لم يكن قبل ذلك التاريخ. ما من شك في أنه جرى تعميق بل وتوسيع لهذه الروابط بين الدول خلال مرحلة العولمة النيوليبرالية، ومن المفيد بل والمهم أن يتم الإقرار والاعتراف بهذه الروابط. لكن هذا لا يعني أن الأفراد في المواقع القيادية داخل هذه الطبقة لا يقيمون روابط لهم بأجهزة معينة داخل الدولة وذلك بهدف الحصول على المزايا والحمايات التي يوفرها لهم هذا الارتباط. فالمهم هو الجهة التي يلحقون أنفسهم بها، وهي ليست أكثر استقراراً من النشاط الرأسمالي الذي يقومون به. قد يبدأ روبرت مردوك نشاطه في استراليا ثم يركز على بريطانيا قبل أن يحصل على الجنسية في النهاية (وبجدول زمني متسارع دون شك) داخل الولايات المتحدة. فهو ليس فوق ولا خارج صلاحيات معينة في الدولة، ولكنه من خلال هذه الصفة المميزة يمارس نفوذاً كبيراً في السياسة داخل بريطانيا والولايات المتحدة واستراليا عبر شركاته الإعلامية. المحررون البالغ عددهم ٢٤٧ محرراً في الصحف التي يمتلكها حول العالم والمفترض أنهم مستقلون أيدوا غزو الولايات المتحدة للعراق. غير أنه من المفيد أن نتحدث أيضاً ولو باختصار عن مصالح الطبقة الرأسمالية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكوريا ذلك أن مصالح الشركات، مثل مصالح ميردوك أو كارلوس سليم أو مجموعة سالم تتغذى عليها وتغذي أجهزة معينة في الدولة. وكل واحدة منها وطبقاً لنموذجها تمارس سلطة الطبقة في أكثر من دولة واحدة وفي آن واحد.

وبرغم أن هذه الجماعات المشتتة من أفراد أساسيين في عوالم الشركات والمال والتداول والتطوير لا ترسم خططها بالضرورة بحكم كونها

طبقة من الطبقات، وبرغم أنه قد توجد تجاذبات في الكثير من الأحيان فيما بينها إلا أنها كلها بلا استثناء تمتلك توافقاً معيناً في المصالح يعرف عموماً الفوائد (وبعض الأخطار الآن) التي يمكن استخلاصها من اللبرلة الجديدة. ولدى هذه الجماعات أيضاً ومن خلال مؤسسات معينة مثل "منتدى دافوس الاقتصادي العالمي"، وسائل لتبادل الأفكار والتشاور مع القادة السياسيين والاتفاق معهم. لذلك فهي تمارس تأثيراً هائلاً على الشؤون العالمية وتمتلك حرية العمل التي لا يمتلكها المواطن العادي.

موقع الحرية

قد تكون قراءة تاريخ اللبرلة الجديدة أو النيوليبرالية والتشكل الطبقي وذلك القبول المتزايد لأفكار جمعية مونت بيلرين Mont Pelerin Society على اعتبار أنها أفكار العصر السائد مثيرة للاهتمام لاسيما إذا وضعت على خلفية حجج مضادة قدمها كارل بولانيي Karl Polanyi (*) عام ١٩٤٤ (أي قبيل تأسيس جمعية مونت بيلرين). فقد قال بولانيي بأن معنى الحرية في مجتمع معقد يصبح آسراً ويفرض نفسه بقوة بمقدار ما فيه من تناقضات وما يحمله من دوافع. وقال هناك نوعان للحرية، أحدهما جيد وخير والآخر رديء وسيء. ومن جملة ما أشار إليه من المعاني السيئة للحرية ذكر "حرية أن يستغل المرء زملاءه أو حرية أن يكسب المرء مكاسب كثيرة وأرباحاً فاحشة دون أن يقدم للمجتمع، خدمات مكافئة لها وحرية الاحتفاظ بالاختراعات التكنولوجية ومنع استخدامها للمنفعة العامة، وحرية الربح من جراء كوارث

(*) كارل بولانيي (١٨٨٦ – ١٩٦٤) فيلسوف ومؤرخ اقتصادي وباحث في الاقتصاد السياسي اشتهر بمعارضته للفكر الاقتصادي التقليدي، عرف عنه أنه مؤسس مبدأ المقاربة الثقافية للاقتصاد الذي يؤكد الطريقة التي بها تشكل الاقتصادات جزءاً لا يتجزأ من المجتمع والثقافة. يعتبر كتابه "التحول الكبير *Great Transformation*" نموذجاً لعلم الاجتماع التاريخي وباتت نظرياته أساساً لحركة "الديمقراطية الاقتصادية" (م.).

ونكبات عامة رتبت سراً لفائدة خاصة." وأضاف بولانيي، لكن "اقتصاد السوق الذي في ظله تنتعش هذه الحريات وتنمو قد أنتج حريات نثمنها عالياً، هي حرية الضمير وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية تشكيل الجمعيات وحرية المرء في اختيار عمله." وبرغم أننا "نحترم هذه الحريات لما هي عليه" – وكثيرون منا ما زالوا يحترمونها بالتأكيد – إلا أنها وعلى مساحة كبيرة تعتبر "منتجات ثانوية للاقتصاد عينه المسؤول أيضاً عن الحريات الشريرة." يشكل رد بولانيي على هذه الازدواجية فهماً غريباً إذا أخذنا بنظر الاعتبار الهيمنة الحالية للفكر النيوليبرالي:

"إن اعتماد اقتصاد السوق قد يصبح بداية لحقبة تكون فيها الحرية غير مسبوقة. فالحرية الحقوقية والفعلية قد تغدو أكثر اتساعاً وأكثر عمومية من السابق، والتنظيم والرقابة قد يحققان حرية ليس فقط لأجل القلة من الناس بل للجميع. الحرية ليست حقاً تابعاً لالتزام فاسد من مصدره لكنها من حيث هي حق مكتسب بفعل التقادم يمتد إلى ما وراء الحدود الضيقة للدائرة السياسية ويدخل في التنظيم الأساسي للمجتمع نفسه. وعلى هذا النحو تضاف الحريات القديمة والحقوق المدنية إلى صندوق الحريات الجديدة المتولدة عن الفراغ والأمن اللذين يقدمهما المجتمع الصناعي للجميع. ومجتمع بهذه الصفة يمكن أن يكون عادلاً وحراً."

ويقول بولانيي في ملاحظته أيضاً إن العبور إلى هكذا مستقبل تقف دونه "عقبة أخلاقية" للطوباوية الليبرالية (ويستشهد أكثر من مرة بهايك Hayek الذي يرى فيه نموذجاً لهذا الناموس):

"لقد هوجم التخطيط والرقابة لأنهما إنكار ورفض للحرية. وقيل إن العمل الحر والملكية الخاصة هما جوهر مادة الحرية. ويقال إن مجتمعاً قائماً على أسس غير هذه لا يستحق أن يسمى مجتمعاً حراً. واتهمت الحرية التي يخلقها التنظيم بأنها ليست حرية. وانتقدت العدالة والحرية والرفاه التي تقدمها هذه الحرية لأنها مظهر زائف للعبودية."

وعلى هذا النحو "تتضاءل فكرة الحرية لتصبح مجرد دفاع عن العمل الحر"، الذي يعني "كامل الحرية لأولئك الذين لا يحتاج دخلهم وأمنهم وراحتهم لأي زيادة، ومجرد قدر زهيد جداً من الحرية للناس الذين عبثاً يحاولون الإفادة من حقوقهم الديمقراطية ليجدوا ملاذاً آمناً من سلطة أصحاب الأملاك". ولكن، وكما هي الحال دوماً، "ماذا لو لم يكن ممكناً مجتمع تغيب فيه السلطة والإكراه، ولا عالم تكون فيه القوة معطلة"، عندئذ فإن الطريقة الوحيدة لتعزيز هذه الرؤية للطوباوية الليبرالية ستكون بالقوة والعنف والشمولية السلطوية. فالطوباوية الليبرالية والنيوليبرالية بحسب رأي بولانيي محكوم عليها بالفشل بفعل السلطوية وحتى الفاشية. وهكذا تضيع الحريات الخيرة وتبقى الحريات الشريرة.

يبدو تشخيص بولانيي ملائماً جداً وعلى نحو خاص لحالتنا المعاصرة. ويقدم فرصة قوية مؤاتية نفهم منها ما الذي ينوي الرئيس بوش أن يفعله عندما يؤكد بأن "الولايات المتحدة من حيث كونها القوة الأعظم في العالم لديها التزام بأن تعمل على نشر الحرية." وتفيدنا أيضاً في تفسير لماذا تحولت النيوليبرالية وباتت سلطوية وقوية ومناهضة للديمقراطية في اللحظة عينها التي فيها "تمسك البشرية الفرصة بيديها لتجعل الحرية تنتصر على جميع أعدائها القدامى." وتجعلنا نركز اهتمامنا على الطريقة التي بها عملت العديد من الشركات على جني الأرباح الفاحشة من خلال الاحتفاظ لنفسها بفوائد التكنولوجيا التي لديها (مثل العقاقير الخاصة بمرض الايدز) ومنعها عن العامة من الناس، وجنت الأرباح أيضاً من كوارث الحروب (كما عملت شركة هاليبرتون Halliburton) ومن المجاعة ومن الكوارث البيئية. وهي أيضاً تثير فينا قلقاً حيال ما إذا كانت تلك الكوارث أو أشباه الكوارث على كثرتها (سباق التسلح وضرورة مواجهة الأعداء الحقيقيين أو المتصورين) قد دبرت ووجهت سراً لما فيه فائدة الشركات. وهي علاوة على ذلك توضح بما لا يدع مجالاً للبس لماذا يؤيد أصحاب الثروة والقوة مفاهيم معينة للحقوق

والحريات وفي الوقت عينه يعملون على إقناعنا بشموليتها الكلية وطيبتها. إن ثلاثين عاماً من الحريات النيوليبرالية لم تعمل فقط على إعادة القوة والسلطة إلى طبقة رأسمالية ضيقة التعريف، بل أنتجت أيضاً تركيزات هائلة لقوة الشركات في مجالات الطاقة والإعلام والصناعات الدوائية والنقل وحتى في تجارة التجزئة (ومثالها شركة وول مارت (Wal – Mart). إن حرية السوق التي يصفها بوش بأنها النقطة الأعلى لتطلعات الإنسان قد تبين أنها ليست أكثر من وسيلة مناسبة لنشر قوة احتكار الشركات والكوكا كولا في كل مكان ودون حصر. لقد صار بيد هذه الطبقة بما لديها من تأثير غير متكافيء في الإعلام والعمل السياسي (والتي يقودها روبرت مردوك وفوكس نيوز) الحافز والقوة لإقناعنا بأننا جميعاً نكون في حال أفضل في ظل نظام نيوليبرالي للحريات. ولتلك النخبة التي تعيش براحة تامة داخل أحيائهم الخاصةالمذهبة لا بد أن يكون العالم حقاً مكاناً أفضل. وكما قال بولانيي إن النيوليبرالية تمنح حقوقاً وحريات لأولئك الذين لا يحتاج دخلهم وأمنهم ووقت راحتهم لأي زيادة تاركة القدر الضئيل للبقية الباقية. إذن كيف قبلنا نحن القلة القليلة بهذا الوضع؟!.



الفصل الثاني

بناء التوافق والموافقة

كيف أنجز التحول نحو النيوليبرالية، ومن الذي قام بذلك؟ والجواب عن هذا السؤال في بعض البلدان مثل التشيلي والأرجنتين في السبعينيات من القرن المنصرم كان بسيطاً بمقدار ما كان سريعاً ومؤلماً وقوياً ومتيناً: فقد وقع انقلاب عسكري تدعمه الطبقات العليا التقليدية (والحكومة الأمريكية أيضاً) أعقبه قمع عنيف لجميع أشكال التضامن والاتحاد داخل طبقة العمال والحركات الاجتماعية في المدن التي كانت تهدد سلطتها. لكن الثورة النيوليبرالية التي تنسب لثاتشر وريغان بعد عام ١٩٧٩ كان يتحتم إنجازها بالوسائل الديمقراطية. وحصول تغير على هذا النحو كان يقتضي بناء توافق سياسي مسبق عبر طيف واسع من السكان يكفي للفوز في الانتخابات. وما يدعوه غرامشي[*] "الشعور العام" Common sense (تعرف كلمة "الشعور" في هذا المقام بأنها "الشعور الذي يشترك الجميع به") يتضمن التوافق. وهذا الشعور العام يبنى من خلال ممارسات قائمة للتواصل الاجتماعي الثقافي الذي

(*) **أنطونيو غرامشي** Antonio Gramsci (١٨٨٦ – ١٩٦٤) **أديب وفيلسوف سياسي إيطالي من مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي، وهو واحد من أكثر المفكرين الماركسيين أهمية في القرن العشرين، يرى في الهيمنة الثقافية وسيلة للحفاظ على الدولة في المجتمع الرأسمالي وكانت كتاباته تركز كثيراً على تحليل الثقافة والقيادة السياسية (م.).**

غالباً ما تمتد جذوره عميقاً في التقاليد الإقليمية والوطنية. وهو شيء مختلف عن "الحس السليم" good sense الذي يتولد من خلال التعامل الناقد مع قضايا اليوم. لذلك قد يكون "الشعور العام" مضلّلاً، أو مشوشاً يفتقد للوضوح أو يخفي مشكلات حقيقية تحت تحاملات ثقافية. وقد تُستغل القيم الثقافية والتقليدية (مثل الإيمان بالله والوطن أو أفكار تتعلق بوضع المرأة في المجتمع) ومخاوف معينة (مثل الخوف من الشيوعيين أو المهاجرين أو الغرباء أو "الآخرين") لتكون قناعاً يخفي وراءه واقعاً آخر. ويمكن استلهام شعارات سياسية لتكون قناعاً أيضاً يخفي استراتيجيات معينة وراء أدوات بلاغية ملتبسة. ولكلمة "الحرية" صدى عميق وواسع المدى ضمن مفهوم الشعور العام السائد لدى الأمريكيين حتى باتت "زراً تستطيع النخبة أن تضغط عليه لتفتح الباب وتطل على الجماهير" لتسوغ وتبرر أي شي تريده. لهذا يمكن القول في استعادة للماضي بأن بوش قد سوّغ الحرب العراقية على هذا النحو. من هذا المنطلق استنتج غرامشي أن المسائل السياسية تصبح "عسيرة الحل" عندما "تتنكر بزي مسائل ثقافية". وعليه فإن علينا أن نتعلم كيف نجرّد المعاني السياسية من إهابها الثقافي في محاولتنا لفهم بناء التوافق السياسي.

إذن، كيف أمكن خلق توافق سياسي كاف يعطي الشرعية للتحول نحو النيوليبرالية؟ وللجواب عن هذا السؤال يمكن القول إن القنوات التي تم ذلك من خلالها كانت متعددة ومتنوعة. فهنالك المؤثرات الايديولوجية القوية التي تنتشر عبر الشركات والإعلام والمؤسسات الكثيرة التي تشكل المجتمع المدني– كالجامعات والمدارس والكنائس والجمعيات المهنية. إضافة لذلك كان من شأن هذه "المسيرة الطويلة" لأفكار النيوليبرالية عبر المؤسسات التي تصورها هايك عام ١٩٤٧، وتنظيم مراكز الفكر (التي تدعمها وتمولها الشركات) والسيطرة على قطاعات معينة من الإعلام، وكذلك اعتناق العديد

من المثقفين لطرائق الفكر النيوليبرالي أن أوجدت مناخاً ملائماً للرأي الداعم لفكرة أن النيوليبرالية هي الضامن الوحيد للحرية. ثم توحدت هذه الحركات فيما بعد من خلال سيطرتها على الأحزاب السياسية وبالتالي سلطة الدولة.

وتضخمت كثيراً دعوات استلهام التقاليد والقيم الثقافية في هذا السياق كله. لكن مشروعاً صريحاً يدور حول عودة القوة الاقتصادية إلى نخبة صغيرة لن يحظى بالكثير من الدعم الشعبي. أما محاولة مبرمجة للدفاع عن قضية حريات الفرد فقد تلقى القبول لدى قاعدة جماهيرية واسعة وتغريها وبذلك فهي قناع لاستعادة سلطة الطبقة الواحدة. إضافة لذلك، فإنه حين تقوم أجهزة الدولة بالتحول نحو النيوليبرالية تستطيع استخدام ما لها من قوة إقناع واختيار ورشوة وتهديد للحفاظ على مناخ التوافق اللازم لترسيخ وإدامة سلطتها. وهذا هو موطن قوة كل من ثاتشر وريغان كما سوف نرى.

فكيف والحالة هذه أقدمت النيوليبرالية على هذا التحول لتزيح الليبرالية المطوقة كلياً وتحل محلها ؟ يكمن الجواب عن هذا السؤال في بعض الحالات باستخدام القوة (القوة العسكرية كما في حالة التشيلي أو القوة المالية، كما حدث في العمليات التي نفذها صندوق النقد الدولي في موزمبيق أو الفيلبين). قد ينتج القسر والإكراه قبولاً قائماً على الإيمان بالقضاء والقدر وحتى مذلاً أحياناً، لفكرة أنه لم يكن يوجد ولا يوجد "بديل آخر" كما كانت مارغريت ثاتشر تصر دوماً. لهذا يمكن القول إن البناء النشط للتوافق شهد تبايناً بين مكان وآخر. وعلاوة على ذلك وكما تشهد بذلك حركات معارضة متعددة، كان التوافق يذوي ويذبل أو ينقطع في أماكن مختلفة. ولكن يتعين علينا أن ننظر إلى ما وراء هذه الآليات الأيديولوجية والثقافية المتباينة بلا حدود – ومهما بلغت أهميتها – وننظر إلى نوعية الخبرات اليومية لكي نتعرف بشكل أفضل على الأرضية المادية لبناء التوافق. وعند هذا المستوى – ومن خلال تجربة الحياة اليومية في ظل رأسمالية السبعينيات – تبدأ رؤيتنا للطريقة التي

بها اخترقت النيوليبرالية تفاهمات "الشعور العام". ونتيجة هذا الاختراق في أنحاء عديدة من العالم تمثل في رؤية النيوليبرالية الطريقة الضرورية بل وحتى "الطبيعية" ليتم بواسطتها تنظيم النظام الاجتماعي.

مما لا شك فيه أن أي حركة سياسية تؤمن بأن حريات الفرد هي أقدس ما في الوجود سوف تكون عرضة للاندماج ضمن حظيرة النيوليبرالية. فمثلاً الاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم عام ١٩٦٨ كانت تحمل صبغة قوية للرغبة بالمزيد من الحريات الشخصية. وكانت هذه الصبغة واضحة جداً عند الطلبة وبخاصة أولئك الذين تأثروا بحركة بيركلي Berkeley التي كانت تطالب بحرية التعبير في الستينيات أو أولئك الذين خرجوا بمظاهرات حاشدة في شوارع باريس وبرلين وبانكوك، وأولئك الذين تظاهروا وأطلقت عليهم قوات الشرطة النيران في شوارع مدينة مكسيكو قبيل انطلاق الألعاب الأولمبية عام ١٩٦٨. كانوا يطالبون بالحرية من القيود الأبوية أو البيروقراطية أو التعليمية أو قيود الشركات أو القيود التي تفرضها الدولة. غير أن حركة عام ١٩٦٨ كان لها أيضاً هدف سياسي رئيسي هو العدالة الاجتماعية.

ولكن لا ينبغي أن نغفل حقيقة أن قيم حرية الفرد والعدالة الاجتماعية ليست متوافقة معاً بالضرورة. فالعمل من أجل العدالة الاجتماعية تفترض مسبقاً وجود تكتلات اجتماعية تضامنية ورغبة في دفع حاجات الفرد ورغباته ضمن قضية نضال أكثر عمومية من أجل المساواة الاجتماعية على سبيل المثال أو العدالة البيئية. وهكذا نلحظ أن أهداف العدالة الاجتماعية وحرية الفرد لا تندمج بسهولة ضمن حركة عام ١٩٦٨. كان التوتر بينهما أشد وضوحاً في العلاقة المشحونة بين اليسار التقليدي (العمالة المنظمة والأحزاب السياسية المؤمنة بالتكتلات الاجتماعية) والحركة الطلابية الراغبة بالحريات الفردية. وأصدق مثال على ذلك نجده في تلك الروح العدوانية والشكوكية الفاصلة بين فصيلين في فرنسا (الحزب الشيوعي والحركة الطلابية) إبان

أحداث عام ١٩٦٨. ومع أنه ليس مستحيلاً جسر هذه الخلافات إلا أنه من السهل رؤية كيف أن الأسفين قد أقحم بينهما. والخطاب النيوليبرالي بما فيه من تأكيد تأسيسي على الحريات الفردية يملك القوة على إحداث صدع يبعد التحررية وسياسات الهوية والثقافية المتعددة وبالتالي الاستهلاكية النرجسية عن القوى الاجتماعية المصطفة معاً في سعيها للعدالة الاجتماعية من خلال التغلب على قوة الدولة. فمثلاً، ثبت منذ مدة طويلة أنه من الصعوبة البالغة بمكان داخل اليسار الأمريكي إيجاد نظام جمعي ضروري لفعل سياسي يحقق العدالة الاجتماعية دون الإساءة إلى رغبة اللاعبين السياسيين من أجل حرية الفرد والاعتراف الكامل بهويات معينة. فالنيوليبرالية لم تخلق هذه التمايزات لكنها استطاعت استغلالها بسهولة هذا إن لم تستحثها.

وقد استطاع أولئك المطالبون بالحريات الفردية والعدالة الاجتماعية أن يصنعوا قضية رأي عام في مواجهة ما رآه الكثيرون عدواً مشتركاً وذلك في أوائل السبعينيات. فقد رأوا الشركات القوية تتحالف مع دولة تؤمن بمبدأ التدخل لتتحكم بإدارة العالم بوسائل قمعية للأفراد وغير عادلة اجتماعياً. كانت حرب فييتنام المحفز الأكثر وضوحاً للسخط والاستياء بل وكانت أنشطة الشركات والدولة التدميرية للبيئة، والدفع نحو الاستهلاكية غير العقلانية والعجز عن التصدي لقضايا اجتماعية والتجاوب على نحو كاف مع التنوع وكذلك القيود المشددة على إمكانات الفرد والسلوكيات الشخصية من خلال وسائل الرقابة "التقليدية" والمفروضة من الدولة موضع استياء الجميع. كانت الحقوق المدنية قضية موضع جدال ونقاش وكانت حقوق ممارسة الجنس والإنجاب أيضاً موضع جدال ونقاش. ولهذا كان كل من له مشاركة في حركة عام ١٩٦٨ يرى في الدولة المتطفلة عدواً ويجب إصلاحها. ففي هذا المجال عينه يستطيع النيوليبراليون أن يتفقوا بسهولة. ومن هذا المنظور نفسه اعتبرت الشركات الرأسمالية والأعمال ونظام السوق أعداء من الدرجة الأولى

ينبغي إصلاحها وإن لم يمكن إصلاحها فيجب القيام بتغيير ثوري لها، ومن هنا برز الخطر الذي يتهدد سلطة الطبقة الرأسمالية. ومن خلال الاستئثار بقيم حرية الفرد وجعل هذه القيم بمواجهة ممارسات الدولة في التدخل والتنظيم تأمل الطبقة الرأسمالية أن تحمي موقفها أو حتى استرداد هذا الموقع. والنيوليبرالية هي الأكثر ملاءمة لهذه المهمة الأيديولوجية. ولكن يجب دعمها باستراتيجية عملية تؤكد حرية خيار المستهلك ليس فقط بما يخص منتجات معينة بل وأيضاً فيما له صلة بأسلوب الحياة وطريقة التعبير وتنوع واسع من الممارسات الثقافية. فاللبرلة الجديدة تقتضي على المستويين السياسي والاقتصادي بناء ثقافة نيوليبرالية شعبية قائمة على السوق لاستهلاك تفاضلي متمايز وتحررية فردية. وبهذا الإهاب تصبح أكثر توافقاً مع ذلك الاندفاع الثقافي الذي يسمونه "ما بعد الحداثة" والذي كان مختبئاً يترصد منذ وقت طويل تحت الأجنحة وبمقدوره الظهور الآن اندفاعاً تاماً ناضجاً في أوج تفتحه عنصراً فكرياً وثقافياً مهيمناً. وهذا ما كان التحدي الذي عملت الشركات والطبقة النخبوية لإنجازه بدهاء في الثمانينيات.

لكن شيئاً من هذا لم يكن واضحاً بقوة آنذاك. فالحركات اليسارية عجزت عن إدراك، أو مواجهة، أو حتى تجاوز، ذلك التوتر الكامن بين السعي لأجل حريات الفرد والعدالة الاجتماعية. لكنني أظن أن الإحساس الأولي بالمشكلة كان واضحاً بيناً بما فيه الكفاية لدى الطبقة العليا، حتى لدى أولئك الذين لم يقرؤوا هايك أو حتى لم يسمعوا بشيء اسمه نظرية النيوليبرالية. واسمحوا لي أن أوضح هذه الفكرة من خلال عقد مقارنة بين التحولات النيوليبرالية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إبان سني السبعينيات التي لم تكن هادئة.

وأبدأ بالولايات المتحدة وتحديداً بمذكرة سرية أرسلها لويس باول Lewis Powell إلى غرفة التجارة الأمريكية في آب / أغسطس ١٩٧١. يقول

باول، الذي كان على وشك أن يجعله ريتشارد نيكسون في المحكمة العليا، في مذكرته إن انتقاد ومعارضة نظام حرية الأعمال في الولايات المتحدة قد ذهب بعيداً جداً وأكثر مما ينبغي وبأن "الوقت قد حان – بل فات موعده منذ أمد بعيد – لكي تنتظم حكمة الأعمال الأمريكية وعبقريتها ومواردها وترص صفوفها في مواجهة من يريدون تدميرها." وأكد باول أن العمل الفردي لا يكفي. فالقوة كما قال "تكمن في التنظيم وفي التخطيط بعيد المدى والتطبيق، وفي ثبات وتناغم الفعل على مدى فترة غير محدودة من السنين، وعلى مقياس التمويل المتاح فقط من خلال العمل المشترك، وفي القوة السياسية المتاحة فقط عبر العمل الموحد والمنظمات الوطنية." ثم أضاف إن على غرفة التجارة الوطنية أن تتولى قيادة الهجوم على المؤسسات الرئيسية – الجامعات والمدارس والإعلام ودور النشر والمحاكم – لكي تغير الطريقة التي يفكر بها الفرد إزاء الشركات والقانون والثقافة والفرد." والشركات الأمريكية لا تعدم الموارد اللازمة لمثل هذا المجهود، وبخاصة عندما تتوحد.

ليس من اليسير معرفة مدى تأثير هذه الدعوة المباشرة للانخراط في حرب الطبقات. لكن ما نعلمه هو أن غرفة التجارة الأمريكية وسعت فيما بعد قاعدتها من ٦٠٠٠٠ شركة عام ١٩٧٢ لتصبح أكثر من ربع مليون بعد عشرة أعوام. واستطاعت من خلال مشاركة "الرابطة الوطنية للصناعيين" (التي انتقلت إلى واشنطن عام ١٩٧٢) أن تجمع أموالاً هائلة لحملة في سبيل الضغط على الكونغرس والانخراط في البحوث. وفي عام ١٩٧٢ تأسست "الطاولة المستديرة للأعمال"، وهي منظمة من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات، "التي تعهدت والتزمت بالسعي الحثيث والهجومي لتأمين قوة سياسية للشركات، وفيما بعد أصبحت هذه الطاولة المستديرة مركز استقطاب العمل الجماعي لصالح الأعمال. تعتبر الشركات المساهمة بهذا العمل مسؤولة عن "نصف الناتج الوطني الإجمالي GNP للولايات المتحدة" إبان السبعينيات، وتنفق ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار سنوياً (وهذا مبلغ ضخم في تلك

الفترة) على المسائل السياسية. وتشكلت مراكز الفكر مثل "مؤسسة التراث Heritage Foundation، ومعهد هوفر Hoover Institute، ومركز دراسة الأعمال الأمريكية The Center for the Study of American Business ومعهد المبادرة الأمريكية American Enterprise Institute بدعم من الشركات لتتولى القيام بالمناظرات والمجادلات وعند اللزوم القيام بدراسات فنية وتجريبية، كما في حالة "المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية National Bureau of Economic Research وتقديم الدراسات التجريبية والحجج الفلسفية السياسية تأييداً للسياسات النيوليبرالية. والجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف تمويل هذا المركز ذائع الصيت يأتي من الشركات الرائدة الوارد اسمها في قائمة مجلة Fortune 500. كان هذا المكتب وثيق الصلة حتى ليكاد يندمج مع الأسرة الأكاديمية ورتب له ليكون أثره الهام جداً على الفكر في أقسام الاقتصاد وكليات الأعمال في كبريات الجامعات البحثية. وبسبب التمويل السخي جداً الذي يقدمه أفراد أثرياء (من أمثال جوزيف كورز Joseph Coors الذي أصبح لاحقاً عضواً في "وزارة مطبخ" ريغان [مستشارين غير رسميين] ومؤسساتهم (مثل Smith Richardson, Scaife, Olin, Pew Charitable Trust) ظهر طوفان من المقالات والكتب المؤيدة والمدافعة عن القيم النيوليبرالية ومنها كتاب *Anarchy State and Utopia* لنوزيك Nozick الذي يعد الكتاب الأكثر قراءة وتقديراً. وأنتجت نسخة تلفزيونية لكتاب ملتون فريدمان بعنوان *Free to Choose* بتمويل من منحة قدمتها مؤسسة Scaife. وفي هذا يقول Blyth "الأعمال تعني أن تتعلم كيف تنفق من حيث أنت طبقة متميزة."

ومن خلال إيلائه اهتماماً خاصاً للجامعات، أشار باول إلى فرصة وإلى قضية، لا سيما وأن الجامعات هي في حقيقة الأمر مراكز لمشاعر مناهضة للشركات ومناهضة للدولة (قام طلبة جامعة سانتا بربارا Santa Barbara بإحراق مبنى بنك أمريكا Bank of America وبمراسم طقسية دفنوا سيارة في التراب). لكن عدداً كبيراً من الطلبة كانوا (ولا يزالون) من الموسرين وذوي

الامتيازات، أو في الحد الأدنى هم من الطبقة الوسطى، وقيم حرية الفرد في الولايات المتحدة ومنذ عهد بعيد تأتي في المقام الأول (وبخاصة في الموسيقى والثقافة الشعبية). من أجل ذلك يمكن لأفكار النيوليبرالية أن تجد في هذه المراكز مرتعاً خصباً للتكاثر والانتشار. لم يتحدث باول عن توسيع سلطة الدولة. ولكن على الأعمال أن "تعمل بكد ودأب" لتثقيف الدولة وأن تستخدمها إذا لزم الأمر بعدوانية وعن عزيمة وتصميم." ولكن كيف على وجه الدقة ينبغي استخدام سلطة الدولة في إعادة صوغ تفاهمات الشعور العام؟

نشأ أحد خطوط الرد على أزمة تراكم رأس المال وسلطة الطبقة الواحدة داخل خنادق الصراعات المدينية التي عمت السبعينيات. وكانت الأزمة المالية في مدينة نيويورك حالة رمزية لها. فقد عملت إعادة هيكلة رأس المال وتراجع التصنيع على مدى أعوام عدة على تآكل القاعدة الاقتصادية للمدينة، بالإضافة إلى النزوح السريع للأرياف ما ترك وسط المدينة في حالة من الفقر الشديد. فكانت النتيجة تفجر الاستياء الاجتماعي من جانب المهمشين من السكان في الستينيات، وظهر ما جرى العرف على تسميته "أزمة المدينة" (وظهرت مشاكل مماثلة في الكثير من المدن الأمريكية). ووجدوا أن توسيع عمليات التوظيف العام والتقديمات الاجتماعية الحل المناسب – وتم تسهيل ذلك من خلال التمويل الفدرالي السخي. لكن الرئيس نيكسون الذي واجه المصاعب المالية أعلن أن أزمة المدن قد انتهت في مطلع السبعينيات. ورغم أن هذا الإعلان كان خبراً جيداً للكثيرين من سكان المدن إلا أنه كان مؤشراً إلى تضاؤل المساعدات الفدرالية. ومع الدنو السريع للكساد تزايدت الفجوة الفاصلة بين الإيرادات والنفقات في ميزانية مدينة نيويورك (التي كانت بالأصل فجوة كبيرة بسبب الإسراف في الاقتراض على مدى الأعوام). كانت المؤسسات المالية في باديء الأمر على استعداد لجسر هذه الفجوة لكن عصبة المتآمرين من المصرفيين العاملين في الاستثمار (يتزعمهم وولتر ريستون Walter Wriston من مصرف سيتيبنك

Citibank) رفضوا تدوير الدين ودفعوا بالمدينة إلى حالة الإفلاس الفني. غير أن العملية الإسعافية التي أعقبت ذلك استتبعت بناء مؤسسات جديدة تولت إدارة ميزانية المدينة. وكان لهذه المؤسسات حق المطالبة الأولى في إيرادات المدينة من الضرائب لكي تسدد أولاً ديون حاملي سندات الخزينة وما تبقى بعد ذلك خصص للخدمات الأساسية. فكانت نتيجة ذلك ضبط ولجم طموحات الاتحادات البلدية القوية في المدينة، وتطبيق تجميد على الأجور وتخفيض الوظائف العامة والتقديمات العامة (في التعليم والصحة العامة وخدمات النقل) وفرض ضريبة المستخدم (أدخلت رسوم التعليم للمرة الأولى في منظومة جامعة كولومبيا بنيويورك CUNY). وكانت الإهانة الأخيرة ذلك الشرط الذي يقضي بأن تستثمر الاتحادات البلدية أموال صناديق المعاشات التقاعدية في سندات المدينة. فكان على هذه الاتحادات أن تختار بين أمرين إما أن تعدّل مطالبها أو تواجه احتمال خسارتها لأموال المعاشات التقاعدية من خلال إفلاس المدينة.

يعتبر هذا الإجراء انقلاباً قامت به المؤسسات المالية ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً في مدينة نيويورك فكان في كل جزئية منه مؤثراً وفاعلاً كما الانقلاب العسكري الحاصل في التشيلي قبل مدة. أعيد توزيع الثروة على الطبقات العليا وسط أزمة مالية. يقول زيفن Zevin كانت أزمة نيويورك تحمل أعراض "استراتيجية ناشئة للقضاء على التضخم مترافقة مع إعادة توزيع تنازلي للدخل والثروة والقوة." وكانت معركة أولى، وربما حاسمة في حرب جديدة"، هدفها "أن تبين للآخرين بأن ما يحدث في نيويورك يمكن أن يحدث لهم وفي بعض الحالات سوف يحدث."

فهل كان كل من شارك في هذه التسوية المالية يفهم بأنها استراتيجية تهدف إلى عودة قوة وسلطة الطبقة الواحدة؟ إنه سؤال يظل مفتوحاً. فالحاجة للحفاظ على انضباط مالي مسألة جديرة بالاهتمام بحد ذاتها، وهي لا تستتبع بالضرورة إعادة التوزيع التنازلي كما هو شأن نظرية النقدية عموماً. ومن

المستبعد، مثلاً، أن يكون فيلكس روهاتين Felix Rohatyn، المصرفي التاجر الذي توسط في هذه الصفقة بين المدينة والدولة والمؤسسات المالية، قد وضع في ذهنه عودة سلطة الطبقة الواحدة عند قيامه بهذه الوساطة. فالطريقة الوحيدة التي يستطيع بها "إنقاذ" المدينة تكمن في إرضاء المصرفيين الاستثماريين، وفي الوقت عينه تخفيض مستوى معيشة معظم أهالي نيويورك. لكن عودة سلطة الطبقة كانت دون أدنى شك موضع تفكير المصرفيين الاستثماريين من أمثال وولتر ريستون Walter Wriston. فهو أولاً وأخيراً الذي جعل جميع أشكال التدخل الحكومي في الولايات المتحدة وبريطانيا مساوية للشيوعية. وكان ذلك بالتأكيد هدف وزير الخزانة وليام سيمون William Simon في إدارة الرئيس فورد (والذي أصبح فيما بعد رئيس مؤسسة أولين Olin Foundation المحافظة حتى التطرف). وهو نفسه أشار على الرئيس فورد، إثر مشاهدته لتطور الأحداث في التشيلي وموافقته عليها، بأن يرفض تقديم العون للمدينة (وقد كان العنوان البارز في صحيفة "نيويورك ديلي نيوز" "فورد للمدينة: موتي"). وقال إن شروط أي عملية إسعافية يجب أن تكون "عقابية جداً، والتجربة بكليتها مؤلمة جداً، وذلك لكي لا تجد أي مدينة أو فرع سياسي ما يغريها للسير على هذا الطريق."

ومع أن مقاومة إجراءات التقشف كانت واسعة الانتشار إلا أنها، كما قال فريمان Freeman، استطاعت أن تبطيء حركة "الثورة المضادة من الأعلى، ولم تستطع إيقافها. وفي غضون بضع سنين تم إلغاء الكثير من المنجزات التاريخية التي حققتها الطبقة العاملة في نيويورك." تضاءل وضعف القسم الأعظم من البنية التحتية الاجتماعية في المدينة وتراجعت كثيراً البنية التحتة الفيزيائية (مثل منظومة قطار الأنفاق) بسبب انعدام الاستثمار أو الصيانة. وباتت الحياة اليومية في نيويورك "شديدة القسوة والأجواء المدنية صارت مزعجة." أما حكومة المدينة والحركة العمالية البلدية والطبقة العاملة في نيويورك فقد جُرّدت من معظم القوة التي استحوذت عليها خلال العقود

الثلاثة السابقة من السنين. وأما الطبقة العاملة من أهالي نيويورك وبعد أن أضعفت معنوياتها كثيراً فقد قبلت بهذا الواقع الجديد على مضض.

لكن المصرفيين الاستثماريين في نيويورك لم يخرجوا من المدينة. بل اغتنموا الفرصة ليعيدوا هيكلتها بطريقة تناسب أجندتهم. فكانت الأولوية في هذه الأجندة "خلق مناخ جيد للأعمال". وهذا يعني استخدام الموارد العامة لبناء بنية تحتية مناسبة للأعمال (وبخاصة الاتصالات) مترافقة مع تقديم الإعانات الحكومية المالية والحوافز الضريبية للمشاريع الرأسمالية. فصارت رفاهية الشركات محل رفاهية الناس. وجندت مؤسسات النخبة في المدينة لتسويق صورة المدينة على أنها مركز ثقافي ومقصد سياحي (واخترعوا شعار "أحب نيويورك"). وتحركت النخب الحاكمة وبشكل معاند في كثير من الأحيان لدعم فتح الميدان الثقافي أمام جميع التيارات العالمية المتنوعة. وأصبح الاستكشاف النرجسي للذات والجنس والهوية والفكرة التي يكثر ترددها ثقافة البورجوازية المدنية. وهكذا أفضت حرية الفنون وتراخيص الفنون التي تروج لها المؤسسات الثقافية القوية في المدينة إلى لبرلة الثقافة. لهذا نجد عبارة "نيويورك المخبولة" (العبارة التي أطلقها على المدينة ريم كولهاس Rem Koolhaas والتي لا تنسى) قد محت من الوجود الذاكرة الجمعية لنيويورك الديمقراطية. وقبلت النخب في هذه المدينة، إنما بعد كفاح طويل، بمطالب التنوع في أساليب الحياة (بما في ذلك المطالب المتعلقة بأفضليات الجنس والنوع الاجتماعي) وخيارات المستهلك المتزايدة (في مجالات عدة مثل الإنتاج الثقافي). فغدت نيويورك المركز الرئيسي للتجريب الفكري والثقافي لما بعد الحداثة. وفي هذه الأثناء أعاد المصرفيون الاستثماريون بناء اقتصاد المدينة حول الأنشطة المالية والخدمات المتممة لها مثل الخدمات القانونية والإعلام (الذي انتعش كثيراً بتلك النهضة المالية التي تحدث) والاستهلاكية المتنوعة (التشبه بالطبقة الارستقراطية واستعادة وترميم الأحياء الذي لعب دوراً بارزاً ومربحاً). فبات الحكم في المدينة يتجه أكثر

فأكثر ليكون حكم جماعة من المقاولين بدلاً من حكم ديمقراطي اجتماعي أو حتى كيان إداري. فعمل التنافس البيني للمدن حيال رأس المال الاستثماري على تحويل الحكومة إلى نظام حكم مدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأصبحت الأعمال في المدينة تدار من وراء أبواب مغلقة وتلاشى المضمون الديمقراطي والتمثيلي للحكم المحلي.

لقد دُفعت نيويورك وما فيها من طبقة عاملة ومهاجرين إثنيين إلى الظل، وتركت نهباً للعنصرية ولجائحة الكوكايين التي سطت عليها بأرقام خيالية في الثمانينيات وتسببت بأذى كبير للعديد من جيل الشباب الذين لقوا مصرعهم أو زج بهم في السجون أو شردوا في الشوارع ومن قد ينجو من هذا المصير ترك أسيراً لجائحة الإيدز التي استمرت حتى التسعينيات. وأصبحت عملية إعادة التوزيع من خلال العنف الجرمي واحداً من الخيارات القليلة والخطيرة جداً أمام الفقراء، وقد ردت السلطات على ذلك بتجريم مجتمعات بأسرها من السكان الفقراء والمهمشين. وألقي اللوم على الضحايا، ونال جولياني Giuliani الشهرة لأنه ثأر بالنيابة عن بورجوازيي مانهاتن الذين تزايدت ثرواتهم والذين ضاقوا ذرعاً بضرورة مواجهتهم لآثار ذلك التخريب على عتبات أبوابهم.

شكلت إدارة أزمة نيويورك المالية طليعة الممارسات النيوليبرالية داخلياً في ظل حكم الرئيس ريغان وعالمياً من خلال صندوق النقد الدولي في الثمانينيات. فكانت هذه الإدارة السبب في نشوء مبدأ يقول إنه في حال نشوء صراع بين نزاهة المؤسسات المالية وعائدات حملة السندات من جهة وبين سعادة المواطنين ورفاههم فالأفضلية للأولى. وأكد هذا المبدأ بأن دور الحكومة يتمثل في خلق المناخ الجيد للأعمال وليس الاهتمام باحتياجات ورفاه السكان عموماً. وفي هذا الإطار يتوصل تاب Tabb للاستنتاج القائل بأن سياسة إدارة الرئيس ريغان في الثمانينيات أصبحت "مجرد سيناريو نيويورك" لحقبة السبعينيات "وقد كتب بحروف ضخمة."

يبدو أن ترجمة هذه الاستنتاجات المحلية لحقبة السبعينيات على المستوى الوطني قد سارت بخطى متسارعة. فقد نشر توماس إدسال Thomas Edsall (الصحفي الذي روى أحداث واشنطن لسنوات عدة) تقريراً عام ١٩٨٥ تضمن عمقاً بالتحليل والتبصر النافذ، إذ قال:

"في عقد السبعينيات صقلت الأعمال قدرتها وقررت العمل بصفتها طبقة واحدة تدمج بداخلها غرائز تنافسية لصالح عمل تعاوني مشترك في الحقل التشريعي. وعوضاً عن فكرة أن تكون الشركات منفردة تسعى لخطوة خاصة فقط ... أصبحت الفكرة المهيمنة في الاستراتيجية السياسية اهتماماً مشتركاً يحول دون تمرير قوانين معينة مثل تلك التي تعنى بحماية المستهلك وإصلاح قانون العمل وتعمل على سن تشريعات ضريبية مؤاتية لها وتشريعات تنظيمية مناهضة للاحتكار."

ولكي تحقق غايتها هذه كانت الشركات بحاجة لأداة من طبقة سياسية وقاعدة شعبية. ولذلك عملت بقوة ونشاط للفوز بالحزب الجمهوري ليكون أداتها الخاصة. وتمثلت الخطوة الهامة أيضاً بتشكيل لجان تتمتع بالقوة والصلاحية للعمل السياسي بغية الحصول على "أفضل حكومة يستطيع المال شراءها" كما يقول المثل الدارج. وهنا يمكن القول إن قوانين تمويل الحملة الانتخابية التي يفترض أنها "تقدمية" والصادرة عام ١٩٧١ قد أعطت بالنتيجة الشرعية للفساد المالي للسياسة. وبدأ صدور مجموعة هامة جداً من قرارات المحكمة العليا في عام ١٩٧٦ عندما تأسس للمرة الأولى بأن يكون حق الشركة بتقديم تبرعات نقدية غير محدودة للأحزاب السياسية ولجان العمل السياسي حقاً مصاناً بموجب التعديل الأول الذي يضمن حقوق الأفراد (وفي هذه الحال الشركات) ومصالح الشركات والمال والجمعيات المهنية. وبذلك ازداد عدد لجان العمل السياسي في الشركات التي كانت تعد تسعة وثمانين لجنة عام ١٩٧٤ ليصبح ١٤٦٧ لجنة مع حلول العام ١٩٨٢. ومع أن هذه اللجان كانت على استعداد لتمويل أصحاب المناصب الأقوياء من كلا الحزبين

شريطة أن يخدموا مصالحها إلا أنها كانت في الوقت عينه تنزع تنظيمياً لدعم المرشحين ذوي الميول اليمينية. وفي هذا السياق نجد أن ريغان في أواخر السبعينيات عندما كان حاكم ولاية كاليفورنيا ووليام سيمون (الذي تحدثنا عنه آنفاً) قد بالغا في مواقفهما وأخذا يحضان لجان العمل السياسي على توجيه جهودها نحو تمويل مرشحي الحزب الجمهوري ذوي الميول اليمينية. أما الحد الأقصى الذي لا يجوز لأي لجنة عمل سياسي أن تتجاوزه والبالغ خمسة آلاف دولار فقد أجبر اللجان من مختلف الشركات والصناعات على التعاون معاً، وهذا يعني بناء تحالفات تستند إلى الطبقية وليس المصالح.

إن رغبة الحزب الجمهوري بأن يصبح ممثل "الدائرة الانتخابية للطبقة المهيمنة فيه" خلال هذه الفترة كما يقول إدسال Edsall، تتناقض مع موقف الحزب الديمقراطي "المتأرجح إيديولوجياً" والذي انبثق عن "حقيقة أن علاقاته مع مختلف الجماعات في المجتمع كانت واسعة الانتشار، وبأن أياً من هذه الجماعات – النساء وذوي البشرة السوداء والعمال، وكبار السن، وذوي الأصول الإسبانية، والمنظمات السياسية المدينية – لا تبرز أكبر من الجماعات الأخرى." لكن اعتماد الديمقراطيين على التبرعات "بأموال ضخمة" جعل العديد من أعضائه يضعف كثيراً أمام التأثير المباشر للشركات. وبرغم أن للحزب الديمقراطي قاعدة شعبية إلا أنه لم يستطع المضي قدماً وعلى نحو سهل في خطه السياسي المناهض للرأسمالية وللشركات دون أن يقطع ارتباطاته كلياً مع المصالح المالية القوية.

غير أن الحزب الجمهوري كان بحاجة لقاعدة انتخابية متينة إن أراد أن يحتكر السلطة والقوة بفاعلية. وفي هذا الوقت تقريباً سعى الجمهوريون لإقامة تحالف مع اليمين المسيحي. لم يكن هذا الأخير نشطاً على الساحة السياسية في الماضي، لكن تشكيل "الأغلبية الأخلاقية" بقيادة جيري فالويل Jerry Falwell لتكون حركة سياسية عام ١٩٧٨ غيرت ذلك كله. فقد صار للحزب الجمهوري الآن قاعدة مسيحية. وبدأ أيضاً بمخاطبة القومية الثقافية عند

الطبقات العاملة البيضاء وإحساسهم المحاصر بالاستقامة الأخلاقية (وكانت محاصرةً لأن هذه الطبقة كانت تعيش في حالة انعدام الأمن الاقتصادي المزمن وباستبعادها عن الكثير من المنافع والإعانات المالية التي كانت توزع من خلال برنامج "العمل الإيجابي(*) وغيره من برامج الولاية). فأمكن حشد هذه القاعدة السياسية إيجابياً من خلال الدين والقومية الثقافية، وسلباً من خلال العنصرية المرمزة إن لم تكن الصريحة والرهاب من الآخر ومناهضة مساواة المرأة بالرجل. فلم تكن الرأسمالية ولبرلة الثقافة هما المشكلة، بل "الليبراليون" الذين استغلوا سلطة الدولة المفرطة لتقديم العون والنهوض بأعباء جماعات خاصة (السود والنساء وأنصار البيئة، الخ). وهكذا ظهرت حركة ذات تمويل جيد ضمت مفكرين من المحافظين الجدد (تجمعت حول إيرفنغ كريستول Irving Kristol ونورمان بودهوريتز Norman Podhoretz ومجلة *Commentary*) تؤمن بالأخلاق والقيم التقليدية وتعتمد هذه الأطروحات. ومع دعم هذه الجماعة للتحول النيوليبرالي اقتصادياً وليس ثقافياً كانوا ينددون بقوة بالإفراط في تدخلات ما كان يسمى "النخبة الليبرالية" – وبذلك تلوثت بالوحل كلمة "ليبرالي" وما تعنيه. فكانت النتيجة إبعاد الانتباه عن الرأسمالية وسلطة الشركات من أن يكون لها صلة بالمشاكل الاقتصادية أو الثقافية التي كانت تخلقها الفردانية والروح التجارية مطلقة العنان.

ومنذ تلك اللحظات توطد هذا التحالف غير المقدس بين كبريات الشركات والمسيحيين المحافظين وبدعم من المحافظين الجدد وبالتالي تمكن هذا التحالف من القضاء على جميع العناصر الليبرالية (التي كانت لها أهميتها ونفوذها في الستينيات) من داخل الحزب الجمهوري، وبخاصة بعد العام ١٩٩٠، فتحول الحزب إلى هذه القوة الانتخابية اليمينية المتجانسة نسبياً والتي

(*) **العمل الإيجابي** Affirmative Action **برامج للتوظيف وإيجاد فرص عمل لمن تعرضوا للظلم إبان التمييز العنصري (م.)**

نشهدها اليوم. لم تكن تلك المرة الأولى، ويخشى ألا تكون الأخيرة في التاريخ حيث يتم إقناع مجموعة اجتماعية لكي تصوت ضد مصالحها المادية والاقتصادية والطبقية لأسباب ثقافية وقومية ودينية. ولكن قد يكون أكثر دقة في بعض الأحيان لو استبدلنا كلمة "إقناع" بكلمة "اختارت" ذلك أنه يوجد الكثير من الأدلة التي تؤكد حقيقة أن المسيحيين البروتستانت (الذين لا يشكلون أكثر من ٢٠ بالمائة من السكان) والذين يشكلون نواة "الأغلبية الأخلاقية" قد آمنت بلهفة بذلك التحالف مع الشركات الكبرى والحزب الجمهوري ليكونا سبيلاً لها لتعزيز أجندتها الأخلاقية والبروتستانتية. تلك هي دون شك الحالة في ذلك التنظيم السري في الظل للمحافظين المسيحيين الذين شكلوا "مجلس السياسة الوطنية" الذي تأسس عام ١٩٨١ "لوضع استراتيجية انتقال البلاد إلى اليمين."

لكن الحزب الديمقراطي من جهة أخرى كان ممزقاً بسبب حاجته لاسترضاء، إن لم يكن مساعدة، الشركات والمصالح المالية، وفي الوقت عينه كان يرسل بعض إشاراته بخصوص تحسين الشروط المادية الحياتية لقاعدته الشعبية. لكن المحصلة وصلت إلى نهايتها إبان رئاسة كلنتون حيث آثر الحزب الوقوف مع الشركات والمصالح المالية وبالتالي وقع في حظيرة النيوليبرالية مباشرة في توصيف وتطبيق السياسة (كما حصل على سبيل المثال في مسألة إصلاح برنامج الخدمات الاجتماعية). أما بخصوص حالة فيلكس روهاتين Felix Rohatyn، فليس من المؤكد ما إذا كانت تلك أجندة الرئيس كلنتون منذ البداية. عندما وجد نفسه ملزماً بالتغلب على العجز الهائل في الميزانية وإطلاق حافز النمو الاقتصادي كان السبيل الاقتصادي الوحيد المجدي أمامه هو تخفيض العجز بهدف تحقيق أسعار منخفضة للفائدة. وهذا يعني إما ضرائب أعلى كثيراً (وهو انتحار انتخابي) أو تخفيضات في الميزانية. وإن اختار الثانية فهذا يعني، كما قال ييرغن Yergin وستانسلاف

Stanislaw، "خيانة الدوائر الانتخابية التقليدية في سبيل إرضاء الأغنياء، أو كما أقر بذلك جوزيف ستيغلتز Joseph Stiglitz فيما بعد وهو الذي ترأس لفترة من الزمن مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلنتون "استطعنا أن نشد أحزمة الفقراء، ولكننا أرخيناها للأغنياء." إذن كانت السياسة الاجتماعية في نهاية المطاف تحت رعاية ووصاية "حملة السندات في شارع وول ستريت (مثلما حصل سابقاً في مدينة نيويورك) والنتائج متوقعة.

لقد كانت الهيكلية السياسية الناشئة بسيطة جداً. يستطيع الحزب الجمهوري أن يحشد الموارد المالية الهائلة وأن يحشد قاعدته الشعبية للتصويت ضد مصالحها المادية لأسباب ثقافية / دينية بينما لا يملك الحزب الديمقراطي أن يهتم بالحاجات المادية (مثالها نظام الرعاية الصحية الوطني) لقاعدته الشعبية التقليدية خوفاً من إزعاج مصالح الطبقة الرأسمالية. وأمام هذا اللاتماثل تأكدت أكثر هيمنة الحزب الجمهوري السياسية.

ولم يكن انتخاب رونالد ريغان عام ١٩٨٠ إلا خطوة أولى في عمل طويل لتوطيد التغير السياسي اللازم لدعم انتقال فولكر نحو اعتماد نظرية النقدية وإعطاء الأولوية لمحاربة التضخم. فكانت سياسات ريغان، كما قال إيدسال Edsall آنذاك، تتركز على "تحرك الجميع لتخفيض مجال ومضمون التنظيم الفدرالي للصناعة والبيئة ومكان العمل والرعاية الصحية والعلاقة بين الشاري والبائع." وكانت الوسيلة الرئيسية في ذلك تخفيضات في الميزانية، والابتعاد عن التنظيم وتدخل الدولة و"تعيين موظفين يكافحون التنظيم وتدخل الدولة وذوي توجه نحو الشركات" في المناصب الرئيسية بالدولة.

أما "المجلس الوطني للعلاقات العمالية" الذي أحدث في ثلاثينيات القرن العشرين ليكون ناظماً للعلاقات بين العمال ورأس المال، فقد تحول بتعليمات من ريغان إلى أداة لمهاجمة وتنظيم حقوق العمال في اللحظة عينها التي كان فيها التدخل والتنظيم يرفع عن الأعمال. وفي غضون مدة تقل عن ستة شهور

في عام ١٩٨٣ أمكن إلغاء ما يقرب من ٤٠ بالمائة من القرارات الصادرة في السبعينيات والتي كانت، بحسب رأي الشركات، تحابي العمال ومصالحهم. وفسر ريغان جميع أشكال التنظيم (ما عدا تلك التي لها صلة بالعمال) بأنها قرارات رديئة. وصدرت التعليمات إلى "مكتب الإدارة والميزانية" للقيام بتحليلات دقيقة وشاملة للتكلفة مقابل المنفعة لجميع المقترحات التنظيمية (ماضياً وحاضراً). وإذا تبين أن منافع التنظيم تزيد عن التكاليف بصورة واضحة عندئذ يجب إلغاء التنظيمات. وفي ختام ذلك كله أجريت مراجعة موسعة لقانون الضرائب – وبصورة رئيسية فيما يتعلق بانخفاض قيمة الضرائب على الاستثمارات –وهذا ما أتاح للكثير من الشركات الإفلات من دفع أي ضريبة، بينما تبين أن خفض سقف النسبة الضريبية للأفراد من ٧٨ إلى ٢٨ بالمائة يعكس النية في عودة سلطة الطبقة الواحدة (انظر الشكل رقم ١-٧). لكن أسوأ ما في الأمر أن الأموال والأصول العامة قد نقلت مجاناً إلى القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال كانت اختراقات عديدة وهامة في البحوث الدوائية تتلقى التمويل من المعهد الوطني للبحوث بالتعاون مع شركات الأدوية. وقد سمح للشركات في عام ١٩٧٨ بأن تأخذ جميع منافع حقوق الاختراع دون أن تعيد منها شيئاً للدولة، وهذا ما ضمن للشركات أرباحاً فاحشة ودعماً حكومياً كبيراً ابتداءاً من ذلك التاريخ.

لكن هذه الخطوات كلها تقتضي إخضاع العمال والتنظيم العمالي ليكونا متوافقين مع النظام الاجتماعي الجديد. وإن كانت نيويورك الرائدة في هذا المجال من خلال تأديب الاتحادات البلدية القوية في فترة ١٩٧٥ – ١٩٧٧ فإن ريغان حذا حذوها على المستوى الوطني من خلال إخضاع تنظيم مراقبي حركة الطيران عام ١٩٨١ ومن خلال ما وضحه للنقابات العمالية بأنها مشارك غير مرحب به في المجالس المصغرة للحكومة. فقد انتهى العمل بالميثاق الاجتماعي غير المريح الذي كان حكماً بين الشركات والنقابات إبان الستينيات. وحيث أن معدل البطالة قد ارتفع إلى ما نسبته ١٠ بالمائة في

منتصف الثمانينيات فقد كانت اللحظة مناسبة جداً للهجوم على جميع أشكال العمالة المنظمة وتجريدها من بعض امتيازاتها وكذلك من قوتها. وهكذا بات انتقال النشاط الصناعي من الشمال الشرقي والغرب الأوسط حيث العمالة منظمة إلى الولايات الجنوبية حيث العمالة غير منظمة، وحيث يسود "حق العمل" وإلى ما وراء تلك الولايات حتى المكسيك وجنوب شرق آسيا، الممارسة المعتادة (تدعمها مالياً ضرائب معقولة تفرض على الاستثمارات الجديدة ويساعدها بذلك تحول في التأكيد من الإنتاج إلى المال ليكون المال محور قوة الطبقة الرأسمالية). لقد كان من شأن التخلي عن التصنيع في مناطق صناعية أساسية العمالة فيها منظمة (كانت تدعى "حزام الصدأ") أن أفقد العمالة قوتها. وصارت الشركات تهدد بإغلاق المعامل وتخاطر – وعادة تكسب – بإضرابات عند الضرورة (صناعة الفحم على سبيل المثال).

وهنا أيضاً لم يكن مجرد استخدام العصا الغليظة هو المهم، ذلك أنه كان يوجد عدد من الجزرات التي يمكن تقديمها إلى العمال أفراداً لكي يبتعدوا عن العمل الجماعي المشترك. وغني عن القول إن قوانين النقابات الصارمة وهيكلياتها البيروقراطية جعلاها عرضة للهجوم، كما أن انعدام المرونة فيها كان في غير فائدة العمال أفراداً بقدر ما كان لغير فائدة رأس المال. وقد تغدو المطالبات المحقة بمرونة في التخصص في العمل العمالي ولترتيبات مرنة زمنياً جزءاً من الخطاب النيوليبرالي الذي قد يقنع العمال الأفراد وبخاصة أولئك الذين استبعدوا من منافع الاحتكارات التي كانت النقابات القوية تمنحها أحياناً. قد يوصف المزيد من الحرية وحرية العمل في سوق العمالة فضيلة لرأس المال والعمال سواء بسواء، وهنا أيضاً لم يكن من الصعوبة بمكان دمج قيم النيوليبرالية ضمن "الشعور العام" للقسم الأعظم من قوة العمل. بيد أن الطريقة التي تحولت بها هذه الإمكانية النشطة إلى نظام عالي الاستغلالية للتراكم المرن (جميع المنافع المتحصلة من المرونة المتزايدة في مخصصات العمال من حيث الزمان والمكان تذهب إلى رأس المال) هي المفتاح لتفسير

أسباب ركود أو هبوط الأجور الحقيقية، ما عدا فترة قصيرة إبان التسعينيات (انظر الشكل رقم ١-٦)، ولتلاشي المنافع. تقول النظرية النيوليبرالية البطالة طوعية دوماً. والعمالة، كما يذهب القول، لديها "سعر احتياطي" تفضل ألا تعمل بسعر أدنى منه. وتنشأ البطالة إذا كان السعر الاحتياطي للعمل عالياً جداً. وحيث أن هذا السعر الاحتياطي تحدده جزئياً مدفوعات الرفاه والخدمات الاجتماعية (وقد كثرت قصص عن "ملكات الرفاه" وهن يقتنين سيارات الكاديلاك) إذن فمن المعقول أن يكون الإصلاح النيوليبرالي الذي قام به كلنتون "لبرامج الخدمات الاجتماعية كما نعرفها" خطوة حاسمة وهامة نحو تخفيض البطالة.

لكن هذا كله يتطلب أساساً منطقياً ولهذه الغاية لعبت حرب الأفكار دوراً على جانب كبير من الأهمية. كثرت الأفكار الاقتصادية التي قدمت دعماً للتحول إلى النيوليبرالية، كما يقول بلايذ Blyth، وارتقت لتكون دمجاً معقداً لنظرية النقدية (عند فريدمان) والتوقعات العقلانية (عند روبرت لوكاس Robert Lucas)، والخيار العام (كما يقول جيمس بوكانان James Buchanan وغوردون تلوك Gordon Tullock)، وأفكاراً أقل وقاراً ولكن مؤثرة بخصوص "جانب العرض" كما قال آرثر لافر Arthur Laffer، الذي ذهب بعيداً ليقول إن الآثار المحفزة للتخفيضات الضريبية قد تزيد النشاط الاقتصادي بحيث تزداد تلقائياً الإيرادات الضريبية (وقد أغرم ريغان بهذه الفكرة). لكن القاسم المشترك بين هذه الأفكار وأكثرها قبولاً هو أن التدخل الحكومي هو المشكلة وليس الحل، وأن "سياسة نقدية مستقرة مضافاً إليها تخفيضات ضريبية جذرية لدى الفئة العليا من المكلفين تنتج اقتصاداً أكثر صحة وعافية" من خلال جعل الحوافز في أنشطة الأعمال متوائمة على نحو صحيح. تبنت صحافة الأعمال، وفي طليعتها وول ستريت جورنال هذه الأفكار، وأصبحت المدافع الصريح عن اللبرلة الجديدة باعتبارها الحل الضروري لجميع المساوئ الاقتصادية. ووجدت هذه الأفكار رواجاً شعبياً لها

من خلال كتّاب مرموقين غزيري الإنتاج من أمثال جورج غيلدر George Gilder (الذي يتلقى الدعم المالي من صناديق مراكز الفكر) وكليات الأعمال التي أنشئت في جامعات شهيرة مثل جامعتي ستانفورد وهارفارد، وبتمويل سخي من الشركات والمؤسسات فباتت مراكز للفكر النيوليبرالي من لحظة افتتاحها. غير أن تتبع انتشار الأفكار ليس سهلاً بكل الأوقات، إنما مع حلول عام ١٩٩٠ أو نحو ذلك صار القسم الأكبر من أقسام الاقتصاد في الجامعات البحثية الكبرى وكذلك كليات الأعمال تحت هيمنة طرائق الفكر النيوليبرالي. ولا ينبغي الإقلال من شأن أهمية ذلك. فالجامعات البحثية الأمريكية كانت ولا تزال مواقع تدريب للعديد من الأجانب الذين ينقلون ما يتعلمونه إلى بلادهم الأصلية – كانت الشخصيات الرئيسية في تكييف اقتصاد التشيلي والمكسيك مع النيوليبرالية اقتصاديين تلقوا علومهم وتدريبهم في الولايات المتحدة – كما ينقلونها أيضاً إلى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة.

والاستنتاج كما أراه واضح. يقول إدسال Edsall فيما كتبه: "في سبعينيات القرن العشرين أطلق الجناح السياسي في قطاع الشركات في هذا البلد واحدة من أكثر حملاته روعة في سعيه للسلطة في التاريخ الحديث." وفي مطلع الثمانينيات "كسب مستوى من التأثير والنفوذ ورافعة تقترب من تلك التي كسبها أيام الازدهار الاقتصادي في عشرينيات القرن العشرين." ومع حلول عام ٢٠٠٠ استخدم هذه الرافعة ليستعيد حصته من الثروة القومية والدخل بمستويات لم تعرف منذ العشرينيات.

لكن بناء التوافق في بريطانيا اتخذ سبيلاً مختلفاً اختلافاً كبيراً. فالذي حدث في كانساس يختلف عما حدث في يوركشاير. التقاليد الثقافية والسياسية ليست متشابهة. ففي بريطانيا لا يوجد يمين مسيحي يمكن التحدث عنه لكي تمكن تعبئته ليصبح أغلبية أخلاقية. وقوة الشركات هناك لم تكن تميل لدعم النشاط السياسي المكشوف والعلني (وتبرعاتها للأحزاب السياسية ضئيلة

جداً)، تفضل عوضاً عن ذلك أن تمارس نفوذها من خلال شبكات طبقية وامتيازات كانت منذ أمد بعيد تربط الحكومة والجامعات والقضاء والخدمة المدنية الدائمة مع قادة الصناعة والمال (وهذه الخدمة المدنية لا تزال تحافظ على تقاليد استقلاليتها). وكذلك الحال، كان الوضع السياسي مختلفاً اختلافاً جذرياً، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن حزب العمال قد بني أساساً ليكون أداة سلطة الطبقة العاملة، ويدين بالفضل للنقابات القوية وأحياناً المناضلة. لذلك فقد طورت بريطانيا نتيجة لذلك هيكلية دولة الرفاه الشاملة للكل، وأكثر إتقاناً من أي هيكلية قد تحلم بها الولايات المتحدة. أممت قمم الاقتصاد القوية والمسيطرة (وهي صناعة الفحم والفولاذ والسيارات) وكان الجزء الأكبر من قطاع الإسكان بيد القطاع العام. وبنى حزب العمال لنفسه، ومنذ الثلاثينيات، حصوناً هامة للقوة في مجال حكم البلديات، كان في طليعتها ومنذ الثلاثينيات فصاعداً مجلس مقاطعة لندن التابع لهربرت موريسون. وتشكلت اتحادات تضامن اجتماعي من خلال الحركة النقابية وكذلك كان نظام حكم البلديات ظاهراً بقوة. وحتى حزب المحافظين حين تولى زمام السلطة لفترات طويلة بعد الحرب العالمية الثانية نأى بنفسه عن أي محاولة لإلغاء دولة الرفاه التي ورثها عن سلفه.

في ستينيات القرن العشرين رفضت حكومة حزب العمال إرسال جيشها إلى فييتنام وبذلك أنقذت البلاد من إرهاصات داخلية مباشرة بخصوص المشاركة في حرب لا يرضى عنها الشعب. بعد الحرب العالمية الثانية وافقت بريطانيا (ولو على مضض في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى لم تخل من صراع عنيف وإلحاح من الولايات المتحدة) على التخلي عن مستعمراتها، وبعد مغامرة حرب السويس الفاشلة عام ١٩٥٦ وعلى نحو تدريجي (وأيضاً على مضض) خلعت عن نفسها عباءة السلطة الامبراطورية المباشرة. فكان سحبها لقواتها شرق السويس في الستينيات مؤشراً بالغ الأهمية لهذه العملية. وابتداءاً من هذه الفترة الزمنية شاركت بريطانيا عموماً من خلال دور صغير

نسبياً داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحت الدرع العسكري لقوة الولايات المتحدة. لكن بريطانيا واصلت فعلاً إبراز وجودها الاستعماري الكولونيالي الجديد داخل القسم الأكبر مما كان سابقاً امبراطوريتها، ومن خلال ممارستها هذه اشتبكت مراراً مع القوى العظمى الأخرى (كما حدث على سبيل المثال في الحرب الأهلية الدموية في نيجيريا عندما حاول بيافرا Biafra الانفصال). لقد كانت قضية علاقات بريطانيا مع مستعمراتها السابقة، ومسؤولياتها تجاهها، لا تخلو من التوتر والشحن داخلياً وخارجياً على السواء. فكانت الهيكليات الكولونيالية الاستعمارية الجديدة للاستغلال التجاري تتعمق في الكثير من الأحوال بدل أن تزول ويقضى عليها. لكن تيارات الهجرة من المستعمرات السابقة إلى بريطانيا قد بدأت تجلب معها إلى مواطنها نتائج الحكم الامبراطوري بأساليب جديدة.

لكن الأثر الأكثر أهمية من كل الآثار المتبقية من الوجود الامبراطوري لبريطانيا هو ذلك الدور المستمر للوسط التجاري بمدينة لندن في كونه مركز الأعمال المالية الدولية. ثم تزايدت أهمية هذا الدور عندما تحركت المملكة المتحدة نحو حماية وتعزيز موقع هذا الوسط في مدينة لندن فيما له صلة بالقوى المتصاعدة لرأس المال التمويلي ذي التوجه نحو العالمية. فخلق هذا الوضع سلسلة من التناقضات الهامة. فحماية رأس المال التمويلي (من خلال التلاعب بأسعار الفائدة) كانت في كثير من الأحيان تتضارب مع احتياجات رأس المال التصنيعي المحلي (وبالتالي خلق انقسام هيكلي داخل الطبقة الرأسمالية) وفي بعض الأحيان يحول دون توسع السوق المحلي (من خلال تقييد العمليات الائتمانية). ومن جهة أخرى أدى الالتزام بقوة الجنيه الاسترليني إلى تقويض وإضعاف الموقع التصديري للصناعة البريطانية، وساعد في خلق أزمات في ميزان المدفوعات في عقد السبعينيات. ونشأت التناقضات بين الليبرالية المطوقة التي بنيت في الداخل وليبرالية السوق الحرة لرأس المال التمويلي الموجود في لندن والعامل على المسرح العالمي. لقد

كان الوسط التجاري لمدينة لندن وحيث أنه المركز المالي يفضل منذ أمد طويل سياسات أتباع المدرسة النقدية بديلاً عن سياسات أتباع مدرسة كينز Keynes، ومن أجل ذلك شكل قلعة المقاومة بوجه الليبرالية المطوقة.

لم تكن دولة الرفاه التي أنشئت في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في يوم من الأيام مقبولة من أحد. وعمت الانتقادات اللاذعة بتياراتها القوية وسائل الإعلام كافة (وفي طليعتها صحيفة الفايننشال تايمز فائقة الاحترام) والتي كانت عموماً وعلى نحو متزايد خاضعة للمصالح المالية. وجرى تصوير الفردانية والحرية وحق الاختيار على أنها تتعارض مع انعدام كفاءة خانقة لأجهزة الدولة البيروقراطية ومع قوة النقابات العمالية. وباتت هذه الانتقادات واسعة الانتشار في بريطانيا في الستينيات، وأصبحت أكثر حدة في سني الركود الاقتصادي الكئيبة في السبعينيات. وأصابت الناس خشية أن تكون بريطانيا قد تحولت إلى "دولة شركات حتى في قدراتها المتوسطة الكئيبة" لكن فكر التيار ما تحت السطح الذي يمثله هايك Hayek شكّل معارضة مجدية وكان له أنصاره في الجامعات، وحتى فيما هو أكثر أهمية، داخل الفكر المهيمن على أعمال معهد الشؤون الاقتصادية (الذي تأسس عام ١٩٥٥)، حيث صعد كيث جوزيف Keith Joseph الذي اختارته مارغريت ثاتشر ليكون مستشارها، فاكتسب شهرة واسعة في السبعينيات. ثم تأسس مركز دراسة السياسات Centre for Policy Studies عام ١٩٧٤ ومعهد آدم سميث Adam Smith Institute في عام ١٩٧٦، وتزايد التزام الصحافة بالفكر الليبرالي الجديد واللبرلة الجديدة في السبعينيات وهذا ما كان له بالغ الأثر على مناخ الرأي العام. وقد كان من شأن ظهور حركة شبابية هامة قبل ذلك (اعتادت الهجاء السياسي) ووصول الثقافة الشعبية المنطلقة بحرية إلى داخل "لندن المتأرجحة" في الستينيات أن أخذت تهزأ به وتسخر وتتحدى تلك البنية التقليدية للعلاقات الطبقية المتشابكة. فأصبحت الفردانية وحرية التعبير قضية جدلية، وأمست حركة الطلبة ذات الميول اليسارية والمتأثرة في كثير من

الحالات بتعقيدات التصالح مع النظام الطبقي المتجذر في بريطانيا ومع تراثها الاستعماري عنصراً قوي النشاط داخل الشأن السياسي البريطاني بقدر ما كان له أثر قوي في أماكن أخرى أثناء حركة عام ١٩٦٨. فكان موقفها الذي لا يحترم الامتيازات الطبقية (سواء امتيازات الطبقة الأرستقراطية أم طبقة السياسيين أو بيروقراطية النقابات) قد شكل مسوغاً لراديكالية انعطاف ما بعد الحداثة. وكان من شأن الشكوكية في السياسة أن مهدت السبيل للريبة في كل ما هو وراء السرد.

ومع أنه كان ثمة عناصر كثيرة يمكن اعتمادها في بناء التوافق على الانعطاف نحو النيوليبرالية إلا أن ظاهرة مارغريت ثاتشر ما كان لها أن تنشأ، فما بالها تنجح، لولا تلك الأزمة الخطيرة التي وقعت فيها عملية تراكم رأس المال إبان السبعينيات. فالركود المترافق مع التضخم كان يؤذي الجميع. في عام ١٩٧٥ ارتفعت معدلات التضخم كثيراً ووصلت إلى ٢٦ بالمائة وتزايدت البطالة حتى صار عدد العاطلين عن العمل يفوق مليون نسمة (أنظر الشكل رقم ١-١). وكانت الصناعات المؤممة تستنزف الموارد من الخزينة. فنشأ عن هذا الوضع مواجهات بين الدولة والنقابات. خرج عمال المناجم (وهي واحدة من الصناعات المؤممة) في إضراب عن العمل عام ١٩٧٢ ومرة أخرى عام ١٩٧٤، وهذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩٢٦. والمعروف أن عمال المناجم هم دائماً في الجبهة الأولى في صراعات النقابات البريطانية. أجورهم لا تواكب التضخم المتسارع والرأي العام يتعاطف معهم. فأعلنت حكومة المحافظين حالة الطوارئ وسط انقطاع للكهرباء، وفرضت نظام عمل لثلاثة أيام في الأسبوع وطلبت تأييد الرأي العام في مواجهتها لعمال المناجم. ثم دعت الشعب لانتخابات برلمانية عام ١٩٧٤ طلباً لدعم الشعب لموقفها. لكنها خسرت وفاز حزب العمال وشكل الحكومة وتوصل لتسوية بخصوص إضراب العمال وفق شروط مناسبة لعمال المناجم.

لكن هذا النصر كان مقابل ثمن باهظ. لم تستطع حكومة حزب العمال أن تتحمل شروط التسوية فكثرت الصعوبات المالية لديها. أزمة ميزان المدفوعات توازت مع عجوزات ضخمة في الميزانية. ومن خلال توجهها للحصول على السلف من صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٥ – ١٩٧٦، وضعت أمام خيارين، فإما أن تخضع للتقييدات التي يفرضها هذا الصندوق والتقشف أو أن تعلن إفلاسها وتضحي بسلامة الجنيه الاسترليني وبالتالي تسبب جرحاً مميتاً للمصالح المالية في الوسط التجاري لمدينة لندن. فاختارت السبيل الأول وطبقت التخفيضات بالغة القسوة في الميزانية بخصوص نفقات دولة الرفاه. وهكذا تصرفت حكومة حزب العمال بشكل مضاد للمصالح المادية لأنصارها التقليديين، ومع ذلك لم يكن لديها حل لأزمتي التراكم والركود المترافق مع التضخم. حاولت بلا جدوى التغطية على المصاعب من خلال التوجه إلى ومناشدة المثل العليا عند الشركات حيث يفترض أن يضحي الفرد الواحد بشيء ما لصالح الدولة. لكن أنصار هذه الحكومة كانوا في ثورة مفتوحة وابتدأ عمال القطاع العام بسلسلة من الإضرابات التي شلت الحركة فيما عرف "بشتاء السخط والاستياء" عام ١٩٧٨. كانت الأخبار التي تداولتها الصحف على النحو التالي: "خرج عمال المشافي، وطبق التقنين الشديد في الرعاية الصحية. عمال حفر القبور المضربون يرفضون دفن الموتى. سائقو الشاحنات مضربون أيضاً، ولم يسمح إلا لموظفي الحوانيت الذين لهم الحق بقيادة شاحنات تحمل على جانبها عبارة 'تجهيزات أساسية' بعبور خطوط المرابطة. أما مؤسسة السكك الحديدية البريطانية فقد وضعت إعلاناً أشد صرامة يقول 'لا توجد قطارات اليوم' ... يبدو أن النقابات المضربة على وشك أن توصل البلاد إلى حالة التوقف التام." كانت الصحافة الرسمية تصرخ بأعلى صوتها ضد النقابات الجشعة والمخربة، وتهاوى الدعم الشعبي لها. سقطت حكومة حزب العمال وفازت مارغريت ثاتشر في الانتخابات التي أعقبت هذا

السقوط محققة أغلبية ساحقة وبيدها تفويض واضح لا لبس فيه من أنصارها من الطبقة الوسطى لترويض قوة نقابات عمال القطاع العام.

وهكذا يتضح لنا أن الصفة المشتركة التي تجمع الحالتين الأمريكية والبريطانية تكمن دون ريب في ميادين العلاقات العمالية والحرب ضد التضخم. أما بخصوص الأخيرة فقد جعلت مارغريت ثاتشر مذهب نظرية النقدية والرقابة الصارمة على الميزانية النظام السائد في البلاد. معدلات الفائدة العالية تعني تزايد البطالة (حيث بلغ متوسط سعر الفائدة أكثر من ١٠ بالمائة في الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٤ وخسر مؤتمر النقابات نحو ١٧ بالمائة من أعضائه في غضون خمسة أعوام). ضعفت قوة المساومة عند العمال. وهذا ما جعل ألان بود Alan Budd مستشار ثاتشر الاقتصادي يقول فيما بعد "إن سياسات الثمانينيات التي هاجمت التضخم من خلال التضييق على الاقتصاد والإنفاق العام كانت قناعاً لسحق العمال." لقد أوجدت بريطانيا ما كان كارل ماركس يدعوه "الجيش الاحتياطي الصناعي"، ثم أبدى ملاحظة تقول وكانت نتيجة ذلك تقويض قوة العمال والسماح للرأسماليين بتحقيق أرباح سهلة بعد ذلك. ثم قامت ثاتشر بعمل يوازي استفزاز ريغان لتحرك نقابة مراقبي حركة الطيران PATCO عام ١٩٨١ فأشعلت فتيلاً استفز إضراباً لعمال المناجم عام ١٩٨٤ حين أقدمت على تسريح عدد من العمال وأغلقت بعض المناجم (فالفحم المستورد أرخص ثمناً). استمر الإضراب لنحو عام كامل، وخسر العمال برغم تعاطف متعاظم من الرأي العام وهذا ما قصم ظهر العنصر الأساسي للحركة العمالية البريطانية. ثم أقدمت ثاتشر على المزيد من الإجراءات التي تضعف قوة النقابات عندما فتحت المملكة المتحدة على المنافسة الأجنبية وعلى الاستثمارات الأجنبية. فكان من شأن المنافسة الأجنبية أن أتى على القسم الأعظم من الصناعات التقليدية البريطانية في الثمانينيات – اختفت صناعة الحديد والصلب (في شيفيلد) وبناء السفن (في غلاسكو) في بضع سنين، ومع اختفائها ذهب القسم الأكبر من قوة النقابات. لقد خربت ثاتشر الصناعات

الأصلية والمؤممة للسيارات في المملكة المتحدة مع ما فيها من نقابات قوية وتقاليد عمالية نضالية وبالمقابل قدمت لبلادها برنامجاً لشركات يابانية تعمل عبر الشاطيء لصنع السيارات بهدف الدخول إلى أوروبا. بنت هذه الشركات معاملها على أرض خضراء وجاءت بعمال من خارج النقابات يخضعون لعلاقات عمالية ذات أسلوب ياباني. فكان أثر ذلك كله تحويل المملكة المتحدة إلى بلد يوصف ببلد الأجور المنخفضة نسبياً وقوة عمالة مذعنة ومطاوعة عموماً (بالنسبة لباقي الدول الأوروبية) وذلك كله في عشر سنين. وعندما تركت ثاتشر منصبها كانت أنشطة الإضرابات قد انخفضت إلى عشر ما كانت عليه سابقاً. قضت على التضخم، وقمعت قوة العمال، دجّنت النقابات، وبنت موافقة الطبقة الوسطى على سياستها من خلال عملها هذا.

ولكن كان يتعين على ثاتشر أن تخوض المعركة على جبهات أخرى. فقد كان ثمة معركة دفاعية تعويقية نبيلة تقوم بها قوات المؤخرة ضد السياسات النيوليبرالية في كثير من البلديات – مدينة شيفيلد والمجلس البلدي للندن الكبرى (الذي ألغته ثاتشر في سبيل تحقيق أهدافها الأكبر في الثمانينيات) ومدينة ليفربول (حيث أودع نصف عدد أعضاء المجلس البلدي في السجن) شكلت مراكز مقاومة نشطة كانت تمارس فيها القيم المثالية لاشتراكية جديدة للبلديات (تجسد الكثير من الحركات الاشتراكية الجديدة في الحالة اللندنية) كانتا ملاحقتين، وذلك إلى أن تم القضاء عليها في منتصف الثمانينيات. بدأت ثاتشر المعركة من خلال تخفيض شديد لتمويل الحكومة المركزية المقدم إلى البلديات، غير أن عدداً لا بأس به من هذه البلديات ردت على هذا التخفيض برفع معدل الضريبة العقارية، ما جعلها تصدر تشريعات ضد حق البلديات في القيام بهذا الإجراء. وبعد إقدامها على تشويه سمعة المجالس العمالية التقدمية واصفة أعضاءها بأنهم "يساريون معتوهون" (وهي عبارة اقتبستها مستمتعة بها الصحافة التي يهيمن عليها حزب المحافظين) حاولت فرض مبادئ النيوليبرالية من خلال عملية إصلاحية لتمويل البلديات. فاقترحت "ضريبة الرأس" – وهي

ضريبة تنازلية فرضتها بديلاً عن الضريبة العقارية – يكون من شأنها لجم النفقات البلدية من خلال جعل كل شخص مقيم يدفع. أثار هذا الاقتراح معركة سياسية ضخمة كان لها دور في موت ثاتشر السياسي.

وبدأت ثاتشر أيضاً عملية خصخصة لكل قطاعات الاقتصاد التي كان يملكها القطاع العام. فقد رأت أن هذه المبيعات سوف تدعم وتعزز الخزينة العامة وتخلّص الحكومة من التزامات مستقبلية مرهقة بخصوص مشاريع أعمال خاسرة. وكان يتعين تحضير هذه الأعمال التي تديرها الدولة بصورة كافية للخصخصة وهذا يعني الخفض التدريجي لديونها وتحسين فاعليتها وهيكليات تكاليفها وفي كثير من الأحيان من خلال تسريح العمال. كما أن قيمها التقديرية وضعت بحيث تشكل حوافز لا بأس بها لرأس المال الخاص – وكانت عملية شبهها الخصوم بـــ "إعطاء الغير ما لدى العائلة من الفضة." وفي حالات عدة كانت إعانات الدعم الحكومي تخبأ بستار أسلوب التخمين – شركات المياه والسكك الحديدية وحتى الشركات التي تديرها الدولة في قطاعي صناعة السيارات وصناعة الحديد والصلب كان لها قيمة عالية في الأرض التي تمتلكها في المواقع الرئيسية التي استبعدت عن القيم التقديرية للمشاريع بوصفها مؤسسات صناعية. وهكذا ارتبطت معاً الخصخصة مع المكاسب في المضاربات على الأملاك المحررة. بيد أن الغاية هنا تهدف إلى تغيير الثقافة السياسية من خلال توسيع مجال المسؤولية الشخصية ومسؤولية الشركات وتشجيع المزيد من الفاعلية، ومبادرة الفرد/الشركة والابتكار. وهكذا تم بيع العديد من الشركات العامة في إطار موجة عارمة من الخصخصة شملت مؤسسة الفضاء البريطانية Aerospace والاتصالات British Telecom والخطوط الجوية British Airways وصناعة الحديد والصلب، والكهرباء والغاز، والفحم والمياه، وخدمات الحافلات والسكك الحديدية والعديد من المشاريع الصغيرة. كانت بريطانيا في طليعة من يوضح الطريقة التي يمكن بها القيام بذلك بأسلوب معقول ومنظم، ومربح

لرأس المال. كانت ثاتشر على قناعة أكيدة بأنه حالما تحصل هذه التغييرات فسوف تصبح غير قابلة للإلغاء، ولهذا السبب كانت في عجلة من أمرها. ثم تعززت وتأكدت بنجاح شرعية هذه الحركة بكليتها من خلال عمليات بيع موسعة جداً للإسكان العام إلى المستأجرين. وهذا ما أدى إلى حصول زيادة كبرى في عدد مالكي المنازل. فقد أدخل هذا البيع في غضون عشر سنين، ناهيك عن أنه أشبع المثل التقليدية لملكية الفرد للعقار إذ كان حلماً عند الطبقة العمالية، دينامية جديدة كانت في معظم الأحوال على شكل مضاربات في سوق الإسكان وكانت موضع تقدير أفراد الطبقات الوسطى الذين رأوا قيم أموالهم تتصاعد – أو على الأقل حتى انهار سوق العقارات في أوائل التسعينيات.

غير أن تفكيك دولة الرفاه كان شيئاً آخر. لم يكن سهلاً التصدي لبعض المجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والجامعات وبيروقراطية الدولة والقضاء. في هذه المجالات كان على ثاتشر أن تصطدم وتتعامل مع المواقف الراسخة والمتخندقة وأحياناً التقليدية للطبقة الوسطى العليا من أنصارها الأساسيين. عملت بقوة لتوسيع قيمة المسؤولية الشخصية (من خلال خصخصة الرعاية الصحية على سبيل المثال) للجميع وخفض التزامات الدولة. لكنها لم تنجح في إنجاز تقدم سريع. فعند الرأي العام البريطاني توجد حدود للبرلة الجديدة لكل شيء. ولم ينجح أحد في إدخال هيكلية دفع الرسوم في التعليم العالي ببريطانيا حتى جاءت حكومة حزب العمال وقامت بذلك عام ٢٠٠٣ وبمواجهة معارضة على نطاق واسع. لقد كان من الصعوبة بمكان في كل هذه المجالات إقامة تحالف موافقة وتوافق من أجل التغيير الجذري. وهنا كان مجلس وزرائها (وكذلك مؤيدوها) منقسمين انقساماً غير محمود السمعة (بين "مؤيد" و "معارض") لذلك خاضت مواجهة حادة لسنوات عدة داخل حزبها وفي الإعلام لتفوز بإدخال إصلاحات نيوليبرالية متواضعة. وكان أفضل ما استطاعت فعله أنها

حاولت فرض ثقافة الشروع بأعمال المقاولات وفرض قوانين صارمة للرقابة والمساءلة المالية والإنتاجية على المؤسسات مثل الجامعات التي لم تكن في وضع مناسب لهكذا إجراءات.

وبنت ثاتشر الموافقة والتوافق من خلال رعاية وتشجيع طبقة وسطى تلذذت بمتع امتلاك المنزل والملكية الخاصة والفردانية وتحرير فرص العمل المقاول. ومع تزايد ضعف الاتحادات التضامنية عند الطبقة العمالية تحت الضغط وتحت هيكليات فرص العمل المتغيرة جذرياً من خلال التخلي عن التصنيع انتشرت قيم الطبقة الوسطى على نطاق أكثر اتساعاً لتشمل العديد من أولئك الذين كان لديهم ذات يوم هوية طبقة عمال ثابتة. كما أتاح انفتاح بريطانيا على تجارة أكثر حرية الفرصة لازدهار ثقافة الاستهلاك، وأدى انتشار المؤسسات المالية إلى دخول ثقافة الاستدانة إلى وسط الحياة البريطانية الرصينة سابقاً. فالنيوليبرالية استتبعها تغيير في الهيكلية الطبقية البريطانية القديمة على كلا طرفي الطيف. وأيضاً، من خلال الإبقاء على الوسط التجاري لمدينة لندن لاعباً محورياً في التمويل العالمي تحول قلب الاقتصاد البريطاني، أي لندن والجنوب الشرقي، إلى مركز مفعم بدينامية ثروة وسلطة تشهدان تزايداً متواصلاً. قوة وسلطة الطبقة الواحدة لم يسترجعها أي قطاع تقليدي، لكنها بالمقابل تجمعت وعلى نحو متزايد حول واحد فقط من المراكز العالمية الهامة للعمليات المالية. وجاء إلى لندن بأعداد كبيرة متطوعون خريجون من جامعتي اكسفورد وكامبردج ليعملوا بتجارة السندات والعملة، وليكونوا ثروات هائلة وسلطة قوية وليحوّلوا لندن إلى واحدة من أكثر مدن العالم غلاء في الأسعار.

مع أن التحضير لثورة ثاتشر كان من خلال تنظيم التوافق والقبول داخل الطبقات الوسطى التقليدية ما جعلها تفوز بثلاث دورات انتخابية متوالية، إلا أن برنامجها هذا، وعلى وجه الخصوص في إدارتها الأولى، كان

(بفضل مستشارها كيث جوزيف Keith Joseph) قائماً على نظرية النيوليبرالية باندفاع أيدولوجي أكثر قوة من الحالة الأمريكية. ورغم أنها شخصياً من طبقة وسطى إلا أنها ببساطة استمتعت بالاتصالات الوثيقة تقليدياً بين رئاسة مجلس الوزراء و"قباطنة" الصناعة والمال. وكانت في كثير من المرات تطلب مشورتهم ونصيحتهم وفي بعض الحالات تقدم لهم دون شك خدمات من خلال إبخاس قيمة أموال الدولة وموجوداتها المعروضة للخصخصة. وربما لعب مشروع عودة قوة الطبقة الواحدة – بمواجهة تفكيك قوة الطبقة العاملة – دوراً لا شعورياً عند تطورها السياسي.

يمكن قياس مدى نجاح كل من ريغان وثاتشر بوسائل مختلفة. لكنني أعتقد أن من المفيد كثيراً أن نؤكد على الطريقة التي أخذ بها كلاهما ما كان حتى الآن مواقف سياسية وإيديولوجية وفكرية للأقلية وجعلاها اتجاهاً سائداً. وقد بات تحالف القوى الذي عملا على تعزيزه وتوطيده والأكثرية التي قادها كل منهما إرثاً لم يكن سهلاً على قادة سياسيين من الجيل اللاحق أن يتخلوا عنه. ولعل أعظم شهادة تؤكد نجاحهما تتمثل في حقيقة أن كلاً من بيل كلنتون وطوني بلير وجد نفسه في موقف كانت فيه مساحة تحركه محدودة لدرجة أنه لا يستطيع إلا أن يدعم عملية عودة سلطة الطبقة الواحدة حتى لو كان ذلك ضد غرائزهما الأفضل. وحالما باتت النيوليبرالية راسخة حتى الأعماق في العالم الناطق بالانكليزية صار من العسير إنكار علاقتها الكبيرة بالطريقة التي تعمل بها الرأسمالية على الصعيد الدولي. لكن هذا لا يعني، كما سوف نرى، أن النيوليبرالية قد فرضت في أماكن أخرى بفعل قوة وتأثير النفوذ الأنغلوأمريكي. وكما يوضح هذان المثالان للدراسة كانت الظروف الداخلية وطبيعة التحول النيوليبرالي داخل بريطانيا والولايات المتحدة مختلفة، واستطراداً، علينا أن نتوقع قيام قوى داخلية وتأثيرات وفرض من الخارج بلعب دور مميز في الأماكن الأخرى.

لقد أمسك كل من ريغان وثاتشر مفاتيح معلومات جاءتهما (من التشيلي ومدينة نيويورك) ووضعاها على رأس حركة طبقية كانت عازمة على استعادة قوتها. وتمثلت عبقرية كل منهما في خلق إرث وتقليد جعل السياسيين اللاحقين في وسط شبكة عنكبوتية من القيود لا يستطيعون الإفلات منها بسهولة. ولم يكن بمقدور من جاء بعدهما، مثل كلنتون وبلير، أن يفعل شيئاً سوى أن يواصل العمل الجيد للبرلة الجديدة سواء رغب بذلك أم لم يرغب.



الفصل الثالث

الدولة النيوليبرالية

إنه لمن السهل نوعاً ما إيجاد تعريف لدور الدولة في النظرية النيوليبرالية. لكن ممارسة اللبرلة الجديدة شهدت تطوراً بطريقة أبعدتها كثيراً عن النمط الذي تقدمه هذه النظرية. فالنشوء الهيولي إلى حد ما والتطور الجغرافي المتباين لمؤسسات الدولة وصلاحياتها ووظائفها على مدى الأعوام الثلاثين الماضية يشير علاوة على ما تقدم إلى أن الدولة النيوليبرالية قد تكون شكلاً سياسياً غير مستقر ومتناقض.

الدولة النيوليبرالية في النظرية

الدولة النيوليبرالية كما تقول النظرية يجب أن تكون إلى جانب حقوق الملكية الخاصة للأفراد وحكم القانون ومؤسسات أسواق تعمل بكامل حريتها والتجارة الحرة. فهذه هي الترتيبات المؤسساتية التي تعد ضرورية لضمان حريات الأفراد. أما الإطار القانوني فهو إطار التزامات عقدية يجري التفاوض بشأنها بكل حرية بين أفراد حقوقيين في السوق. وعليه يجب حماية قدسية العقود وحق الفرد في حرية العمل والتعبير والاختيار. لذلك يتعين على الدولة أن تستخدم احتكارها لوسائل العنف لصون هذه الحريات مهما كان الثمن. واستطراداً، فإن حرية الأعمال والشركات (التي تعد أفراداً بنظر القانون) للعمل ضمن هذا الإطار المؤسساتي للأسواق الحرة وحرية التجارة

تعد الخير الأساسي. العمل الخاص والمبادرة الفردية هما مفتاح الابتكار وخلق الثروة. وحقوق الملكية الفكرية مصانة (عبر براءات الاختراع مثلاً) بغية تشجيع التغيرات التكنولوجية. وعندئذ يكون من شأن الزيادات المتواصلة في الإنتاجية أن توفر مستويات معيشة أعلى للجميع. وبموجب الافتراض القائل إن "حركة المد الصاعدة ترفع للأعلى جميع السفن"، أو "تقطرها تباعاً للأسفل" فإن نظرية النيوليبرالية تقول بأن القضاء على الفقر (داخلياً وعلى الصعيد العالمي) لا يمكن تأمينه إلا من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

لهذا نجد النيوليبراليين يدأبون على نحو خاص في السعي لخصخصة الثروات. وهم يرون غياب حقوق واضحة للملكية الخاصة – كما هو الحال في العديد من الدول النامية – واحداً من أعظم الحواجز المؤسساتية بوجه التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الإنسان. ويعد تطويق حقوق الملكية الخاصة بسياج واق والتنازل عنها الوسيلة الأفضل لحمايتها مما يسمى "مأساة المشاع" (أي نزوع الأفراد بشكل غير مسؤول للاستثمار المتفوق لموارد الملكية العامة مثل الأرض والمياه). والقطاعات التي كانت الدولة تتولى إدارتها وتنظيمها سابقاً يجب أن تعطى للقطاع الخاص وتحرر من تدخل الدولة. وتعد المنافسة – بين الأفراد وبين الشركات وبين الكيانات الإقليمية (المدن والمناطق والدول والتجمعات الإقليمية) – فضيلة لا يعلى عليها. وبالطبع يجب احترام القواعد الأساسية للتنافس في السوق. وفي الحالات التي لا تكون فيها صياغة هذه الحقوق واضحة، أو كان من العسير تعريف حقوق الملكية، يتعين على الدولة أن تستخدم سلطتها لفرض أو اختراع أنظمة السوق (مثل المتاجرة في حقوق التلوث). ويزعمون أيضاً أن الخصخصة وتحرير الأعمال من التدخل الحكومي إن ترافقا مع المنافسة تزيلان ذلك الشريط البيروقراطي الأحمر وتزيد الفاعلية والإنتاجية وتحسن الجودة وتخفض التكاليف على المستهلك مباشرة من خلال تقديم سلع وخدمات بأسعار أرخص وأيضاً بشكل غير مباشر من خلال تخفيض العبء الضريبي. لذلك يجب على

الدولة النيوليبرالية أن تسعى بدأب ومثابرة لإعادة التنظيمات الداخلية ولترتيبات مؤسساتية جديدة يكون من شأنها تحسين موقعها التنافسي باعتبارها كياناً في مواجهة دول أخرى في السوق العالمية.

ومع أن الحرية الفردية والشخصية في السوق مضمونه إلا أن كل فرد يعد مسؤولاً، وعرضة للمساءلة، عن أفعاله/ أفعالها وعن سعادته/ سعادتها. وهذا المبدأ يمتد ليشمل مجالات الرفاه والتعليم والرعاية الصحية وحتى المعاش التقاعدي (تمت خصخصة الضمان الاجتماعي في التشيلي وسلوفاكيا، وثمة مقترحات لتحذو الولايات المتحدة حذوهما). أما نجاح الفرد أو فشله فيفسر عادة بعبارات فضائل المبادرات الخاصة أو عجز شخصي (مثل عدم الاستثمار الكافي في رأس المال البشري للشخص عينه من خلال التعليم) ولا يفسر قط بنسب الفشل لأي خاصية جهازية (مثل إقصاءات طبقية تنسب عادة للرأسمالية).

وفي هذا الإطار يعد الحراك الحر لرأس المال بين القطاعات والأقاليم والبلدان أمراً بالغ الأهمية وحاسماً. لذلك ينبغي إزالة جميع الحواجز المعوقة لهذا الحراك الحر (مثل التعرفة أو الترتيبات الضريبية العقابية أو التخطيط والرقابة البيئية والمعوقات المناطقية الأخرى) باستثناء تلك الموجودة في مناطق تعد شديدة الأهمية "للمصلحة الوطنية" مهما كان تعريفها. سيادة الدولة على حركة السلع ورأس المال يجري التنازل عنها طوعاً وعن طيب خاطر للسوق العالمية. فالتنافس الدولي أمر صحي ذلك أنه يحسّن الفاعلية والإنتاجية ويخفّض الأسعار، وبالتالي يسيطر على النزعات التضخمية. لذلك يتعين على الدول بشكل جماعي أن تحاول وتفاوض حول الإقلال من الحواجز أمام حركة رأس المال عبر الحدود وفتح الأسواق (أمام السلع ورأس المال معاً) للتبادل العالمي. لكن السؤال عما إذا كان ذلك ينطبق على العمالة أم لا فهذا لا يزال موضع جدل. وبالدرجة نفسها التي يتعين بها على جميع الدول أن تتعاون معاً في سبيل الإقلال من الحواجز أمام التبادلات، كذلك تبدو أهمية نشوء الهيكليات التنسيقية مثل مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان) المعروفة باسم مجموعة الدول السبع G7 (والآن مجموعة الثماني بعد انضمام روسيا لها). وكذلك الأمر تعد الاتفاقيات الدولية بين الأمم والضامنة لحكم القانون وحريات التجارة، مثل تلك التي تجسدها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO على جانب كبير من الأهمية في تقدم وتطور المشروع النيوليبرالي على المسرح العالمي.

غير أن لدى أصحاب النظرية النيوليبرالية وأنصارها شكوك عميقة بالديمقراطية. فهم يرون أن الحكم بقانون الأغلبية خطر محتمل على حقوق الفرد وعلى الحريات الدستورية. وهم ينظرون إلى الديمقراطية على أنها ترف لن يكون ممكناً إلا في ظل ظروف الوفرة والبحبوحة النسبية المقترنة مع حضور قوي للطبقة الوسطى لضمان الاستقرار السياسي. لذلك ينزع النيوليبراليون لتفضيل حكم الخبراء والنخبة. كما يوجد لديهم تفضيل قوي للحكم بموجب أمر تنفيذي وقرار قضائي يكونان بديلاً عن عملية صنع القرار ديمقراطياً وبرلمانياً. يفضل النيوليبراليون عزل المؤسسات المفتاحية، مثل البنك المركزي، عن الضغوط الديمقراطية. وحيث أن نظرية النيوليبرالية تدور حول حكم القانون والتفسير الصارم للدستورية ومدى انطباق الدستور فإن ما يمكن استنتاجه هو أن حصول نزاع أو معارضة يجب أن يحل عن طريق القضاء. الحلول والمعالجات يجب أن تكون من خلال النظام القضائي الذي إليه يلجأ الأفراد.

التجاذبات والتناقضات

لا يخلو الأمر من وجود بعض المجالات الظليلة ونقاط تضارب في النظرية العامة للدولة النيوليبرالية. بداية، توجد مشكلة في كيفية تفسير سلطة الاحتكار. فالتنافس في معظم الأحيان ينتج احتكاراً بيد الفرد أو بيد قلة من الناس، ذلك أن الشركات الأقوى تطرد الشركات الأضعف. ومعظم منظري النيوليبرالية لا يرون في ذلك مشكلة (فهم يقولون بأن ذلك يعزز الفاعلية

ويضخمها) شريطة ألا تكون ثمة حواجز كثيرة تحول دون دخول المنافسين (وهذا شرط يصعب تحقيقه، وشرط ينبغي على الدولة أن تحتضنه وترعاه). أما حالة ما يسمى "احتكارات طبيعية" فهذه أكثر صعوبة. إذ ليس من العقلانية في شيء أن يكون ثمة تنافسيات متعددة في شبكة الطاقة الكهربائية، وخطوط أنابيب الغاز ومنظومات المياه والصرف الصحي، أو خطوط سكك حديدية بين واشنطن وبوسطن. ففي مثل هذه الميادين يصبح تنظيم الدولة وتدخلها في توفير هذه الخدمات والدخول إليها وفي تسعيرها أمراً لا مفر منه. ورغم أن رفع تدخل وتنظيم الدولة جزئياً قد يكون ممكناً (من خلال السماح لمنتجين منافسين بأن يعطوا الكهرباء للشبكة نفسها أو تسيير القطارات على سكك الدولة عينها مثلاً) إلا أن إمكانيات إساءة الاستخدام والربح الفاحش تظل أمراً واقعاً، كما تبين لنا أزمة كهرباء كاليفورنيا عام ٢٠٠٢، أو احتمال حصول فوضى وارتباك كما أثبتت ذلك وضعية السكك الحديدية البريطانية.

وأما المجال الثاني المثير للجدل فيتعلق بفشل السوق. ينشأ هذا الفشل عادة عندما يتفادى الأفراد والشركات دفع ما يترتب عليهم من التكاليف من خلال طرح مطاليبهم خارج السوق (أو بحسب التعبير الفني المطالبات "تعتبر وكأنها مظهر خارجي"). ومثاله التقليدي يكمن في التلوث حيث يجتنب الأفراد والشركات دفع التكاليف من خلال التخلص من النفايات الضارة بالصحة مجاناً وبلا أجر بإلقائها في البيئة. ونتيجة لذلك قد تدمر المنظومات البيئية المنتجة. والتعرض للمواد الخطرة أو الأخطار البدنية في مكان العمل قد يؤثر على صحة الإنسان وقد تنضب جراء ذلك جماعة العمال الأصحاء في قوة العمل. ورغم أن النيوليبراليين يقرون بهذه المشكلة، وبأن بعضهم قد يعزو أسبابها لتدخل محدود من الدولة إلا أن الآخرين يجاهرون بعدم فعل شيء لأن الدواء سيكون بلا شك أسوأ من الداء. لكن غالبيتهم يتفقون على القول بأنه إذا كان التدخل أمراً لا مفر منه فيجب أن يكـــون ذلك من خلال آليات السوق (عن طريق فرض الضرائب أو الحوافز أو حقوق الإتجار بالملوثات وما

شابه ذلك). ويمكن مقاربة الإخفاقات التنافسية بطريقة مماثلة. وقد تترتب تكاليف متزايدة للتعاملات مع انتشار العلاقات العقدية وعلاقات العقود الثانوية. ويبدو ذلك الجهاز الكبير للمضاربات بالعملة، لو أخذنا مثالاً واحداً، أكثر غلاء كلما بات أكثر ضرورة للاستئثار بأرباح مضاربية. وتنشأ مشكلات أخرى أيضاً عندما تقوم المشافي المتنافسة، مثلاً، في منطقة معينة بشراء معدات وتجهيزات عالية التطور وتبقى قليلة الاستخدام وبذلك تزيد من التكاليف الإجمالية. والقضية هنا قوية لأجل احتواء الكلفة من خلال تخطيط الدولة وتنظيمها والتنسيق المفروض، ولكن مرة أخرى نرى النيوليبراليين كثيري الشك في هكذا تدخلات.

من المفترض عموماً أن جميع العناصر العاملة في السوق تملك إمكانية الدخول إلى المعلومات نفسها. والمفروض أنه ليس ثمة انعدام تماثل للقوة، أو للمعلومات التي تتدخل في قدرة الأفراد على صنع قرارات اقتصادية عقلانية تصب في مصلحتهم الخاصة. لكن هذه الحالة قلما تقارب عملياً، هذا إن صح وجود تقارب، وتوجد لها تبعات هامة. فاللاعبون ذوو المعلومات الأفضل والقوة الأكبر ينعمون بفائدة أفضلية يمكن أن تستغل استغلالاً مفيداً في الاستحواذ على معلومات أفضل وقوة أكبر نسبياً. علاوة على ذلك فإن إقامة حقوق الملكية الفكرية (البراءات) يشجع "السعي للإيجار". وأولئك الذين يملكون حقوق الاختراع يستخدمون قوة الاحتكارية في وضع أسعار احتكارية وفي الحؤول دون نقل التكنولوجيا إلا بأسعار عالية جداً. لذلك تميل علاقات القوة غير المتماثلة للتزايد بدلاً من التلاشي مع الزمن ما لم تتدخل الدولة وتقوم بعمل مضاد. فالافتراض النيوليبرالي بخصوص المعلومات المثالية الكاملة وملعب مستو للمنافسة يبدو في ظاهره طوباوياً ببراءة أو تشويشاً وخلطاً مقصوداً للعمليات المؤدية إلى تركيز الثروة وبالتالي عودة قوة الطبقة الواحدة.

تعتمد نظرية النيوليبرالية فيما يتعلق بالتغيير التكنولوجي على القوى القسرية للمنافسة التي تدفع باتجاه البحث عن منتجات جديدة وطرائق جديدة

للإنتاج وأشكال تنظيمية جديدة. ويصبح هذا الدفع ثابتاً وراسخاً للأعماق في الشعور العام للعمل الخاص لكنه يصبح اعتقاداً طقسياً يقول بأنه يوجد علاج تكنولوجي لكل مشكلة. وإلى الدرجة التي يكون فيها هذا الإيمان مسيطراً ليس فقط داخل الشركات بل وأيضاً في أجهزة الدولة (بالمؤسسة العسكرية بخاصة) فإن على هذا القدر عينه ينتج توجهات مستقلة وقوية للتغيير التكنولوجي الذي قد يصبح مزعزعاً للاستقرار إن لم يكن بعيداً عن أي فاعلية. لهذا قد نجد التطورات التكنولوجية تغزو الأسواق بجنون، حيث تقوم القطاعات التي تكرس أعمالها للابتكارات التكنولوجية وحدها بخلق منتجات جديدة وطرائق جديدة لفعل الأشياء التي ليس لها أسواق حتى الآن (يتم إنتاج منتجات دوائية تخترع لها أمراض جديدة). إضافة لذلك يستطيع المتطفلون في العمل التجاري ذوو المواهب العالية أن يستفيدوا من الابتكارات التكنولوجية لغرض تقويض وهدم المؤسسات والعلاقات الاجتماعية السائدة، ومن خلال أنشطتهم هذه يستطيعون إعادة صوغ الشعور العام بما يتناسب مع فائدتهم المالية. من أجل ذلك توجد صلة داخلية بين الدينامية التكنولوجية واللااستقرار وانحلال التضامنيات الاجتماعية والتدهور البيئي وإلغاء التصنيع والتبدلات السريعة في علاقات الزمان والمكان وفقاعات المضاربات والنزوع العام نحو تشكيل الأزمات داخل الرأسمالية.

وأخيراً هناك بعض المشكلات السياسية الأساسية داخل النيوليبرالية ينبغي التصدي لمعالجتها. من هذه المشكلات نشوء تناقض بين فردانية محبّة للتملّك وذات إغوائية لكنها منفرة من جهة وبين الرغبة في حياة مشتركة جمعية لها أهدافها من ناحية أخرى. ورغم أنه يفترض بأن الأفراد أحرار في خياراتهم إلا أنهم لا يفترض بهم أن يكون لديهم الخيار في تفسير أن المؤسسات الجمعية القوية (مثل النقابات) تتعارض مع الجمعيات الطوعية الضعيفة (مثل المنظمات الخيرية). وبالتأكيد لا ينبغي لهم أن يختاروا التجمع بغية تأسيس أحزاب سياسية تهدف إلى إجبار الدولة على التدخل في السوق أو إلغاء السوق. وبغية حماية أنفسهم من أعظم مخاوفهم – ألا وهي الفاشية والشيوعية والاشتراكية والشعبوية

الشمولية، وحتى حكم الأكثرية – يتعين على النيوليبراليين أن يضعوا حدوداً قوية للحكم الديمقراطي، معتمدين عوضاً عنه على مؤسسات لا ديمقراطية ولا تخضع للمساءلة (مثل بنك الاحتياط الفدرالي أو صندوق النقد الدولي) لصنع القرارات الهامة. وهذا الوضع بطبيعة الحال يؤسس لمفارقة تتمثل بتدخلات للدولة والحكومة بالغة الشدة من قبل النخب و "الخبراء" في عالم يفترض أن الدولة لا تتدخل. وهذا يذكرنا بحكاية المدينة الفاضلة التي تحدث عنها فرانسيس بيكون Francis Bacon في كتابه المعروف *New Atlantis* (الذي نشر لأول مرة عام ١٦٢٦) حيث يقوم "مجلس الحكماء Council of Wise Elders" باتخاذ جميع القرارات الهامة. لذلك تجد الدولة النيوليبرالية نفسها عندما تواجهها حركات اجتماعية تطالب بالتدخلات الجمعية مجبرة على التدخل، وأحياناً بأسلوب قمعي، وعلى هذا النحو ترفض الحريات التي يفترض أنها تؤمن بها. لكنها بهذه الحالة تستطيع الاستعانة بواحد من أسلحتها السرية، ألا وهو أن التنافس الدولي والعولمة قد يستخدمان لتأديب الحركات المعارضة للأجندا النيوليبرالية داخل الدول. وإن عجز هذا السلاح فيجب على الدولة عندئذ أن تلجأ إلى الإقناع والدعاية أو عند الضرورة قوة البطش أو قوة الشرطة لوضع حد لأي معارضة للنيوليبرالية. وهذا هو الخوف الذي تحدث عنه بولانيي Palanyi القائل بأن المشروع الطوباوي الليبرالي (واستطراداً النيوليبرالي) قد لا يطول بقاؤه في نهاية المطاف إلا باللجوء إلى السلطوية الشمولية. وهذا يعني تقييد حرية الجماهير الشعبية لصالح حريات القلة القليلة.

الدولة النيوليبرالية على أرض الواقع

ليس من السهل توصيف السمة العامة للدولة في عهد التحول نحو النيوليبرالية وذلك لسببين اثنين. أولهما هو ذلك الابتعاد الممنهج عن فكر ونص النظرية النيوليبرالية الذي سرعان ما يتضح ويظهر، والذي لا يمكن أن يعزى كلية إلى التناقضات الداخلية التي تحدثنا عنها آنفاً. وثانياً، كانت دينامية

التطور لهذا التحول من النوع الذي يفرض تكيفات تختلف كثيراً بين مكان وآخر وبين زمان وآخر. وأي محاولة لاستنباط صورة مركبة للدولة النيوليبرالية النموذجية من هذه الجغرافية التاريخية المتقلبة وغير المستقرة تبدو كما لو أنها عمل لا يقوم به إلا غبي. ومع ذلك، أعتقد أنه من المفيد تقديم رسم بخطوط عامة معينة لتلك الحجة التي تحافظ على مفهوم دولة نيوليبرالية واضحة ومتميزة تعمل على أرض الواقع.

يوجد حقلان على وجه الخصوص يبدو فيهما السعي لاستعادة سلطة الطبقة الواحدة انحرافاً عن نظرية النيوليبرالية وفي بعض الأحيان إلغاء لهذه النظرية أثناء تطبيقها. ينشأ أول هذين الحقلين من الحاجة إلى خلق "مناخ جيد للأعمال أو الاستثمار" لصالح المساعي الرأسمالية. ومع أنه توجد بعض الشروط مثل الاستقرار السياسي أو الاحترام الكامل للقانون وتطبيقه العادل، والتي قد تعتبر "محايدة طبقياً" إلا أن الدولة النيوليبرالية النموذجية تنحاز عادة إلى جانب المناخ الجيد للأعمال وليس إلى جانب الحقوق الجمعية المشتركة (وجودة الحياة) للعمال أو قدرة البيئة على تجديد نفسها. أما الحقل الثاني لهذا الانحياز فينشأ لأن الدول النيوليبرالية، وفي حال وجود تضارب، تفضل عادة وحدة النظام المالي وقدرة المؤسسات المالية على الوفاء بديونها فوق سعادة ورفاه السكان أو جودة البيئة.

لكن ليس سهلاً رؤية هذه النزاعات الممنهجة وسط ذلك الخليط المضطرب والمشوش لممارسات الدولة المتشعبة والمتباعدة أحياناً والمتباينة في معظم الأحيان. والاعتبارات البراغماتية والانتهازية تلعب دوراً بالغ الأهمية. الرئيس بوش يدافع عن حرية الأسواق والتجارة الحرة لكنه يفرض تعرفات على صناعة الحديد والصلب بغية تعزيز فرص انتخابه في ولاية أوهايو (وتبين أنها كانت عملية ناجحة). وقد يفرض نظام الحصص على نحو اعتباطي وقسري على المستوردات الخارجية لتهدئة الاستياء الداخلي. أما

الأوروبيون فيحمون الزراعة وفي الوقت عينه يصرون على حرية التجارة في كل شيء ما عداها وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية وأحياناً جمالية. ويحصل أيضاً تدخل للدولة محاباة لمصالح أعمال معينة (مثل صفقات الأسلحة) وتقدم الاعتمادات بشكل اعتباطي من دولة لأخرى بهدف الحصول على منفذ ونفوذ سياسيين لمناطق ذات حساسية جيو سياسية (مثل الشرق الأوسط). لهذه الأسباب بكل تنوعاتها قد ندهش حقاً حين نجد الدولة النيوليبرالية وحتى أكثرها أصولية تتمسك بقوة بالمبدأ النيوليبرالي القويم طوال الوقت.

وفي حالات أخرى نعزو أسباب التباعد بين النظرية والممارسة إلى مشكلات الانتقال واحتكاكاته التي تعكس أشكالاً مختلفة للدول كانت قائمة قبل التحول إلى النيوليبرالية. فقد كانت الظروف السائدة في وسط وشرق أوروبا بعد انهيار الشيوعية خاصة جداً، على سبيل المثال. والسرعة التي بها حدثت الخصخصة بفعل "العلاج بالصدمة" والتي طبقت في تلك البلدان في التسعينيات تسببت في نشوء توترات هائلة لا تزال ارتداداتها تتفاعل حتى يومنا هذا. أما الدول الديمقراطية الاجتماعية (مثل البلدان الاسكندنافية وبريطانيا في فترة ما بعد الحرب مباشرة) فقد أخرجت من السوق ومنذ أمد بعيد قطاعات هامة للاقتصاد مثل الرعاية الصحية والتعليم وحتى الإسكان وذلك لأسباب مؤداها أن الحاجات الإنسانية الأساسية يجب ألا تكون من خلال القوى الفاعلة في السوق حيث يكون الوصول إليها محدوداً بالقدرة على دفع الأجر. ورغم أن مارغريت ثاتشر استطاعت أن تغير هذا كله إلا أن السويديين عارضوا ذلك لمدة أطول كثيراً من بريطانيا ولم يسلكوا الطريق النيوليبرالي حتى في مواجهة محاولات قوية لمصالح الطبقة الرأسمالية. بيد أن الدول السائرة على درب التنمية (مثل سنغافورة وعدد من البلدان الآسيوية الأخرى) ولأسباب مختلفة كلياً تعتمد على القطاع العام وتخطيط الدولة وذلك

بمشاركة رأس المال المحلي ورأس مال الشركات (وغالباً ما تكون شركات أجنبية ومتعددة الجنسيات) في سبيل تعزيز تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. فالدول السائرة على درب التنمية تولي عادة اهتماماً كبيراً للبنيات التحتية الاجتماعية والفيزيائية. وهذا يعني سياسات قائمة على مبدأ المساواة بين الجميع فيما يتعلق، وعلى سبيل المثال، بفرص التعليم والرعاية الصحية. لهذا ينظر إلى استثمار الدولة في التعليم على أنه شرط أساسي مسبق لاكتساب فائدة تنافسية في التجارة العالمية. والدول النامية تغدو متناغمة مع اللبرلة الجديدة لدرجة أنها تسهل التنافس بين الشركات الصغرى والكبرى والكيانات الإقليمية وتقبل بقواعد التجارة الحرة وتعتمد على أسواق التصدير المفتوحة. لكنها دول تعتمد سياسات التدخل في خلق البنى التحتية لمناخ جيد للأعمال. لذلك تفتح اللبرلة الجديدة إمكانات أمام الدول النامية لتعزز موقعها في المنافسة الدولية من خلال تطوير هيكليات جديدة لتدخل الدولة (مثل الدعم الذي تقدمه للبحوث والتطوير). ولكن، وللسبب عينه، تخلق اللبرلة الجديدة ظروفاً لتشكل الطبقات في المجتمع وعندما تقوى وتتعزز قوة الطبقة الواحدة تنشأ النزعة (كما حصل في كوريا المعاصرة) عند هذه الطبقة للعمل من أجل تحرير نفسها من الاعتماد على سلطة الدولة ولتعيد توجيه سلطة الدولة وفق الخطوط النيوليبرالية.

وبينما تظهر ترتيبات مؤسسية جديدة لتعريف قواعد التجارة العالمية – مثال ذلك، فتح أسواق رأس المال بات الآن شرطاً للعضوية في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية – فإن الدول السائرة نحو النمو تجد نفسها تنجر وعلى نحو متزايد إلى حظيرة النيوليبرالية. وما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن واحداً من الآثار الرئيسية للأزمة الآسيوية في فترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ يكمن في جلب الدول النامية نحو المزيد من التوافق والتناغم مع الممارسات النيوليبرالية. وكما رأينا في الحالة البريطانية ليس من السهل

الحفاظ على وضع نيوليبرالي خارجياً (مثل تسهيل عمليات رأس المال التمويلي) دون القبول بالشيء اليسير من اللبرلة الجديدة في الداخل (وقد عرفت كوريا الجنوبية هذا النوع من التوتر مؤخراً). لكن الدول التنموية غير مقتنعة بأن المسار النيوليبرالي هو المسار الصحيح لاسيما وأن هذه الدول (مثل تايوان والصين) التي لم تفتح أسواقها أمام رأس المال التمويلي لم تعانِ كثيراً من الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ مثل غيرها من الدول.

غير أن الممارسات المعاصرة بخصوص رأس المال التمويلي والمؤسسات المالية هي إلى حد ما الممارسات الأكثر صعوبة في محاولة التوفيق بينها وبين المبدأ النيوليبرالي. فالدول النيوليبرالية عادة تسهّل انتشار نفوذ المؤسسات المالية من خلال عملية تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، لكنها هي نفسها عندئذ وفي معظم الأحوال تضمن وحدة هذه المؤسسات وقدرتها على الوفاء بديونها مهما كان الثمن. وهذا الالتزام في جزئيته منبثق (قانونياً في بعض نسخ النظرية النيوليبرالية) من الاعتماد على فكر المدرسة النقدية في كونها أساساً لسياسة الدولة – لا سيما وأن سلامة وأمن النقد هما المرتكز الأساسي لهذه السياسة. غير أن هذا يعني، في المفارقة، أن الدولة النيوليبرالية لا يمكن أن تتسامح مع أي حالة تخلف عن سداد الديون حتى لو كانت المؤسسات المالية هي نفسها التي اتخذت قرارات خاطئة. فالدولة بهذه الحالة يجب أن تتدخل وأن تستبدل "النقد السيء" بنقدها الذي يفترض به أن يكون "جيداً" – وهذا يفسر لنا الضغط الذي يمارس على المصارف المركزية لكي تحافظ على الثقة بسلامة نقد الدولة. وكثيراً ما كانت تستخدم سلطة الدولة وقوتها في كفالة الشركات أو تفادي حصول إخفاقات مالية مثل أزمة عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨ للمدخرات والقروض الأمريكية التي كلفت دافعي الضرائب في الولايات المتحدة مبلغ ١٥٠ مليار دولار، أو انهيار صندوق التحوط من الخسارة المعروف باسم مؤسسة "إدارة رأس المال للمدى البعيد" عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ الذي بلغت تكاليفه ٣,٥ مليار دولار.

أما على الصعيد الدولي فلا بد من القول إن الدول النيوليبرالية الأساسية أعطت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السلطة الكاملة عام ١٩٨٢ للتفاوض بشأن إغاثة الدين وهذا يعني بالنتيجة حماية المؤسسات المالية الرئيسية في العالم من خطر العجز عن سداد الدين. صندوق النقد الدولي يغطي، بحسب قدراته، التعرض للأخطار والشك في أسواق المال الدولية. لكن هذه الممارسة يصعب تسويغها طبقاً لنظرية النيوليبرالية خاصة وأن المستثمرين من حيث المبدأ يجب أن يكونوا مسؤولين عن أخطائهم. لذلك يعتقد النيوليبراليون الأكثر أصولية بوجوب إلغاء صندوق النقد الدولي. وقد دُرس هذا الخيار دراسة جدية في السنوات الأولى من إدارة الرئيس ريغان، وأثاره النواب الجمهوريون في الكونغرس مجدداً عام ١٩٩٨. وهنا نجد جيمس بيكر James Baker وزير الخزانة في إدارة ريغان، قد أعاد إحياء هذه المؤسسة عندما وجد نفسه بمواجهة الإفلاس الاختياري للمكسيك والخسائر الجسيمة للبنوك الاستثمارية في مدينة نيويورك التي تملك ديون المكسيك عام ١٩٨٢. فاستعان بصندوق النقد الدولي لفرض تعديلات هيكلية على المكسيك ولحماية بنوك نيويورك من خطر الوقوع في حالة عجز عن الوفاء بالديون. وهذا يعني في السياق الدولي انتزاع الفوائض من شعوب العالم الثالث الفقيرة بهدف الوفاء بديون المصارف الدولية. ومن هذا المنطلق نجد ستيغليتز Stiglitz يقول ساخراً: "يا له من عالم غريب! البلدان الفقيرة فيه تقدم الدعم المالي للبلدان الأكثر غنى." حتى تشيلي – التي تعد مثالاً نموذجياً للممارسات النيوليبرالية "الصرفة" بعد عام ١٩٧٥ – تعرضت لمثل هذه الحال في عامي ١٩٨٢ – ١٩٨٣ فكانت النتيجة هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٤ بالمائة وارتفعت نسبة البطالة كثيراً فوصلت إلى ٢٠ بالمائة في عام واحد. لذلك لم يستطع أحد أن يسجل نظرياً ذلك الاستنتاج القائل بأن اللبرلة الجديدة "الصرفة" لا تنجح علماً أن التعديلات البراغماتية الحاصلة بعد ذلك في تشيلي (وأيضاً في بريطانيا بعد عام ١٩٨٣) قد فتحت ميداناً للتسويات زادت في توسيع الفجوة كثيراً بين النظرية والتطبيق.

وغني عن القول بأن انتزاع الأتاوات أو الضرائب المثقلة عبر آليات مالية هي أصلاً ممارسة امبريالية قديمة. وقد ثبت أخيراً أن لذلك فائدته في عودة سلطة الطبقة الواحدة، وعلى وجه الخصوص في المراكز المالية الرئيسية في العالم، وهذه ممارسة لا تحتاج لكي تنجح لأزمة تعديلات هيكلية. فمثلاً، عندما يقترض المقاولون في البلدان النامية أموالاً من الخارج فإن الشرط الذي ينص على أن بلد هؤلاء المقترضين يجب أن يكون لديه احتياطي كاف من القطع الأجنبي يغطي مقترضاتهم يعني بأن على هذه الدولة أن تستثمر في سندات الخزينة الأمريكية، مثلاً. والفرق بين سعر الفائدة على القرض (١٢ بالمائة مثلاً) وسعرها على الأموال المودعة على سبيل ضمانة للقرض في الخزانة الأمريكية بواشنطن (٤ بالمائة مثلاً) يشكل تدفقاً مالياً صافياً قوياً إلى المركز الامبريالي على حساب الدولة النامية.

إن هذه النزعة من جانب دول مثل الولايات المتحدة الهادفة إلى حماية المصالح المالية والوقوف الى جانب هذه المصالح وهي تمتص الفوائض من أماكن أخرى تعزز وتعكس توطيد سلطة الطبقة العليا داخل تلك الدول في عمليات تحويل كل شيء إلى سلع مالية. لكن يصعب التوفيق بين عادة تدخل الدولة في السوق وكفالة المؤسسات المالية عندما تقع في ورطة وبين نظرية النيوليبرالية. بل ينبغي معاقبة الاستثمارات الطائشة والمتهورة بخسائر يتحملها المقرض لكن الدولة بهذه الحالة تجعل المقرضين محصنين من الخسائر. وعلى المقترضين أن يتحملوا ذلك عوضاً عنهم ومهما بلغت التكاليف الاجتماعية. فالنظرية النيوليبرالية ترفع شعار "أيها المقرضون، احذروا!" أما شعار الممارسة العملية فهو "أيها المقترضون، احذروا!"

ولكن ثمة حدود للقدرة على انتزاع الفوائض من اقتصادات الدول النامية. فهذه اقتصادات تطوقها أحزمة إجراءات تقشفية حبستها في ركود اقتصادي مزمن جعل احتمالات وفائها بديونها تتراجع كثيراً وربما لمستقبل

بعيد. وفي هذه الظروف قد تبدو بعض الخسائر المدروسة والمتناسبة خياراً جذاباً. وقد حدث ذلك فعلاً بموجب خطة برادي Brady Plan، حيث وافقت المؤسسات المالية على شطب ٣٥ بالمائة من ديونها غير المسددة واعتبرتها خسائر مقابل سندات مخصومة (مدعومة من صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية)، شكلت ضمانة لتسديد باقي الديون (وهذا يعني بعبارة أخرى كفالة الدائنين بحيث يجري الوفاء بالديون بمعدل ٦٥ سنتاً للدولار الواحد). ومع حلول عام ١٩٩٤ وافقت ثماني عشرة دولة (بما فيها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا وأوروغواي) على صفقات تعفيها من ديون بلغت ٦٠ مليار دولار. وبالطبع كان الأمل بأن يكون هذا الإعفاء من الديون حافزاً لتعاف اقتصادي يسمح لها بأن تفي بما تبقى عليها من ديون عند استحقاقها. لكن المشكلة أن صندوق النقد الدولي أولى اهتماماً خاصاً بأن جميع الدول التي استفادت من هذا الإعفاء المتواضع للديون (والذي يمكن اعتباره في الحدود الدنيا لما تستطيع البنوك تقديمه) مطلوب منها أيضاً أن تتجرع سمّ الإصلاحات النيوليبرالية للمؤسسات. فكانت النتائج المتوقعة لذلك أزمة البيزو في المكسيك عام ١٩٩٥ والأزمة البرازيلية لعام ١٩٩٨ والانهيار الكامل للاقتصاد الأرجنتيني عام ٢٠٠١.

يوصلنا ما تقدم ذكره أخيراً إلى القضية الإشكالية المتمثلة بمقاربة الدولة النيوليبرالية لأسواق العمل. فالدولة النيوليبرالية، داخلياً، تعادي بحكم الضرورة كل أشكال التضامن الاجتماعي التي تضع قيوداً على تراكم رأس المال. ومن هذا المنطلق ينبغي اتخاذ إجراءات تأديبية، إن لم تكن تدميرية، بحق نقابات العمال المستقلة أو غيرها من الحركات الاجتماعية (مثل ذلك النوع لاشتراكية البلديات لمجلس لندن الكبرى) والتي كسبت قوة لا بأس بها في ظل الليبرالية المطوقة، وذلك كله باسم حرية الفرد التي يفترض أنها مقدسة للعامل المعزول. وهنا تصبح "المرونة" كلمة السر في كل ما له صلة

بأسواق العمل. ليس سهلاً القول إن المرونة المتزايدة شر كلها، وبخاصة في مواجهة ممارسات نقابية متصلبة وعالية التقييد. لذلك نجد بعض الإصلاحيين من ذوي الميول اليسارية الذين يشددون في القول بأن "التخصص المرن" هو السبيل إلى الأمام. ومع أن بعض العمال أفراداً قد يستفيدون دون شك من ذلك إلا أن اللاتماثل في المعلومات وفي القوة الذي قد ينشأ جراء ذلك، مقترناً مع فقدان سهولة وحرية حركة العمالة (وعلى وجه الخصوص عبر الحدود بين الدول) تضع العمال في موقف خاسر. فقد يتلقف رأس المال هذا التخصص المرن ويجده طريقة سهلة للاستحواذ على وسائل أكثر مرونة للتراكم. لكن لمصطلح التخصص المرن ولمصطلح التراكم المرن مدلولات مختلفة. إنما النتيجة العامة هي أجور أقل وتزايد في انعدام أمن العمل، وفي كثير من الحالات خسارة المنافع والإعانات وحماية العمل. يمكن ملاحظة هذه التوجهات بسهولة في جميع الدول التي سارت على طريق النيوليبرالية. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الهجوم العنيف على كل أشكال التنظيمات العمالية وحقوق العمال والاعتماد الشديد على احتياطي العمالة الكبير وغير المنظم في بلدان مثل الصين وأندونيسيا والهند والمكسيك وبنغلاديش يتبين لنا أن السيطرة على العمالة والحفاظ على معدل عال من استغلال العمالة كانتا على الدوام عملاً محورياً في اللبرلة الجديدة. وغني عن القول إن عودة تشكيل سلطة الطبقة الواحدة تحدث دوماً على حساب العمال.

وفي مثل هكذا إطار لتناقص الموارد الشخصية الناجمة عن سوق العمالة تتضاعف الآثار الضارة للإصرار النيوليبرالي على نقل كل المسؤولية عن رفاه وسعادة الفرد نفسه وإعادتها إليه. ومع انسحاب الدولة من تقديم وتأمين الخدمات الاجتماعية وتناقص دورها في مجالات معينة مثل الرعاية الصحية والتعليم العام وتلك الخدمات الاجتماعية التي كانت في السابق أساسية لليبرالية المطوقة، تترك قطاعات أكبر وأكبر عرضة للفقر المدقع. شبكة

الأمان الاجتماعي تقلصت كثيراً حتى الحدود الدنيا لصالح نظام يؤكد على المسؤولية الشخصية. والفشل الشخصي يعزا عموماً لقصور ذاتي والضحية دوماً هي الملامة.

خلف هذه التحولات الكبرى في السياسة الاجتماعية تكمن تغييرات هيكلية على جانب من الأهمية في طبيعة الحوكمة. وبسبب شكوك النيوليبرالية في الديمقراطية يتوجب إيجاد سبيل لدمج عملية صنع قرار الدولة في دينامية تراكم رأس المال وشبكات سلطة الطبقة الواحدة التي هي قيد العودة، أو قيد التشكل كما في الصين وروسيا. فقد نجم عن اللبرالة الجديدة تزايد في الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص (وهذه واحدة من الأفكار القوية التي دفعت نحوها مارغريت ثاتشر عندما أحدثت "مؤسسات شبه حكومية" مثل شركات التطوير في المدن من خلال سعيها نحو التنمية الاقتصادية). فالشركات والأعمال لا تتعاون بحميمية مع لاعبي الدولة فقط بل هي أيضاً تكتسب دوراً قوياً في كتابة التشريعات وتقرير السياسات العامة ووضع الأطر التنظيمية (التي تكون بصورة رئيسية مفيدة لها وفي مصلحتها). وتنشأ أنماط من المفاوضات تدمج الأعمال وأحياناً المصالح المهنية في الحوكمة من خلال التشاور الحميم والسري في بعض الأحيان. والمثال الصارخ لهذه السرية رفض نائب الرئيسي الأمريكي تشيني الإفصاح عن أسماء المستشارين الذين صاغوا وثيقة سياسة الطاقة لإدارة الرئيس بوش عام ٢٠٠٢، فهذه المجموعة كانت تضم بالتأكيد اسم كينيث لي Kenneth Lay، رئيس شركة إنرون Enron – التي اتهمت بجني الأرباح الفاحشة من خلال افتعالها المقصود لأزمة الطاقة في كاليفورنيا والتي انهارت فيما بعد إثر فضيحة محاسبية هائلة. فالتحول من الحكم (سلطة الدولة بذاتها) إلى الحوكمة (وهي تشكيل أكثر اتساعاً يضم الدولة وعناصر مفتاحية في المجتمع المدني) يعد سمة هامة في ظل النيوليبرالية. وفي هذا المجال تتلاقى ممارسات الدولة النيوليبرالية والدولة النامية (السائرة على درب النمو).

فالدولة عادة تنتج التشريعات والأطر التنظيمية التي تفيد الشركات، وفي بعض الحالات مصالح معينة مثل الطاقة وصناعة الأدوية والأعمال الزراعية... الخ. وفي حالات عدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحديداً على مستوى البلديات، تتولى الدولة المسؤولية عن معظم الأخطار بينما يجني القطاع الخاص معظم الأرباح. وأكثر من ذلك، وإن لزم الأمر سوف تلجأ الدولة النيوليبرالية إلى تشريع يتسم بالقسر والإكراه وإلى أعمال شرطية (مثل الأحكام الخاصة بمنع المرابطة أمام شركات أعلن عمالها الإضراب) بهدف تشتيت أو قمع الأشكال الجماعية لمعارضة سلطة الشركات. وتتضاعف أشكال المراقبة والعمليات الشرطية: ففي الولايات المتحدة باتت أعمال الحبس والحجز استراتيجية مفتاحية للدولة في التعامل مع المشكلات الناشئة بين العمال المسرحين تعسفياً والسكان المهمشين. وقد تعززت الذراع القمعية للدولة بهدف حماية مصالح الشركات وعند الضرورة لقمع أي معارضة. لا شيء من هذا القبيل يتوافق مع النظرية النيوليبرالية. وهذا الخوف عند النيوليبراليين بأن جماعات المصالح الخاصة قد تسيء استخدام الدولة أو قد تخضعها لم يتحقق في أي مكان بشكل أكثر وضوحاً مما هو في واشنطن، حيث تقوم جيوش جماعات الضغط العاملة لحساب الشركات (والذين في معظمهم قد أفادوا من "البواب الدوار" بين التوظيف في الدولة والتوظيف الأكثر ربحاً لدى الشركات) بإملاء التشريعات بحيث تتوافق مع مصالحها الخاصة. ومع أن بعض الدول لا تزال تحترم الاستقلال التقليدي للخدمة المدنية إلا أن هذه الحالة قد باتت في كل الأماكن عرضة للخطر في اللبرلة الجديدة. فالحدود الفاصلة بين الدولة وسلطة الشركات باتت عالية المسامية. وما تبقى من الديمقراطية التمثيلية قد اجتاحته سلطة المال إن لم يكن قد فسد كله قانوناً بفعل هذه السلطة.

مع أن الجميع متساوون أمام القضاء اسمياً إلا أن الوصول إلى القضاء عملياً باهظ التكلفة (سواء لفرد يريد مقاضاة ممارسات تتسم بالإهمال أو دولة تقاضي الولايات المتحدة لمخالفتها أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية –

وهذا إجراء قد تصل تكلفته إلى مليون دولار، وهو مبلغ يعادل الميزانية السنوية لبلد صغير من البلدان الأكثر فقراً)، وغالباً ما تكون النتيجة منحازة بقوة نحو أولئك الذين يملكون سلطة المال. والانحياز الطبقي في عملية صنع القرار داخل القضاء هو على أية حال واسع الانتشار إن لم يكن مضموناً. ولا يشعرن أحد بالدهشة لدى معرفته بأن الوسائل الجمعية الرئيسية للإجراءات القضائية للأنواع المختلفة للحقوق في ظل النيوليبرالية تعرّف وتوضح تفاصيلها عبر جماعات من المحامين غير المنتخبين (وفي حالات عدة بقيادة النخبة). وفي بعض الأمثلة، مثل حماية المستهلك أو الحقوق المدنية أو حقوق الأشخاص المعوقين جرى تحقيق مكاسب هائلة عبر هكذا وسائل. كما نمت وانتشرت في ظل النيوليبرالية أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية بشكل لافت، ما أدى إلى نشوء الاعتقاد بأن المعارضة التي تعبأت خارج جهاز الدولة وداخل كيان مستقل يدعى "المجتمع المدني" الذي بات المصدر المنتج لسياسة معارضة وللتحول الاجتماعي. والفترة التي فيها أمست الدولة النيوليبرالية مهيمنة هي نفسها الفترة التي فيها بات مفهوم المجتمع المدني – الذي يعتبر كياناً معارضاً لسلطة الدولة – محورياً في صياغة السياسة المعارضة. أما رأي غرامشي Gramsci بأن الدولة هي وحدة المجتمع السياسي والمدني فقد انزاح جانباً ليحل محله رأي يقول بأن المجتمع المدني هو محور المعارضة للدولة إن لم يكن بديلاً لها.

نستنتج من هذا التوصيف أن النيوليبرالية لا تجعل الدولة أو مؤسسات معينة في الدولة (مثل المحاكم القضائية والشرطة) غير ذات أهمية ولا علاقة لها، كما يقول بعض أصحاب الرأي من اليمين واليسار. إنما كان ثمة إعادة تشكيل جذري لمؤسسات الدولة وممارساتها (وعلى وجه الخصوص فيما له صلة بالموازنة بين القسر والإكراه من جهة والتوافق والموافقة من جهة أخرى، وبين سلطات رأس المال والحركات الشعبية وأيضاً بين السلطتين التنفيذية والقضائية من جانب وسلطات الديمقراطية التمثيلية من جانب آخر).

لكن الأمور ليست كلها على ما يرام لدى الدولة النيوليبرالية، ولهذا السبب عينه تبدو هذه الدولة شكلاً سياسياً انتقالياً أو شكلاً غير مستقر. ففي صميم هذه المشكلة يوجد تباين آخذ بالتبرعم والانتشار بين الأهداف العامة المعلنة للنيوليبرالية – سعادة الجميع – ونتائجها الفعلية – عودة سلطة الطبقة الواحدة. ولكن ما وراء هذا يوجد أيضاً سلسلة كاملة من تناقضات معينة ينبغي إلقاء الضوء عليها.

١- يتوقع من الدولة النيوليبرالية، من جهة، أن تتخذ لنفسها المقعد الخلفي وتعمل ببساطة على تهيئة المسرح لوظائف السوق، ومن جهة أخرى يفترض فيها أن تكون ناشطة في خلق المناخ الجيد للأعمال وأن تتصرف من منطلق أنها كيان منافس في السياسة العالمية. ومن دورها الأخير هذا ينبغي لها أن تعمل كما لو أنها شركة جماعية، وهذا الدور يطرح مسألة كيفية تأمين ولاء المواطن. والجواب الواضح والأكيد عن هذه المسألة هو القومية، لكن هذه معادية أساساً للأجندة النيوليبرالية. وتلك كانت معضلة مارغريت ثاتشر، ذلك أنها عندما لعبت ورقة القومية في حرب الفولكلاندز/ مالفيناس Falklands / Malvinas، وأيضاً، وهو الأمر الأكثر أهمية، في حملتها المضادة للاندماج الاقتصادي مع أوروبا، استطاعت الفوز وأعيد انتخابها مجدداً، ولتعمل لزيادة تعزيز الإصلاحات النيوليبرالية داخلياً. ومرة أخرى وثالثة وسواء كان ذلك داخل الاتحاد الأوروبي أم داخل منظمة ميركوسور Mercosur (حيث القومية البرازيلية والأرجنتينية تقف حائلاً دون الاندماج) أو في منطقة نافتا NAFTA للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية أو في منظمة دول آسيان ASEAN لجنوب شرق آسيا نجد القومية المطلوبة لتقوم الدولة بوظائفها بكل فاعلية من منطلق كونها كياناً تنافسياً مثل الشركات تقف حجر عثرة أمام حريات السوق عموماً.

٢- السلطوية في تطبيق نظام السوق لا تنسجم مع قيم ومثل الحريات الفردية. وكلما ازداد توجه النيوليبرالية نحو الأولى تزايدت صعوبة حفاظها على الشرعية في مواجهة الثانية، وازدادت أيضاً ضرورة أن تميط اللثام عن لونها المناهض للديمقراطية. وهذا التناقض يوازيه انعدام متنام للتماثل في علاقات القوة بين الشركات والأفراد عند المواطن العادي مثلي ومثلك. وإذا "سرقت قوة الشركات حريتك الشخصية" عندئذ لا فائدة ترجى من الوعد المقدم من النيوليبرالية. وهذا الأمر ينطبق على الأفراد في أماكن عملهم كما ينطبق أيضاً على مكان العيش. هنالك فارق كبير بين أن أحافظ أنا على وضعيتي في الرعاية الصحية، مثلاً، التي هي بمحض اختياري ومسؤوليتي الشخصية، وبين أن يكون السبيل الوحيد الذي من خلاله أستطيع إرضاء احتياجاتي في السوق أن أدفع أقساطاً باهظة لشركات تأمين غير كفوءة وضخمة وذات كثافة بيروقراطية عالية ومع ذلك فهي عالية الربحية. وعندما يكون لدى هذه الشركات سلطة تعريف فئات جديدة من الأمراض لتتوافق مع العقاقير الجديدة الداخلة إلى السوق عندئذ يحدث ما هو خطأ. في مثل هذه الظروف يصبح الحفاظ على الشرعية وعلى الموافقة، كما قرأنا في الفصل الثاني أعلاه، عملاً تصعب موازنته وينحو بسهولة إلى قلب الموازين عندما تأخذ الأشياء جانب الخطأ.

٣- ومع أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على وحدة النظام المالي ونزاهته واستقامة عمله إلا أن الفردانية اللامسؤولة والمضخمة للذات لدى مشغلي هذا النظام تفرز تقلبات في المضاربات وفضائح مالية وعدم استقرار حاد. وكان من شأن الفضائح المحاسبية وكذلك فضائح وول ستريت Wall Street في السنوات الأخيرة أن قوضت الثقة ووضعت أمام السلطات التنظيمية مشكلات خطيرة حول كيف ومتى تتدخل على الصعيد الدولي، والوطني أيضاً. التجارة الحرة الدولية تقتضي وجود قواعد

عالمية للعبة تدعو إلى ضرورة وجود نوع من الحوكمة العالمية (من خلال منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال). وتحرير النظام المالي من تدخل الدولة يسهل ظهور سلوكيات تطالب بإعادة التنظيم وتدخل الدولة إذا تطلب الأمر تفادي حصول أزمة.

٤- على الرغم من أن فضائل المنافسة توضع في المقدمة إلا أن الواقع يشهد تزايداً في ترسيخ سلطة احتكارات القلة أو الاحتكار الفردي أو سلطة متعددة القوميات داخل شركات متعددة الجنسيات: اختزل عالم منافسة المشروبات والعصائر ليغدو تنافساً بين كوكا كولا وبيبسي، وصناعة الطاقة اختزلت بخمس شركات ضخمة متعددة الجنسيات، وعدد قليل جداً من عمالقة الشخصيات الإعلامية المؤثرة يسيطرون على معظم تدفقات الأخبار التي صارت في معظمها دعاية صرفة تخدم مؤسسات معينة.

٥- وعلى الصعيد الشعبي سرعان ما يصبح الاندفاع نحو حريات السوق وجعل كل شيء سلعة تباع وتشرى في اهتياج مسعور ينتج عنه التنافر والتفكك الاجتماعي. ولا بد من القول إن تدمير أشكال التضامن الاجتماعي وحتى فكرة المجتمع ذاتها، كما قالت ثاتشر، يخلّف فجوة واسعة جداً في النظام الاجتماعي. وعندئذ يصبح من الصعوبة بمكان محاربة أي شذوذ عن هذا النظام والسيطرة على السلوكيات العدائية للمجتمع مثل الإجرام والإباحية أو حتى الاستعباد الافتراضي للآخرين.

إن اختزال كلمة "الحرية" بعبارة "حرية المبادرة" يطلق من عقالها كل تلك "الحريات السلبية" التي يصفها بوليانيي بأنها مرتبطة برباط قوي جداً لا فكاك له مع الحريات الإيجابية. والرد الحتمي على ذلك هو إعادة بناء تضامنات اجتماعية، برغم أنها ستكون على خطوط مختلفة – ومن هنا ينشأ انتعاش للاهتمام بالدين والأخلاق وبأشكال جديدة لمبدأ التجمع وتشكيل الجمعيات (حول مسائل الحقوق والمواطنة على سبيل المثال). كما تنشأ أيضاً إعادة إحياء للأشكال السياسية القديمة (الفاشية والقومية

والمحلية وما شابه ذلك). لقد كان من شأن النيوليبرالية بشكلها النقي الصرف أنها تهدد باستحضار لعنتها الخاصة على أشكال مختلفة من الشعبية السلطوية والقومية. وكما قال كل من شواب Schwab وسماديا Smadja، اللذين نظما المهرجان النيوليبرالي السنوي الذي كان احتفالياً محضاً في دافوس Davos، محذرين من نتائجه عام ١٩٩٦:

"لقد دخلت العولمة الاقتصادية مرحلة جديدة. وثمة ردة متصاعدة ضد آثارها وبخاصة في البلدان الديمقراطية الصناعية تهدد بأثر مدمر للنشاط الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في بلدان عدة. والحالة السائدة في هذه الديمقراطيات تدل على اليأس والقلق، وهذا ما يفسر نشوء صنف جديد من السياسيين الشعبويين. وهذا الأمر قد يتحول بسهولة إلى تمرد."

جواب المحافظين الجدد

إذا كانت الدولة النيوليبرالية غير مستقرة أصلاً فما الذي يمكن أن يحل محلها؟ هنالك إشارات في الولايات المتحدة تحمل جواباً لهذا السؤال من المحافظين الجدد. وفي الوقت عينه يشير وانغ Wang نظرياً بعدما تأمل جيداً بتاريخ الصين الحديث، فيقول:

"إن التسميات المتباينة والمنطقية مثل "السلطوية الجديدة" أو "المحافظة الجديدة" أو "الليبرالية الكلاسيكية"، أو التطرف السوقي أو الحداثة الوطنية... كلها ترتبط بعلاقات وثيقة من نوع أو آخر مع تأسيس النيوليبرالية. وعمليات الإزاحة المتتابعة لهذه التسميات لواحد محل آخر (أو حتى التناقضات بينها) تظهر بوضوح التبدلات في بنية السلطة داخل الصين المعاصرة وفي العالم المعاصر عموماً".

أما إذا كان هذا القول يبشر بإعادة تشكيل أكثر عمومية لهيكليات الحوكمة في العالم أجمع، فهذا أمر غير مؤكد حالياً وعلينا أن ننتظر لنرى.

ولكن من المفيد أن نلحظ كيف تبدو اللبرلة الجديدة في دول سلطوية مثل الصين وسنغافورة متلاقية مع السلطوية المتزايدة الظاهرة في الدول النيوليبرالية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. وانظر عندئذ كيف تطور في الولايات المتحدة جواب المحافظين الجدد على اللااستقرار الكامن في الدولة النيوليبرالية.

فالمحافظون الجدد، مثل النيوليبراليين الذين سبقوهم، كانوا منذ أمد طويل يغذون ويرعون ويعززون آراءهم الخاصة حول النظام الاجتماعي في الجامعات (كان ليو شتراوس Leo Strauss في جامعة شيكاغو مؤثراً في ذلك على نحو خاص) وفي مراكز الفكر والبحوث ذات التمويل الجيد، ومن خلال المطبوعات ذات الانتشار الواسع (مثل مجلة *Commentary*). فالمحافظون الجدد في الولايات المتحدة يفضلون سلطة الشركات والمبادرة الخاصة وعودة سلطة الطبقة الواحدة. لذلك نرى أن المحافظة الجديدة تنسجم كلياً مع أجندة النيوليبراليين بخصوص حوكمة النخبة، وعدم الثقة بالديمقراطية والحفاظ على حريات السوق. لكنها تبتعد كثيراً عن مباديء النيوليبرالية الصرفة، وقد أعادت صياغة الممارسة النيوليبرالية في مجالين أساسيين أولهما الاهتمام بالنظام ليكون رداً على فوضى الاهتمامات الفردية، وثانياً، في موضوع اهتمامها بالأخلاق المبالغ فيها لكونها مادة اجتماعية لاصقة ضرورية تحفظ أمن الجسم السياسي بمواجهة أخطار خارجية وداخلية.

والمحافظة الجديدة، من خلال اهتمامها بالنظام، تبدو كأنها مجرد إماطة للثام عن السلطوية التي حاولت النيوليبرالية تغليف نفسها فيها. وهي في الوقت عينه تقترح إجابات واضحة لواحدة من التناقضات المركزية للنيوليبرالية. فإذا كان "لا يوجد شيء اسمه مجتمع بل أفراد فقط" كما قالت ثاتشر مبدئياً، عندئذ قد ينتهي الأمر بأن تسيطر الاهتمامات الفردية على النظام. وفوضى السوق، والمنافسة، والفردانية غير المنضبطة (آمال الأفراد ومخاوفهم ورغباتهم وما يقلقهم، واختيار أسلوب الحياة والعادات والتوجهات

الجنسية، وطريقة التعبير عن الذات والسلوكيات تجاه الآخرين) تولّد وضعاً يصبح على نحو متزايد غير قابل للتحكم والسيطرة. وقد تؤدي إلى انهيار جميع روابط الضمان وإلى حالة إنحدار نحو الفوضى الاجتماعية والعدمية(*).

أمام هذا الوضع يبدو أن درجة معينة من القسر والإكراه لإعادة النظام تبدو ضرورية. لذلك يؤكد المحافظون الجدد على العسكرة لتكون العلاج الشافي لفوضى الاهتمامات والمصالح الفردية. ولهذا السبب يميلون كثيراً للإضاءة على الأخطار التي تتهدد وحدة واستقرار الأمة، سواء كانت حقيقة أم يتخيلونها، وسواء كانت من الداخل أم من الخارج. وهذا الأمر يستتبع في الولايات المتحدة إطلاق ما يصفه هوفستادتر Hofstadter "أسلوب الارتياب في الآخر في السياسة الأمريكية" حيث يتم تصوير الدولة على أنها محاصرة يهددها الأعداء من الداخل والخارج. ولهذا الأسلوب في السياسة تاريخ طويل في الولايات المتحدة. فالمحافظة الجديدة ليست بالفكر الجديد، إذ وجد هذا الفكر لنفسه موطناً في تجمع عسكري صناعي قوي له مصلحة مكتسبة في العسكرة الدائمة منذ الحرب العالمية الثانية. لكن انتهاء الحرب الباردة طرح السؤال من أين يأتي الخطر على أمن الولايات المتحدة؟ وبرز الجواب عن هذا السؤال في الإسلام المتطرف وفي الصين اللذين عدهما مرشحين من الخارج أما في الداخل فيجب استهداف الحركات الانفصالية الداخلية التي يتعين أن تخضع لرقابة شديدة من الشرطة (مثل أتباع Branch Dravidians الذين أحرقوا في مدينة واكو Waco بتكساس والحركات الميليشاوية المسلحة التي قدمت العون لعملية التفجير في أوكلاهوما، وأعمال الشغب التي وقعت

(*) العدمية مذهب ينكر أن يكون للمبادىء الأخلاقية أي أساس موضوعي، وبأن الأحوال في المجتمع هي من السوء بمحل يجعل الهدم مرغوباً فيه لذاته وبمعزل عن أي برنامج إنشائي، ويقول بأن القيم والمعتقدات التقليدية لا أساس لها من الصحة، وأن الوجود لا معنى له ولا غناء فيه. (م.)

غداة الاعتداء بالضرب على رودني كنغ Rodney King في لوس أنجيليس وأخيراً أعمال الفوضى التي اندلعت في مدينة سياتل Seattle عام ١٩٩٩). ثم برز الظهور الحقيقي للخطر من الإسلام المتطرف في التسعينيات والذي وصل ذروته في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر فصار في مقدمة الأخطار ومركز الاهتمام الرئيسي لإعلان "الحرب الدائمة على الإرهاب" التي تطلبت العسكرة داخلياً وخارج البلاد بهدف ضمان أمن الأمة. وبصراحة القول على الرغم من ظهور دعوات لنوع من الرد العسكري على الخطر الذي أظهره الهجومان على مركز التجارة العالمي بنيويورك إلا أن وصول المحافظين الجدد إلى السلطة ضمن حصول رد بالغ القوة، وهو بالغ القوة حسبما رأى الكثيرون، تمثل بالتحول نحو العسكرة الموسعة جداً داخل البلاد وخارجها.

لقد كانت المحافظة الجديدة منذ أمد بعيد كامنة تحت الأجنحة بأنها حركة ضد الإباحية الأخلاقية التي تروج لها عموماً الفردانية. لذلك فهي تسعى جاهدة لعودة الغاية الأخلاقية وبعض القيم العليا التي سوف تشكل المركز الدائم والمستقر للأمة من حيث كونها وحدة سياسية خاضعة للحكومة. وقد استشعرت هذه الإمكانية مسبقاً في إطار النظريات النيوليبرالية "التي من خلال تشكيكها في الأساس السياسي الحقيقي للنماذج التدخلية في الإدارة الاقتصادية... أعادت قضايا الأخلاق والعدالة والسلطة – ولو بأساليبها الخاصة - إلى الاقتصاد." والشيء الذي يفعله المحافظون الجدد هو تغيير "الأساليب الخاصة" التي بها تدخل هكذا مسائل حلبة الجدال. وهدفهم هو القيام بفعل مضاد للأثر المذيب لفوضى المصالح والاهتمامات الفردية التي تنتجها النيوليبرالية عادةً. وهم لا يغادرون الأجندة النيوليبرالية لبناء السلطة المهيمنة للطبقة الواحدة أو عودتها. إنما يسعون لشرعنة هذه السلطة كما يسعون للسيطرة الاجتماعية من خلال بناء مناخ للتوافق والقبول حول مجموعة متماسكة من القيم الأخلاقية. وهذا يطرح مباشرة سؤالاً حول أي القيم

الأخلاقية التي يجب أن تسود. فمثلاً، قد يكون مجدياً الاحتكام إلى النظام الليبرالي لحقوق الإنسان لا سيما وأن هدف نشطاء حقوق الإنسان، كما تقول ماري كالدور Mary Kaldor، يتمثل "في خلق مجتمع أخلاقي، وليس مجرد التدخل لحماية حقوق الإنسان." وفي الولايات المتحدة أنتجت مباديء "الاستثنائية" وتاريخ نشطاء الحقوق المدنية الطويل حركات أخلاقية حول قضايا شائكة مثل الحقوق المدنية والجوع العالمي وأعمال الخير إضافة إلى الحماس التبشيري.

لكن القيم الأخلاقية التي باتت الآن أمراً محورياً عند المحافظين الجدد قد تفهم على أفضل وجه على أنها منتجات ائتلاف من نوع خاص تأسس في السبعينيات بين طبقة النخبة ومصالح الأعمال الساعية بقوة لاستعادة سلطة الطبقة الواحدة من جهة وبين قاعدة انتخابية لدى "الأكثرية الأخلاقية" لطبقة العمال البيض المستائين، من جهة ثانية. وقد تركزت هذه القيم الأخلاقية على القومية الثقافية والاستقامة الأخلاقية والمسيحية (صنف بروتستانتي معين) وقيم الأسرة، وقضايا الحق في الحياة، وعلى العداء للحركات الاجتماعية الجديدة مثل المناداة بالمساواة بين المرأة والرجل وحقوق المثليين والعمل الإيجابي والبيئوية. وعلى الرغم من أن هذا الائتلاف كان تكتيكياً بشكل رئيسي في عهد الرئيس ريغان إلا أن الفوضى الداخلية في عهد الرئيس كلنتون جعلت مقولة القيم الأخلاقية تتصدر أجندة الجمهوريين في عهد الرئيس بوش الابن. وهي الآن تشكل جوهر الأجندة الأخلاقية لحركة المحافظين الجدد.

بل إنه من الخطأ تفسير هذا الانعطاف نحو المحافظة الجديدة على أنه تحرك استثنائي أو خاص بالولايات المتحدة نفسها حتى لو كان ثمة عناصر خاصة لها أثرها وقد لا تكون موجودة في أماكن أخرى. ففي الولايات المتحدة يعتمد هذا التأكيد على القيم الأخلاقية كثيراً على الاحتكام إلى القيم

المثلى للأمة والدين والتاريخ والارث الثقافي، وما شابه ذلك. وهذه المثل لا تقتصر على الولايات المتحدة وحدها. فهذا الواقع يجلب واحداً من مظاهر اللبرلة الجديدة الأكثر إشكالية إلى مركز الاهتمام، ألا وهو تلك العلاقة الغريبة بين الدولة والأمة. فالنظرية النيوليبرالية، من حيث المبدأ، لا تنظر بعين الرضا إلى الأمة حتى لو كانت تؤيد فكرة دولة قوية. والحبل السري الذي يشد الدولة والأمة إلى بعضهما في ظل الليبرالية المطوقة يجب أن يقطع إذا أريد للنيوليبرالية أن تزدهر وتنجح. وقد صح ذلك في بعض الدول مثل المكسيك وفرنسا اللتين اتخذتا شكل الشركة. فقد حكم الحزب الثوري Partido Revolucionario Institational في المكسيك لمدة طويلة استناداً إلى فكرة وحدة الدولة والأمة، لكن هذه الفكرة أخذت تنهار تدريجياً وعلى نحو متزايد، وحتى أنها بدأت تجعل القسم الأعظم من الأمة ضد الدولة نتيجة للإصلاحات النيوليبرالية في تسعينيات القرن العشرين. وبالطبع، كانت القومية الميزة الأكثر بروزاً للاقتصاد العالمي، وقد يكون الأمر مستغرباً حقاً لو أنها سقطت دون أن تترك أثراً بنتيجة الإصلاحات النيوليبرالية، إلا أن الواقع يشير إلى أنها انتعشت بدرجة معقولة ضد ما الذي كانت النيوليبرالية تمثله. وما هو أشد صلة بهذا الأمر نشوء أحزاب فاشية يمينية في أوروبا تعبر عن مشاعر قوية ضد المهاجرين الوافدين. وما هو أشد إيلاماً من ذلك هو تلك القومية الإثنية التي نشأت في أندونيسيا في أعقاب الانهيار الاقتصادي والذي نجم عنه هجوم شرس على الأقلية الصينية.

ولكن، وكما رأينا، تحتاج الدولة النيوليبرالية إلى قومية من صنف معين لتظل على قيد الحياة. وحيث أنها مجبرة على العمل عنصراً منافساً في السوق العالمي، وتسعى لتكوين أفضل مناخ ممكن للأعمال فهي تستخدم القومية سبيلاً لها للنجاح. لا شك أن المنافسة تنتج رابحين وخاسرين مؤقتين في الصراع العالمي للحصول على الموقع المناسب، وهذا بحد ذاته قد يكون

مصدراً للفخار القومي أو مصدراً للبحث عن الروح القومية. وأصدق مثال على ذلك هو تلك المشاعر القومية في التنافسات الرياضية بين الأمم. ففي الصين يظهر الاحتكام إلى الشعور القومي عند النضال لكسب موقع مناسب للدولة (إن لم يكن مهيمناً) في الاقتصاد العالمي يكون واضحاً وصريحاً (وكذلك شدة وكثافة برنامج تدريب الرياضيين لأجل أولمبياد بكين). والشعور القومي قوي في كل من كوريا الجنوبية واليابان، وفي كلتا الحالتين يمكن أن ينظر إلى هذا الواقع على أنه الدواء الشافي لانحلال الروابط السابقة للتضامن الاجتماعي تحت تأثير النيوليبرالية. وكذلك الأمر نجد تيارات قوية جداً للقومية الثقافية تتحرك داخل الدول الأمم القديمة (مثل فرنسا) التي تشكل حالياً الاتحاد الأوروبي.وكان الدين والقومية الثقافية الثقل الأخلاقي وراء نجاح الحزب القومي الهندوسي في تعزيز الممارسات النيوليبرالية في الهند في المدة الأخيرة. لكن استلهام القيم الأخلاقية في الثورة الإيرانية والانعطاف اللاحق نحو السلطوية لم يؤد إلى التخلي كلياً عن الممارسات القائمة على السوق في ذلك البلد حتى لو كانت الثورة تهدف إلى تفتيت فردانية السوق المنطلقة من عنانها. وهنالك دافع مماثل وراء ذلك الإحساس القديم بالتفوق الأخلاقي الذي عم بعض البلدان مثل سنغافورة واليابان في علاقتهما مع ماتراه بأنه فردانية "مفتتة" وتعددية ثقافية لا شكل لها في الولايات المتحدة. ولعل مثال سنغافورة تحديداً يزودنا ببعض العبر. فقد عملت هذه الدولة على الجمع بين النيوليبرالية في السوق مع سلطة الدولة السلطوية والقسرية، وفي الوقت نفسه استلهمت أشكال التضامن الأخلاقية القائمة على المثل والقيم القومية لدولة مطوقة قائمة على جزيرة (بعد خروجها من الاتحاد الماليزي)، مع قيم الديانة الكونفوشية، وفي الآونة الأخيرة أضافت لها شكلاً مميزاً لأخلاق كونية كوزموبوليتانية تناسب وضعها الحالي في عالم التجارة الدولية. والمثال البريطاني لافت أيضاً ومثير للاهتمام. فقد استلهمت مارغريت ثاتشر،

من خلال حرب الفولكلاندز/مالفيناس ومن موقفها المعادي نحو أوروبا، المشاعر القومية دعماً لمشروعها النيوليبرالي مع أن فكرة انكلترا ذاتها والقديس جورج، وليس المملكة المتحدة، هي التي نفخت الحياة في رؤيتها – وهذا ما جعل كلاً من اسكتلندا وويلز يتخذان موقفاً عدائياً منها.

مما لا شك فيه أنه على الرغم من وجود أخطار في عبث النيوليبرالية بالقومية من صنف معين إلا أن الاحتضان العنيف لدى المحافظين الجدد للغاية الأخلاقية القومية أشد خطراً. وصورة دول عدة كل واحدة منها على استعداد للجوء إلى ممارسات قسرية شديدة القسوة، وفي الوقت نفسه كل واحدة منها تعتنق قيماً أخلاقية مميزة يفترض أنها متفوقة، وتتنافس على المسرح العالمي ليست بالصورة المطمئنة بحال من الأحوال. وما يبدو على أنه جواب على المتناقضات في النيوليبرالية قد يتحول بسهولة بالغة إلى مشكلة. وانتشار قوة المحافظة الجديدة، وإن لم تكن سلطوية (من النوع الذي يمارسه فلاديمير بوتين في روسيا والحزب الشيوعي في الصين) ومع أنه قائم على أسس مختلفة وفي تشكيلات اجتماعية مختلفة، فإنه يضيء على أخطار الانزلاق في أتون قوميات متنافسة وربما تكون متصارعة. وإذا كان ثمة حتمية تتهيء للحدوث عندئذ قد تكون احتمالات نشوئها عن الانعطاف نحو المحافظة الجديدة أكثر من احتمالات نشوئها عن حقائق خالدة تنسب إلى الاختلافات القومية المفترضة. لذلك يقتضي اجتناب النتائج الكارثية رفض الحل الذي تقدمه المحافظة الجديدة لتناقضات النيوليبرالية. لكن هذا يفترض وجود بديل ما، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً.

الفصل الرابع

تطورات جغرافية متفاوتة

الخارطة المتحركة للبرلة الجديدة

ليس من السهل رسم خارطة لمسار اللبرلة الجديدة على المسرح العالمي منذ عام ١٩٧٠. ويمكن القول باديء ذي بدء أن معظم الدول التي اتخذت لنفسها الانعطاف نحو النيوليبرالية قد فعلت ذلك بصورة جزئية فقط – أي أدخلت المزيد من المرونة إلى أسواق العمالة في أماكن، وحررت العمليات المالية من تدخل وتنظيم الدولة واعتماد نظرية النقدية في أماكن أخرى، وتحركت باتجاه خصخصة قطاعات تملكها الدولة في أماكن غيرها. والتغيرات بالجملة عقب حدوث الأزمات (مثل انهيار الاتحاد السوفياتي) قد يتبعها إلغاء بطيء لبعض القوانين عندما تصبح المظاهر غير المستساغة للنيوليبرالية أشد وضوحاً. وفي الصراع لعودة أو تأسيس سلطة مميزة للطبقة العليا تحدث جميع أشكال الانعطافات والتحولات حين تنتقل السلطات السياسية من جهة إلى جهة أخرى وحين تضعف أدوات التأثير في مكان وتقوى وتتعزز في مكان آخر. لذلك فإن أي خارطة متحركة سوف تبرز التيارات المضطربة لتطورات جغرافية متفاوتة ينبغي تتبع مسارها لفهم الطريقة التي تتصل بها التحولات المحلية مع التوجهات الأشمل.

بداية نقول إن التنافس بين الأقاليم (الدول أو المناطق أو المدن) بخصوص من يملك النموذج الأفضل للتنمية الاقتصادية أو المناخ الأفضل للأعمال لم يكن ذا أهمية نسبية في الخمسينيات والستينيات. ومنافسة من هذا النوع ازدادت في الأنظمة الأكثر انفتاحاً وأكثر تميعاً للعلاقات التجارية التي تأسست بعد عام ١٩٧٠. لذلك كان المسار العام لتقدم النيوليبرالية يلقى دفعاً قوياً من خلال آليات التطورات الجغرافية المتفاوتة. فالدول أو المناطق الناجحة كانت تمارس ضغطاً على كل ما عداها ليحذو حذوها. والابتكارات التي كانت تحدث على شكل وثبات كانت تضع هذه الدولة أو تلك (اليابان وألمانيا وتايوان والولايات المتحدة والصين) أو هذه المنطقة أو تلك (وادي السيليكون، بافاريا، إيطاليا الثالثة، بنغالور، دلتا نهر بيرل، بوتسوانا) أو هذه المدينة أو تلك (بوسطن، سان فرنسيسكو، شنغهاي، ميونيخ) في طليعة أعمال تراكم رأس المال. لكن الفوائد التنافسية في كثير من الأحوال تكون سريعة الزوال، وهذا ما يدخل تقلبات غير عادية في صميم الرأسمالية العالمية. ومع ذلك، يمكن القول أيضاً بأن بواعث النيوليبرالية القوية قد انطلقت من بضعة مراكز كبرى، وبالتنسيق معها.

ليس ثمة شك بأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا في المقدمة. ولكن الانعطاف في أي من هاتين الدولتين لم يخل من المشكلات. فمع أن مارغريت ثاتشر نجحت في خصخصة الإسكان الاجتماعي والمرافق العامة إلا أن الخدمات العامة الأساسية مثل نظام الرعاية الصحية والتعليم العام بقيت منيعة لم تطلها الخصخصة. وفي الولايات المتحدة لم تقترب "التسوية الكينزية" Keynesian compromise المطبقة في ستينيات القرن العشرين من المنجزات التي حققتها الدول الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا. ولهذا السبب كانت المعارضة لريغان أقل استعداداً للقتال والمقاومة. لكن ريغان، على أية حال، كان مشغولاً بالحرب الباردة. وقد أطلق سباقاً للتسلح بتمويل من عجز الميزانية (وهذا ما يعرف "بمبدأ كينز العسكري") له فائدة خاصة لأكثريته

الانتخابية في جنوب وغرب الولايات المتحدة. ومع أن هذا السلوك لا يتوافق مع النظرية النيوليبرالية إلا أن العجوزات المتزايدة لدى بنك الاحتياط الفدرالي قدمت العذر الملائم لإفراغ البرامج الاجتماعية من محتواها وجوهرها (وهذا هو هدف النيوليبرالية).

وعلى الرغم من كل ما يقال حول النيوليبرالية وبأنها الدواء الشافي للاقتصادات المريضة لم تستطع بريطانيا أو الولايات المتحدة تحقيق مستويات عليا من الأداء الاقتصادي في الثمانينيات، وهذا ما يشير صراحة إلى أن هذه النيوليبرالية لم تكن الجواب لصلوات وأدعية الرأسماليين. من المؤكد أن التضخم تراجع وأسعار الفائدة انخفضت لكن هذا كله كان على حساب معدلات عالية للبطالة (كان وسطي معدلات البطالة في الولايات المتحدة ٧ر٥ بالمائة في عهد الرئيس ريغان، وأكثر من ١٠ بالمائة في بريطانيا في ظل حكومة ثاتشر). وكان من أثر التخفيضات في الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة وفي الانفاق على البنية التحتية أن تراجعت جودة المعيشة عند الكثير من المواطنين. فكانت النتيجة الإجمالية مزيجاً غير ملائم من نمو منخفض ولا مساواة متزايدة في الدخل. أما في أمريكا اللاتينية حيث وصلت أول موجة للبرلة الجديدة القسرية في مطلع الثمانينيات فقد كانت النتيجة في معظمها "عشر سنين مفقودة" بالتمام والكمال من الركود الاقتصادي والاضطراب السياسي.

لكن الحق يقال كان عقد الثمانينيات ملكاً لليابان ولاقتصادات "النمور" الآسيوية في شرق آسيا ولألمانيا الغربية التي كانت مراكز متنافسة لتوليد طاقة الاقتصاد العالمي. نجاح هذه الدول في ظل غياب إصلاحات نيوليبرالية بالجملة يجعل من العسير القول بأن اللبرلة الجديدة أحرزت تقدماً على المسرح العالمي وبأنها الدواء الذي أثبت فاعليته في التخفيف من آلام الركود الاقتصادي. وليس ثمة شك بأن البنوك المركزية في هذه البلدان اعتمدت خط نظرية النقدية (البنك المركزي في ألمانيا الغربية كان جاداً في عمله لمحاربة

التضخم). والتخفيضات التدريجية للحواجز التجارية خلقت ضغوطاً تنافسية كان من نتيجتها حصول عملية ناعمة لما يمكن تسميته "اللبرلة الجديدة الزاحفة" في كثير من البلدان حتى تلك التي كانت تقاومها عموماً. فمثلاً اتفاقية ماسترخت Maastricht لعام ١٩٩١، التي وضعت الإطار النيوليبرالي العريض للتنظيم الداخلي للاتحاد الأوروبي ما كانت لتحصل لولا ذلك الضغط من تلك الدول، مثل بريطانيا، التي ألزمت نفسها بالإصلاحات النيوليبرالية. لكن النقابات العمالية في ألمانيا ظلت محتفظة بقوتها، والحمايات الاجتماعية بقيت على حالها ولم تتغير، وحافظت الأجور على مستوياتها العالية نسبياً. وهذا ما شكل حافزاً للابتكار التكنولوجي الذي جعل ألمانيا الغربية تسبق غيرها من الدول في ميدان التنافس الدولي في الثمانينيات (على الرغم من أنها أنتجت بطالة لأسباب تكنولوجية). فالنمو في قطاع التصدير دفع هذا البلد للأمام وجعله رائداً عالمياً. أما في اليابان فقد كانت النقابات المستقلة ضعيفة أو غائبة وكانت معدلات استغلال العمال عالية، لكن استثمار الدولة في التغيير التكنولوجي والعلاقة الوثيقة والمحكمة بين الشركات والبنوك (وقد كان هذا الترتيب مناسباً جداً في ألمانيا الغربية) قد أنتجا نمواً مدهشاً يعتمد على التصدير في الثمانينيات، وكان إلى درجة كبيرة على حساب المملكة المتحدة والولايات المتحدة. من أجل ذلك يمكن القول إن هكذا نمو كما هو حاله في الثمانينيات لم يعتمد على تبني اللبرلة الجديدة إلا في المعنى السطحي للكلمة ذلك أن الانفتاح الأكثر على التجارة العالمية والأسواق قد شكل البيئة التي فيها تحدث على نحو أكثر يسراً قصص النجاح المعتمد على التصدير الذي حققته اليابان وألمانيا الغربية و "النمور" الآسيوية بمواجهة تنافس دولي شديد. وعندما وصل عقد الثمانينيات إلى نهايته كانت الدول التي اختارت السير على الدرب النيوليبرالي الأقوى لا تزال تبدو تعاني من مصاعب اقتصادية. وهنا يسهل علينا أن نستنتج بأن "أنظمة" التراكم الألمانية الغربية والآسيوية تستحق المحاكاة. لذلك نرى العديد من الدول الأوروبية التي عارضت بقوة

الإصلاحات النيوليبرالية قد اعتمدت النموذج الألماني الغربي. وفي آسيا نجد النموذج الياباني قد اعتمدته أولاً "عصبة الأربعة" (وهي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) وبعدئذ تايلاند وماليزيا واندونيسيا والفيلبين.

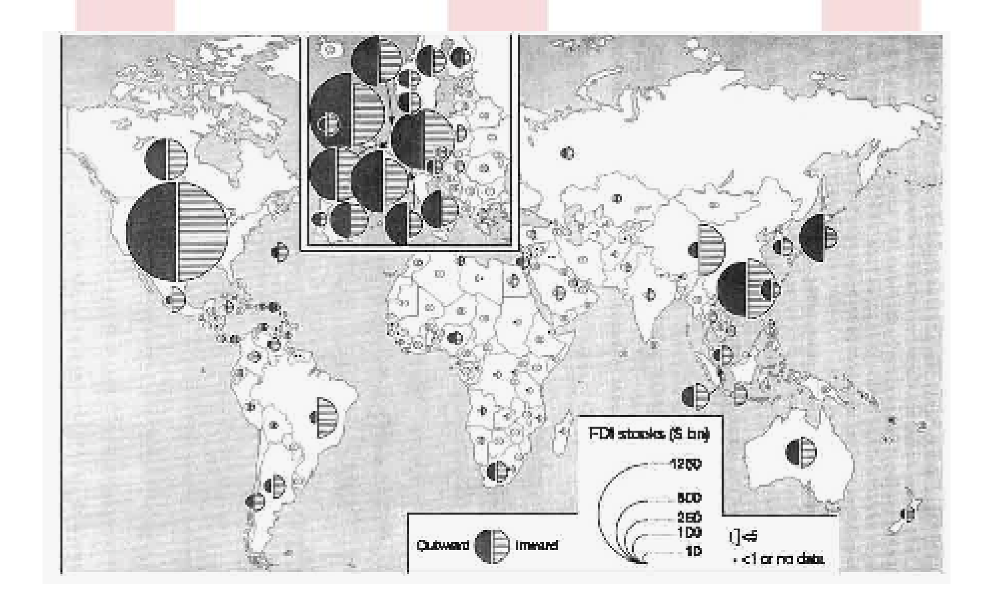
لكن النموذجين الألماني الغربي والياباني لم يسهلا عودة سلطة الطبقة الواحدة. فقد عمل هذان البلدان على ضبط اللامساواة الاجتماعية المتزايدة التي حدثت في المملكة المتحدة وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة في الثمانينيات وإبقائها تحت السيطرة. وفي الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منخفضة كان مستوى معيشة العمال آخذاً بالتراجع كثيراً في حين بدأت الطبقات العليا تعمل على تحسين أحوالها. وكانت معدلات تعويضات كبار المدراء التنفيذيين في الشركات الأمريكية، على سبيل المثال، موضع حسد زملائهم الأوروبيين في مواقع مماثلة. وفي بريطانيا بدأت موجة جديدة من الممولين المقاولين بتجميع الثروات الطائلة. فإذا كان المشروع يقضي بإعادة سلطة الطبقة الواحدة إلى النخب القمة فالنيوليبرالية هي الجواب. ويستوي الأمر إن كانت الدولة قد دفعت دفعاً نحو تبني النيوليبرالية ثم اعتمدت على توازن قوى الطبقات (مثال ذلك التنظيم النقابي القوي في ألمانيا الغربية والسويد جعل تبني النيوليبرالية تحت السيطرة) أو اعتمدت على درجة معينة من اتكال الطبقة الرأسمالية على الدولة (كان هذا الاعتماد شديداً جداً في تايوان وكوريا الجنوبية).

كان تطبيق الوسائل التي من خلالها يمكن تحويل أو عودة سلطة الطبقة الواحدة تدريجياً بل وعلى نحو غير منتظم إبان الثمانينيات لكنه ما لبث أن توطد وتعزز في التسعينيات. وفي هذا الإطار هنالك أربعة مكونات هامة. أولاً، التحول إلى المزيد من الأعمال المالية الذي بدأ في السبعينيات وتسارع تطبيقه في التسعينيات. فشهدت الاستثمارات المباشرة الأجنبية والاستثمار في السندات نمواً سريعاً في جميع أنحاء العالم الرأسمالي. لكن انتشار هذه الاستثمارات لم يكن منتظماً (انظر الشكل رقم ٤-١) فهذا الأمر يعتمد في

معظم الأحيان على مدى جودة مناخ الأعمال هنا خلافاً لما هو هناك. وشهدت الأسواق المالية موجة عارمة من الابتكار والتحرر من تدخل الدولة على الصعيد الدولي. ولم تصبح هذه الأسواق الأدوات الأكثر أهمية في التنسيق فحسب، بل قدمت أيضاً السبيل للاستحواذ على الثروة وتركيزها. أصبحت أسواق المال الوسيلة المميزة لعودة سلطة الطبقة الواحدة. وأما تلك العلاقة الوثيقة بين الشركات والبنوك والتي خدمت الألمان الغربيين واليابانيين جيداً في الثمانينيات فقد تم تقويضها واستبدلت بعلاقة صلات متزايدة بين الشركات والأسواق المالية (أسواق الأوراق المالية والبورصة). وفي هذا الميدان كان لبريطانيا والولايات المتحدة قصب السبق. في التسعينيات دخل الاقتصاد الياباني في حالة من الاضطراب والفوضى الشديدين (بدأت بانهيار أسواق المضاربات في الأراضي والعقارات) وتبين أن قطاع البنوك كان في وضع محفوف بالمخاطر. ومن جهة ثانية كان من شأن العجلة في إعادة توحيد ألمانيا أن خلقت ضغوطاً فتبددت تلك الفائدة التكنولوجية التي تمتع بها الألمان من قبل، وهذا ما أوجب التصدي بصورة أكثر عمقاً لتقاليدها الديمقراطية الاجتماعية لكي تنجو من الهلاك.

ثانياً، كان ثمة حراك جغرافي متزايد لرأس المال. وكان من دواعي سهولة هذا الحراك تلك الحقيقة المعتادة بل والهامة للتراجع السريع في تكاليف النقل والمواصلات. ومن جهة ثانية لعب التخفيض التدريجي للحواجز المصطنعة التي تعوق حركة رأس المال والسلع مثل التعرفة والرقابة على القطع، بالإضافة إلى تخفيض أوقات الانتظار على الحدود (لإلغاء هذه الحدود في أوروبا آثاره الدراماتيكية) دوراً بالغ الأهمية. وعلى الرغم من وجود عدم انتظام كبير (مثلاً، بقيت الأسواق اليابانية تحت حماية شديدة) فإن الاندفاع العام توجه نحو توحيد المواصفات القياسية للترتيبات التجارية من خلال الاتفاقيات الدولية والتي تكللت باتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٥ (أكثر من مائة بلد انضمت للمنظمة خلال هذا العام

نفسه). فهذا الانفتاح الكبير أمام تدفق رأس المال (وبصورة رئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) شكل ضغطاً على جميع الدول كي تنظر إلى جودة مناخ الأعمال لديها فذلك شرط بالغ الأهمية لنجاحها التنافسي. وحيث أن كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد اتخذا درجة من اللبرلة الجديدة كانت تتزايد لتكون قياساً لجودة مناخ الأعمال فقد تزايد كثيراً الضغط على جميع الدول لتبني الإصلاحات النيوليبرالية.



الشكل رقم ٤ - ١: النمط العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (٢٠٠٠)

ثالثاً، إن هذا التجمع الذي يضم وول ستريت وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية الذي بدأ يهيمن على السياسة الاقتصادية في عهد الرئيس كلنتون استطاع أن يقنع كثيراً من الدول النامية باتخاذ طريق النيوليبرالية، أو أن يغريها بقبول هذا الخيار، وأحياناً بإجبارها عليه (وذلك بفضل برامج التعديل الهيكلي التي يوصي بها صندوق النقد الدولي). واتخذت الولايات المتحدة سبيل الجزرة المتمثل بإعطاء الأفضلية للوصول إلى السوق

الاستهلاكي الضخم لديها لإقناع العديد من البلدان لإصلاح اقتصاداتها طبقاً لخطوط نيوليبرالية (وفي بعض الأحوال من خلال اتفاقات تجارية ثنائية). وقد أفادت هذه السياسات في إنتاج ازدهار اقتصادي جيد في الولايات المتحدة في التسعينيات. وبدت الولايات المتحدة وهي تركب موجة الابتكار التكنولوجي الذي شكل دعامة أساسية لنشوء ما يسمى بـــ "الاقتصاد الجديد" كما لو أن لديها الجواب وبأن سياساتها جديرة بالمحاكاة حتى لو كانت عمليات التوظيف الكامل نسبياً وقد أنجزت بمعدلات أجور منخفضة في ظل ظروف التراجع الشديد للحمايات الاجتماعية (فقد ازدادت أعداد الأشخاص الذين لا يملكون ضماناً صحياً). المرونة في أسواق العمل والتخفيضات في تقديم الإعانات الاجتماعية (التعديل القاسي الذي أجراه الرئيس كلنتون "لنظام الرفاهية كما نعرفه") قد بدأت تؤتي نتائجها لصالح الولايات المتحدة، وشكلت ضغوطاً تنافسية على أسواق العمل الأكثر قسوة التي كانت سائدة في معظم الدول الأوروبية (باستثناء بريطانيا) وفي اليابان. لكن السر الحقيقي لنجاح الولايات المتحدة يتمثل في أنها الآن أصبحت قادرة على ضخ معدلات عليا من العائدات داخل البلد من عملياتها المالية وعمليات شركاتها (الاستثمارات المباشرة، واستثمارات السندات) في دول العالم الأخرى. وهذا التدفق للأتاوات من دول العالم هو الذي كان وراء الكثير من الوفرة والغنى التي شهدتها الولايات المتحدة في التسعينيات (أنظر الشكل رقم ١-٨، والشكل رقم ١-٩).

وأخيراً، الانتشار العالمي لمباديء الاقتصاد النيوليبرالي وأفكار نظرية النقدية في الإصلاح الاقتصادي كان له الأثر الأيديولوجي القوي. ففي عام ١٩٨٢ أُخرجت أفكار كينز الاقتصادية من دهاليز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وما أن أشرف عقد الثمانينيات على نهايته حتى كانت معظم أقسام الاقتصاد في الجامعات البحثية الأمريكية – تعرف هذه الأقسام بأنها خرّجت غالبية الاقتصاديين في العالم – قد اتخذت خطاً واحداً يتمسك بقوة بالأجندة النيوليبرالية التي تؤكد على السيطرة على التضخم وعلى سلامة المالية العامة

(بدلاً من التأكيد على التوظيف الكامل والحمايات الاجتماعية) باعتبارهما الهدفين الرئيسيين للسياسة الاقتصادية.

وتلاقت هذه السبل جميعاً فيما يدعى "إجماع واشنطن Washington Consensus" في منتصف التسعينيات. في هذا اللقاء جرى تعريف النموذجين الأمريكي والبريطاني للنيوليبرالية بأنهما الحل الوحيد للمشكلات العالمية. ومورس ضغط شديد على اليابان وأوروبا (دون أن نتحدث عن باقي دول العالم) لتسلكا طريق النيوليبرالية. لهذا السبب كان كلنتون، ومن بعده طوني بلير القادم من يسار الوسط، هو الذي فعل كل ما يستطيع ليعزز دور النيوليبرالية داخلياً في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي. فكان تشكيل منظمة التجارة العالمية ذروة هذا الاندفاع المؤسساتي (مع أن تأسيس منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" NAFTA والتوقيع على اتفاقيات ماستريخت في أوروبا الذي سبق تأسيس هذه المنظمة كانتا تعديلات مؤسساتية إقليمية لهما شأنهما الهام). فمنظمة التجارة العالمية في الإطار البرامجي وضعت المعايير والقواعد اللازمة للتفاعل داخل الاقتصاد العالمي. لكن هدفها الرئيسي كان فتح أكبر مساحة ممكنة من العالم أمام تدفق لا يعوقه شيء لرأس المال (بالرغم من أن هذا الانفتاح كان يترافق دوماً مع شرط تحذيري لحماية "المصالح الوطنية" الهامة) ذلك أن هذا الانفتاح يشكل أساس قدرة السلطة المالية للولايات المتحدة، وأيضاً لأوروبا واليابان، على انتزاع الأتاوات من دول العالم الأخرى.

لكن شيئاً من هذا لا ينسجم مع نظرية النيوليبرالية فيما عدا التأكيد على القيود في الميزانية والحرب المستمرة على التضخم الذي لم يكن قائماً إلى حد ما في التسعينيات. وبالطبع كان ثمة دوماً اعتبارات الأمن القومي الذي لا بد وأن يؤثر سلباً على أي محاولة لتطبيق نظرية النيوليبرالية بشروطها المحضة. ومع أن سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة قد ولدا تبدلاً جيوسياسياً

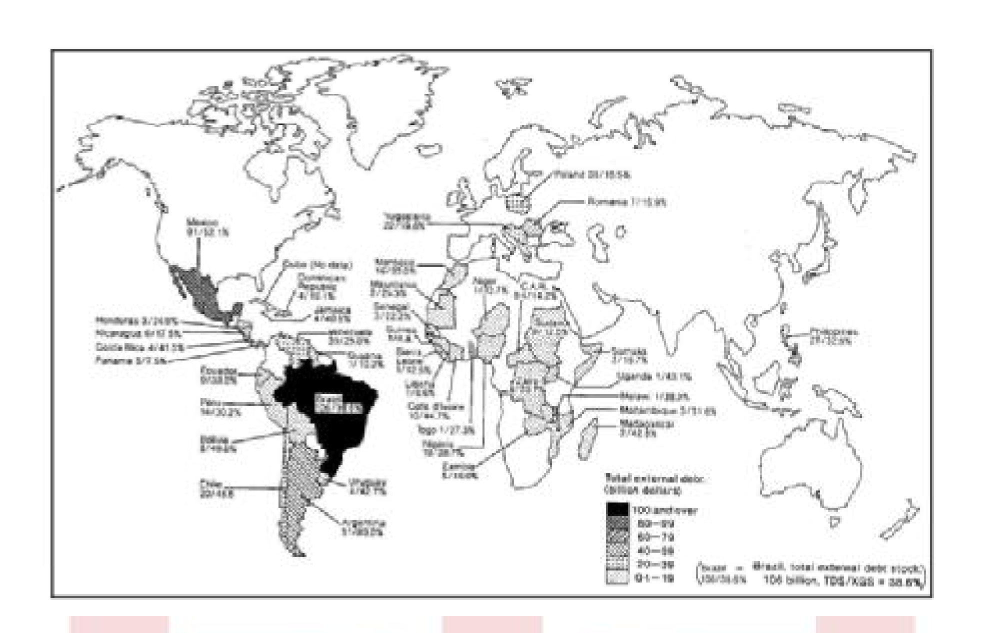
زلزالياً في التنافسات الإمبريالية إلا أنهما لم يشكلا نهاية للرقصة المميتة لتلك المناورات الجيوسياسية في سبيل امتلاك القوة والنفوذ بين القوى الكبرى على المسرح العالمي وبخاصة في تلك المناطق التي تتحكم بالموارد المفتاحية مثل الشرق الأوسط أو في مناطق عرفت بانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي (مثل البلقان). لكنهما بلا شك خففا من التزامات الولايات المتحدة لدعم اقتصادات اليابان وشرق آسيا باعتبارها الحصون المنيعة على خط المواجهة الأول في الحرب الباردة. فهذا الدور الاقتصادي الداعم الذي لعبته الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وتايوان قبل عام ١٩٨٩ لم يكن متاحاً لأندونيسيا وتايلاند في التسعينيات. إنما وحتى في داخل الإطار النيوليبرالي توجد عناصر كثيرة، مثل صندوق النقد الدولي أو مجموعة السبعة G-7، عملت بقوة لتصبح مراكز قوة ظالمة تحركها قوى معينة أو مجموعات قوى تسعى للحصول على فائدة معينة، وليس على أنها مؤسسات نيوليبرالية. ولم يبتعد عنها ذلك النقد النيوليبرالي النظري لصندوق النقد الدولي. وهنالك حالات تدل على وجود استعداد للتدخل في أسواق العملات (القطع) عبر اتفاقيات معينة نذكر منها اتفاقية Plaza Accord لعام ١٩٨٥ التي أدت إلى خفض اصطناعي للدولار مقابل الين الياباني، وتبعتها مباشرة تقريباً اتفاقية إلغاء اتفاقية Plaza عرفت باسم The Reverse Plaza Accord التي حاولت إنقاذ اليابان من وضعية الركود التي عانت منها في التسعينيات فهذه جميعاً أمثلة لتدخلات منسقة تحاول إيجاد استقرار لأسواق المال العالمية.

والأزمات المالية تشبه الداء المستوطن والمعدي. فأزمة الديون الظاهرة في الثمانينيات لم تقتصر على المكسيك بل كان لها أيضاً تداعيات عالمية (الشكل رقم ٤-٢). وفي التسعينيات ظهرت مجموعتان لأزمات مالية ذات علاقة بينية أفرزتا آثاراً سلبية للبرلة جديدة غير منتظمة. فمثلاً "أزمة تكيلا Tequila Crisis التي أصابت المكسيك عام ١٩٩٥ انتشرت مباشرة تقريباً، وكان لها آثارها المدمرة على البرازيل والأرجنتين. ووصلت ارتداداتها أيضاً

وبدرجة أقل إلى التشيلي والفيلبين وتايلاند وبولونيا. لكن سبب حدوث هذا النمط من العدوى وعلى وجه الدقة يصعب تفسيره لأن حركات المضاربة والتوقعات داخل الأسواق المالية لا تعتمد بالضرورة على وقائع صلبة. ولكن من المؤكد أن العمليات المالية بعد تحررها من تدخل الدولة شكلت خطراً حقيقياً لأزمات معدية. و"ذهنية القطيع" التي تسيطر على تفكير أصحاب الأموال (إذ لا أحد يريد أن يكون آخر شخص يتمسك بعملة قبل خفض قيمتها) قد تنتج توقعات ذاتية التحقق. وقد يكون لها مظاهر هجومية ودفاعية أيضاً.

وقد حقق المضاربون في أسواق العملات مكاسب بالمليارات عندما أجبروا الحكومات الأوروبية على تليين آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) في تموز/ يوليو ١٩٩٣. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه ربح جورج سوروس George Soros وحده مبلغ مليار دولار تقريباً في غضون أسبوعين فقط، وكان يراهن على عدم قدرة بريطانيا على إبقاء الجنيه داخل حدود هذه الآلية ERM.

أما الموجة الثانية للأزمات المالية وكانت أكثر اتساعاً من الأولى فقد بدأت في تايلاند عام ١٩٩٧ حين خفضت الدولة قيمة عملتها "البهت Baht" غداة انهيار سوق المضاربات العقارية. فانتقلت الأزمة أولاً إلى أندونيسيا وماليزيا والفيلبين ومن بعد إلى هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية. وبعد ذلك جاءت الأزمة بقوة أكبر إلى أستونيا وروسيا، ثم البرازيل التي انهارت، وبنتائج خطيرة وعواقب طويلة الأمد في الأرجنتين. حتى أستراليا ونيوزيلندا وتركيا لم تنج من آثارها. ولم يبد منيعاً من نتائجها إلا الولايات المتحدة، مع أنه يوجد لديها صندوق وقاية من الكوارث بالإضافة إلى مؤسسة "إدارة رأس المال طويلة الأجل" (التي تضم في عضويتها اثنين من حملة جائزة نوبل في الاقتصاد يعملان بصفة مستشارين) التي راهنت خطأً على حركات العملة الإيطالية والتي سيتوجب إنقاذها بما يقارب ٣,٥ مليار دولار تقريباً.



الشكل رقم ٤ - ٢: أزمة الديون الدولية (١٩٨٢ – ١٩٨٥)

"النظام الشرق آسيوي" لتراكم رأس المال برمته والذي تم التسهيل له من جانب "الدول النامية" وُضع على المحك عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨. وكانت آثاره الاجتماعية بالغة الضرر:

"ومع استمرار الأزمة ازدادت نسبة البطالة كثيراً، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وأغلقت البنوك أبوابها. ارتفعت معدلات البطالة إلى أربعة أضعافها في كوريا وثلاثة أضعافها في تايلاند وعشرة أمثال ما كانت عليه في أندونيسيا. ففي أندونيسيا خسر ما نسبته ١٥ بالمائة من الذكور العاملين عام ١٩٩٧ وظائفهم بحلول آب/ أغسطس عام ١٩٩٨، وكان الدمار الاقتصادي في أسوأ صورة له في المناطق المدينية من جزيرة جاوة. أما في كوريا الجنوبية فقد تضاعفت نسبة الفقراء إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه، وما يقدر بربع عدد السكان باتوا من الفقراء، كما تضاعف عدد الفقراء في أندونيسيا... في عام ١٩٩٨ انخفض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بمعدل

١٣,١ بالمائة، وفي كوريا بمعدل ٦,٧ بالمائة وفي تايلاند بمعدل ١٠,٨ بالمائة. وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الأزمة كان الناتج المحلي الإجمالي لأندونيسيا لا يزال أقل بنسبة ٧,٥ بالمائة عما كان عليه قبل الأزمة، وفي تايلاند أقل مما كان قبل الأزمة بمعدل ٢,٣ بالمائة.

عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأندونيسيا وارتفعت كثيراً معدلات البطالة تدخل صندوق النقد الدولي ليفرض إجراءات التقشف من خلال إلغاء الدعم المالي المقدم من الدولة للغذاء والكيروسين. ثم كان من شأن أعمال الشغب والعنف التي أعقبت الأزمة أن مزقت "النسيج الاجتماعي" لهذا البلد. وألقي اللوم في هذه الكارثة على الطبقات الرأسمالية التي كان القسم الأكبر منها من ذوي الأصول الصينية. ورغم أن النخبة من رجال الأعمال الصينيين الأكثر ثراء انتقلوا على نحو مفاجيء إلى سنغافورة إلا أن موجة من أعمال القتل والاعتداء الانتقامية على العقارات قد عمت وشملت الأقلية الصينية عندما أطلت القومية الأثنية برأسها البشع بحثاً عن كبش فداء لهذا الانهيار الاجتماعي.

فسر صندوق النقد الدولي / ووزارة الخزانة الأمريكية هذه الأزمة وكعادتهما بأنه تدخل للدولة بأكثر مما ينبغي وعلاقة الفساد بين الدولة والأعمال (أو ما وصفته بـــ "رأسمالية حميمية"). والرد على ذلك يكون بالمزيد من اللبرلة الجديدة. وعليه فقد عمل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة وفق هذه الأسس وكانت النتائج كارثية. كما كانت وجهة النظر البديلة لهذه الأزمة أن التحرر المتهور وغير المدروس من القيود في القطاع المالي والإخفاق في بناء أجهزة رقابية تنظيمية كافية على الاستثمارات بطريق المضاربات في سندات وأوراق مالية كانت في صميم المشكلة. والدليل على وجهة النظر الأخيرة هذه موجود بكثرة، ألا وهو: أن الدول التي لم تعمل على تحرير أسواق رأس المال – مثل سنغافورة وتايوان

والصين – كانت أقل تضرراً من تلك البلدان التي حررت أسواقها مثل تايلاند وأندونيسيا وماليزيا والفيلبين. ومن جهة أخرى فإن الدولة الوحيدة التي تجاهلت صندوق النقد الدولي وفرضت أدوات رقابية على رأس المال – وهي ماليزيا – كانت أكثر سرعة من غيرها في التعافي من الأزمة. كما أن كوريا الجنوبية عندما رفضت نصيحة صندوق النقد الدولي بخصوص إعادة الهيكلة الصناعية والمالية هي أيضاً تعافت سريعاً من الأزمة. أما لماذا تواصل وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي إصرارهما على اللبرلة الجديدة فهذا هو اللغز الظاهر. لكن الضحايا وعلى نحو متزايد يقترحون جواباً تآمرياً:

> "طلب صندوق النقد الدولي إلى البلدان الآسيوية أن تفتح أسواقها أمام رأس المال الساخن قصير الأجل. امتثلت هذه الدول وفتحت الأسواق وتدفقت الأموال، لكنها وبغتة تدفقت للخارج. عندئذ قال صندوق النقد الدولي يجب رفع أسعار الفائدة ويجب أن يكون ثمة انكماش مالي يحرض ركوداً عميقاً. تراجعت بحدة أسعار الأصول، فحض صندوق النقد الدولي البلدان المتضررة على بيع ما لديها من أصول بأسعار قاعدة الصفقات ... ومن تولى هذه البيوع هي المؤسسات المالية نفسها التي سحبت رؤوس أموالها وعجلت حدوث الأزمة. فحصلت البنوك عندئذ على عمولات كبيرة من عملها في بيع الشركات المفلسة أو في تقسيمها مثلما حصلت على عمولات كبيرة جداً عندما وجهت أصلاً الأموال! إلى تلك البلدان في المقام الأول".

ووراء هذه النظرة التآمرية يكمن دور مبهم وغير مدروس لصناديق التحوّط من الخسائر في نيويورك. فإذا كان سوروس Soros وغيره من المضاربين قادرين على جني أرباح بالمليارات على حساب الحكومات الأوروبية من خلال المراهنة على عدم قدرتها على البقاء داخل قواعد آلية سعر الصرف فلماذا لم تستطع صناديق التحوّط من الخسائر، المسلحة بتريليونات الدولارات

لأموال من البنوك، أن تهندس هجوماً ليس فقط على حكومات شرق وجنوب شرق آسيا بل وأيضاً على بعض الشركات الأكثر نجاحاً للرأسمالية العالمية، بمجرد رفض منحها السيولة عند نقطة الإعسار الصغرى؟ لكن تدفق الإتاوات الناتجة إلى وول ستريت كان هائلاً جداً، وأدى إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية في وقت كانت فيه معدلات المدخرات الداخلية في الولايات المتحدة تتراجع بحدة. وبعد أن أعلنت شركات كثيرة في المنطقة إفلاسها تعود موجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتدفق إلى الداخل لشراء الشركات القابلة للحياة أو شراء أجزاء من الشركات (كحال شركة دايو Daweoo) مقابل ثمن بخس. غير أن ستيغلتز Stiglitz يرفض وجهة النظر التآمرية ويعرض تفسيراً أبسط إذ يقول: إن صندوق النقد الدولي كان ببساطة "يعكس مصالح وأيديولوجية المجتمع المالي الغربي." لكنه يتجاهل دور صناديق التحوط من الخسارة، ولم يخطر بباله قط أن اللامساواة الاجتماعية المتزايدة التي يتباكى عليها ويصفها بأنها المنتج الثانوي للبرلة الجديدة قد تكون سبب وجود ذلك كله.

رسائل من خطوط المواجهة

المكسيك

كان الحزب الثـــوري الدســـتوري (PRI) Partido Revolucionario Institutional الحزب الوحيد الحاكم في المكسيك منذ عام ١٩٢٩ وحتى عام ٢٠٠٠ حين تم انتخاب فيسنتي فوكس Vicente Fox. وقد أقام هذا الحزب دولة شركات أثبتت براعتها في تنظيم واختيار وشراء وإن لزم الأمر قمع الحركات المعارضة عند العمال والفلاحين والطبقات الوسطى التي كانت أساس هذه الثورة. واتبع هذا الحزب نموذجاً للتنمية الاقتصادية والتحديث بقيادة الدولة يركز بصورة رئيسية على إيجاد البدائل للاستيراد وتجارة التصدير النشطة مع الولايات المتحدة. فنشأ قطاع احتكار الدولة للنقل

والطاقة والمرافق العامة وكذلك لبعض الصناعات الأساسية (مثل صناعة الحديد والصلب). وفي عام ١٩٦٥ بدأ الدخول الموجه والمنظم لرؤوس الأموال الأجنبية بموجب برنامج مصانع تجميع عند الحدود سمح بصورة رئيسية لرأس المال الأمريكي بالإنتاج في المنطقة الحدودية للمكسيك باستخدام العمالة الرخيصة ودون معوقات من تعرفة أو قيود على حركات السلع. ولكن بالرغم من هذه التنمية الاقتصادية القوية نسبياً التي تحققت في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم إلا أن فوائد هذا النمو لم تنتقل إلى الأماكن البعيدة. فالمكسيك ليست النموذج الجيد لليبرالية المطوقة، بل كانت المكافآت العرضية المقدمة إلى جماعات متململة (الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى) مجرد إعادة توزيع للمداخيل إلى درجة معينة. فكان القمع العنيف لحركة الطلبة المحتجين على اللامساواة الاجتماعية عام ١٩٦٨ قد تركت إرثاً مراً هدد شرعية الحزب الحاكم PRI. لكن توازن القوى الطبقية بدأ يتغير في السبعينيات. فعملت فئات أصحاب المصالح والأعمال على تعزيز موقعها المستقل وعمقت ارتباطاتها برأس المال الأجنبي.

ثم جاءت الأزمة العالمية في السبعينيات لتؤثر في المكسيك بقوة. كان رد الحزب الثوري الحاكم PRI توسيع القطاع العام من خلال الاستيلاء على المشاريع الخاصة الخاسرة، محتفظاً بها كمورد للتوظيف يبعد عنها خطر استياء طبقة العمال. تضاعف عدد شركات الدولة، بل ازداد عن ذلك في الأعوام الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ وكذلك تضاعف عدد العاملين فيها. لكن هذه الشركات كانت تخسر المال وكان على الدولة أن تقترض لتمولها. فكانت بنوك نيويورك الاستثمارية الغارقة بدولارات البترول على استعداد لتقديم خدماتها. كما شكلت الاكتشافات النفطية في المكسيك رهاناً جذاباً لتقديم القروض إليها. فارتفعت الديون الخارجية من ٦,٨ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥٨ مليار دولار عام ١٩٨٢.

ثم جاءت سياسة فولكر Volcker لأسعار الفائدة العالية وعم الكساد داخل الولايات المتحدة ما تسبب بانكماش الطلب على المنتجات المكسيكية وهبوطاً في أسعار النفط. انخفضت إيرادات الدولة في المكسيك، وتزايدت كثيراً كلفة خدمة الدين. وأعلنت المكسيك إفلاسها في آب/ أغسطس عام ١٩٨٢. وتزايدت سرعة الهروب الكثيف لرؤوس الأموال تخوفاً من انخفاض قيمة البيزو، فأقدم الرئيس بورتللو Portello على تأميم البنوك كإجراء إسعافي. لكن المصرفيين ونخبة رجال الأعمال لم يوافقوا على ذلك. فكان على الرئيس دي لا مدريد De La Madrid الذي تولى الرئاسة بعد شهور قليلة أن يتخذ خياره السياسي، فانحاز إلى جانب الأعمال. قد يقول المرء إن ذلك كان أمراً لا مفر منه لكن السلطة السياسية للحزب الثوري PRI لم تفهمها كذلك. كان دي لا مدريد ذا ذهن إصلاحي، بعيداً عن أن تطوقه سياسة الحزب التقليدية، كما أنه له علاقات وثيقة مع الطبقة الرأسمالية والمصالح الأجنبية. ثم جاء التجمع الجديد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية الذي تشكل بفضل مساعي جيمس بيكر لإنقاذ المكسيك من مأزقها ليزيد الضغط عليه. لم يكن إصرار هذه الكيانات الثلاثة على التقشف فقط بل طالبوا بإصرار وللمرة الأولى بإصلاحات نيوليبرالية واسعة مثل الخصخصة وإعادة تنظيم النظام المالي بطريقة أكثر انسجاماً مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حواجز التعرفة وبناء أسواق عمالة أكثر مرونة. وفي عام ١٩٨٤ قدم البنك الدولي وللمرة الأولى في تاريخه قرضاً لدولة مقابل القيام بإصلاحات بنيوية نيوليبرالية. عندئذ فتح الرئيس دي لا مدريد المكسيك أمام الاقتصاد العالمي من خلال انضمامه إلى اتفاقية الغات GATT وتطبيق برنامج التقشف. فكانت النتائج موجعة فقد وصفها لومنيتز أدلر Adler في مقالة له بعنوان "انخفاض قيمة الحياة" وردت في كتاب J.Schneider and I. Susser بعنوان "*Wounded cities*" (٢٠٠٤) :

في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٨ انخفض دخل الفرد في المكسيك بمعدل ٥ بالمائة سنوياً، وانخفضت قيمة أجور العمال الحقيقية ما بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمائة، أما التضخم الذي كان يتأرجح بين ٣ و٤ بالمائة سنوياً في الستينيات فقد ارتفع إلى ما فوق الخمس عشرة بعد عام ١٩٧٦ وتجاوز ١٠٠ بالمائة في بعض هذه السنين... وفي الوقت نفسه وبسبب مشاكل مالية لدى الحكومة، ولأسباب تعود إلى تعديل في توجهات النموذج الاقتصادي السائد في البلاد فقد انخفض إنفاق الدولة على البضائع العامة. فرضت قيود على الدعم الحكومي للأغذية واقتصر هذا الدعم على الفئات الأكثر فقراً من السكان وفي الوقت نفسه أصاب الركود أو الانحدار جودة التعليم العام والرعاية الصحية.

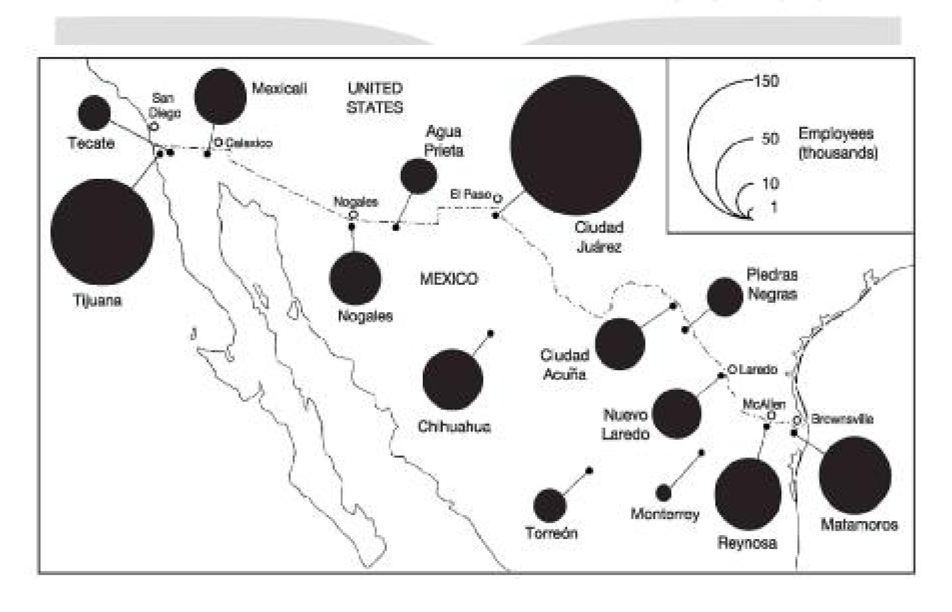
وهذا يعني في مدينة مكسيكو في العام ١٩٨٥ أن الموارد كانت "نادرة لدرجة أن الانفاق على الخدمات المدينية الهامة في العاصمة انخفضت بمعدل ١٢ بالمائة على النقل و٢٥ بالمائة على مياه الشرب و١٨ بالمائة على الخدمات الصحية و٢٦ بالمائة على جمع القمامة." أما موجة الجرائم التي اجتاحت العاصمة في أعقاب ذلك فقد حولت مكسيكو من واحدة من أكثر مدن أمريكا اللاتينية هدوءاً وأمناً إلى واحدة من أشد هذه المدن خطراً على الأمن في عقد واحد من الزمان. فكان هذا التحول تكراراً لما حصل في مدينة نيويورك قبل عشر سنين ولو أنه جاء على نحو أكثر تدميراً. وفي وقت لاحق، ومن خلال عمل رمزي له دلالاته الخاصة، منحت مكسيكو عقداً بعدة ملايين من الدولارات إلى مؤسسة جولياني الاستشارية Giuliani لتدريب المدينة حول طرق مكافحة الجريمة.

رأى دي لا مدريد أن السبيل للخروج من أزمة الدين أن يبيع الشركات العامة ويستخدم العائدات لتسديد هذا الدين. لكن الخطوات الأولى على طريق الخصخصة كانت مترددة وضئيلة نسبياً. فالخصخصة استتبعت عملية إعادة

هيكلة بالجملة لعقود العمال وهذا كان يستثير النزاع. اندلعت أعمال عنف من العمال في أواخر الثمانينيات لكن الحكومة قمعتها بقسوة بالغة. غير أن الهجوم على العمالة المنظمة اشتد وازداد قوة في عهد الرئيس ساليناس Salinas الذي تولى الحكم عام ١٩٨٨. زج بالكثير من زعماء العمال بالسجون بتهم الفساد، وتم تعيين قادة جدد أكثر طواعية للحكومة في المنظمات العمالية الرئيسية التي يسيطر عليها الحزب الثوري الحاكم PRI. وقد استدعي الجيش أكثر من مرة لقمع الإضرابات، وفي كل مرحلة كانت تتناقص قوة العمالة المنظمة المستقلة. عمل الرئيس ساليناس على تسريع عملية الخصخصة وإعطائها صفتها الرسمية. فهو رجل تلقى علومه وثقافته في الولايات المتحدة وكان يستعين باقتصاديين تعلموا ودربوا في الولايات المتحدة لأخذ الرأي والنصيحة منهم فجاءت صياغة برنامجه للتنمية الاقتصادية بلغة قريبة جداً من المبادئ النيوليبرالية.

وهكذا بات الانفتاح الأوسع للمكسيك أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمنافسة واحداً من العناصر المفتاحية لبرنامج ساليناس الإصلاحي. توسع برنامج "المعامل الحدودية لتجميع المنتجات" على نحو سريع على طول الحدود الشمالية حتى أصبح في صميم بنية المكسيك الأساسية للصناعة والتوظيف (الشكل رقم ٤-٣). وبدأ مفاوضاته المباشرة مع الولايات المتحدة وأتمها بنجاح وكانت النتيجة إحداث منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" (NAFTA). وسارت عملية الخصخصة إلى الأمام بخطى متسارعة. خُفضت أعداد الموظفين في قطاع الدولة إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٤. ومع حلول العام ٢٠٠٠ كان عدد الشركات التي تملكها الدولة قد انخفض إلى ٢٠٠ شركة مقارنة مع ما كان عليه هذا الرقم وهو ١١٠٠ قبل عام ١٩٨٢. وقد وضعت شروط الخصخصة بأسلوب يشجع تملك الأجانب. والمصارف التي جرى تأميمها على عجل عام ١٩٨٢ خصخصت عام

١٩٩٠. وتطبيقاً لشروط اتفاقية منطقة التجارة الحرة (نافتا) توجب على ساليناس أن يفتح قطاع الفلاحين والزراعة أمام المنافسة الأجنبية. لذلك كان عليه أن يهاجم سلطة الفلاحين التي كانت تشكل واحداً من الأركان الأساسية الداعمة للحزب الحاكم PRI. دستور عام ١٩١٧ الذي وضعته الثورة المكسيكية يحمي الحقوق القانونية للسكان الأصليين ويكرس هذه الحقوق في نظام يدعى نظام إجيدو ejido الذي يسمح بحيازة جماعية للأرض واستغلالها. لذلك مررت حكومة ساليناس عام ١٩٩١ قانوناً إصلاحياً سمح بـــ، وشجع على، خصخصة الأراضي الخاضعة لنظام إجيدو وأباح امتلاك الأجانب لها. وحيث أن نظام "إجيدو" يشكل أساس الأمن الجماعي المشترك لجماعات السكان الأصليين، فقد كانت الحكومـــة، بالنتيجة، تجرد نفسها من مسؤولياتها في الحفاظ على هذا الأمن. ثم جاء التخفيض الآخر لحواجز الاستيراد الذي شكل ضربة ثانية، حيث كان من شأن المستوردات رخيصة الثمن والقادمة من شركات زراعية كفوءة وتتلقى دعماً حكومياً في الولايات المتحدة أن



الشكل رقم ٤ -٣: التوظيف في قطاعات المعامل الحدودية الكبرى في المكسيك (عام ٢٠٠٠)

خفضت كثيراً أسعار الذرة وغيرها من المنتجات لدرجة لا يستطيع المنافسة عندها إلا المزارعون المكسيكيون الموسرون والأكثر كفاءة. فاضطر الفلاحون الذين باتت المجاعة تهددهم إلى ترك الأرض، لينضموا إلى تجمع العمال العاطلين عن العمل في المدن المكتظة أصلاً بالسكان حيث الاقتصاد العشوائي غير الرسمي (الباعة الجوالون في الشوارع، مثلاً) ينمو نمواً مطرداً بسرعة فائقة. لكن الاعتراض على إصلاحات نظام "ejido" كان واسع الانتشار، وكانت مجموعات عديدة من الفلاحين تدعم تمرد زاباتيستا التي اندلعت في ولاية Chiapas في الجنوب الشرقي للبلاد عام ١٩٩٤.

لكن المكسيك بعد أن انضمت إلى ما بات يعرف خطة برادي Brady Plan الخاصة بالإعفاء الجزئي من الديون في العام ١٩٨٩ تعين عليها كما تبين لاحقاً أن تتجرع طوعاً كأس السم الذي قدمه لها صندوق النقد الدولي من خلال تبينها للبرلة الجديدة. فكانت النتيجة "أزمة تكيلا" لعام ١٩٩٥ التي أشعل شرارتها كما حدث عام ١٩٨٢ بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي من خلال رفع سعر الفائدة. وهذا ما شكل ضغطاً على عملتها البيزو الذي خُفضت قيمته. فالمشكلة أن المكسيك التي اعتادت سابقاً أن تصدر ديونها بالدولار بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وبعد خفض البيزو لم تستطع أن تجمع ما يكفي من الدولارات لسداد الدين. رفض الكونغرس الأمريكي تقديم المساعدة لكن الرئيس كلنتون تمكن من ممارسة صلاحياته التنفيذية ليقدم رزمة إنقاذ بمبلغ ٤٧,٥ مليار دولار. فقد كان يخشى من فقدان الأعمال في الشركات الأمريكية المصدرة إلى المكسيك، ومن احتمال تصاعد الهجرة الوافدة غير الشرعية، بالإضافة إلى خشيته من خسارة شرعية اللبرلة الجديدة واتفاقيات منطقة التجارة الحرة "نافتا". وكان أحد الآثار الجانبية لتخفيض قيمة البيزو أن كان أثراً مناسباً إذ استطاع رأس المال الأمريكي الإسراع في الدخول إلى المكسيك ويشتري جميع أصناف الأصول بأسعار بخسة تشبه مبيعات الحرائق. وبالرغم من أن مصرفاً واحداً فقط من البنوك المكسيكية

المخصخصة عام ١٩٩٠ كان مملوكاً لرأسمال أجنبي فإن أربعة وعشرين مصرفاً من أصل ثلاثين كان مملوكاً لأجانب في العام ٢٠٠٠. في ذلك الوقت أصبح ابتزاز الشركات الرأسمالية الأجنبية للمكسيك عملاً لا يمكن إيقافه. وبدأت المنافسة الأجنبية تصبح مشكلة. خسرت المكسيك عدداً كبيراً من عمال المعامل الحدودية بعد عام ٢٠٠٠ عندما أصبحت الصين الموقع الأرخص والمفضل لدى الكثير من الشركات الأجنبية الباحثة عن عمالة رخيصة الأجر. كانت تأثيرات ذلك كله، وتحديداً الخصخصة، ملحوظة على تركيز الثروة في المكسيك:

> "في عام ١٩٩٤ كشفت قائمة مجلة فوربس Forbes لأغنى أغنياء العالم أن برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية في المكسيك أنتجت أربعة وعشرين ملياردير اً. ومن هؤلاء كان سبعة عشر شخصاً قد اشتركوا في برنامج الخصخصة، شراء البنوك، معامل الصلب، معامل تكرير السكر، الفنادق والمطاعم، المعامل الكيميائية وشركة الاتصالات، بالإضافة إلى امتيازات لتشغيل شركات في قطاعات اقتصادية جرت خصخصتها مؤخراً مثل المرافئ والطرق العامة المأجورة، والهواتف الخليوية والدولية."

وجاء ترتيب كارلوس سليم Carlos Slim، أغنى رجل في المكسيك، في المقام الرابع والعشرين في قائمة مجلة فوربس، وهو يمتلك أربعاً من أكبر خمس وعشرين شركة في المكسيك. وكانت مصالحه تمتد إلى ما وراء حدود المكسيك وأصبح اللاعب الرئيسي في قطاع الاتصالات في سائر أنحاء أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة. وغدت استراتيجيته في خدمة الهاتف الخليوي ذائعة الصيت، إذ تتمثل بـــ "انتزع واحتكر أسواق الوفرة والغنى وذات الكثافة العالية واترك الأسواق الفقيرة وذات الكثافة المنخفضة دون خدمة." فصار ترتيب المكسيك الدولة التاسعة في العالم عام ٢٠٠٥ بما فيها من عدد المليارديرات (سبقت السعودية). أما أن نسمي ذلك عودة أو الخلق

من جديد لسلطة الطبقة الواحدة فهذه مسألة فيها نظر. لكن من الواضح أن الهجوم على العمال وعلى الفلاحين وعلى مستوى معيشة السكان قد حقق هدفه ونجح في المكسيك. لقد كان حال هؤلاء أسوأ كثيراً بعد أن تراكمت الثروة داخل المكسيك وخارجها بيد مجموعة صغيرة من الحيتان تدعمهم أجهزة سلطتهم المالية والقضائية.

انهيار الأرجنتين

خرجت الأرجنتين من فترة الدكتاتورية العسكرية مثقلة بالديون وأسيرة نظام حوكمة شركاتي سلطوي وفاسد. وتبين أن عملية التحول الديمقراطي ليست بالعمل السهل، وفي عام ١٩٩٢ تولى رئاسة البلاد كارلوس منعم Carlos Menem. ومع أنه من أتباع بيرون Peron(*) إلا أنه بدأ برنامج تحرير الاقتصاد بهدف كسب رضا الولايات المتحدة من جهة، ومن جهة ثانية ليعيد الاعتبار للأرجنتين في المجتمع الدولي في أعقاب ما قيل عن "الحرب القذرة" التي لطخت سمعة هذا البلد. فتح منعم بلاده أمام التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال وأدخل مزيداً من المرونة في أسواق العمل وخصخص الشركات التي تملكها الدولة والضمان الاجتماعي، وربط البيزو بالدولار ليسيطر على التضخم ويقدم الأمن والأمان للمستثمرين الأجانب. ارتفعت معدلات البطالة ما شكل ضغطاً متزايداً على الأجور، بينما استغلت النخبة هذه الخصخصة لتكديس ثروات جديدة. تدفقت الأموال إلى البلاد وازدهرت من عام ١٩٩٢ حتى أدركتها "أزمة التكيلا" (tequila) القادمة إليها من المكسيك.

> "في غضون أسابيع قليلة خسر النظام المصرفي الأرجنتيني ١٨ بالمائة من ودائعه. أما الاقتصاد الذي شهد نمواً بمعدل سنوي وسطي قدره ٨ بالمائة

(*) خوان دومنغو بيرون رئيس الأرجنتين (١٩٤٦ – ١٩٥٥). (م) .

ابتداءاً من النصف الثاني لعام ١٩٩٠ وحتى النصف الثاني لعام ١٩٩٤ فقد غاص في ركود حاد شديد الوطأة. انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٧,٦ بالمائة بدءاً من الربع الأخير لعام ١٩٩٤ وحتى الربع الأول لعام ١٩٩٦. وازداد عبء الفوائد على الحكومة بمعدل يزيد عن ٥٠ بالمائة من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٦. وحدث تدفق هائل لرأس المال نحو الخارج وانكماش في احتياطي البلاد من القطع الأجنبي."

سجلت البطالة معدلات عالية فوصلت إلى ١٨ بالمائة. ومع أن البيزو كان يقيّم بأكثر من قيمته الحقيقية إلا أن تخفيض قيمته (خلافاً للوضع في المكسيك) كان مستبعداً بسبب الإصرار على المحافظة على أمن ثبات سعر الارتباط بالدولار. تبع ذلك فترة انتعاش قصيرة استناداً إلى تدفقات رأس المال الأجنبي وذلك إلى حين وصول آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية ١٩٩٧– ١٩٩٨ إلى روسيا أولاً ثم إلى البرازيل المجاورة. بسبب هذه الآثار مضافاً إليها أسعار عالية للفائدة كانت ضاغطة على الميزانية المحلية لتصل إلى حالة العجز، تشكّل ضغط لا يحتمل على البيزو الأرجنتيني. وبدأ رأس المال الأجنبي والمحلي بالهروب للخارج تحسباً من اتخاذ الحكومة لإجراءات خفض قيمة البيزو. تزايد دين الأرجنتين حتى صار أكثر من ضعف ما كان عليه بين عامي ١٩٩٥ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وفي الآن عينه كان احتياطي القطع الأجنبي يتناقص بسرعة مذهلة. كثرت قيمة الفوائد المستحقة على الدين ووصلت إلى ٩,٥ مليار دولار مع حلول عام ٢٠٠٠. تقدم صندوق النقد الدولي لإسعاف الأرجنتين بقرض قيمته ستة مليارات دولار (وهو ثاني أكبر قرض بتاريخ هذا الصندوق) وكان الصندوق قد أيد تثبيت سعر الدولار، وكان أيضاً ضد تخفيض قيمة البيزو لخشيته من النتائج التي قد تسبب التضخم (كما حصل في روسيا والبرازيل حيث كانت النتائج بحسب وصف ستيغلتز كارثية).

ولكن حتى هذه المعونة لم تستطع أن تصد التدفق للخارج. في عام ٢٠٠١ خسر النظام المصرفي الأرجنتيني أكثر من ١٧ بالمائة من ودائعه (أي ما يعادل ٥ر١٤ مليار دولار). وقد بلغت الخسارة ملياري دولار بيوم واحد فقط هو يوم الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر. رفض صندوق النقد الدولي تقديم قرض إسعافي بحجة أن الأرجنتين لم تعالج بعد الخلل الحاصل في الميزانية. وتخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها واتخذت الحكومة إجراءات قيدت بموجبها السحوبات المصرفية بدءاً من الأول من كانون الأول/ديسمبر بمبلغ ٢٥٠ دولار بالأسبوع ونظمت أيضاً جميع تعاملات الحسابات الأجنبية التي تزيد عن ١٠٠٠ دولار. وتبع ذلك اندلاع أعمال شغب خلّفت سبعة وعشرين قتيلاً فاستقال الرئيس دي لاروا de la Rua، واستقال معه دومينغو كارفالو Domingo Carvallo مهندس سياسته الاقتصادية. مع حلول السادس من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٢ كان الرئيس الجديد دوهالدي Duhalde قد تخلى عن سياسة ثبات سعر الدولار وخفض البيزو. وقرر أيضاً تجميد جميع حسابات الادخار لما فوق ٣٠٠٠ دولار، وبالتالي معاملة ودائع الدولار كما لو أنها ودائع بالبيزو، وبذلك انخفضت قيمة المدخرات إلى نحو ثلث قيمتها السابقة. وتم تحويل ١٦ مليار دولار بقوتها الشرائية من المدخرين إلى البنوك ومن خلالها إلى النخبة الاقتصادية السياسية. لكن تبعات ذلك في إطار الاضطراب الاجتماعي كانت دراماتيكية وذات امتدادات بعيدة. ازدادت البطالة كثيراً والمداخيل انخفضت. وقام العمال المناضلون باحتلال المعامل المتوقفة عن العمل وأعادوا تشغيلها، وتأسست لجان التضامن في الأحياء بغرض البحث عن وسائل جمعية أفضل للحفاظ على البقاء، وأقيمت الاعتصامات لأجل مطالب سياسية هامة في الشوارع التي عطلت شبكات النقل.

أمام هذا الرأي الشعبي العام الذي أعرب عن ازدرائه للبنوك والمستثمرين الأجانب ولصندوق النقد الدولي لم يستطع الرئيس الشعبي المنتخب كيرشنر Kirchner الذي خلف دوهالدي Duhalde إلا أن يوقف

التعامل مع صندوق النقد الدولي وأن يتخلف عن تسديد ديون بمبلغ ٨٨ مليار دولار، وأن يعرض مبدئياً السداد للدائنين الغاضبين بمعدل ٢٥ سنت للدولار. من اللافت أن الفريق الاقتصادي العامل لدى الرئيس كيرشنر لا يضم اقتصادياً واحداً من الاقتصاديين ذوي الثقافة الأمريكية. وحيث أنهم من خريجي الجامعات الوطنية فقد أخذوا بالرأي "المتطرف" القائل بأنه على الرغم من أهمية سداد الديون الخارجية إلا أن ذلك يجب ألا يستتبع انهياراً في مستويات المعيشة داخل الأرجنتين. ومع ظهور إشارات للتعافي عام ٢٠٠٤ وبخاصة في القطاع الصناعي بعد خفض قيمة البيزو كانت المشكلة الكبرى أمام هذا البلد مواجهة المنافسة الحادة من البرازيل، وفي المستقبل القريب منافسة الصين التي تمتثل لقواعد منظمة التجارة العالمية وتكسب الدخول المفتوح لأسواق الأرجنتين.

توضح هذه القصة التي تروي تجربة الأرجنتين الشبيهة بأفعوانية مدينة الملاهي مع اللبرلة الجديدة كيف أن النظرية النيوليبرالية لا تمت بصلة للممارسة العملية. وكما أشار أحد أعضاء معهد لودفيغ فون ميسيس Ludwig Von Mises النيوليبرالي حين قال: "الانكماش المترافق مع المصادرة" الذي حصل في الأرجنتين قد فسره على نحو صحيح ضحايا الأرجنتين أنفسهم بأنه "سرقة النخب السياسية للبنوك." أو كما آثر فيلتماير Veltmeyer وبيتراس Petras توصيفه بأن "رائحة امبريالية جديدة تفوح بقوة من هذه القصة: نهب للاقتصاد، تزايد التفاوت الكبير، ركود اقتصادي يتبعه كساد شديد وطويل وإفقار مستفحل للسكان وهذا كله ناتج عن أعظم تركيز للثروة في تاريخ الأرجنتين."

كوريا الجنوبية

خرجت كوريا الجنوبية من حرب أعوام ١٩٥٠ – ١٩٥٣ بلداً مهدماً في وضع اقتصادي وجيوسياسي بالغ الخطورة. لكن تحولها الاقتصادي يعزى إلى الانقلاب العسكري الواقع عام ١٩٦١ الذي جاء إلى السلطة بالجنرال

بارك تشانغ هي Park Chung Hee. كان دخل الفرد عام ١٩٦٠ أقل من ١٠٠ دولار لكنه الآن أكثر من ١٢٠٠٠ دولار. يستشهد الكثيرون بهذا الأداء الاقتصادي الرائع بأنه النموذج المثالي لما تستطيع أن تفعله أي دولة تسير على درب التنمية. وما هو جدير بالذكر في هذا السياق أن لكوريا الجنوبية ميزتين جيوسياسيتين أساسيتين. بما أن هذا البلد يقع على خط المواجهة الأول في الحرب الباردة فقد كانت الولايات المتحدة على أتم استعداد لدعمها عسكرياً واقتصادياً وتحديداً في السنوات الأولى. وأيضاً، وعلى نحو أقل وضوحاً كان من شأن العلاقة الاستعمارية السابقة مع اليابان أن منحتها منافع كثيرة تباينت بين التآلف مع الاستراتيجيات التنظيمية الاقتصادية والعسكرية اليابانية (فقد تلقى الجنرال بارك علومه في الأكاديمية العسكرية اليابانية) وحتى المساعدة اليابانية القوية في اختراق الأسواق الخارجية.

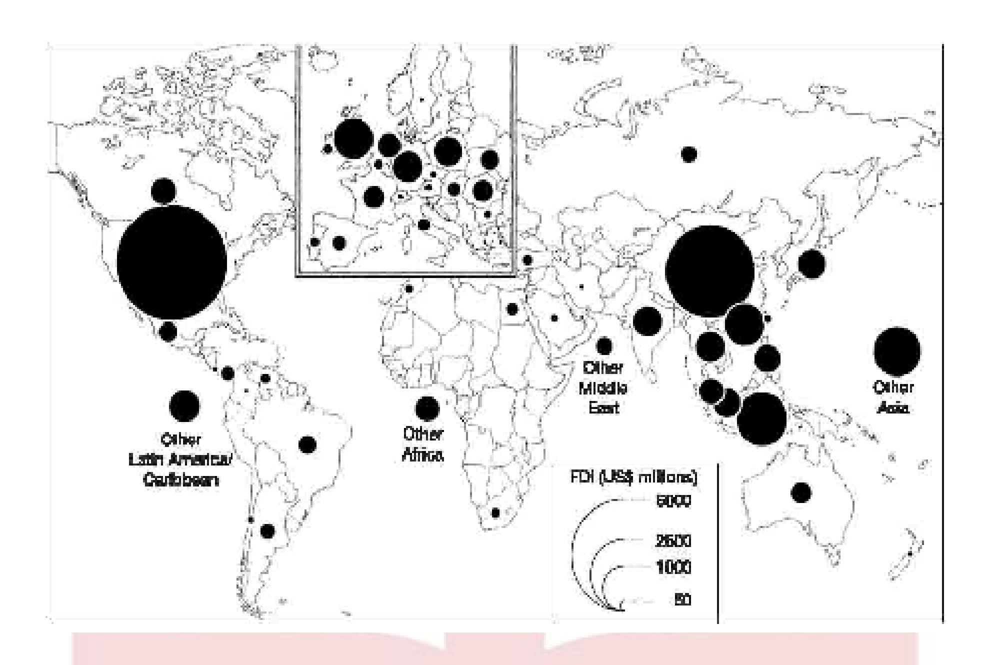
كانت كوريا أساساً بلداً زراعياً في العام ١٩٦٠. وفي ظل حكم الرئيس بارك الدكتاتوري بدأت الدولة أولى خطواتها نحو التصنيع. وكانت الطبقة الرأسمالية ضعيفة لكنها لم تكن بحال من الأحوال هامشية لا أهمية لها. وبعد أن قام الرئيس باعتقال قادة الأعمال الرئيسيين بتهم الفساد توصل معهم إلى تسوية. فأصلح النظام البيروقراطي للدولة وأنشأ وزارة التخطيط الاقتصادي (وفق النموذج الياباني الناجح) وأمم البنوك ليحكم سيطرته على الخصخصة الائتمانية. ثم اعتمد على قوة رجال الأعمال واستراتيجيات الاستثمار لدى جماعة ناشئة من الرأسماليين الصناعيين الذين دعوا ليغتنوا من هذه العملية. وأصبح هؤلاء الصناعيون في الستينات ذوي توجه للتصدير لا سيما وأن اليابان قد بدأت تستعين بهم كمنصة شاطئية لإعادة تصدير بضائعها نصف المصنعة إلى سوق الولايات المتحدة. وازدهرت المشاريع المشتركة مع اليابان. استغل الكوريون جارتهم ليكسبوا منها التكنولوجيا والخبرة في الأسواق الخارجية. ودعمت الدولة الكورية هذه الاستراتيجية المعتمدة على التصدير من خلال تعبئة المدخرات الداخلية ومكافأة الشركات الناجحة

وتشجيع اندماجها في شركات كبرى أو كما تعرف في كوريا بـــ "Chaebol" (مثل هيونداي ودايو وسامسونغ) من خلال سهولة الوصول إلى الائتمان والمزايا الضريبية والحصول على المدخلات، والسيطرة على قوة العمل والدعم في الحصول على سهولة الدخول إلى الأسواق الخارجية (وعلى وجه الخصوص أسواق الولايات المتحدة). ومن خلال الدعم القادم من استراتيجية تنمية الصناعات الثقيلة (مع التركيز على صناعة الحديد والصلب وبناء السفن والبتروكيماويات والالكترونيات والسيارات والآلات) حولت كثير من الشركات الكبرى اهتماماتها وأصبحت من اللاعبين العالميين في هذه الصناعات ابتداءاً من منتصف السبعينات. وباتت أيضاً مركز قوة لطبقة رأسمالية داخلية واسعة الثراء. ومع تنامي حجم وموارد هذه الطبقة (ثلاث من هذه الشركات الكبرى فقط هي المسؤولة عن ثلث الناتج الوطني في أواسط الثمانينيات) تبدلت العلاقة بين الشركة الكبرى Chaebol والدولة. فامتلكت الشركات الكبرى في منتصف الثمانينيات "القوة والنفوذ الكافيين لشن حملة تكللت بالنجاح لتفكيك أجهزة الدولة التنظيمية والضاغطة والمؤثرة. وحيث أن هذه الطبقة الرأسمالية بما صار لها من موقع مكين في التجارة الدولية والوصول المستقل إلى الائتمان ولم تعد تعتمد على الدولة أخذت تفضل نسختها الخاصة للبرلة الجديدة.

تعتمد هذه النسخة على حماية امتيازاتها وفي الوقت نفسه التخلص من الأدوات الرقابية التنظيمية. وعليه فقد تمت خصخصة البنوك. أما تلك الرابطة الوثيقة والفاسدة غالباً مع السلطة والتي متنت الروابط بين قيادات هذه الشركات الكبرى والدولة فقد كانت عصية على الانفكاك وقامت البنوك بالإقراض كثيراً على أساس المحاباة السياسية كما كانت تفعل لأسباب استثمارية سليمة. وكانت الشركات الكورية بحاجة أيضاً لتحرير العلاقات التجارية وتدفقات رأس المال (وهذا شيء كان أيضاً مفروضاً من الخارج من خلال جولة الأوروغواي عام ١٩٨٦) لكي تتمكن من استثمار فائض رأس

المال خارج البلاد بحرية ودون قيود (الشكل رقم ٤-٤). دخل رأس المال الكوري ميدان استكشاف الإنتاج الشاطئي مستخدماً عمالة أرخص وأكثر طواعية. وهكذا بدأ تصدير ممارسات عمالية مذلة من خلال شبكات عقود ثانوية مملوكة لكوريين وصلت إلى داخل أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وأيضاً عبر شرق وجنوب شرق آسيا. وبعد إعادة تقييم الين عام ١٩٩٥ تحولت اليابان إلى الإنتاج الشاطئي في أماكن ذات كلفة منخفضة في تايلاند وأندونيسيا وماليزيا. وهذا ما عزز كثافة التنافس الداخلي في الإقليم وبخاصة بعد دخول الصين إلى السوق العالمية. ومع أن الصين في البداية كانت تتحدى كوريا الجنوبية (ودولاً أخرى في هذا الإقليم) في قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة متدنية (مثل الصناعات النسيجية) إلا أنها سرعان ما تحركت للأعلى في سلسلة القيمة المضافة. وكان الرد الكوري الجنوبي الانتقال إلى الكثير من الإنتاج الشاطئي دخولاً إلى الصين من خلال الاستثمارات المباشرة التي ربما هي جيدة لصالح الشركات الكورية لكنها لم تكن جيدة بخصوص فرص التوظيف داخلياً.

بعد نهضة وازدهار في الصادرات في أواخر الثمانينيات استسلمت الصناعات الكورية للمنافسة وتعرضت لفقدان أسواق الصادرات ولانهيار الربحية بعد عام ١٩٩٠. ولجأت الشركات الكبرى للاقتراض وعلى نحو متزايد من البنوك الأجنبية. وحصلت الشركات الكورية على نسبة عالية جداً للدين مقابل السهم، فأصبحت بذلك سريعة التأثر بأي ارتفاع سريع لأسعار الفائدة. أما داخلياً فكان على كوريا الجنوبية أن تتعامل مع قوة العمالة المنظمة المتصاعدة. فالتصنيع الضخم يستتبع وجود تحول ضخم مكافيء له إلى البروليتاريا والتحول إلى المدن، وهذا ما يسهل ويدعم تنظيم العمالة. ففي السنين الأولى تعرضت المنظمات النقابية المستقلة للقمع بقوة. لكن اغتيال الرئيس بارك عام ١٩٧٩ (قام باغتياله مدير استخباراته) وتلك المذبحة الوحشيــة للمحتجين المدنيين في مدينــة كوانغ جو Kwangjo عــام ١٩٨٠،



الشكل رقم ٤ - ٤: توجه كوريا الجنوبية نحو الخارج: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عام ٢٠٠٠)

أطلقتا شرارة حركة شعبية ضمت الطلبة والمواطنين والعمال للمطالبة بالديمقراطية. وقد تحققت الديمقراطية عام ١٩٨٧. عندئذ ارتفعت أجور العمال بعد أن وحدت النقابات قواها في مواجهة قمع الحكومة المستمر. أرباب العمل يريدون أسواقاً أكثر مرونة لكن الحكومات المتعاقبة وجدت من الصعوبة بمكان إرضاءهم. لكن تشكيل الاتحاد الكوري لنقابات العمال عام ١٩٩٥ وحصوله على شرعية وجوده أكد القوة المتنامية للعمالة المنظمة.

غير أن مقدرة الدولة المتراجعة في ضبط رأس المال في التسعينيات ازدادت ضعفاً وتراجعاً بفعل الأزمة الحاصلة عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨. فقد كان رأس المال الأجنبي يطالب منذ مدة طويلة بالدخول السهل إلى السوق المحلية المحمية تقليدياً ويطالب أيضاً بالمزيد من التحرر المالي. وقد ضمنت الهيكلية المتطورة للتجارة والمال الدوليين درجة دنيا من النجاح على هذه

الجبهة منذ أوائل التسعينيات. وكان الثمن الذي دفعه كلنتون لقاء تأييد انضمام كوريا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED جرعة قوية للتحرير المالي. لكن اندلاع الأزمة سبقه اضطرابات قام بها العمال تستهدف الشركات الكبرى Chaebols (التي كانت بصدد تسريح آلاف العمال) واحتجاجات على سياسات الحكومة القمعية للنقابات. وفي آذار/ مارس عام ١٩٩٧ أصدرت الحكومة قانون العمال الجديد الذي أدخل منسوباً أعلى كثيراً من المرونة في العلاقات العمالية وبالتالي أجازت التسريحات بصمت. لكن العديد من هذه الشركات الكبرى كانت مثقلة بالديون لصالح مقرضين أجانب شكوكين وللبنوك الوطنية التي لديها الكثير من القروض المعسرة. وكان موقف الحكومة ضعيفاً بخصوص الاحتياطي الأجنبي فلم تستطع فعل شيء. وهكذا، أقدمت عدد من الشركات الكبرى، مثل هانسن وهامبوستيل Hansen and Hambo Steel، على إعلان إفلاسها في النصف الأول من عام ١٩٩٧، قبل أن تقع أزمة العملات، التي عندما اندلعت أقدمت البنوك الأجنبية على سحب دعمها من كوريا وهذا ما أجبر المزيد من الشركات الكبرى وكذلك البلد نفسه، على الاقتراب كثيراً من حافة الإفلاس.

ولم تجد الولايات المتحدة ما يدعوها لتقديم الدعم المالي (فالحرب الباردة وضعت أوزارها) ورضخت لإملاءات وول ستريت الذي كان يدفع منذ مدة طويلة باتجاه اللبرلة المالية وذلك لأسبابه الربحية الخاصة. أدرك ستيغليتز Stiglitz أن ثمة من يضحي بالمصالح القومية الأمريكية لصالح مكاسب مالية ضيقة لوول ستريت. وعندما حدثت الأزمة الآسيوية أشار صندوق النقد الدولي على كوريا الجنوبية بأن ترفع أسعار الفائدة دفاعاً عن عملتها، وعندما نفذت ذلك أغرقت اقتصادها في كساد عميق. فكان من شأن هذه التضحية أن أجبرت الكثير من الشركات ذات النسبة الأعلى للدين مقابل السهم على الإفلاس. فأعقب ذلك مباشرة معدلات بطالة عالية، وانخفاض

شديد في معدلات الأجور والمزيد من إفلاس الشركات الكبرى (وصلت دايو Daewoo إلى دون هذه الدرجة بينما هيونداي Hyundai اقتربت كثيراً). عندئذ لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة. ووافقت لقاء إسعاف بمبلغ ٥٥ مليار دولار على فتح خدماتها المالية أمام ملكية الأجانب وبأن تسمح للشركات الأجنبية بالعمل بحرية. لكن شروط هذه العملية الإنقاذية لم تكن مقنعة، فكان لا بد من التوصل إلى اتفاقية أخرى بعد عشرة أيام وبمواجهة تخلف وشيك عن الدفع. عملت البنوك المقرضة بموجب شروطها على إعادة جدولة الديون الكورية مقابل حجز ممتاز على دخل مستقبلي (وهذا شكل آخر للحل المقدم إلى مدينة نيويورك). نتيجة لذلك "عانى الكوريون من إفلاسات بالجملة لشركات كبيرة وصغيرة ومن ركود سبب انكماشاً في الدخل القومي بمعدل سبعة بالمائة، ما أدى بالتالي إلى انخفاض أجر العامل العادي بمعدل عشرة بالمائة فارتفعت معدلات البطالة إلى ما يقرب من تسعة بالمائة." يمكن استخلاص عبرتين من هذه الحالة. أولاً، "تعلم الكوريون بأصعب طريقة ممكنة أنه في لحظة حصول الخراب المالي لديهم اختارت الولايات المتحدة أن تعزز مصلحتها الذاتية الضيقة." وثانياً، تعلموا الآن أن الولايات المتحدة حددت هذه المصلحة الذاتية بكاملها في إطار وول ستريت ورأس المال التمويلي. لقد فعل تحالف وول ستريت ووزارة الخزنة وصندوق النقد الدولي لكوريا الجنوبية ما فعله المصرفيون الاستثماريون لمدينة نيويورك في منتصف السبعينيات. وكان من شأن الانتعاش اللاحق للاقتصاد الكوري (المعتمد على تجاهل نصيحة صندوق النقد الدولي بخصوص إعادة الهيكلة من جهة وعلى وضعية العمالة التي تراجعت قوتها من جهة ثانية) أن عزز أولاً وقبل أي شيء آخر تدفق الأتاوات إلى صناديق وول ستريت وبالتالي زاد من تركيز قوة الطبقة النخبة في الولايات المتحدة. أما قوة الشركات الكبرى فقد تحطمت أو أعيد تشكيلها عندما دخل رأس المال الأجنبي على شكل موجة من الاندماجات والاستحواذات التي كانت وراءها ما صار يعرف

بشكل غير مؤدب بأنه "رأس المال الجشع" القادم من الخارج. لكن البنية الطبقية الداخلية في تغير متواصل حيث كان رأس المال الكوري الجنوبي يغير العلاقات مع الدولة ومع السوق العالمية. ومن وراء ذلك كله تبين البيانات أن التفاوت في الدخل والإفقار شهد تصاعداً إبان وبعد الأزمة. غير أن التحول المتزايد لدى العمالة نحو المزيد من العمل المتقطع وغير النظامي ونحو مزيد من قابلية المرونة (وعلى نحو خاص بما يضر بالنساء) مدعوماً بجولة جديدة من قمع الدولة للعمال والحركات المجتمعية يؤشر إلى هجوم طبقي متجدد على من هم أقل ثراء، ولا يدل إلا على توقع التبعات المعتادة لتراكم سلطة الطبقة الواحدة داخل البلاد وخارجها.

السويد

ربما لا يوجد بلد غير السويد في العالم الغربي كانت فيه سلطة رأس المال مهددة ديمقراطياً في السبعينيات. كانت السويد ومنذ الثلاثينيات من القرن المنصرم تحت حكم حزب الديمقراطيين الاجتماعيين، وكان توازن قوى الطبقات في ظل هذا الحكم مستقراً حول هيكلية نقابية مركزية قوية كانت تساوم بشكل جماعي مع الطبقة الرأسمالية السويدية بشكل مباشر حول معدلات الأجور والعلاوات الاجتماعية وشروط العقود وما شابه ذلك. فمن الناحية السياسية كانت دولة الرفاه السويدية تنتظم حول مثل وقيم اشتراكية إعادة التوزيع مع الضريبة التصاعدية وتخفيض التفاوت في الدخل والفقر الذي يتحقق من خلال تقديم خدمات الرفاه. أما الطبقة الرأسمالية وبرغم صغر حجمها فقد كانت قوية جداً. وخلافاً للعديد من الدول الأخرى ذات النظام الديمقراطي الاجتماعي والاقتصاد الموجه لم تعمد السويد إلى تأميم أي من القطاعات الرئيسية للاقتصاد (باستثناء النقل والمرافق العامة). وبينما كانت ثمة شركات أعمال صغيرة عديدة فإن عائلات قليلة العدد كانت تمتلك حصة غير مكافئة من وسائل الإنتاج.

وكما هو الحال في جميع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تزايدت الاضطرابات العمالية في أواخر الستينيات وكان من شأنها أن أطلقت شرارة موجة من الإصلاحات التنظيمية التي لجمت قوة رأس المال ووسعت قوة العمال حتى في داخل مكان العمل. وكان المشروع الذي شكل أكبر تهديد للطبقة الرأسمالية هو مشروع رين مايدنر Rehn-Meidner Plan. يقضي هذا المشروع بتحويل ضريبة مقدارها ٢٠ بالمائة من أرباح الشركات إلى صناديق العاملين بأجر التي تسيطر عليها النقابات بغية إعادة استثمارها في الشركات نفسها. الأثر المتوقع لهذا المشروع هو العمل بثبات لتقليص أهمية الملكية الخاصة والبناء نحو ملكية جماعية تكون بإدارة ممثلين عن العمال. تعتبر هذه الخطة "هجوماً مباشراً على قدسية الملكية الخاصة." ولكن مهما بلغ كرم شروط الشراء فإن الطبقة الرأسمالية صارت مهددة بالإفناء التدريجي من حيث هي طبقة متميزة. وعلى هذا الأساس كان ردها.

من جهة ثانية عمل اتحاد أرباب العمل السويديين (وهو دون شك يحاكي نظيره الأمريكي) اعتباراً من منتصف السبعينيات على زيادة عدد أعضائه وعلى تشكيل صندوق حرب ضخم ثم أطلق حملة دعائية ضد الإفراط بالتنظيم وتدخل الدولة مطالباً بالمزيد من تحرير الاقتصاد، وتخفيف العبء الضريبي وإلغاء الالتزامات الزائدة عن الحد لدولة الرفاه التي، برأيه، هي السبب في الركود الاقتصادي. لكن حزب المحافظين اليميني الذي تولى السلطة في البلاد بعد فوزه على الديمقراطيين الاجتماعيين عام ١٩٧٦ وللمرة الأولى منذ الثلاثينيات أخفق في العمل وفق توجيهات ومقترحات أرباب العمل. فالنقابات كانت قوية والرأي العام لم يقتنع بهذه المقترحات. وعندما اتضح أن المواجهة المباشرة مع النقابات من خلال الإغلاق التعجيزي للمصانع وعدم التعاون في المفاوضات بشأن الأجور غير مجدية تحرك أرباب العمل باتجاه تقويض الترتيبات المؤسساتية لدولة الشركات بدلاً من التصدي لها. وفي عام ١٩٨٣ رفضوا المشاركة في مساومة مركزية. وابتداء

من هذا التاريخ صارت المفاوضات بشأن الأجور والتعويضات على أساس كل شركة على حدة. واستطاعوا إقناع واحدة من النقابات المضي معهم على هذا الأساس، وبذلك دمروا القوة الجمعية المشتركة للعمال.

لكن حملة الدعاية المغرضة التي قام بها أرباب العمل كانت الأشد تأثيراً. استخدموا نفوذهم على جائزة نوبل في الاقتصاد لتقوية وتعزيز مبدأ النيوليبرالية في الفكر الاقتصادي السويدي. وجرى استثمار دؤوب للشكاوى القديمة من جانب المفكرين وذوي الاختصاص احتجاجاً على سياسات الضرائب العالية للدولة السويدية من خلال موجة متصاعدة لخطب بليغة تشيد وتطنب في مديح الحريات الفردية. وترددت أصداء هذه الجدالات والمناظرات في الإعلام وحظيت باهتمام متزايد في الخيال الشعبي. لكن الأمر الأكثر أهمية تمثل في مراكز الفكر التي أنشأها أرباب العمل وأهمها مركز دراسات الأعمال والسياسات SNS الذي كان يمول البحوث الجادة حول الهيكليات والآفاق الاقتصادية (المماثل للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER في الولايات المتحدة) التي كانت تثبت المرة تلو المرة و "علمياً" للنخب العاملة في السياسة وللعامة أن دولة الرفاه هي السبب الأساسي للركود الاقتصادي.

أما التحول الحقيقي نحو النيوليبرالية فقد جاء مع انتخاب حكومة المحافظين عام ١٩٩١. غير أن السبيل لهذا التحدي كان من إعداد الديمقراطيين الاجتماعيين في جانب منه فهم الذين كانوا يضغطون بقوة لإيجاد وسائل للخروج من الركود الاقتصادي، خاصة وأن تطبيقهم الجزئي لبعض أجزاء أجندة النيوليبرالية يشير بوضوح إلى قبولهم للتحليلات المقنعة التي قام بها مركز الدراسات SNS. إذن اليسار وليس اليمين هو الذي يفتقر الآن للأفكار. وتم إقناع النقابات بتطبيق تقييدات على الأجور بغية زيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار. هذا وقد حدث تحرير البنوك من التدخل الحكومي (وهذا ما أفضى إلى فقاعة مضاربات تقليدية في مخصصات الائتمان وسوق الإسكان) وحدث أيضاً تخفيضات ضريبية على الأكثر ثراء (ومرة أخرى

بافتراض أن ذلك يشجع الاستثمار) وذلك في أواخر الثمانينيات. أما البنك المركزي (المحافظ أبداً) فقد بدل مهمته أخيراً نحو مكافحة التضخم بدلاً من الحفاظ على التوظيف الكامل. لكن انهيار فقاعة المضاربات على أسعار الأصول التي جاءت إثر ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٩١ أدى إلى هروب رؤوس الأموال وإفلاسات في الداخل كلفت الحكومة السويدية غالياً. وقد أنحي باللوم في هذا الانهيار وبصورة غريزية على انعدام كفاءة دولة الرفاه أما حكومة المحافظين التي تولت السلطة في البلاد فقد أصغت متعاطفة إلى خطة غرفة التجارة السويدية التي تطالب بالخصخصة الكاملة لدولة الرفاه.

غير أن بلايذ Blyth يرى بأن العلاج المقترح غير ملائم البتة لهذه الظروف. فهو يقول إن المشكلة تتمثل في "انحباس الإدراك" – أي العجز عن التفكير في أي حل آخر في إطار السياسة غير ذلك الحل الذي يقدمه مبدأ النيوليبرالية. ويؤكد قائلاً "إن هذا التجانس في الأفراد والأفكار مقترناً مع تسييس الأعمال هو الذي دفع بهذه الأفكار الجديدة إلى الأجندة وبالتالي أدى إلى التحول في الليبرالية السويدية." فكانت النتيجة العملية كساداً خطيراً أدى إلى تناقص الناتج ومضاعفة معدلات البطالة في غضون عامين اثنين. وعندما فقدت الحكومة ثقة العامة من الناس كان لا بد من إيجاد طريقة أخرى لاستدامة الإصلاحات النيوليبرالية فكان الجواب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا تحرك "فهمه الكثيرون بأنه محاولة من جانب رجال الأعمال والمحافظين لجعل أفكار ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية تحقق عن طريق التقارب والالتقاء الدولي ما لم يستطيعوا تحقيقه من خلال الإصلاحات الداخلية." غير أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ١٩٩٣ – ١٩٩٤ حرم الدولة من كثير من الأدوات التي كانت بيدها سابقاً لمكافحة البطالة وتطوير الأجر الاجتماعي. فكانت النتيجة "أن أصبحت أهداف تقليص العجز والسيطرة على التضخم وميزانية متوازنة، وليس التوظيف الكامل والتوزيع العادل للدخل أحجار الزاوية لسياسة الاقتصادات الكبرى" حتى بعد عودة حزب الديمقراطيين

الاجتماعيين للسلطة عام ١٩٩٤. قبلت هذه الحكومة خصخصة المعاشات التقاعدية وتقديمات الرفاه على أنها أمر لا مفر منه. يفسر بلايذ Blyth ذلك بأنه حالة لما يوصف بأنه "تبعية الطريق path dependency" – وهذا منطق خاص في صنع القرار تحرِكه الأفكار المهيمنة فيحمل معه كل ما جاء قبله. وهكذا تآكلت الليبرالية المطوقة إلا أنها لم تفكك بالكامل. فالرأي العام لا يزال متعلقاً بهيكليات الرفاه لتلك الليبرالية. ازدادت اللامساواة والتباينات بكل تأكيد، لكنها لم تكن بحال من الأحوال لتصل إلى المستويات المعروفة في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. بقيت مستويات الفقر متدنية لكن مستويات التقديمات الاجتماعية بقيت عالية. تعد السويد نموذجاً لما يمكن تسميته "اللبرلة الجديدة المقيّدة (circumscribed neoliberalization)". والحالة الاجتماعية المتفوقة عموماً تعكس هذه الحقيقة.

القوى والتقلبات

تشير الأدلة الواردة في هذه الفقرات إلى أن التطورات المتفاوتة كانت نتيجة التنوع والابتكار والمنافسة (وفي بعض الأحيان المنافسة من نوع الاحتكار) بين نماذج الحوكمة الوطنية والإقليمية وفي بعض الحالات نماذج المدن الكبرى، بقدر ما كانت ناجمة عن نماذج فرضتها قوة خارجية مهيمنة مثل الولايات المتحدة. كما يشير التحليل الأكثر دقة إلى تنوع واسع من العوامل المؤثرة في درجة التحول إلى النيوليبرالية في حالات معينة. غير أن معظم التحليلات التقليدية للقوى العاملة في هذا المجال تركز على اتحاد قوة أفكار نيوليبرالية (كانت قوية على وجه الخصوص في حالتي بريطانيا والصين)، وعلى ضرورة الرد على الأزمات المالية بأنواعها المختلفة (كما في المكسيك وكوريا الجنوبية) وعلى مقاربة أكثر براغماتية لإصلاح جهاز الدولة (كما في فرنسا والصين) لغرض تحسين الموقع التنافسي في السوق العالمية. ومع أن هذه العوامل كانت جميعاً ذات أهمية من نوع أو آخر إلا أن

الافتقار إلى أي دراسة لقوى الطبقات التي قد يكون لها أثر هو أمر يدعو للدهشة. فمثلاً لم تجر دراسة لاحتمال أن تكون الأفكار السائدة أفكار طبقة حاكمة، على الرغم من وجود أدلة طاغية لتدخلات هائلة من جانب النخب من رجال الأعمال والمصالح المالية في إنتاج الأفكار والإيديولوجيات: من خلال الاستثمار في مراكز الفكر، وفي تدريب التكنوقراطيين وفي السيطرة على الإعلام. وقد تم استبعاد احتمال أن تكون الأزمات المالية ناجمة عن ضربات رأسمالية أو هروب لرأس المال أو المضاربات المالية أو أن الأزمات المالية قد صممت عن سابق إصرار وتصميم لتسهيل تراكم رأس المال من خلال نزع الحيازات، حيث وصفت بأنها مؤامرات حتى في مواجهة إشارات عديدة لا حصر لها لشبهات بهجوم منسق لمضاربين على هذه العملة أو تلك. يبدو أننا بحاجة إلى إطار أكثر اتساعاً لتفسير طرق التحول إلى النيوليبرالية المعقدة والمتفاوتة جغرافياً.

إلى ذلك يتوجب توجيه المزيد من الانتباه إلى الظروف البيئية والترتيبات المؤسسية لا سيما أن ثمة تباينات شديدة بين هذه الظروف والترتيبات من سنغافورة إلى المكسيك وموزامبيق والسويد وبريطانيا، وبالتالي، نتيجة لهذه التباينات تفاوتت السهولة التي اتسم بها حدوث التحولات النيوليبرالية. حالة جنوب أفريقيا على وجه الخصوص تثير القلق. نشأت هذه الحالة وسط آمال كبيرة أفرزها انهيار نظام الأبارتيد العنصري والرغبة الجامحة في الاندماج في الاقتصاد العالمي فكانت تقع تحت تأثير إغراءات من جهة وإجبار من جهة أخرى من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعتماد الخط النيوليبرالي، فكانت النتيجة أن نظام الأبارتيد الاقتصادي يثبّت الآن نظام الأبارتيد العنصري الذي سبقه. وكان تغير التوازن الداخلي لقوى الطبقات داخل بلد معين مع مرور الزمن عنصراً محدداً حاسماً. وبالدرجة نفسها التي تمكنت فيها العمالة المنظمة من الحفاظ على أو اكتساب (كما في كوريا الجنوبية) وجود قوي واجهت اللبرلة الجديدة حواجز قوية كان يصعب

تجاوزها في بعض الحالات. إن إضعاف العمالة المنظمة (كما في بريطانيا والولايات المتحدة) أو تجاوزها (كما في السويد) أو تدميرها بعنف (كما في تشيلي) يعد شرطاً مسبقاً ضرورياً للبرلة الجديدة. وعلى هذا المنوال اعتمدت اللبرلة الجديدة كثيراً على القوة المتزايدة للأعمال والشركات وعلى استقلاليتها وتماسكها، وعلى قدرتها من حيث كونها طبقة لممارسة الضغط على سلطة الدولة (كما في الولايات المتحدة والسويد). وتمارس هذه القدرة بكل سهولة بشكل مباشر عبر المؤسسات المالية وسلوكيات السوق وضربات رأس المال أو هروب رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال التأثير في الانتخابات وجماعات الضغط والرشوة والفساد أو وبشكل أكثر حذقاً ومهارة حتى من خلال السيطرة على قوة الأفكار الاقتصادية. وقد تفاوتت كثيراً درجة صيرورة النيوليبرالية جزءاً لا يتجزأ من مفاهيم الشعور العام لدى عامة الناس وذلك اعتماداً على قوة الإيمان بقوة التضامنات الاجتماعية وأهمية تقاليد المسؤولية الاجتماعية الجمعية. فالنواميس الثقافية والسياسية التي تشكل أساس الشعور العام الشعبي كان لها دورها الذي تلعبه في تفاضلية درجة القبول السياسي لمثل وقيم حرية الفرد ومحددات السوق الحرة بمواجهة أشكال أخرى لأي نشاط اجتماعي.

ولعل الجانب الأكثر إثارة للاهتمام في العملية الهادفة إلى تبني النيوليبرالية ينشأ من التفاعل المعقد للدينامية الداخلية والقوى الخارجية. ومع أنه من الممكن في بعض الحالات أن نجد الأخيرة مهيمنة، إلا أن العلاقات في معظم الحالات أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. ففي التشيلي كانت الطبقات العليا هي التي طلبت العون من الولايات المتحدة للقيام بانقلاب وهي التي قبلت بإعادة الهيكلة النيوليبرالية سبيلاً للمضي قدماً، مع أن قبولها هذا كان بناء على نصيحة تكنوقراطيين تلقوا علومهم في الولايات المتحدة. وفي السويد كان أرباب العمل هم الذين أرادوا الاندماج في أوروبا حيث عدوا ذلك وسيلة لحبس الأجندة النيوليبرالية الداخلية التي كانت تعاني بعض المصاعب. وغني

عن القول بأن برامج إعادة الهيكلة التي يقدمها صندوق النقد الدولي، حتى أشدها قسوة، لا يمكن أن تجد سبيلها للأمام دون حد أدنى من الدعم الداخلي من أحد. يبدو كما لو أن صندوق النقد الدولي يأخذ على عاتقه مسؤولية فعل ما تريد قوى طبقية معينة أن تفعله على أية حال. وهنالك حالات كافية تدل على النجاح في رفض نصائح صندوق النقد الدولي، وهذا ما يشير إلى أن تحالف وزارة الخزانة الأمريكية وول ستريت وصندوق النقد الدولي ليس كلي القوة كما يزعمون في بعض الأحيان. إنما عندما تختزل هيكلية السلطة الداخلية لتصبح مجرد قشرة جوفاء، وعندما تكون الترتيبات المؤسساتية الداخلية في فوضى عارمة إما بسبب الانهيار (كما في حالة الاتحاد السوفياتي السابق ودول وسط أوروبا) أو بسبب حروب أهلية (كما في موزمبيق والسنغال ونيكاراغوا) أو بسبب الضعف المفضي إلى التفسخ والانحلال (كما في الفيلبين) نرى القوى الخارجية تعمل بحريتها على تنسيق عمليات إعادة الهيكلة النيوليبرالية. وفي هذه الحالات عينها تكون معدلات النجاح ضعيفة ذلك أن النيوليبرالية لا تستطيع أن تقوم بوظيفتها دون وجود دولة قوية وسوق قوية ومؤسسات قانونية.

وكذلك كان الحال دون شك حين لعب هذا العبء دوره على الدول كافة لخلق "مناخ أعمال جيد" يجذب ويحتفظ برأس المال المتحرك جغرافياً، وبخاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة (مثل فرنسا). لكن الغريب في الأمر هو تلك الطريقة التي بها اعتبرت اللبرلة الجديدة ومناخ الأعمال الجيد متعادلين كما جاء في "تقرير التنمية" لعام ٢٠٠٤ الصادر عن البنك الدولي. فإذا أنتجت اللبرلة الجديدة اضطراباً اجتماعياً وعدم استقرار سياسي من النوع الحاصل في أندونيسيا أو الأرجنتين في الآونة الأخيرة أو إذا نجم عنها كساد وتقييدات على نمو الأسواق الداخلية، عندئذ يصبح من السهل القول بأن اللبرلة الجديدة تطرد الاستثمار عوضاً عن أن تشجعه. حتى عندما يكون جانب معين من السياسة النيوليبرالية فيما يخص، مثلاً، أسواق عمالة مرنة،

أو لبرلة مالية، قد غرس وترسخ بقوة يبقى من غير الواضح بأن هذا الجانب كاف بحد ذاته لإغراء رأس المال المتحرك. وخلف هذا كله توجد مشكلة أكثر خطورة هي ما نوعية رأس المال الذي يجذب. فمثلاً رأس المال المستثمر في السندات ينجذب بسهولة بسبب ازدهار المضاربات مثلما ينجذب بوجود ترتيبات مؤسساتية وبنية تحتية راسخة قد يكون من شأنها جذب صناعات ذات قيمة مضافة عالية. لكن جذب "رأس المال الجشع" لا يبدو جديراً بالمحاولة وهذا بالنتيجة هو كل ما أنجزته اللبرلة الجديدة في حالات عدة (كما أشار بعض النقاد من أمثال ستيغليتز).

هذا وقد لعبت الاعتبارات الجيوسياسية الطارئة دورها أيضاً. موقع كوريا الجنوبية في كونها دولة على خط المواجهة الأول في الحرب الباردة أعطاها أولاً حماية أمريكية لسياساتها التنموية. وموقع موزمبيق في كونها دولة على خط المواجهة أدى بها إلى حرب أهلية أثارتها جنوب أفريقيا بهدف إخماد محاولة فريليمو Frelimo لبناء الاشتراكية. وبسبب عبء ديونها الثقيل بنتيجة الحرب وقعت موزمبيق فريسة سهلة لأهواء صندوق النقد الدولي في إعادة الهيكلة النيوليبرالية. وكذلك الأمر، أنتجت الحكومات المدعومة أمريكياً والمناهضة للحركات الثورية في أمريكا الوسطى والتشيلي وغيرها نتائج مماثلة. ولعب دوراً قوياً أيضاً الموقع الجغرافي الخاص مثل قرب المكسيك من الولايات المتحدة، وتعرضها بشكل خاص للضغوط من هذه الأخيرة. كما أن الحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة للدفاع في مواجهة خطر الشيوعية صارت تعني بأنه ليس عليها أن تقلق إذا أشعلت إعادة الهيكلة النيوليبرالية شرارة بطالة ضخمة واضطراب اجتماعي في مكان أو آخر. فقد امتنعت عن إسعاف تايلاند إبان محنتها، ما أغضب شعب هذا البلد الذي دعم الولايات المتحدة إبان حرب فييتنام. والحق يقال إن الولايات المتحدة وكذلك المؤسسات المالية الأخرى قد لعبوا دور رأس المال الجشع واستمتعوا به.

ولكن تظل ثمة حقيقة ثابتة في هذا التاريخ المعقد للبرلة الجديدة غير المنتظمة ألا وهي ذلك النزوع العام لزيادة اللامساواة والتفاوت الاجتماعي ولتعريض العناصر الأقل حظاً في أي مجتمع – سواء في أندونيسيا أو المكسيك أو بريطانيا – لرياح التقشف شديدة البرودة ولمصير التهميش المتزايد والمؤلم. ومع أن هذا النزوع قد شهد تحسناً أحياناً هنا وهناك بفعل سياسات اجتماعية إلا أن آثاره على الطرف الآخر من الطيف الاجتماعي كانت دراماتيكية ومذهلة. تركيزات الثروة والقوة التي لا تصدق والموجودة الآن في الصفوف العليا للرأسمالية لم يعرفها أحد منذ عشرينيات القرن العشرين. تدفقات الأتاوات إلى كبريات المراكز المالية في العالم أمر يدعو للذهول. لكن ما هو أكثر غرابة وإثارة للدهشة هو في معاملة هذا كله على أنه مجرد منتج ثانوي مؤسف في بعض الأحيان لعملية التحول إلى النيوليبرالية. لكن مجرد فكرة أن ذلك قد يكون – احتمال أن يكون – الجوهر الأساسي لما هي عليه عملية اللبرلة الجديدة هي بحد ذاتها أمر لا يمكن التفكير به. إنها جزء من عبقرية نظرية النيوليبرالية لتقديم قناع محب للخير مفعم بكلمات لها رنين محبب مثل الحرية والتحرر والاختيار والحقوق، يخفي وراءه الواقع المرير لعودة أو تأسيس قوة السلطة المجردة محلياً وما بين الأمم، وعلى نحو أكثر خصوصية في المراكز المالية الرئيسية لرأس المال العالمي.

الفصل الخامس

النيوليبرالية « بخصائص صينية »

أعلنت القيادة الصينية بزعامة دنغ جياوبنغ Deng Xiaoping برنامجها للإصلاح الاقتصادي في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٨ بعد أن وجدت نفسها في مواجهة مصاعب ثنائية تمثلت في حالة من الشك السياسي إثر وفاة ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦ وحالة من الركود الاقتصادي المستمر منذ سنوات عدة. قد لا نعرف عن يقين ما إذا كان دنغ نفسه "رأسمالي الهوى" سراً طوال حياته (كما كان يزعم ماو إبان الثورة الثقافية) أو ما إذا كانت هذه الإصلاحات مجرد تحرك فرضته الحاجة لضمان أمن الصين الاقتصادي، وتعزيز مكانتها بمواجهة حركة مد متزايدة للتطور الرأسمالي في باقي دول شرق وجنوب شرق آسيا. لكن حدثت هذه الإصلاحات بالتزامن مع الانعطاف نحو الحلول النيوليبرالية في بريطانيا والولايات المتحدة – مع أنه يصعب كثيراً أن نعتبر هذا التصادف أكثر من مجرد حادث افتراضي ذي أهمية تاريخية عالمية. كانت النتيجة في الصين بناء نوع خاص من اقتصاد السوق يضم بين جنباته عناصر نيوليبرالية تتخللها سيطرة مركزية سلطوية. لكن التوافقية بين السلطوية والسوق الرأسمالية ثبتت أركانها في أماكن أخرى مثل تشيلي وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

ومع أن مبدأ المساواة بين الجميع الذي هو الهدف الدائم للصين لم يجر التخلي عنه إلا أن دنغ كان يقول إن المبادرة الفردية والمحلية يجب أن تنطلق

من عقالها بهدف زيادة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي. وكانت النتيجة الطبيعية لهكذا مبادرة أن يفسر التعاظم الحتمي للتفاوت الاجتماعي على أنه شيء ينبغي تحمّله. وتحت شعار "جياوكانغ" Xiaokang – القائل بأن المجتمع المثالي يهتم بجميع مواطنيه – ركز دنغ على "أربعة تحديثات" كما قال، وهي الزراعة والصناعة والتعليم والعلوم والدفاع. وحاولت هذه الإصلاحات أن يكون لقوى السوق تأثير داخلي في الاقتصاد الصيني. فالفكرة هي تحفيز التنافس بين الشركات المملوكة من الدولة وبالتالي إطلاق شرارة الابتكار والنمو، كما كان مأمولاً. أدخلت عملية التسعير بحسب السوق، لكن هذه العملية كانت أقل أهمية من ذلك النقل السريع للسلطة السياسية والاقتصادية إلى الأقاليم والنواحي. وقد تبين أن هذه الحركة الأخيرة كانت عملية ذكية على نحو خاص. فقد أمكن تفادي المواجهة مع مراكز القوة التقليدية في بكين، وبإمكان المبادرات المحلية أن تمهد السبيل لنظام اجتماعي جديد. أما الابتكارات الفاشلة فيمكن تجاهلها. لكن بهدف تعزيز هذا المجهود كانت الصين منفتحة أيضاً أمام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية رغم أن ذلك كان بإشراف صارم من الدولة، وبذلك انتهت عزلة الصين عن السوق العالمية. كان التجريب في باديء الأمر محدوداً، إذ اقتصر بشكل رئيسي على إقليم غواندونغ Guandong القريب من هونغ كونغ، وبعيداً على قدر مريح عن بكين. لقد كان أحد أهداف هذا الانفتاح على الخارج هو الحصول على التكنولوجيا (ومن هنا التأكيد على المشاريع المشتركة بين رأس المال الأجنبي وشركاء صينيين). أما الهدف الآخر فهو اكتساب ما يكفي من احتياطي أجنبي لشراء الوسائل الضرورية لدعم دينامية داخلية للنمو الاقتصادي تكون أكثر قوة.

لكن هذه الإصلاحات ما كان لها أن تحظى بالأهمية التي نوليها لها الآن، ولما كان التطور الاقتصادي اللاحق والاستثنائي للصين أن يتخذ سبيل الإنجاز الذي سجله لو لم تكن ثمة تبدلات هامة ومتوازية وفي ظاهرها لا تتصل ببعضها في العالم الرأسمالي المتقدم وبما يخص طريقة عمل السوق

العالمية. فالسياسات النيوليبرالية التي أخذت تستجمع قواها فيما يتعلق بالتجارة الدولية في الثمانينيات فتحت العالم كله أمام السوق التمويلي والقوى المالية. ومن خلال هذا الانفتاح فتحت أيضاً مجالاً لدخول مضطرب للصين إلى السوق العالمية والاندماج به بطرائق ما كانت ممكنة بموجب نظام بريتون وودز Bretton Woods. إذن كان هذا الظهور المشهدي للصين كقوة اقتصادية عالمية بعد عام ١٩٨٠ نتيجةً غير مقصودة لذلك الانعطاف النيوليبرالي في العالم الرأسمالي المتقدم.

التحولات الداخلية

إن توصيف الوضع على هذا النحو لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية السبيل المتعرج الذي اتخذته حركة الإصلاح الداخلي داخل الصين نفسها. فالشيء الذي كان على الصينيين أن يتعلموه (وهم لا يزالون يتعلمونه) من بين أشياء كثيرة هو أن السوق لن يستطيع فعل شيء لتحويل اقتصاد ما دون أن يكون ثمة تبدل موازٍ في العلاقات بين الطبقات وفي الملكية الخاصة وجميع الترتيبات المؤسسية الأخرى التي تشكل عادة أساساً لاقتصاد رأسمالي ناجح ومزدهر. والتقدم على هذا الدرب كان متقطعاً وفي كثير من الأحيان لم يخل من التوترات والأزمات التي لعبت فيها دون شك النزوات وحتى التهديدات من الخارج دوراً لا بأس به. وسواء كان ذلك كله مسألة تخطيط واعٍ برغم كونه تكيفياً (أو كما وصفه دنغ بقوله "تلمّس الحجارة أثناء عبور النهر") أم كان عمل منطق عنيد من وراء ظهور ساسة الحزب مستمداً من فرضيات أولية وصفها دنغ للإصلاحات القائمة على مبدأ السوق، فهذه ستكون موضع جدال طويل دون ريب.

لكن ما يمكن قوله على وجه الدقة هو أن الصين من خلال امتناعها عن اتباع مسار "العلاج بالصدمة" من خلال السرعة في الخصخصة التي أكرهت روسيا ودول وسط أوروبا على قبوله فيما بعد بإلحاح من صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي و"إجماع واشنطن" في التسعينيات، استطاعت أن تجنب نفسها الكوارث الاقتصادية التي حلت بتلك البلدان. ومن خلال اتخاذها دربها الخاص نحو "اشتراكية ذات خصائص صينية"، أو كما يرغب بعضهم بتسميته "الخصخصة بخصائص صينية" استطاعت الصين أن تبني لنفسها شكلاً لاقتصاد السوق بتوجيه من الدولة حقق لها نمواً اقتصادياً رائعاً (بمعدل وسطي يقترب من ١٠ بالمائة سنوياً) وارتفاعاً في المستويات المعيشية لنسبة جيدة من الشرائح السكانية ولما يزيد عن عشرين عاماً. لكن هذه الإصلاحات أدت أيضاً إلى تآكل البيئة وإلى التفاوت الاجتماعي وبالتالي إلى شيء يبدو في ظاهره إعادة تشكيل مقلق لسلطة الطبقة الرأسمالية.

ليس من السهل فهم تفاصيل هذا التحول دون وضع خارطة تقريبية لمساره العام. وليس سهلاً سبر أغوار السياسة المقنّعة كما هي دوماً بأسرار الصراعات على السلطة داخل الحزب الشيوعي المصمم على أحاديته وتفرده بالسلطة. القرارات المفتاحية التي تصادق عليها المؤتمرات الحزبية تمهد لكل خطوة على درب الإصلاح. ومن غير المحتمل أن يكون الحزب قد أقر بسهولة هذه العودة النشطة لتشكل سلطة الطبقة الرأسمالية بين ظهرانيه. لكنه بالتأكيد احتضن الإصلاحات الاقتصادية بغية تكديس الثروة ورفع سوية قدراته التكنولوجية ليكون أكثر قدرة على إدارة الخلافات الداخلية ويدافع عن نفسه في مواجهة عدوان خارجي، وليبرز قوته للخارج وباتجاه دائرة مصالحه الجيوسياسية القريبة في شرق وجنوب شرق آسيا التي تشهد تطوراً سريعاً. فرأى التنمية الاقتصادية الوسيلة لهذه الغاية وليس الغاية بعينها. إضافة لذلك يبدو أن المسار التنموي الفعلي الذي اتخذه ملائماً بهدف الحيلولة دون تشكل أي كتلة متماسكة لسلطة الطبقة الرأسمالية داخل الصين نفسها. لهذا كان من شأن الاعتماد الكبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وهذه استراتيجية لتنمية اقتصادية تختلف كثيراً عن تلك التي اعتمدتها اليابان وكوريا الجنوبية) أن أبقى قوة تملك الطبقة الرأسمالية بعيدة عن الشاطئ (الجدول رقم ٥-١)، وهذا على

الأقل في الحالة الصينية ما سهّل على الدولة رقابتها والسيطرة عليها. أما الحواجز التي وضعت أمام الاستثمار في الأسهم والسندات فهي تحد من سلطة رأس المال التمويلي الدولي على الدولة الصينية. ومما لا شك فيه أن عدم الرغبة بالسماح بأي شكل من أشكال الوساطة المالية لغير البنوك المملوكة من الدولة – مثل أسواق الأوراق المالية وأسواق رأس المال – يحرم رأس المال من أحد أسلحته الهامة في مواجهة سلطة الدولة. وتلك المحاولة القديمة لإبقاء هيكليات ملكية الدولة متماسكة وسليمة وفي الوقت عينه تحرير الاستقلال الإداري تحمل في طياتها أثر محاولة منع تشكل طبقة رأسمالية.

	المبلغ (100 مليون دولار)				حسب تدفقات رأس المال الإجمالية (%)		
	الإجمالي	قروض خارجية	تدفقات فعلية للاستثمارات الأجنبية	تحالفات عقدية	قروض خارجية	تدفقات فعلية للاستثمارات الأجنبية	تحالفات عقدية
1979–1982	124.57	106.90	11.66	6.01	85.82	9.36	4.82
1983	19.81	10.65	6.36	2.80	53.70	32.10	14.13
1984	27.05	12.86	12.58	1.61	47.54	46.51	5.95
1985	46.45	26.88	16.61	2.96	57.87	35.76	6.37
1986	72.57	50.14	18.74	3.69	69.09	25.82	5.08
1987	84.52	58.05	23.14	3.33	68.68	27.38	3.94
1988	102.27	64.87	31.94	5.46	63.43	31.23	5.34
1989	100.59	62.86	33.92	3.81	62.49	33.72	3.79
1990	102.89	65.34	34.87	2.68	63.50	33.89	2.60
1991	115.55	68.88	43.66	3.01	59.61	37.78	2.60
1992	192.03	79.11	110.07	2.85	41.20	57.32	1.48
1993	389.60	111.89	275.15	2.56	28.72	70.62	0.66
1994	432.13	92.67	337.67	1.79	21.44	78.14	0.41
1995	481.33	103.27	375.21	2.85	21.40	77.95	0.59
1996	548.04	126.69	417.26	4.09	23.12	76.14	0.75
1997	587.51	120.21	452.57	14.73	20.46	77.03	2.51
1998	579.35	110.00	454.63	14.72	18.99	78.47	2.54
1999	526.6	102.12	403.19	15.18	19.4	76.6	2.88
2000	594.5	100	407.1	17.71	16.8	68.5	2.98
2001	496.8		468.8	18.4		94.4	3.7
2002	550.1		527.4	21.3		95.9	3.87

الجدول رقم ٥ - ١: مقاييس تدفقات رأس المال: القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحالفات العقدية (١٩٧٩ – ٢٠٠٢)

إنما كان على الحزب أيضاً أن يواجه عدداً من الأزمات الخطرة والحرجة ما يستوجب شيئاً من الحذر. فالشتات من رجال أعمال صينيين كانوا بمثابة روابط خارجية، وهونغ كونغ التي أعيدت إلى الصين عام ١٩٩٧ كانت ذات هيكلية وُضعت أصلاً طبقاً لخطوط رأسمالية. فكان على الصين أن تتهادن مع الطرفين، وأيضاً مع القواعد النيوليبرالية للتجارة الدولية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية التي انضمت الصين إليها عام ٢٠٠١. وبدأت تبرز مطالب سياسية للبرلة. ظهرت احتجاجات عمالية عام ١٩٨٦. ووصلت إلى ذروتها عام ١٩٨٩ الحركة الطلابية التي تعاطفت مع العمال وكانت في الوقت عينه تنادي بمطالبها الخاصة. وكذلك الأمر اشتدت التوترات في المجال السياسي الموازية للبرلة الاقتصادية الجديدة حتى بلغت منتهاها في مذبحة ميدان تيانانمان. غير أن قمع دنغ العنيف والمنفذ ضد رغبات الإصلاحيين داخل الحزب يدل دلالة واضحة على أن اللبرلة الجديدة في الاقتصاد لا تكون مترافقة مع أي تقدم في ميادين حقوق الإنسان والحقوق المدنية أو الديمقراطية. وفي الوقت الذي فيه عملت الفئة الموالية لدنغ على لجم الفئة السياسية تعيّن عليه أن يطلق موجة أخرى من الإصلاحات النيوليبرالية ليحافظ على بقائه. وقد لخص دنغ ذلك كله بقوله:

"أصبحت السياسة النقدية الوسيلة الرئيسية للسيطرة، فكان ثمة إعادة ضبط في سعر صرف العملات الأجنبية، حيث جرى الانتقال نحو السعر الموحد، وصارت إدارة عمليات التصدير والتجارة الخارجية من خلال آليات المنافسة وتحمل مسؤولية الربح أو الخسارة، وتقلص مجال نظام التسعير ذي "المسار المزدوج"، وتم فتح إقليم شنغهاي بودونغ التنموي بكامله، ووضعت مختلف مناطق التنمية في الأقاليم على المسار الصحيح".

وعندما قام دنغ الهرم بجولة في المنطقة الجنوبية عام ١٩٩٢ ليرى بأم عينه ما الأثر الذي أحدثه الانفتاح على الخارج على التنمية الاقتصادية، قال إنه راض تمام الرضا، حيث قال: "إنه لأمر عظيم أن يصبح المرء ثرياً" ثم أضاف: "وما الفرق بين قطة بنية اللون أو سوداء اللون طالما أنها تتصيد الفئران؟" وهكذا فتحت الصين برمتها على قوى السوق وعلى رأس المال الأجنبي، وذلك كله تحت رقابة الحزب. وتم تشجيع ديمقراطية الاستهلاك في المناطق المدينية تحسباً لحصول أي اضطراب اجتماعي. عندئذ تسارعت خطا النمو الاقتصادي القائم على السوق بطرق بدت في بعض الأحيان وكأنها خارج سيطرة الحزب.

عندما بدأ دنغ عملية الإصلاح عام ١٩٧٨ كان كل شيء ذي أهمية في الصين داخل قطاع الدولة. فهيمنت المشاريع التي تملكها الدولة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد. وكانت هذه القطاعات بكل المقاييس مربحة بشكل معقول. فهي لم تقدم فقط أمن الوظائف لعمالها بل وأيضاً أتاحت لهم تنوعاً واسعاً من إعانات الرفاه والشيخوخة (عرفت بـــ "طست الأرز الحديدي" أو ضمانة الدولة لأسباب المعيشة). إضافة لذلك كان ثمة أشكال متعددة من المشاريع المحلية تقوم بها الدولة تحت رقابة الحكم المحلي في الأقاليم أو المدن. ونظم القطاع الزراعي طبقاً لنظام الكوميونات، إنما تشير المعايير إلى أنه ضعيف الإنتاجية وبحاجة ماسة للإصلاح. ثم جعلت ترتيبات الرفاه والتقديمات الاجتماعية إجراءاً داخلياً ضمن هذه القطاعات علماً أنها لم تكن موزعة بالعدل. كان سكان الأرياف الأقل تميزاً ورخاء وقد أُبقوا بعيدين عن سكان المدن وذلك من خلال نظام الإذن بالإقامة الذي يمنح حقوقاً وإعانات للرفاه لأبناء المدن لا يمنحها لأبناء الريف. وقد أفاد هذا النظام في منع حصول أي هجرة جماعية من الريف إلى المدينة. هذا وقد أدمج كل قطاع في نظام تخطيط للدولة منظم إقليمياً حيث تحدد أهداف المخرجات، وتخصص المدخلات طبقاً للخطة. وقد وجدت البنوك المملوكة

للدولة لتكون عموماً أوعية إدخار وكانت تقدم الأموال للاستثمار من خارج ميزانية الدولة.

أما المشاريع التي تملكها الدولة فقد كانت المراكز المستقرة لسيطرة الدولة على الاقتصاد. فالأمن والمنافع التي تقدمها لعمالها، ومع أنها تضاءلت تدريجياً مع الزمن، فقد شكلت شبكة أمان اجتماعي لقطاع هام من السكان لسنين عديدة. وقد أنشيء اقتصاد للسوق أكثر انفتاحاً حول هذه المشاريع من خلال حل الكوميونات الزراعية لصالح "نظام المسؤولية الشخصية" الفردي. وأنشئت أيضاً مشاريع للنواحي والقرى من الأصول التي كانت ملكاً للكوميونات، فباتت هذه المشاريع مراكز لأعمال المقاولات وممارسات العمالة المرنة وتنافس السوق المفتوحة. وقد سمح بقيام قطاع خاص بالكامل على أساس المستوى الصغير من الإنتاج أو التجارة أو الخدمات، ووضعت له حدود (أخذت تخف تدريجياً مع الزمن) خاصة بتوظيف العمالة بالأجر. وأخيراً أخذ رأس المال الأجنبي بالتدفق إلى البلاد، مستجمعاً زخمه إبان التسعينيات. كانت رؤوس الأموال هذه في باديء الأمر محددة بمشاريع مشتركة ومناطق معينة، لكنها فيما بعد انتشرت في كل مكان، مع أن انتشارها هذا لم يكن منتظماً. توسع نظام المصارف المملوكة من الدولة في الثمانينيات وشيئاً فشيئاً حل محل الدولة المركزية في تقديم التسهيلات الائتمانية وتقرير حدودها للمشاريع المملوكة من الدولة ومشاريع النواحي والقرى والقطاع الخاص. لكن مشاريع النواحي والقرى سحبت تمويلها الأولي من القطاع الزراعي وقدمت أسواقاً للمنتجات أو المدخلات الوسيطة الجاهزة لمشاريع تملكها الدولة. ومع الزمن اندمج رأس المال الأجنبي في مشاريع النواحي والقرى ومشاريع الدولة، وأصبح القطاع الخاص أكثر أهمية بصورة مباشرة (على شكل أصحاب الملك) أو بشكل غير مباشر (على هيئة حملة أسهم). وعندما أمست المشاريع التي تملكها الدولة أقل ربحية صارت تتلقى ائتماناً زهيداً من البنوك. ومع تزايد قوة قطاع السوق وأهميته انتقل الاقتصاد برمته نحو الهيكلية النيوليبرالية.

إذن، لنر كيف تطور كل قطاع بحد ذاته على مدى الأيام. في القطاع الزراعي أعطي الفلاحون حق استخدام أراضي الكوميون بموجب نظام "المسؤولية الشخصية" في مطلع الثمانينيات. في باديء الأمر كان بإمكانهم أن يبيعوا فائض إنتاجهم (ما يزيد عن الهدف الذي يحدده الكوميون) بأسعار السوق بدلاً من السعر المحدد من الدولة. ومع حلول نهاية عقد الثمانينيات كانت الكوميونات بأسرها قد حُلّت. ولكن مع أن الفلاحين لا يملكون الأرض إلا أنهم يستطيعون استئجارها أو إيجارها ويستطيعون استئجار العمال وأن يبيعوا إنتاجهم بأسعار السوق (انتهى مفعول النظام الثنائي للأسعار). ونتيجة لذلك ازدادت المداخيل في الأرياف بمعدلات مذهلة وصلت حتى ١٤ بالمائة سنوياً وازداد أيضاً الإنتاج على نحو مماثل خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤. بعد ذلك حدث ركود في هذه المداخيل الريفية، بل وانخفضت معاييرها عملياً (وبخاصة بعد عام ١٩٩٥) في مناطق مختارة وخطوط إنتاج معينة. وازدادت بصورة ملحوظة الفروق بين المداخيل في الأرياف وفي المدن. المداخيل في المدن التي كان وسطيها يتراوح حول ٨٠ دولار سنوياً عام ١٩٨٥ ازدادت إلى نحو ١٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٤، بينما ارتفعت المداخيل في الأرياف من ٥٠ دولار تقريباً إلى نحو ٣٠٠ دولار تقريباً للفترة نفسها. إضافة لذلك، صار فقدان الحقوق الاجتماعية المشتركة التي تأسست سابقاً داخل الكوميونات – وبرغم أنها كانت ضعيفة – يعني أن على الفلاحين أن يتحملوا أعباء نفقات المستخدم بخصوص المدارس والرعاية الصحية وما شابه ذلك. ولم يكن الحال على هذا النحو بالنسبة لغالبية القاطنين الدائمين في المدن الذين منحوا بعض الأفضلية بعد عام ١٩٩٥ عندما صدر قانون العقارات في المدن الذي منح المقيمين فيها حقوق امتلاك العقارات وصار باستطاعتهم المضاربة على قيم العقار. والآن صار الفارق بين المدن والأرياف في المداخيل وبحسب بعض التقديرات أكبر مما هو في أي بلد آخر في العالم.

عندما وجد بعض سكان الريف أنفسهم مجبرين على البحث عن عمل في أماكن أخرى تدفق المهاجرون الريفيون – ومعظمهم من النساء الشابات – وبشكل غير قانوني ودون حق الإقامة – إلى المدن وشكلوا احتياطي عمالة ضخم (سكان "عائمون" في وضع قانوني غامض وغير محدد). فالصين الآن "في خضم أكبر هجرة جماعية يشهدها العالم" جعلت "الهجرات السابقة التي شكّلت أمريكا والعالم الغربي المعاصر تبدو قزمة أمامها." لديها الآن بحسب التقديرات الرسمية "١١٤ مليون عامل مهاجر تركوا مناطقهم الريفية مؤقتاً أو بشكل دائم ليعملوا في المدن،"ويتوقع خبراء الحكومة "أن يرتفع هذا الرقم إلى ٣٠٠ مليون في العام ٢٠٢٠ و٥٠٠ مليون فيما بعد". في شنغهاي وحدها يوجد "ثلاثة ملايين عامل مهاجر، ومن باب المقارنة يذكر أن إجمالي أعداد المهاجرين الإيرلنديين إلى أمريكا من عام ١٨٢٠ وحتى عام ١٩٣٠ بلغ على أبعد تقدير نحو أربعة ملايين ونصف المليون نسمة". إن قوة العمالة هذه عرضة للاستغلال وتشكل ضغطاً يؤدي إلى خفض أجور المقيمين في المدن. لكن التمدين لا يمكن وقفه إذ يبلغ معدل الهجرة إلى المدن حالياً حوالي ١٥ بالمائة سنوياً. فإذا أخذنا بنظر الاعتبار انعدام الدينامية في القطاع الريفي يصبح مقبولاً الآن وعلى نطاق واسع أن المشاكل أياً تكن سوف تُحلّ في المدن وإلا فلن تُحلّ. لذلك يُعدّ تحويل الأموال إلى المناطق الريفية الآن عنصراً بالغ الأهمية لبقاء سكان الأرياف على قيد الحياة. فالحالة المتردية جداً في هذا القطاع وعدم الاستقرار فيه أخذ يولّد اليوم واحدة من أكثر المشكلات خطورة أمام الحكومة الصينية.

وعندما حُلّت الكوميونات نقلت صلاحياتها السياسية والإدارية السابقة إلى حكومات النواحي والقرى المحدثة مؤخراً بموجب دستور كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٢. لكن القوانين الصادرة بعد هذا التاريخ سمحت لهذه الحكومات بحيازة الأصول الصناعية للكوميونات وأعادت هيكلتها

لتصبح مشاريع النواحي والقرى. وبعد تحرر هذه الإدارات المحلية من سيطرة الدولة المركزية اتخذت وضعية رجال الأعمال فكان من شأن الفورة الأولى للمداخيل الريفية أن شكلت مدخرات يمكن إعادة استثمارها في مشاريع النواحي والقرى. وازدهرت أيضاً المشاريع المشتركة مع رأس المال الأجنبي (وبخاصة من هونغ كونغ أو من شتات رجال الأعمال الصينيين) وذلك اعتماداً على موقعها. كانت مشاريع النواحي والقرى نشطة على نحو خاص في الضواحي الريفية للمدن الكبرى مثل شنغهاي، وفي المناطق الإقليمية مثل غوانغدونغ Guangdong التي تحررت وفتحت أمام الاستثمار الأجنبي. فأصبحت مشاريع النواحي والقرى مصدراً يكاد لا يصدق للدينامية في الاقتصاد في فترة خمسة عشر عاماً الأولى من بدء مدة الإصلاحات. ومع حلول عام ١٩٩٥ بلغ عدد الأفراد العاملين فيها نحو ١٢٨ مليون نسمة (الشكل رقم ٥-٢). فكانت مركز تجريب للقواعد الشعبية من العمال، وشكلت أرضية لاختبار الإصلاحات. وما يمكن أن ينجح في هذه المشاريع قد يصبح فيما بعد أساساً لسياسة الدولة. والشيء الذي ينجح شكل طفرة للتطوير في الصناعة الخفيفة المنتجة للبضاعة الاستهلاكية للتصدير، وبذلك تقود الصين على درب التصنيع الموجه الهادف للتصدير. ولم تعتمد الدولة فكرة أن تكون التنمية ذات توجه للتصدير إلا في العام ١٩٨٧.

غير أن الروايات بشأن ماهية مشاريع النواحي والقرى هذه متباينة كثيراً. بعضها يقدم الدلائل على أنها عمليات خاصة "في كل شيء ما عدا الاسم"، تُستغل العمالة الريفية زهيدة الأجر أو العمالة المهاجرة – وعلى وجه الخصوص العاملات من النساء – لتعمل خارج كل أشكال التنظيم. كانت هذه المشاريع تدفع في الكثير من الأحيان أجوراً قليلة جداً ولا تدفع أية تعويضات ولا حمايات قانونية. لكن بعض هذه المشاريع تقدم علاوات التقاعد والخدمات

الاجتماعية على نطاق محدود جداً بالإضافة إلى الحمايات التي تنص عليها القوانين. وفي فوضى هذه الفترة برزت كل أنواع الاختلافات التي تركت بصماتها على المظاهر المحلية والمناطقية.

وقد اتضح أثناء الثمانينيات أن القسم الأكبر من معدل النمو الاستثنائي والضخم في الصين كان سببه دوافع من خارج قطاع المشاريع التي تملكها الدولة. ففي عهد الثورة كانت هذه المشاريع توفر أمن العمل والحمايات الاجتماعية للقوى العاملة. وفي عام ١٩٨٣ سمح لهذه المشاريع التي تملكها الدولة بأن تستأجر "عمالاً بعقود" ليس لهم حمايات اجتماعية ولمدة عمل محدودة. وقد منحت هذه المشاريع أيضاً مزيداً من الاستقلالية الإدارية عن ملكية الدولة. وصار بمقدور المدراء أن يحتفظوا بنسبة معينة من الأرباح وأن يبيعوا فائض الإنتاج الزائد عن الأهداف المحددة بأسعار السوق الحرة. وهذه الأسعار الأخيرة أعلى كثيراً من الأسعار الرسمية، وبذلك حدث ما صار يعرف بنظام التسعير الثنائي "الأخرق" والذي تبين أنه لم يدم طويلاً. لكن هذه المشاريع المملوكة من الدولة لم تحقق نجاحاً أو ازدهاراً بالرغم من كل تلك الحوافز. فقد وقع الكثير منها في الدين وبات من الضروري أن تتلقى الدعم إما من الحكومة المركزية أو من البنوك المملوكة من الدولة التي وجدت ما يشجعها على الإقراض بشروط مؤاتية. لكن ذلك شكل لاحقاً مشكلات خطيرة للبنوك ذلك أن حجم القروض المعسرة الممنوحة للمشاريع المملوكة من الدولة تزايدت بزيادات أسيّة. وتصاعدت الضغوط الهادفة إلى المزيد من الإصلاحات في قطاع هذه المشاريع. فقررت الحكومة عام ١٩٩٣ أن "تحول المشاريع الكبيرة والمتوسطة إلى شركات محدودة المسؤولية أو شركات مساهمة." ففي الأولى يكون "عدد المساهمين من اثنين إلى خمسين"، وفي الثانية "أكثر من خمسين مساهماً ويجوز لها أن تطرح أسهمها على الاكتتاب العام." وبعد سنة من هذا التاريخ أُعلن عن برنامج أكثر اتساعاً لهذا التحويل إلى الشركات، يقضي بأن تتحول المشاريع المملوكة للدولة جميعاً ما خلا أكثرها أهمية إلى

"تعاونيات قائمة على الأسهم" يكون فيها جميع الموظفين مالكين لحق اسمي بشراء الأسهم. ثم حدث المزيد من الخصخصة أو تحويل المشاريع المملوكة للدولة في أواخر التسعينيات، وبحلول عام ٢٠٠٢ صار عدد هذه المشاريع ما نسبته ١٤ بالمائة من إجمالي التوظيف الصناعي مقارنة مع نسبتها البالغة ٤٠ بالمائة عام ١٩٨٠. أما الخطوة التي حدثت مؤخراً فقد تجسدت في انفتاح قطاعي مشاريع النواحي والقرى TVA والمشاريع المملوكة للدولة SDE أمام امتلاك الأجانب بالكامل.

غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر من جهته أفرز نتائج مختلطة في الثمانينيات. ففي باديء الأمر تم توجيه هذا الاستثمار نحو أربع مناطق اقتصادية مميزة في السواحل الجنوبية. وكان لهذه المناطق "هدف أولي هو إنتاج بضائع للتصدير بغية الحصول على القطع الأجنبي. وكانت في الوقت عينه تقوم مقام مخابر اجتماعية واقتصادية يمكن من خلالها مراقبة المهارات الإدارية والتكنولوجيات الأجنبية. وكانت تقدم تنوعاً من الإغراءات للمستثمرين

	1980	1990	1995	2000	2002
المجموع	123.6	647.5	680.7	720.9	737.4
المدن	105.3	170.4	190.4	231.5	247.9
الدولة	80.2	103.5	112.6	81.0	71.6
مشاريع ملك الدولة	67.0	73.0	76.4	43.9	35.3
مشتركة	24.3	35.5	31.5	15.0	11.2
ملكية مشتركة	0	1.0	3.7	13.4	18.3
أجنبي	0	0.7	5.1	6.4	7.3
خاص	0.8	6.7	20.6	34	42.7
المجهول	0	23.1	16.9	81.6	96.4
الريف	318.4	477.1	490.3	489.3	489.5
مشاريع النواحي والقرى	30.0	92.7	128.6	128.2	132.9
خاص		1.1	4.7	11.4	14.1
عمل شخصي		14.9	30.5	29.3	24.7
مزارعون	288.4	368.4	320.4	320.4	317.9

الجدول رقم ٥-٢: التغيرات في هيكلية الوظائف في الصين (١٩٨٠ – ٢٠٠٢) (بالمليون)

الأجانب، منها الإعفاء الضريبي لمدة معينة والتحويل المبكر للأرباح والتسهيلات الأفضل في البنية التحتية." إلا أن المحاولات الأولى التي قامت بها الشركات الأجنبية لاستعمار سوق الصين الداخلي في مجالات معينة مثل صناعة السيارات والبضائع المصنعة لم تحقق نجاحاً. وبينما عانت شركتا فولكفساكن وفورد من التعثر وتمكنت من البقاء إلا أن شركة جنرال موتورز أخفقت في بداية التسعينيات. فالقطاعات الوحيدة التي أحرزت نجاحات أولية واضحة هي قطاعات البضائع التصديرية ذات الكثافة العمالية. وما ينبغي ذكره في هذا السياق أيضاً أن أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلاد في مطلع التسعينيات (وحتى النسبة الكبرى من مشاريع الأعمال التي نجت من الاندثار) كانت بفعل تنظيم من الصينيين في المغترب (وبخاصة العاملين من هونغ كونغ ومن تايوان). وكان من شأن الحمايات القانونية الضعيفة للمشاريع الرأسمالية أن شجعت وساعدت في العلاقات المحلية غير الرسمية وشبكات الترستات الاحتكارية التي كان الصينيون في المغترب في موقع مميز لاستغلالها.

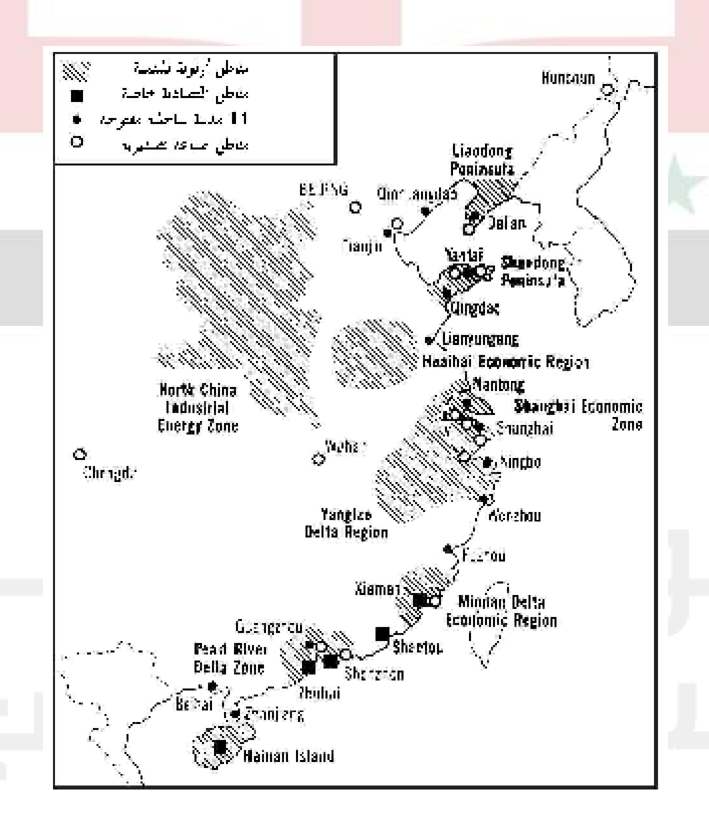
في مرحلة لاحقة خصصت الحكومة الصينية عدداً من "المدن الساحلية المفتوحة" و "مناطق اقتصادية مفتوحة" أمام الاستثمار الأجنبي (الشكل رقم ٥-١). وبعد عام ١٩٩٥ يمكن القول بأنها فتحت البلاد بأسرها افتراضياً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مهما كان نوعه. وهنا يمكن القول إن موجة الإفلاسات التي ضربت بعض مشاريع النواحي والقرى في قطاع التصنيع في عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨، وانتقلت آثارها فيما بعد إلى الكثير من المشاريع التي تملكها الدولة في مراكز المدن الرئيسية قد شكلت منعطفاً ونقطة تحول. عندئذ حلت آليات التسعير التنافسي محل عملية انتقال السلطة من الدولة المركزية إلى الإدارات المحلية لتصبح العملية الأساسية الدافعة باتجاه إعادة هيكلة الاقتصاد. فكانت النتيجة أضراراً بالغة، إن لم تكن تدميراً، للكثير من المشاريع التي تملكها الدولة، والتسبب بظهور موجة عارمة من البطالة.

وكثرت التقارير التي تتحدث عن الاضطرابات الكثيرة في صفوف العمال (أنظر أدناه)، فوجدت الحكومة الصينية نفسها بمواجهة مشكلة استيعاب الفوائض الكثيرة من العمالة إذا أرادت أن تظل على قيد الحياة. ولم تستطع الاعتماد فقط على التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر لتحل هذه المشكلة، على الرغم من أهميته.

حاول الصينيون ومنذ العام ١٩٩٨ أن يواجهوا هذه المشكلة من خلال استثمارات بتمويل من الدين في مشاريع ضخمة جداً لتمويل البنيات التحتية الفيزيائية. فاقترحوا مشروعاً أكثر طموحاً (بكلفة لا تقل عن ٦٠ مليار دولار) من المشروع الضخم أصلاً والمعروف بمشروع سد الممرات الثلاث Three Gorges Dam لتحويل المياه من نهر يانغتسي إلى النهر الأصفر. فتصاعدت معدلات التمدن المذهلة (ما يزيد عن اثنتين وأربعين مدينة توسعت كثيراً فصارت تضم الواحدة منها أكثر من مليون نسمة منذ عام ١٩٩٢) ما يقتضي استثمارات هائلة لرأس المال الثابت. تم بناء منظومات الأنفاق والطرق العامة في المدن الكبرى وتم تمديد نحو ٨٥٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية الجديدة لربط الداخل الصيني مع المناطق الساحلية ذات الدينامية الاقتصادية، بما في ذلك خط السرعة العالية الذي ربط شنغهاي مع بكين إضافة إلى رابط للخط الواصل إلى التيبت. وكذلك شجعت الألعاب الأولمبية استثمارات كثيفة في بكين. "وتحاول الصين أيضاً بناء منظومة طرق عامة تربط مختلف الولايات هي أكثر اتساعاً من المنظومة المماثلة في الولايات المتحدة وذلك في غضون خمسة عشر عاماً، وفي الوقت عينه، وعملياً تقوم كل مدينة كبرى ببناء، أو بإتمام بناء، مطار جديد كبير لها." وبالمحصلة الأخيرة صار لدى الصين أكثر من "١٥٠٠٠ مشروع طرق عامة قيد الإنشاء سوف تضيف إلى البلاد نحو ١٦٢٠٠٠ كيلومتر من الطرق، وهذه المسافة تكفي للدوران حول الأرض عند خط الاستواء أربع مرات." وهذا المجهود أكبر كثيراً في مجموعه من أي عمل نفذته الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات عند

إنشائها لمنظومة الطرق العامة بين الولايات، ولديه الإمكانية لاستيعاب فوائض رأس المال والعمالة لسنوات قادمة. لكنه عمل يتم بتمويل من العجز (بأسلوب الاقتصادي الشهير كينز Keynes الكلاسيكي). وهو أيضاً عمل يستتبع أخطاراً عالية ذلك أنه إن لم تسترد الاستثمارات قيمتها في الوقت المناسب فسوف تحصل سريعاً أزمة مالية للدولة.

يشكل التمدن السريع سبيلاً واحداً لاستيعاب الاحتياطي الهائل للعمالة التي انتقلت إلى المدن من المناطق الريفية. فمثلاً، مدينة دنغ غوان إلى الشمال من هونغ كونغ شهدت انفجاراً سكانياً نقلها من مجرد بلدة صغيرة إلى مدينة يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة في غضون عشرين عاماً أو أكثر



لشكل رقم ٥-١: جغرافية انفتاح الصين على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينيات

قليلاً. لكن "المسؤولين في المدينة غير راضين عن نسبة نمو اقتصادي سنوي يبلغ ٢٣ بالمائة. وهم الآن يضعون اللمسات الأخيرة لمدينة تكون ملحقاً جديداً بالكامل وتكون مترامية الأطراف يأملون أنها سوف تجلب إليها ٣٠٠٠٠٠ مهندس وباحث هم طليعة الصين الجديدة" كما جاء في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٤. وهي أيضاً موقع بناء ما يقدر له أن يكون أكبر مركز تسوق في العالم (يبنيه ملياردير صيني، وفيه سبع مناطق صممت طبقاً لنماذج تمثل أمستردام وباريس وروما وفينيسيا ومصر ومنطقة البحر الكاريبي وكاليفورنيا، ويجري بناء كل منطقة منها بمراعاة دقيقة للتفاصيل بحيث، كما يقولون، لا يمكن تمييزه عن الأصل الحقيقي).

إن مدناً كهذه تكون عادة أسيرة تنافس بيني حاد وشديد. ففي دلتا نهر بيرل Pearl River، على سبيل المثال، تحاول كل مدينة الآن أن تجذب أكبر قدر ممكن من الأعمال بهدف أن تبز جارتها بالبناء وغالباً ما تكون النتائج نسخاً متطابقة. خمسة مطارات دولية بنيت في أواخر التسعينيات في منطقة لا يتجاوز نصف قطرها ١٠٠ كيلومتر، وهنالك نهضة مماثلة في بناء المرافيء والجسور." والمناطق والمدن تقاوم محاولات بكين للجم استثماراتها والسبب أن لديها القوة لتمويل مشاريعها الخاصة من خلال بيع حقوق التطوير العقاري.

أصبحت المدن أيضاً مواقع لتطوير عقاري مسعور ومضاربات في سوق العقارات يقول S. Sharma في مقالة نشرت له في مجلة Asia Quarterly الدورية في شتاء عام ٢٠٠٠:

> "في النصف الأول من التسعينيات حين سيطرت على البلاد "عقلية الكازينوهات" أقدمت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وعن غير تعقل على تمويل عمليات تطوير عقاري هائلة الحجم في ربوع الصين كافة.

فنشأت بين عشية وضحاها الأماكن المكتبية من الطراز الرفيع والفيلات الفاخرة والمنازل الريفية اللافتة والشقق السكنية في كل مكان، ليس في المدن الكبرى فحسب مثل بكين وشنغهاي وشنــزن بل وأيضاً في العديد من المدن الساحلية والمناطق الصغيرة .. إن ما يسمى بـــ "فقاعة شنغهاي" حوّلت هذه المدينة التي كانت مدينة كئيبة إلى واحدة من أكبر مدن العالم وأكثرها سحراً وجمالاً. وقبل أن ينتهي عام ١٩٩٥ كانت شنغهاي تباهي العالم بما تحتويه من أكثر من ألف ناطحة سحاب وزهاء مائة فندق خمس نجوم وما يقرب من ١٣,٥ مليون قدم مربع من المساحات المكتبية – يفوق بخمس مرات مساحتها عام ١٩٩٤ البالغة ٢,٧ مليون قدم مربع – وسوقاً "ساخنة" للعقارات بالإضافة إلى الأسهم والسندات بمعدلات نمو أكثر سرعة من مدينة نيويورك ... وما أن انتهى عام ١٩٩٦ حتى كانت تلك الفقاعة قد انفجرت والسبب في معظمه يكمن في التخصيص غير الكفوء للموارد وللاستطاعة الزائدة".

وعاد هذا الازدهار ثانية إنما بصورة أكثر قوة في أواخر التسعينيات لتعقبه شائعات تتحدث عن إسراف في البناء في أسواق المدن الرئيسية عام ٢٠٠٤.

لكن وراء هذا كله يكمن الدور المالي لمنظومة البنوك التي تملكها الدولة في الصين. فقد توسع هذا القطاع سريعاً بعد عام ١٩٨٥، ومع حلول عام ١٩٩٣، وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد فروع بنوك الدولة من "٦٠٧٨٥ إلى ١٤٣٧٩٦ فرعاً، كما ارتفع عدد الموظفين من ٩٧٣٣٥٥ إلى ١٨٩٣٩٥٧ موظفاً. وازدادت الودائع في هذه الفترة عينها من ٤٢٧,٣ مليار يوان (٥١,٦ مليار دولار أمريكي) إلى ٢,٣ تريليون يوان بينما زاد إجمالي القروض من ٥٩٠,٥ مليار يوان إلى ٢,٦ تريليون يوان." في ذلك الحين كانت مدفوعات البنوك تتجاوز إنفاق الميزانية الحكومية بنسبة واحد إلى خمسة. وكانت أموال كثيرة تذهب إلى المشاريع الفاشلة المملوكة للدولة.

ومن الواضح أن البنوك "لعبت دوراً رائداً في خلق فقاعات الأصول وبخاصة في قطاعي العقارات والبناء كثيري التقلب." وأصبحت القروض المعسرة مشكلة وكان على الحكومة المركزية في نهاية المطاف أن تنفق ما يوازي مبالغها تقريباً لتنظف القروض الهالكة" كما فعلت الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ لتنقذ قطاع القروض والمدخرات (كانت تكلفة هذا التدخل الإسعافي "١٢٣,٨ مليار دولار من الأموال العامة و٢٩,١ مليار دولار على شكل ودائع تكميلية من أقساط التأمين من المؤسسات المالية"). فمثلاً، أعلنت الصين عام ٢٠٠٣ عن تحويلٍ مركّبٍ لمبلغ ٤٥ مليار دولار من احتياطي القطع الأجنبي إلى اثنين من أكبر البنوك الحكومية، وكان ذلك "ثالث أكبر تدخل إسعافي في النظام المصرفي في أقل من ست سنين". ومع أن حسابات محفظة القروض المعسرة تشكل ٣٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، فإن هذه النسبة تبدو باهتة بالمقارنة مع الجزء المتأخر من دين الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة والدين الاستهلاكي الذي يبلغ أكثر من ٣٠٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن الصين تعلمت من اليابان في جانب واحد كثير الأهمية. تعلمت أن تحديث التعليم والعلوم يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع استراتيجية دقيقة واضحة للبحوث والتطوير للأغراض العسكرية والمدنية على السواء. فكان استثمار الصين في هذين المجالين واضحاً وهاماً. فهي الآن تقدم خدماتها كمزود تجاري للأقمار الصناعية (وهذا ما أزعج الولايات المتحدة). وابتداءاً من التسعينيات وحتى الآن بدأت الشركات الأجنبية تحول قسماً هاماً من أنشطتها البحثية والتطويرية إلى الصين. وهكذا نجد شركات مثل مايكروسوفت وأوراكل وموتورولا وسيمنس وآي بي إم IBM وإنتل Intel قد أقامت مخابرها البحثية في الصين بسبب "أهميتها المتزايدة وتطورها لتكون سوقاً واعداً للتكنولوجيا" وبسبب "ما لديها من خزان كبير من علماء مهرة

وبأجر زهيد، وبسبب ما لديها من مستهلكين ما زالوا فقراء نسبياً إلا أنهم يزدادون غنى وتوقاً للتكنولوجيا الجديدة". أكثر من ٢٠٠ شركة أجنبية من كبريات الشركات بما فيها عمالقة الشركات مثل BP وجنرال موتورز أقامت جزءاً لا بأس به من أعمالها البحثية في الصين. وهذه الشركات تشكو غالباً مما تعتبره قرصنة غير مشروعة لتكنولوجيتها وتصميماتها تقوم بها شركات صينية. لكنها لا تستطيع فعل شيء أمام عدم رغبة الحكومة الصينية بالتدخل، وقوة الدولة الصينية في جعل عملها في أكبر سوق في العالم شديد الصعوبة فيما لو ضغطت كثيراً في هذا السياق. ولم تكن الشركات الأجنبية وحدها النشطة في الصين. فقد استثمرت اليابان وكوريا الجنوبية في "المدن البحثية" الواسعة في الصين بهدف أن يكون لها موقع يمكنها من الاستفادة من العمالة ذات المهارات العالية والأجور المنخفضة. أما الغاية النهائية من ذلك كله فهي جعل الصين أكثر جذباً لأنشطة قطاع التكنولوجيا العليا حتى الشركات الهندية العاملة في التكنولوجيا العليا. تجد القيام بأنشطة عبر الشاطيء لبعض أنشطتها في الصين أقل كلفة لها. إضافة لذلك فقد انطلق قطاع صيني أصلي للتكنولوجيا العليا في عدد من المناطق الصينية. ففي مقاطعة شينزن Shenzen، على سبيل المثال، "بما فيها من عشرات الأبنية الحجرية والزجاجية التي تبدو وكأنها من خارج المكان وفي وادي السيليكون والتجمع الواسع الذي يوفر السكن للكثيرين من المهندسين البالغ عددهم ١٠٠٠٠ مهندس يعملون لجعل شركة هيواواي Huwawei أول لاعب في الصين على المستوى الدولي في أعمال تجهيزات الاتصالات. بدأت هذه الشركة أعمالها في أواخر التسعينيات و "استثمرت بقوة لإقامة شبكة مبيعات في آسيا والشرق الأوسط وروسيا، وهي الآن تبيع منتجاتها في أربعين بلداً وفي أغلب الأحيان بأسعار تقل عن منافسيها بنحو الثلث." وفي مجال إنتاج وتسويق الكمبيوتر الشخصي يوجد للشركات الصينية حضور نشط جداً.

العلاقات الخارجية

شكلت التجارة الخارجية ما نسبته ٧ بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ١٩٧٨ لكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٤٠ بالمائة في مطلع التسعينيات واستقرت عند هذا المستوى منذ ذلك الحين. وتضاعفت حصة الصين من التجارة العالمية لأربعة أمثالها خلال الفترة ذاتها. ومع حلول عام ٢٠٠٢ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (في حين شكل التصنيع نصف هذا الناتج). لقد غدت الصين إذ ذاك أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي. فكانت الشركات متعددة الجنسيات تستغل سوق الصين وتجني الأرباح منه. شركة جنرال موتورز التي خسرت سابقاً لدى فشل مشروعها في مطلع التسعينيات دخلت هذا السوق مجدداً عند انتهاء العقد وأشارت في تقاريرها بأن أرباحها من المشاريع الصينية أعلى كثيراً من أعمالها داخل الولايات المتحدة.

يبدو الأمر وكأن استراتيجية تنموية ذات توجه تصديري قد حققت نجاحاً باهراً. لكن شيئاً من هذا لم يكن قد تم التخطيط له عام ١٩٧٨. صحيح أن دنغ آنذاك أشار إلى ابتعاده عن سياسات ماوتسي تونغ الهادفة إلى الاعتماد على الذات، لكن أولى خطوات الانفتاح على الخارج كانت مترددة وتجريبية وتقتصر على مناطق اقتصادية خاصة في غوانغ دونغ. ولم يقبل الحزب بفكرة أن النمو يجب أن يكون من خلال التوجه نحو التصدير إلا في عام ١٩٧٨ بعد أن شاهد نجاح التجربة في إقليم غوانغ دونغ. ولم تضع الحكومة المركزية كامل قوتها وراء الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بعد أن قام دنغ بجولته الجنوبية عام ١٩٩٢. فمثلاً، في عام ١٩٩٤ ألغي نظام سعر الصرف الثنائي (الرسمي وسعر السوق) للعملات الأجنبية من خلال تخفيض قيمة السعر الرسمي بمعدل ٥٠ بالمائة. ورغم أن هذا التخفيض قد أطلق شرارة أزمة تضخم داخلية إلا أنه مهد السبيل أمام نمو

هائل في التجارة وفي تدفقات رؤوس الأموال التي جعلت الصين الآن بلد الاقتصاد الأكثر دينامية ونجاحاً في العالم. ولكن علينا أن ننتظر لنرى ما الذي يبشر به هذا النجاح لمستقبل النيوليبرالية لا سيما إذا عرفنا ولع هذه النيوليبرالية بالتغيير من خلال التطورات الجغرافية المتفاوتة والتنافسية.

لقد اعتمد النجاح الأولي لاستراتيجية دنغ على الصلة بهونغ كونغ. كانت هذه الأخيرة واحدة من أولى "النمور" الآسيوية باقتصادها، ومن موقعها هذا كانت المركز الأكثر أهمية للدينامية الرأسمالية. ولم تكن مثل دول أخرى في المنطقة، مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية التي اعتمدت مستويات عليا من تخطيط الدولة، بل تطورت ونمت بطريقة أكثر هيولية وتعتمد على القطاع الخاص ودون توجيه هام من الدولة. فكانت الموقع المناسب ومركز استقطاب لأعمال الشتات الصينيين الذين كان لهم صلات وارتباطات عالمية هامة ومفيدة. تطور التصنيع في هونغ كونغ من خلال خطوط عالية الكثافة العمالية وقيمة مضافة دنيا (الصناعات النسيجية في المقدمة). لكنها بحلول أواخر السبعينيات أخذت تعاني من منافسات أجنبية قوية ونقص حاد في العمالة. فكانت منطقة غوانغ دونغ داخل الصين وعبر الحدود قريبة وبها عمالة رخيصة بل أرخص عمالة في العالم. تلقف رأس المال في هونغ كونغ هذه الفرصة. وأفاد من صلاته العديدة الخفية مع الصين عبر الحدود، لا سيما وأنه كان وسيطاً في كل ما لدى الصين من تجارة خارجية، ومن شبكته التسويقية داخل الاقتصاد العالمي التي يمكن للبضائع الصينية أن تتدفق عبرها بسهولة.

وهكذا دخل الصين عبر هونغ كونغ نحو ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحلول منتصف عقد التسعينيات. ومع أن بعض هذا كان من خلال خبرة هونغ كونغ في الأعمال التي كانت تتوسط من أجل المزيد من تنوع مصادر رأس المال الأجنبي إلا أنه ليس ثمة شك بأن حقيقة قرب هونغ كونغ من البر الصيني كان لها أهميتها في هذا السبيل التنموي الذي اتخذ مجراه في

الصين برمتها. فمثلاً، لم تحقق منطقة التنمية الاقتصادية التي اختارتها الحكومة الإقليمية في مدينة شينزن Shenzhen أي نجاح في مطلع الثمانينيات. والشيء الذي جذب رأسماليي هونغ كونغ هو مشاريع النواحي والقرى المقامة مؤخراً في المناطق الريفية. فقدم رأسمال هونغ كونغ الآلات والمدخلات والتسويق بينما قامت مشاريع النواحي والقرى بالعمل. وبعد أن ترسخ هذا الأسلوب في العمل صار بمقدور رأسماليين أجانب آخرين أن يقلدوه (وعلى وجه الخصوص الرأسماليون القادمون من تايوان وبشكل رئيسي للعمل قريباً من شنغهاي بعد انفتاحها). أما مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تنوعت كثيراً في التسعينيات حين بدأت الشركات اليابانية والكورية الجنوبية والأمريكية تستعين بالصين لتكون مركز إنتاج شاطئي على نحو كبير.

ومع حلول منتصف التسعينيات اتضح أن سوق الصين الداخلي الضخم قد بات أكثر جذباً لرأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من أن عشرة بالمائة فقط من السكان لديهم القوة الشرائية هم من طبقة متوسطة حديثة الولادة وآخذة بالنمو إلا أن ما نسبته عشرة بالمائة من سكان يبلغ تعدادهم أكثر من مليار نسمة يشكلون سوقاً داخلياً هائلة الحجم. وابتدأ السباق التنافسي لتزويد هؤلاء بالسيارات والهواتف المحمولة وأجهزة DVD والتلفزيونات وآلات غسيل الملابس، ولإقامة مراكز تسوق وبناء الطرق العامة والمنازل المترفة الباذخة. ارتفع الإنتاج الشهري للسيارات تدريجياً من ٢٠٠٠ عام ١٩٩٣ إلى ما يزيد عن ٥٠٠٠٠ عام ٢٠٠١، وبعد ذلك أخذ يتزايد على قفزات إلى نحو ٢٥٠٠٠٠ سيارة شهرياً عند منتصف عام ٢٠٠٤. طوفان من الاستثمارات الأجنبية – لكل شيء بدءاً من محلات Wal-Mart إلى مطاعم ماكدونالد McDonald's وحتى إنتاج شرائح الكمبيوتر – دخل الصين ترقباً لنمو مستقبلي سريع للسوق الداخلي، وذلك على الرغم من عدم الثبات المؤسسي وعدم ثبات سياسة الدولة والأخطار الواضحة للإفراط في الاستيعاب.

لا شك أن الاعتماد الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر يجعل من الصين حالة خاصة، تختلف كثيراً عن اليابان أو كوريا الجنوبية. والرأسمالية الصينية لم تتوحد نتيجة لذلك. التجارة البينية للمناطق والأقاليم ظلت في حالة من التطور الضعيف نوعاً ما، على الرغم من وجود استثمارات هائلة في وسائل الاتصالات الجديدة. بعض المناطق مثل غوانغ دونغ تتاجر مع العالم الخارجي أكثر كثيراً من تجارتها مع باقي المناطق الصينية الأخرى. فرأس المال لا يتدفق بسهولة من منطقة إلى أخرى داخل الصين بالرغم من الفيض الكبير في أنشطة الدمج والجهود التي تقوم بها الدولة لخلق تحالفات إقليمية بين مناطق مختلفة. لذلك لن يقل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بحدود حصول تحسن في تخصيص الموارد والارتباطات البينية للرأسماليين داخل الصين نفسها.

لقد شهدت علاقات الصين التجارية مع الخارج تبدلات كثيرة مع الزمن، وعلى نحو خاص في الأعوام الأربعة الأخيرة. وبرغم أن دخول الصين في منظمة التجارة العالمية كان له شأن كبير في ذلك إلا أن ديناميية النمو الاقتصادي الصيني والهيكليات المتبدلة للتنافس الدولي قد جعلت من عمليات إعادة الاصطفافات الكبرى في العلاقات التجارية أمراً لا مفر منه. في الثمانينيات ازدهر موقع الصين في السوق العالمية من خلال الإنتاج ذي القيمة المضافة المنخفضة حيث تبيع المنتجات النسيجية زهيدة الثمن والألعاب والمنتجات البلاستيكية في الأسواق الدولية بكميات كبيرة. فقد عملت سياسات ماو على جعل الصين بلداً ذات اكتفاء ذاتي في الطاقة وفي الكثير من المواد الأولية (فهي واحدة من أكبر منتجي القطن في العالم). وكانت بحاجة فقط لأن تستورد الآلات والتكنولوجيا وأن تحظى بدخول إلى الأسواق (فكانت هونغ كونغ مشكورة وسيلتها المناسبة). واستطاعت أن تستخدم عمالتها الرخيصة لتكسب ميزة تنافسية كبيرة. كان الأجر الساعي للإنتاج النسيجي في الصين في أواخر التسعينيات يساوي ٣٠ سنتاً بالمقارنة مع مستوى ٢,٧٥ دولار في المكسيك وكوريا الجنوبية و٥ دولارات في هونغ كونغ وتايوان وأكثر من ١٠ دولارات في الولايات المتحدة. لكن الإنتاج الصيني في المراحل الأولى كان خاضعاً

لتجار تايوان وهونغ كونغ الذين يسيطرون على عملية الدخول إلى الأسواق العالمية ويحصلون على حصة الأسد من أرباح المتاجرة ويحققون على نحو متزايد اندماجاً رجعياً في الإنتاج من خلال شراء أو الاستثمار في مشاريع النواحي والقرى أو المشاريع التي تملكها الدولة. فأصبح من المعتاد أن نجد منشآت إنتاج تضم نحو أربعين ألف عامل في دلتا نهر بيرل. إضافة لذلك ليس ثمة مبالغة في القول إن معدلات الأجور المنخفضة تجعل مبتكرات إدخار رأس المال أمراً ممكناً. وعلى سبيل المقارنة نجد المعامل الأمريكية عالية الإنتاج تستخدم أنظمة مؤتمتة باهظة الأثمان، أما "المعامل الصينية فهي تعكس هذه العملية من خلال إخراج رأس المال من العملية الإنتاجية وتعيد إدخال دور أكبر للعمالة." وهكذا نجد أن إجمالي رأس المال اللازم عادة في الإنتاج قد تقلص إلى الثلث. يقول T. Houl و J. Lebretton في مقالة لهما نشرت في وول ستريت جورنال أون لاين بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦: "إن اقتران الأجور المنخفضة مع رأسمال أقل يرفع عادة العائد على رأس المال إلى ما فوق مستويات المعامل الأمريكية." وهذه هي الفكرة عينها التي تحدث عنها كارل ماركس في كتابه "رأس المال" بخصوص التطبيق التفاضلي للتكنولوجيا بين الولايات المتحدة وبريطانيا في القرن التاسع عشر.

تعني هذه المزايا التي لا تصدق لأجور العمال أن الصين تستطيع أن تكون منافساً قوياً لمناطق أخرى ذات تكاليف منخفضة مثل المكسيك وأندونيسيا وفييتنام وتايلاند في قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة متدنية مثل النسيج. فقد خسرت المكسيك ما يقرُب من مائتي ألف فرصة عمل في غضون عامين فقط حين تفوقت عليها الصين (على الرغم من وجود منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا NAFTA) وباتت المورّد الرئيسي للبضائع الاستهلاكية إلى السوق الأمريكية. وفي التسعينيات بدأت الصين تصعد سلم الإنتاج ذي القيمة المضافة لتغدو المنافس القوي لكوريا الجنوبية واليابان وتايوان وماليزيا وسنغافورة في بعض المجالات كالإلكترونيات ومعدات الآلات. وقد حدث ذلك في جانب منه عندما قررت الشركات في هذه البلدان نقل إنتاجها إلى المناطق

الشاطئية للإفادة من التجمع الكبير للعمالة ذات الأجور المتدنية والمهارة العالية التي تضخها الجامعات الصينية. وجاء أكبر تدفق في باديء الأمر من تايوان، إذ يعتقد الآن أن ما يزيد عن مليون من المهندسين والمقاولين التايوانيين يعيشون ويعملون في الصين جالبين معهم الكثير من الطاقة الإنتاجية. وكذلك الأمر كان التدفق من كوريا الجنوبية قوياً (انظر الشكل رقم ٤-٤). لدى شركات الالكترونيات الكورية عمليات ضخمة في الصين. ففي أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، أعلنت شركة سامسونغ للالكترونيات أنها نقلت كامل أعمالها لإنتاج الكمبيوتر الشخصي PC إلى الصين بعد أن استثمرت نحو ٢,٥ مليار دولار في هذا البلد. "وأسست عشر شركات فرعية للمبيعات وستاً وعشرين شركة إنتاج، وبلغ إجمالي عدد العاملين في فروعها تلك نحو ٤٢٠٠٠ نسمة." كما أن نقل الإنتاج الياباني إلى الصين أفضى إلى انخفاض أعداد العاملين في قطاع التصنيع الياباني من ١٥,٧ مليون عامل عام ١٩٩٢ إلى ١٣,٣ مليون في عام ٢٠٠١. إضافة لذلك بدأت الشركات اليابانية تنسحب من ماليزيا وتايلاند وغيرهما من البلدان لتجد مكاناً لها في الصين. وهي تستثمر كثيراً جداً في الصين حتى أن "أكثر من نصف تجارة الصين واليابان تقوم بها شركات يابانية." وكما حدث في الولايات المتحدة، الشركات تعمل وتزدهر وتنجح بينما تترك البلاد التي تنتمي لها تعاني. فقد أزاحت الصين فرص عمل في المجال الصناعي من اليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وغيرها أكثر مما أزاحت من الولايات المتحدة. وتزامن هذا النمو الخيالي للصين داخلياً وفي الموقع الذي احتلته في التجارة العالمية مع ركود طال أمده في اليابان ترافق مع نمو متعثر وركود في التصدير وأزمات دورية في باقي دول شرق وجنوب شرق آسيا. وليس مستبعداً أن تتعمق مع الزمن تلك النتائج السلبية للتنافس على الكثير من البلدان.

لكن هذا النمو الدراماتيكي للصين جعلها، من ناحية أخرى، أكثر اعتماداً على مصادر خارجية للطاقة والمواد الأولية. ففي عام ٢٠٠٣ استهلكت الصين

"٣٠ بالمائة من الإنتاج العالمي للفحم الحجري و٣٦ بالمائة من الإنتاج العالمي للحديد والصلب و٥٥ بالمائة من إنتاج الاسمنت بالعالم." وانتقلت من الاكتفاء الذاتي النسبي عام ١٩٩٠ لتصبح ثاني أكبر مستورد للبترول بعد الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وحاولت شركات الطاقة الصينية الحصول على حصص لها في نفط حوض بحر قزوين، ودخلت في مفاوضات مع السعودية لتؤمن لنفسها مورداً من نفط الشرق الأوسط. وتسببت مصالحها في الطاقة داخل السودان وفي إيران في حدوث توتر مع الولايات المتحدة في هاتين الساحتين. ونافست اليابان في نطاق الوصول إلى النفط الروسي. وارتفعت مستورداتها من استراليا في التسعينيات لأربعة أمثال ما كانت عليه بسبب رغبتها في إيجاد مصادر جديدة للمعادن. وبسبب حاجتها الماسة للحصول على المعادن الاستراتيجية مثل النحاس والقصدير وخام الحديد والبلاتينيوم والألومنيوم سارعت إلى عقد صفقات مع تشيلي والبرازيل وأندونيسيا وماليزيا وكثير من البلدان الأخرى. أرادت استيراد المحاصيل الزراعية والأخشاب من كل مكان (مشترياتها الهائلة من فول الصويا من البرازيل والأرجنتين أنعشت اقتصادات هذين البلدين)، وبات تهافت الصين للحصول على المعادن الخردة كبيراً جداً ما أدى إلى ارتفاع أسعارها في العالم قاطبة. حتى قطاع التصنيع في الولايات المتحدة استفاد كثيراً من الطلب الصيني للحصول على معدات نقل الأتربة (شركة كاتربلر Caterpillar) والعنفات (شركة GE). وتصاعدت بمعدلات مذهلة صادرات الدول الآسيوية إلى الصين. لقد باتت الصين المقصد النهائي الرئيسي لصادرات كوريا الجنوبية وتنافس الولايات المتحدة في سوق الصادرات اليابانية. غير أن أفضل مثال يوضح سرعة إعادة توجيه العلاقات التجارية يكمن في النموذج التايواني. فقد تخطت الصين الولايات المتحدة لتصبح المقصد النهائي الرئيسي لصادرات تايوان (وبصورة رئيسية في البضائع نصف المصنعة) في عام ٢٠٠١، ومع نهاية عام ٢٠٠٤ أمست صادرات تايوان إلى الصين ضعف صادراتها إلى الولايات المتحدة.

الصين، عملياً، تسيطر على كامل منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فهي المهيمن الإقليمي وله النفوذ العالمي الكبير. وهي ليست أسمى من أن تعيد التأكيد على تقاليدها الامبراطورية في المنطقة وما وراءها. عندما جوبهت بما يراود الأرجنتين من مشاعر القلق إزاء المستوردات الصينية الرخيصة التي أخذت تدمر بقايا صناعاتها الأصلية في النسيج والأحذية والجلود والتي بدأت تنتعش عام ٢٠٠٤ كانت نصيحة الصين لها أن تدع تلك الصناعات تموت وأن تركز بسبب كونها منتجاً للمواد الأولية والسلع الزراعية على سوق الصين المتصاعد. ولم يغب عن بال الأرجنتينيين أن هذه النصيحة هي على وجه الدقة الطريقة التي بها قاربت بريطانيا امبراطوريتها الهندية في القرن التاسع عشر. وبصرف النظر عن ذلك لا بد من القول إن الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية الجارية حالياً في الصين قد أوصلتها إلى سكة الاقتصاد العالمي. بالمقابل، كان سبب تباطؤ النمو في الصين في عام ٢٠٠٤ يعود إلى:

"تراجع أسواق السلع والمال في كل مكان. أسعار النيكل هبطت من معدلاتها العالية التي حافظت عليها لخمسة عشر عاماً، والنحاس تراجعت أسعاره كثيراً لتصل إلى أدنى سعر له في ثمان سنوات. كما تعرضت عملات الاقتصادات القائمة على السلع مثل استراليا وكندا ونيوزيلندا للكثير من المعاناة. واهتزت أيضاً أسواق اقتصادات آسيوية غير تصديرية وسط مخاوف بأن الصين قد تخفّض مشترياتها من أنصاف النواقل من تايوان، والقضبان الحديدية من كوريا الجنوبية والمطاط من تايلاند والأرز من فييتنام والقصدير من ماليزيا."

وكما يحدث عادة في دينامية التراكم الناجح لرأس المال لا بد أن تأتي مرحلة تكون فيها الفوائض المتراكمة داخلياً بحاجة إلى منافذ خارجية. فكان أحد السبل تمويل الدين الأمريكي وبذلك يمكن الإبقاء على سوق المنتجات

الصينية نشطاً وفي الوقت عينه يبقى اليوان الصيني مرتبطاً بشكل مريح بالدولار. بيد أن الشركات الصينية التجارية عرفت بنشاطها العالمي منذ أمد بعيد، وقد وسعت مجال ومدى عملها بصورة ملحوظة منذ منتصف التسعينيات. كما أن شركات الأعمال الصينية تقوم باستثمارات كبيرة على الساحة الدولية لتؤمن لنفسها موقعاً في الأسواق الخارجية. أجهزة التلفزة الصينية يجري تجميعها حالياً في هنغاريا لتضمن دخولها إلى السوق الأوروبية، وفي ولاية كارولاينا الشمالية لتضمن الدخول إلى الولايات المتحدة. وتوجد شركة صينية لصناعة السيارات تخطط لإنشاء معمل لتجميع السيارات وإنتاجها في ماليزيا. والشركات الصينية تستثمر أيضاً في السياحة بمنطقة الباسيفيك بغية تلبية الطلب المتزايد.

غير أن الصينيين يبتعدون في مجال واحد عن المباديء النيوليبرالية، ذلك أن للصين فائضاً كبيراً من العمالة، وإذا أريد لها أن تنعم باستقرار اجتماعي وسياسي فعليها أن تستوعب هذا الفائض أو أن تلجمه بعنف. ولا تستطيع تطبيق الأولى إلا إذا نفذت مشاريع بنية تحتية بتمويل من الدين ومشاريع تشكيل رأس مال ثابت على نطاق واسع جداً (ازداد استثمار رأس المال الثابت بمعدل ٢٥ بالمائة عام ٢٠٠٣). لكن الخطر يكمن في أزمة حادة للإفراط في تراكم رأس المال الثابت (وعلى وجه الخصوص في البيئة المبنية). توجد إشارات كثيرة تدل على أن الطاقة الإنتاجية الزائدة عن الحد (مثلاً في إنتاج السيارات والالكترونيات) ودورة الازدهار والتراجع في الاستثمارات المدينية قد حصلت فعلاً. لكن هذا كله يقتضي من الدولة الصينية أن تبتعد عن مباديء النيوليبرالية وأن تعمل كدولة كما وصفها الاقتصادي كينز Keynes. وهذا المبدأ يتطلب أن تحتفظ الدولة بالرقابة على رأس المال وسعر الصرف. وهذه أشياء لا تنسجم مع القواعد العالمية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووزارة الخزانة الأمريكية. ومع أن الصين معفاة من هذه القواعد

كشرط انتقالي للعضوية في منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لا تستطيع البقاء كذلك على الدوام. وتطبيق الرقابة على تدفق رأس المال قد بات في صعوبة متزايدة لا سيما وأن اليوان الصيني يتسرب بسهولة ليدخل إلى الاقتصاد العالمي عبر الحدود عالية المسامية وعبر هونغ كونغ وتايوان. ويجدر بنا أن نتذكر بأن أحد الشروط التي أفضت في النهاية إلى تحطم كامل نظام بريتون وودز لما بعد الحرب العالمية الثانية وبتوجيه من العالم المعروف جون مينارد كينز هو تشكل سوق اليورودولار حيث نجا الدولار الأمريكي من انضباط السلطات النقدية داخل بلده. والصينيون الآن سائرون على درب تكرار تلك المشكلة ومبادئهم الكينزية عرضة للخطر كذلك.

أما النظام المصرفي الصيني الكائن في صميم التمويل من العجز حالياً فلا يستطيع الآن أن يقاوم الاندماج في النظام المالي العالمي ذلك أن ما يزيد عن نصف محفظة قروضه يشكل قروضاً معسرة. ولحسن الحظ لدى الصين فائض في ميزان المدفوعات يمكن تطبيقه، كما عرفنا، لتمسح وتنظف سجلات البنوك. ولكن عند هذه النقطة تحديداً قد تسقط فردة الحذاء الأخرى، ذلك أن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الصينيون تطبيق ذلك تكمن في تكويم فوائض ميزان المدفوعات بمواجهة الولايات المتحدة. عندئذ تنشأ حالة غريبة للتكافل والتعايش تقوم فيها البنوك المركزية في الصين بالإضافة إلى اليابان وتايوان وغيرهما من البنوك المركزية الآسيوية بتمويل الدين الأمريكي لكي تتمكن الولايات المتحدة من استهلاك مخرجات الفائض لديها. لكن هذا العمل يجعل الولايات المتحدة عرضة لنزوات البنوك المركزية الآسيوية. وبالمقابل تقع دينامية الاقتصاد الصيني رهينة لسياسة الولايات المتحدة المالية والنقدية. فالولايات المتحدة تعمل حالياً أيضاً وفق طريقة كينز – أي تسير مسرعة نحو عجوزات فدرالية ضخمة ودين استهلاكي وفي الوقت نفسه تصر على ضرورة أن يمتثل الجميع لقواعد النيوليبرالية. لكن

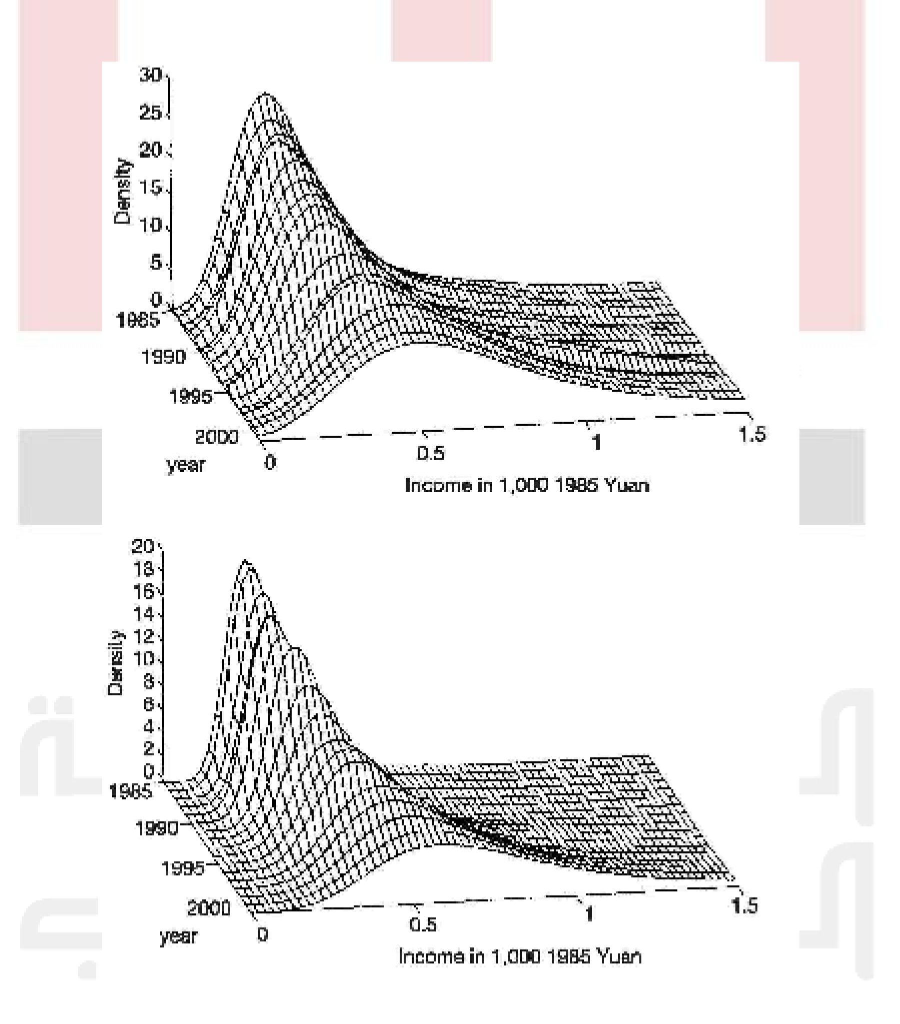
هذا ليس موقفاً قابلاً للاستدامة وتوجد ثمة أصوات كثيرة مؤثرة في الولايات المتحدة تشير إلى أنها تسير في مواجهة إعصار أزمة مالية كبرى. أما في الصين فسوف يستوجب التحول من سياسة استيعاب العمالة إلى سياسة القمع المكشوف، وسواء نجح هذا التكتيك أم لا، كما حصل في ساحة تيانانمان عام ١٩٨٩ فهذا يتوقف بصورة حاسمة على توازن قوى الطبقات وكيف يموضع الحزب الشيوعي نفسه بالنسبة لتلك القوى.

هل تسير نحو إعادة بناء سلطة الطبقة؟

في التاسع من حزيران/ يوليو عام ٢٠٠٤ اشترى رجل اسمه السيد وانغ Mr Wang سيارة فارهة طراز Maybeck من شركة ديملر كرايزلر في بكين بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار. يبدو أن سوق هذه السيارات الفارهة والباذخة ناشط على نحو واضح. مغزى هذه القصة يدل على أن "عدداً قليلاً من العائلات الصينية كدست ثروات غير عادية." وبالرغم من تراجع مرتبة السيارات الفخمة تعد الصين اليوم أكبر سوق في العالم لسيارات المرسيدس. فهنالك شخص ما في مكان ما وبطريقة ما يصبح فجأة من أصحاب الثروات.

مع أن الصين لديها اقتصاد يعد الأسرع نمواً في اقتصادات العالم إلا أنها أصبحت أيضاً تضم مجتمعاً هو الأكثر تفاوتاً وانعداماً للمساواة من مجتمعات العالم (الشكل رقم ٥-٢). فوائد النمو "أُنعم بها بشكل رئيسي على سكان المدن وعلى المسؤولين في الحكومة والحزب. فقد اتسع الفارق في الدخل بين أغنياء المدينة وفقراء الريف خلال الأعوام الخمسة الماضية كثيراً جداً حتى أن بعض الدراسات تشبه الانقسام الاجتماعي في الصين بأكثر الدول فقراً في أفريقيا." لكن يجدر بنا أن نتذكر بأن اللامساواة الاجتماعية ظلت سائدة إبان الحقبة الثورية ولم يقض عليها، حتى أن التفريق بين المدينة والريف جرى النص عليه في القانون. يقول وانغ Wang فيما كتبه "إن هذا التفاوت البنيوي سرعان ما تحوّل مع الإصلاحات إلى تباينات في الدخل بين مختلف الطبقات، والطبقات الاجتماعية

والمناطق، وهذا ما أفضى سريعاً إلى استقطاب اجتماعي." وتؤكد القياسات الشكلية للتفاوت الاجتماعي، مثل عامل جيني Gini، أن الصين قد سارت على الدرب الذي نقلها من واحدة من أفقر المجتمعات وأكثرها مساواة إلى اللامساواة المزمنة، وذلك كله في غضون عشرين عاماً (انظر الشكل رقم ٥-٢). فالفجوة الفاصلة بين المداخيل في الريف وفي المدينة أخذت تتزايد على نحو سريع (متعاظمة وفق نظام أذون الإقامة). وبينما نجد سكان المدن الموسرين يقتنون



الشكل رقم ٥-٢: تزايد التفاوت في الدخل في الصين: الريف (أعلى) والمدينة (أسفل) (١٩٨٥-٢٠٠٠)

سيارات BMW نرى المزارع الريفي يكون سعيد الحظ إن أكل اللحم مرة في الأسبوع. لكن اللافت أكثر من غيره هو ذلك التفاوت المتزايد داخل قطاع الريف وقطاع المدن. إضافة لذلك، تعمقت كثيراً التفاوتات بين الأقاليم، حيث نجد مدن المنطقة الساحلية الجنوبية تصعد سلم الثراء بينما يبقى الداخل و"حزام الصدأ" في الإقليم الشمالي على حاله، لم يحرز أي تقدم، وإن تقدم فقد تعثر كثيراً.

إن مجرد حدوث زيادات في التفاوت الاجتماعي يشكل مؤشراً غير أكيد على إعادة تشكل سلطة الطبقة الواحدة. والدلائل على هذه النقطة الأخيرة ليست أكثر من حكايات وليست بحال من الأحوال مأمونة. لكننا قد نمضي في دراستنا هذه بحسب منطق الاستنتاج والاستدلال من خلال إلقاء نظرة على الوضع عند أسفل السلم الاجتماعي. "ففي عام ١٩٧٨ كان ثمة ١٢٠ مليون عامل في الصين. ثم ارتفع هذا الرقم إلى ٢٧٠ مليون عام ٢٠٠٠. وبعد إضافة ٧٠ مليون فلاح انتقلوا إلى المدن ووجدوا أعمالاً بأجر لأمد طويل، نجد أن الطبقة العاملة في الصين تعد اليوم ما يقرب من ٣٥٠ مليون نسمة." من هؤلاء يوجد أكثر من ١٠٠ مليون هم حالياً موظفون في قطاعات ليست للدولة ويصنفون رسمياً عمالاً بأجر. كما أن نسبة كبيرة من أولئك الموظفين العاملين في ما تبقى من قطاع الدولة (مشاريع تملكها الدولة SOE أو مشاريع النواحي والقرى TVE) هم عملياً بوضعية عمال بأجر أيضاً. لذلك حصلت في الصين عملية تحول نحو البروليتاريا بالجملة تخللتها مراحل للخصخصة وخطوات اتخذت لفرض مزيد من المرونة على سوق العمالة (بما في ذلك التخلي عن التزامات الرفاه وتقاعد الشيخوخة من جانب المشاريع العامة). إضافة لذلك عملت الحكومة على "إفراغ الخدمات من محتواها." تقول هيئة رصد العمالة في الصين China Labor Watch "لا تحصل الحكومات الريفية على دعم من المناطق الأكثر غنى. فهي تفرض الضرائب على المزارعين في مناطق حكمها وتفرض رسوماً لا نهاية لها بغية تمويل المدارس والمشافي

وبناء الطرقات وحتى لتمويل جهاز الشرطة." الفقر يشتد ويتزايد بين أولئك الذين تخلفوا عن الركب بينما يتصاعد النمو هادراً بمعدل ٩ بالمائة. نحو ٢٧ مليون عامل فقدوا أعمالهم في الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ في المشاريع المملوكة للدولة عندما انخفض عدد هذه المشاريع من ٢٦٢٠٠٠ إلى ١٥٩٠٠٠. وما يدعو للعجب أيضاً أن الخسائر الصافية لفرص العمل في مجال التصنيع في الصين خلال العقد المنصرم من السنين أو نحو ذلك قد بلغ ١٥ مليوناً. وطالما أن النيوليبرالية تقتضي وجود قوة عمالة كبيرة وسهلة الاستغلال ولا حول لها ولا قوة، إذن فالصين بكل تأكيد مؤهلة لتكون اقتصاداً نيوليبرالياً إنما "بخصائص صينية".

غير أن تكديس الثروة واكتنازها على الطرف الآخر من السلّم الاجتماعي قصة أكثر تعقيداً. يبدو أن هذه العملية قد سارت عبر سلسلة من الفساد والخدع الخفية والاستيلاء المكشوف على الحقوق والأصول التي كانت ملكية مشتركة. عندما قامت الحكومات المحلية بتحويل أسهم في المشاريع إلى الإدارات في إطار استراتيجيتها لإعادة الهيكلية صار عدد كبير من هؤلاء المدراء "بين عشية وضحاها يملكون أسهماً بقيمة عشرات ملايين اليوان وذلك بوسائل مختلفة وشكلوا مجموعة جديدة من حيتان المال." وعندما أعيدت هيكلة المشاريع المملوكة للدولة لتصبح شركات مساهمة "أعطي المدراء أعداداً هامة من الأسهم" وخصصت لهم رواتب سنوية تعادل مائة ضعف أجر العامل العادي. كبار المدراء في شركة Tsingtao Brewery التي تحولت إلى شركة مساهمة عام ١٩٩٣ لم يصبحوا مالكين فقط لشريحة كبيرة من أسهم شركة مربحة (عملت على توطيد وترسيخ حضورها على مستوى البلاد وتزيد من قوتها الاحتكارية من خلال شرائها للعديد من معامل الخمور المحلية) بل خصصوا لأنفسهم أيضاً رواتب ممتازة جداً لكونهم مدراء. ولعبت دوراً بالغ الأهمية أيضاً العلاقات المميزة بين أعضاء الحزب والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والبنوك. فالمدراء في شركات مخصخصة حديثاً

بعد أن أعطوا عدداً معيناً من الأسهم صار بمقدورهم أن يقترضوا من البنوك (أو من الأصدقاء) ليشتروا الأسهم الباقية من العمال (وقسراً في بعض الأحيان، من خلال التهديد بالتسريح، على سبيل المثال). وحيث أن نسبة كبيرة من القروض المصرفية هي قروض معسرة أو هالكة، فإن المالكين الجدد إما أن يديروا الشركات بغرض إفشالها (تجريدها من الأصول لأجل مكاسب شخصية أثناء عملهم) أو أن يجدوا السبل لإنكار ما عليهم من ديون دون إعلان الإفلاس (بالمناسبة قانون الإفلاس في الصين ليس جيداً). وعندما تأخذ الدولة ٤٥ مليار دولار من القطع الأجنبي من عرق عمالة مستغلة لأعلى درجة وتسعف فيها البنوك في سبيل تغطية قروض هالكة تكون والحالة هذه تعيد توزيع الثروة من الطبقات الدنيا لتعطيها للطبقات العليا بدلاً من شطب الاستثمارات غير المنتجة. والمدراء الذين انعدمت ضمائرهم وتجردوا من المباديء الأخلاقية يستطيعون بسهولة السيطرة على الشركات التي خصخصت وعلى أصولها ويستغلونها في سبيل ثرائهم الشخصي.

وقد لعب رأس المال الوطني أيضاً دوراً بالغ الأهمية في خلق الثروات وتكديسها. بعد أن استفادت شركات صينية عديدة من نقل التكنولوجيا عبر المشاريع المشتركة لما يزيد عن عشرين عاماً، وتمتعت بنعمة الوصول إلى تجمعات كبيرة من العمالة الماهرة والمهارات الإدارية، ومن تسخير "الروح الحيوانية" للطموح في مجال الأعمال، أصبحت الآن في موقع يخولها منافسة الشركات الأجنبية ليس فقط في السوق المحلي بل وأيضاً على الساحة الدولية. ولم يعد هذا الحال يحدث في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة. فمثلاً، الشركة الحالية الصانعة للكمبيوتر التي تحتل المرتبة الثامنة عالمياً أحدثت في عام ١٩٨٤ من قبل جماعة من العلماء الصينيين بتمويل حكومي. ثم تحولت في أواخر التسعينيات من شركة توزيع إلى تصنيع وحققت لنفسها أكبر حصة في السوق الصينية. ودخلت هذه الشركة التي صارت تحمل الاسم لنوفو Lenovo في منافسة حادة مع اللاعبين الكبار واستحوذت مؤخراً على خط

إنتاج الكمبيوتر الشخصي من شركة IBM ليكون لها حضور أفضل في السوق العالمي. هذه الصفقة (التي، بالمناسبة، تهدد موقع تايوان في تجارة الكمبيوتر) تمكّن شركة IBM من بناء جسر متين يوصلها بسوق البرمجيات في الصين وفي الوقت عينه تمكّنها من بناء شركة عملاقة في الصين لصناعة الكمبيوتر لها امتدادات عالمية. ومع أن الدولة تحمل أسهماً في شركات مثل شركة لنوفو إلا أن استقلالها الإداري يضمن لها تملكاً ونظام مكافآت يتيح تزايد التركيز على ثروة المدراء التنفيذيين لتكون مساوية لمثيلاتهم في أي مكان آخر في العالم.

يبدو أن التطوير العقاري، وبخاصة داخل وحول المدن الكبرى وفي مناطق تنمية الصادرات، هو أيضاً سبيل مميز نحو تكديس الثروة في أيدي قلة من الناس. بما أن الفلاحين الذين يفلحون الأرض لا يملكون هذه الأرض فمن الممكن انتزاع الأرض منهم بسهولة وتحويلها إلى استخدامات مدينية مربحة، وترك هؤلاء الفلاحين دون قاعدة ريفية لكسب العيش وإجبارهم على الخروج من الأرض والدخول في سوق العمالة. أما التعويض المقدم لهؤلاء فهو عادة جزء صغير من قيمة الأرض التي أحالها مسؤولون حكوميون إلى المطورين. إن ما يقرب من ٧٠ مليون مزارع خسروا أراضيهم بهذه الطريقة خلال العقد المنصرم من السنين. وأما قادة الكوميونات، على سبيل المثال، فهم غالباً يؤكدون حقوق الأصول والملكية من خلال وضع اليد عند تفاوضهم مع مستثمرين أجانب أو مطورين عقاريين. ثم تثبت هذه الحقوق لاحقاً على أنها تخصهم أفراداً، وعملياً تحبس الحقوق المشتركة لصالح ومنفعة القلة. يقول وانغ: "في فوضى الفترة الانتقالية تم تحويل مقدار كبير من الأملاك الوطنية 'بصورة قانونية' وغير قانونية لفائدة أقلية صغيرة من الناس اقتصادياً وشخصياً" نشطت المضاربات في سوق الأراضي والعقارات وبخاصة في المناطق المدينية وحتى في ظل غياب منظومات واضحة لحقوق الملكية. وأصبحت مشكلة فقدان الأراضي الصالحة للزراعة بالغة الخطورة ما

جعل الحكومة تصدر قرارها بتعليق أعمال تحويل الأراضي عام ١٩٩٨ لحين تطبيق تخطيط أكثر عقلانية بخصوص استعمالات الأراضي. لكن الضرر الكبير قد وقع. أراض باهظة الأثمان تم تجميعها، والمطورون (مستفيدين من علاقات مميزة مع البنوك) بدؤوا العمل، وحققوا مكاسب ضخمة وتكدست الثروة بيد قلة من الناس. حتى على نطاق ضيق ومحدود يمكن للمرء أن يجني مزيداً من الأموال بمشاريع عقارية تفوق كثيراً ما يجنيه من عملية إنتاجية. وأصدق مثال على ذلك أن سيارة بقيمة ٩٠٠٠٠٠ دولار استطاع شراءها رجل كوّن ثروته من الأعمال العقارية.

لعبت دوراً في هذا المجال أيضاً عمليات المضاربة بقيم الأصول وفي معظم الحالات باستخدام ائتمان ممنوح بشروط مواتية. وظهر ذلك جلياً على وجه الخصوص في الأعمال العقارية المدينية داخل وحول المدن الكبرى مثل بكين وشنغهاي وشينزن ودونغ غوانغ وغيرها. أما المكاسب فكانت هائلة وخلال فترات وجيزة من الازدهار تخص عادة المضارب، لكن الخسائر التي تحدث أثناء الانهيارات المفاجئة فتتحمل البنوك القسم الأعظم منها. ففي هذه الساحات جميعاً بما في ذلك ساحة الفساد الخفية والتي يصعب تقدير حجمها نجد أن الاستيلاء على الأصول وفي أغلبه من قبل زعماء في الحزب أو مسؤولين حكوميين قد حوّلهم من وكلاء وعناصر لسلطة الدولة إلى رجال أعمال مستقلين وفاحشي الثراء قادرين على حماية ثرواتهم الجديدة وإن لزم الأمر من خلال تهريبها إلى خارج البلاد عبر هونغ كونغ.

لقد نشأت ثقافة الاستهلاك المفرط في المراكز المدينية الرئيسية أضيفت إليها مزايا خاصة للتفاوتات المتزايدة مثل مجتمعات محمية لسكن ذوي الدخل المرتفع (وتحمل أسماء من مثل بيفرلي هيلز) للأغنياء ومناطق استهلاك مميزة ومشهدية، مطاعم ونواد ليلية، مراكز تسوق ضخمة ومنتزهات في مدن عدة. وصلت ثقافة ما بعد الحداثة إلى شنغهاي. جميع زخارف التغرب موجودة لمن أراد رؤيتها، بما في ذلك التحولات في العلاقات الاجتماعية بما

في ذلك الفتيات اللاتي يتاجرن بالجنس وبجمالهن عند كل منعطف، والمؤسسات الثقافية (من الاحتفالات الصاخبة لانتخاب ملكة جمال العالم وحتى المعارض الفنية) التي تتشكل بسرعات مذهلة لخلق نسخ مبالغ فيها حتى السخرية لنيويورك ولندن وباريس. وما يسمى الآن "زبدية أرز الشباب" صارت المهيمنة حيث الجميع يدخل في مضاربات حول رغبات الآخرين في ذلك الصراع الدارويني للحصول على موقع. وقد لوحظت بكثير من الوضوح نتائج ذلك كله على النوع الاجتماعي حيث قال بعض النقاد " تصادف النسوة في المدن الساحلية النقيضين: هناك فرص أكبر لكسب مستويات من الدخل غير مسبوقة والتوظيف المهني، ومن جهة أخرى يجدن الأجور المنخفضة نسبياً في قطاع التصنيع أو فرص عمل في قطاع الخدمات في المطاعم والخدمة المنزلية والدعارة."

ويأتي المصدر الآخر لتكديس الثروة من الاستغلال المفرط لقوة العمالة وتحديداً الفتيات الشابات النازحات من المناطق الريفية. مستويات الأجور في الصين منخفضة للغاية وظروف العمل غير منظمة واستبدادية واستغلالية تخجل منها الأوصاف التي ذكرها كارل ماركس في روايته المؤلمة عن ظروف العمل في المصانع والمنازل في بريطانيا في المراحل الأولى من الثورة الصناعية في ذلك البلد. وما هو أكثر بغضاً من ذلك عدم دفع الأجور والالتزامات الخاصة بالتقاعد. تقول لي (Lee):

> "في قلب حزام الصدأ شن يانغ في الشمال الشرقي، وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١ لم تدفع أجور ما نسبته ٢٣,١% من العمال الموظفين، ولم تدفع الرواتب التقاعدية لما نسبته ٢٦,٤% من المتقاعدين. وعلى مستوى البلاد بأسرها ازداد العدد الإجمالي للعمال الذين لم يقبضوا أجورهم من ٢,٦ مليون عام ١٩٩٣ إلى ١٤ مليون عام ٢٠٠٠ ولم تقتصر المشكلة على جهات صناعية مفلسة أو قديمة لديها متقاعدون

وعمال مسرحون. تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن ٧٢,٥% من ما يقرب من ١٠٠ مليون من العمال المهاجرين في البلاد لم يقبضوا أجورهم. وبلغ إجمالي الدين من الأجور غير المدفوعة نحو ١٢ مليار دولار (أو ١٠٠ مليار يوان). وما نسبته ٧٠% من هذا المبلغ في تجارة البناء."

إن القسم الأكبر من تراكم رأس المال لدى الشركات الخاصة والأجنبية مصدره أجور العمالة غير المدفوعة. فكانت النتيجة اندلاع احتجاجات عمالية عنيفة في مناطق عدة. وبرغم أن العمال الصينيين يبدون على استعداد للقبول بعمل لساعات طويلة وفي ظروف العمل البائسة وانخفاض الأجور الذي هو جزء من ثمن الحداثة والنمو الاقتصادي إلا أن عدم دفع الأجور والرواتب التقاعدية شيء آخر. وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة وتيرة العرائض والشكاوي المقدمة إلى الحكومة المركزية في هذا الشأن، وكان من شأن عدم وجود رد حكومي كاف أن أفضى إلى الفعل المباشر. ففي مدينة لياويانغ Liaoyang في الشمال الشرقي تظاهر أكثر من ٣٠٠٠٠ عامل من عشرين مصنعاً معلنين احتجاجاتهم لبضعة أيام في عام ٢٠٠٢ فيما عرف بأنها "أكبر مظاهرة من نوعها منذ أعمال القمع في ساحة تيانانمان". وفي مدينة جياماسو Jiamaso بشمال الصين حيث تشكل البطالة ما نسبته ٨٠ بالمائة من سكان المدينة ويعيشون على أقل من ٢٠ دولار بالأسبوع بعد أن أغلق أبوابه فجأة مصنع للنسيج يوفر فرص عمل لنحو ١٤٠٠٠ عامل، اندلع الفعل المباشر بعد انقضاء شهور على تقديم شكاوي للحكومة دون جواب. "في بعض الأيام يقوم المتقاعدون بإقفال حركة المرور في الطريق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، يجلسون القرفصاء في أرتال متتالية على الرصيف. وفي أيام أخرى يقعد الآلاف من عمال النسيج المسرحين على خطوط سكة الحديد فيعطلون هذه الخدمة. في أواخر كانون الأول/ ديسمبر استلقى عمال من مصنع لعجائن الورق يعاني من المصاعب

مثل جنود متجمدين على مدرج مطار جياماسو الوحيد فمنعوا الطائرات من الهبوط." ويتضح من معلومات الشرطة أن "نحو ثلاثة ملايين عامل شاركوا في الاحتجاجات" عام ٢٠٠٣. وقد تم حتى وقت قريب احتواء الصراعات من هذا النوع وإبقاؤها منعزلة، ومشتتة، وغير منظمة وبكل تأكيد دون انتشارها في الإعلام. غير أن الروايات المتداولة في الآونة الأخيرة تشير إلى اندلاع صراعات أكثر انتشاراً على نطاق واسع. ففي إقليم أنهوي Anhui، على سبيل المثال، تظاهر نحو ١٠٠٠٠ من عمال النسيج والمتقاعدين احتجاجاً على تناقص مبالغ التقاعد وانعدام التأمين الصحي والتعويضات عن الإصابات." وفي دونغ غوان واجهت شركة ستيلا Stella International Ltd.، التايوانية لصناعة الأحذية والتي لديها ٤٢٠٠٠ موظف "إضرابات في هذا الربيع ما لبثت أن صارت عنيفة. وفي مرحلة منها قام ما يزيد عن ٥٠٠ من العمال بسلب ونهب وتخريب منشآت الشركة واعتدوا على أحد المسؤولين التنفيذيين في الشركة وأصابوه إصابات بالغة ما استدعى تدخل الشرطة الذين دخلوا إلى المصنع واعتقلوا زعماء المضربين."

تشير التقارير إلى أن جميع أنواع الاحتجاجات "وأكثرها كان عنيفاً، اندلعت في جميع أنحاء البلاد وبتواتر متزايد في الشهور الأخيرة." كما اندلعت أيضاً احتجاجات وأعمال شغب في جميع أنحاء الصين بسبب الاستيلاء الجاري على الأراضي في المناطق الريفية. إنما ليس من السهل أن يتوقع المرء ما إذا كانت هذه الاحتجاجات قد تؤدي إلى حركة جماهيرية واسعة أم لا. لكن الحزب بكل تأكيد يخشى من انهيار محتمل للنظام وهو يعبئ قوى الحزب والشرطة إلى اتخاذ إجراءات مسبقة للحؤول دون انتشار أي تحرك اجتماعي عام قد ينشأ. وهنا تبدو استنتاجات لي Lee بخصوص طبيعة "الذاتية"(*) السياسية. تقول السيدة لي إن عمال الدولة والعمال الوافدين

(*) الذاتية Subjectivity مذهب يقيّم المعتقدات السياسية على أساس من الخبرة الذاتية (م.).

على حد سواء يرفضون مصطلح الطبقة العاملة ويرفضون "الطبقة من حيث كونها الإطار الحدسي لتشكيل الخبرة الجمعية." وهم لا يرون أنفسهم أيضاً العمالة العقدية والحقوقية والمجردة التي تفترضها عادة نظريات الحداثة الرأسمالية" بل يحملون حقوقاً قانونية فردية. هم يستلهمون عوضاً عنها فكرة ماوتسي تونغ التقليدية المتمثلة في "العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازية الذين تكون مصالحهم جميعاً منسجمة معاً ومع الدولة." وبهذه الطريقة يستطيع العمال "أن يطالبوا أخلاقياً بحماية الدولة وتعزيز قيادة ومسؤولية الدولة أمام أولئك الذين تحكمهم." من أجل هذا فإن هدف أي حركة جماهيرية يتمثل في جعل الدولة المركزية تطبق تفويضها الثوري في مواجهة الرأسماليين الأجانب والمصالح الخاصة والسلطات المحلية.

لكن أحداً لا يعرف يقيناً ما إذا كانت الدولة في الصين قادرة الآن أو هي على استعداد لأن تطبق وتفي بهذه المطالبات الأخلاقية وبالتالي تحتفظ بشرعيتها أم لا. حين وقف محام مرموق ليدافع عن عامل يحاكم بتهمة قيادة تظاهرة عنيفة في المصنع قال "كان الحزب الشيوعي قبل الثورة يقف إلى جانب العمال في نضالهم ضد استغلال الرأسمالية لهم بينما نجد الحزب الشيوعي اليوم يقاتل جنباً إلى جنب مع الرأسماليين ذوي الدم البارد في صراعهم ضد العمال." وعلى الرغم من وجود مظاهر عديدة لسياسة الحزب الشيوعي وضعت أصلاً لإحباط تشكل طبقة رأسمالية إلا أن الحزب وافق أيضاً على برولتيارية قوة العمل في الصين، وعلى تحطيم "زبدية الأرز الحديدية"، وعلى إفراغ الحمايات الاجتماعية من مضمونها، وفرض رسوم على المستهلك، وإقامة نظام مرن لسوق العمالة، وخصخصة أصول كانت في السابق ملكية مشتركة. لقد أنشأ نظاماً اجتماعياً تستطيع فيه المشاريع الرأسمالية أن تتشكل وتعمل بحرية. وبفعله هذا حقق نمواً سريعاً وخفف الفقر للكثيرين من الناس لكنه احتضن أيضاً تركيزات كبيرة للثروة في الصفوف العليا للمجتمع. علاوة على ذلك، شهدت العضوية في الشركات داخل الحزب

تزايداً ملحوظاً (حيث ارتفعت من ١٣,١ بالمائة عام ١٩٩٣ إلى ١٩,٨ بالمائة عام ٢٠٠٠). ومن الصعوبة بمكان معرفة ما إذا كان ذلك يعكس دفقاً كبيراً للمقاولين الرأسماليين أم تلك الحقيقة القائلة بأن عدداً لا بأس به من أعضاء الحزب استغلوا امتيازاتهم ليصبحوا رأسماليين بوسائل مشكوك فيها. وعلى أية حال يؤشر هذا الواقع إلى تزايد اندماج النخبة من الحزبيين مع النخبة من رجال الأعمال بطرائق معروفة كثيراً داخل الولايات المتحدة. أما الروابط بين العمال والتنظيم الحزبي فقد أصبحت متوترة. وما إذا كان هذا التحول الداخلي لهيكلية الحزب سوف يعزز صعود ذلك النوع نفسه للنخبة من التكنوقراط التي قادت الحزب الثوري المكسيكي PRI نحو لبرلة جديدة كلياً فهذا ما يُترك للمستقبل. ولكن لا يمكن استبعاد فكرة أن "الجماهير" سوف تسعى لاستعادة الشكل الذي انفردت فيه لسلطة الطبقة الواحدة. فالحزب الآن قد اصطف ضدهم وهو دون شك مستعد لاستخدام احتكاره للعنف للقضاء على أي معارضة ولإخراج الفلاحين من أرضهم ولكبح المطالبات المتصاعدة ليس للدمقرطة فحسب بل ولمقدار يسير من عدالة التوزيع. وقد نخلص للقول بأن الصين قد انتقلت بكل تأكيد نحو تبني النيوليبرالية ونحو إعادة تشكيل سلطة الطبقة الواحدة، ولو أنها "بخصائص صينية متميزة." لكن النظام السلطوي الشمولي واستلهام القومية وإعادة إحياء بعض خيوط الامبراطورية تشير بوضوح إلى أن الصين قد تكون في عملية انتقال، ولو من اتجاه مختلف، نحو الالتقاء مع موجة المحافظين الجدد المنطلقة بقوة داخل الولايات المتحدة. وهذا الأمر لا يبشر بخير للمستقبل.

الفصل السادس

محاكمة النيوليبرالية

من الثابت أن الولايات المتحدة والصين هما المحركان الاقتصاديان اللذان دفعا العالم للخروج من الركود العام الذي أصابه بعد عام ٢٠٠١. ومن سخرية الأقدار أن هاتين الدولتين كانتا تتصرفان تصرف دولتين تعملان طبقاً لنظريات ومباديء كينز Keynes في عالم يفترض فيه أنه محكوم بقواعد نيوليبرالية. فقد لجأت الولايات المتحدة للتمويل الضخم من العجز لعسكرتها ولميولها الاستهلاكية بينما قامت الصين بتمويل من الدين بقروض مصرفية هالكة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية ورأس المال الثابت. وقد يزعم النيوليبراليون المتزمتون أن الركود إشارة تدل على تحول غير كامل وغير كاف نحو النيوليبرالية، وللبرهان على ما يقولون قد يشيرون بقوة إلى عمليات صندوق النقد الدولي وإلى ذلك الجيش العرمرم من أفراد جماعات الضغط الذين يتلقون رواتب جيدة جداً في واشنطن والذين يعملون بانتظام في سبيل تشويه عملية وضع ميزانية الولايات المتحدة بحيث تخدم مصالحهم الشخصية. لكن ادعاءاتهم ومزاعمهم هذه يستحيل التحقق منها، إنما عندما يقدمونها فهم يسيرون على خطى سلسلة طويلة من المنظرين الاقتصاديين المرموقين الذين يقولون بأن كل شيء سيكون مفيداً للعالم لو أن الجميع تصرفوا طبقاً لنصائحهم المذكورة في مؤلفاتهم.

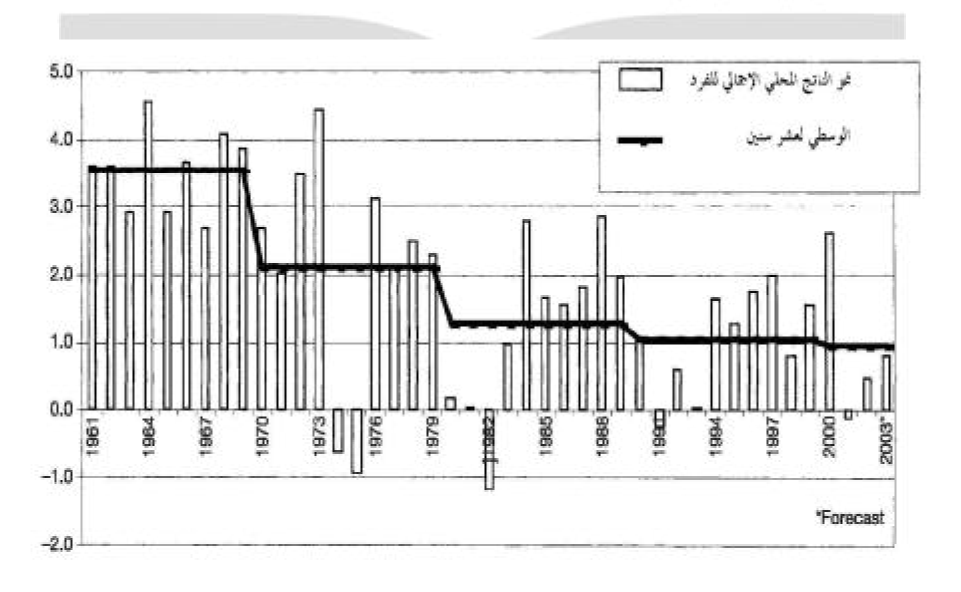
ولكن، ثمة تفسيراً أكثر شؤماً من هذه العبارة التي تبدو صحيحة ظاهرياً إذا وضعنا جانباً، وأعتقد أن علينا أن نضع جانباً، ذلك الادعاء بأن التحول نحو النيوليبرالية هو مجرد مثال لنظرية غير صحيحة انتشرت جامحة (بحسب الاقتصادي المعروف ستيغليتز Stiglitz) أو حالة من السعي الأحمق نحو المدينة الفاضلة الكاذبة (بحسب الفيلسوف السياسي المحافظ جون غري John Gray) عندئذ نجد أمامنا توتراً بين رأسمالية دائمة من جهة وعودة/إعادة تكوين سلطة الطبقة الحاكمة، من جهة أخرى. وإذا كنا عند نقطة تناقض صريح بين هذين الهدفين عندئذ يزول كل شك لدينا إزاء أي الجانبين تميل حالياً إدارة الرئيس بوش، وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار سعيها الحثيث لخفض الضرائب المفروضة على الشركات والأغنياء. وعلاوة على ذلك، فإن أزمة مالية تستفزها جزئياً سياساتها الاقتصادية المتهورة قد تسمح للحكومة الأمريكية أن تتخلص نهائياً من أي التزام لتقديم الرفاه لمواطنيها فيما عدا تقوية وتعزيز تلك القوة العسكرية والأمنية اللازمة للقضاء على أي تحرك اجتماعي وفرض النظام العالمي. ولكن قد تهيمن الأصوات الأكثر تعقلاً ورزانة داخل الطبقة الرأسمالية، بعد أن تكون قد استمعت جيداً لتحذيرات بول فولكر Paul Volcker وأمثاله حول وجود احتمالات كبيرة لأزمة مالية خطيرة في غضون الأعوام الخمسة القادمة. وهذا سوف يعني تقليصاً لبعض الامتيازات وبعض السلطة التي ما فتئت تتراكم على مدى الأعوام الثلاثين الماضية عند الصفوف الأعلى من الطبقة الرأسمالية. غير أن المراحل السابقة من تاريخ الرأسمالية قد لا تبشر بالخير عندما برز خيار مماثل – وهنا قد تتبادر إلى الذهن أحداث عام ١٨٧٣ أو أحداث عشرينيات القرن الماضي. فالطبقات العليا بسبب إصرارها على الطبيعة المقدسة لحقوقها في الملكية فضلت تحطيم النظام على أن تتنازل عن أي من امتيازاتها وسلطتها. ومن خلال عملها هذا لم تنسَ مطلقاً مصالحها الخاصة ذلك أنها إن أحسنت التموضع تستطيع الاستفادة من الانهيار مثل محامين بارعين للتفليسة،

بينما نغرق نحن والباقون في الطوفان المروّع. قد يدرك الطوفان بعضاً من أفراد هذه الطبقة العليا إلا أنهم قد يهربون من نوافذ وول ستريت، وهذا النموذج ليس قاعدة عامة. أما الخوف الوحيد الذي يخالجهم فهو خوفهم من حركات سياسية قد تهدد بمصادرتهم أو خوفهم من عنف ثوري. ومع أنهم يأملون بأن الجهاز العسكري المتطور جداً الذي يملكونه (بفضل المجمع الصناعي العسكري) سوف يحمي ثروتهم وسلطتهم إلا أن إخفاق هذا الجهاز في تهدئة العراق بسهولة على الأرض قد يجعلهم يترددون ويفكرون ملياً. والمعروف لدى الجميع أن الطبقات الحاكمة قلما تتنازل طوعاً عن أي من سلطاتها، هذا إذا قبلت، وأنا لا أرى ما يجعلني أعتقد أنهم قد يفعلون هذه المرة. غير أن المفارقة في هذا السياق أن حركة ديمقراطية اجتماعية قوية للطبقة العمالية هي الآن في موقع لتخليص الرأسمالية أفضل كثيراً من قوة وسلطة الطبقة الرأسمالية نفسها. قد يبدو هذا القول استنتاجاً مضاداً للثورة لدى أولئك الذين هم في أقصى اليسار إلا أنه ليس خلواً من عنصر قوي للمصلحة الذاتية في الوقت عينه لا سيما وأن الناس العاديين هم الذين يعانون ويتعرضون للمجاعة وحتى يموتون عند وقوع الأزمات الرأسمالية (أنظر حال أندونيسيا والأرجنتين) وليس الطبقات العليا. فإذا كانت السياسة المفضلة لدى النخب الحاكمة تتمثل في قولهم "أنا ومن بعدي الطوفان" عندئذ سوف يغرق الطوفان الذين لا حول لهم ولا قوة والذين هم آخر المرتابين بينما تكون النخب مالكة للسفن المعدة الإعداد الجيد التي بها ينجون من الغرق، ولو لفترة محدودة في الحد الأدنى.

منجزات نيوليبرالية

ما ذكرته آنفاً لا يخرج عن دائرة التكهنات. لكننا نستطيع القيام بدراسة وافية ومسهبة للسجل التاريخي والجغرافي للبرلة الجديدة بحثاً عن أدلة تثبت قوتها في تقديم الدواء الشافي المعافي للأمراض السياسية

والاقتصادية التي تتهددنا جميعاً. والسؤال الذي يطرح نفسه إذن هو إلى أي درجة نجحت النيوليبرالية في تحفيز تراكم رأس المال؟ عند الإجابة عن هذا السؤال يتبين لنا أن سجلها الفعلي مليء بكل ما يبعث على الحزن. كانت معدلات النمو العالمي الإجمالية ٣,٥ بالمائة أو نحو ذلك في ستينيات القرن الماضي ثم انخفضت وحتى من خلال أعوام السبعينيات التي شهدت اضطرابات كثيرة إلى ٢,٤ بالمائة. لكن معدلات النمو بعد ذلك التي سجلت ١,٤ بالمائة و١,١ بالمائة للثمانينيات والتسعينيات على التوالي تدل دلالة واضحة على أن النيوليبرالية قد أخفقت عموماً في تحفيز النمو على النطاق العالمي (انظر الشكل رقم ٦-١). وفي بعض الحالات، مثل مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، وبلدان وسط أوروبا التي خضعت لــ "العلاج بالصدمة" النيوليبرالية، كانت ثمة خسائر كارثية. ففي أعوام التسعينيات انخفض دخل الفرد في روسيا بمعدل ٣,٥ بالمائة سنوياً.



الشكل رقم ٦-١: معدلات النمو العالمي، سنوياً ولكل عشرة أعوام (١٩٦٠ – ٢٠٠٣)

باتت نسبة كبيرة من السكان في حالة من الفقر المدقع، ونتيجة لذلك انخفض متوسط العمر المتوقع عند الذكور خمس سنوات. وعلى هذا النحو كانت تجربة أوكرانيا. بولونيا فقط التي لم تأخذ بنصيحة صندوق النقد الدولي أظهرت تحسناً ملحوظاً. وفي معظم دول أمريكا اللاتينية أنتجت النيوليبرالية ركوداً اقتصادياً ("العقد الضائع من السنين" في الثمانينيات) أو فترات نمو مفاجئة تعقبها انهيارات اقتصادية (كما في الأرجنتين). وفي أفريقيا لم تفعل شيئاً على الإطلاق لإحداث تغييرات إيجابية. ولم تترافق النيوليبرالية مع أي سجل إيجابي للنمو إلا في شرق وجنوب شرق آسيا. وقد تبعتهما الهند مؤخراً وإلى حد ما، وفي هذه المنطقة عينها لم تلعب الدور الهام جداً إلا الدول السائرة على درب النمو لكنها ليست نيوليبرالية حقاً. فالمفارقة واضحة جداً وصارخة بين النمو في الصين (١٠ بالمائة تقريباً سنوياً) والتراجع الشديد في النمو في روسيا (-٥ر٣ بالمائة سنوياً). التوظيف غير الرسمي ارتفع كثيراً في العالم بأسره (تشير التقديرات إلى أن معدلات التوظيف ارتفعت من ٢٩ بالمائة من السكان النشطين اقتصادياً في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات إلى نحو ٤٤ بالمائة في التسعينيات) والمؤشرات العالمية كافة تقريباً بخصوص المستويات الصحية ومتوسط عمر الفرد المتوقع ووفيات الأطفال وما شابه ذلك تدل على خسائر وليس مكاسب فيما يتعلق بخير وفائدة الناس منذ الستينيات. صحيح أن نسبة الفقراء في العالم قد انخفضت إلا أن ذلك عائد كله تقريباً لتحسينات أجريت في الهند والصين وحدهما. لكن تخفيض التضخم والسيطرة عليه هما الشيئان الوحيدان اللذان يمكن النيوليبرالية أن تدعي النجاح بتحقيقهما.

ليس ثمة شك بأن المفارقات دوماً بغيضة، وهي أشد بغضاً عند الحديث عن اللبرلة الجديدة. فاللبرلة الجديدة المقيدة في السويد على سبيل المثال أعطت نتائج أفضل كثيراً من اللبرلة الجديدة المستدامة في المملكة المتحدة. دخل الفرد في السويد أعلى، والتضخم أدنى، ووضعية هذا البلد

في الحساب الجاري مع باقي دول العالم أفضل، وجميع مؤشرات الوضع التنافسي ومناخ الأعمال في الحدود الأعلى. مؤشرات جودة الحياة أعلى. والسويد تحتل المرتبة الثالثة في العالم في متوسط العمر المتوقع بالمقارنة مع المملكة المتحدة التي تأتي في المرتبة التاسعة والعشرين. معدل الفقر في السويد يبلغ ٦,٣ بالمائة بالمقارنة مع ١٥,٧ بالمائة في المملكة المتحدة، وبينما تشكل مكاسب أغنى عشرة بالمائة من سكان السويد ما يعادل ٦,٢ أمثال مداخيل أفقر عشرة بالمائة من السكان، فإن الرقم المماثل في المملكة المتحدة هو ١٣,٦. إضافة لذلك فإن الأمية بالسويد أدنى والحراك الاجتماعي أكبر.

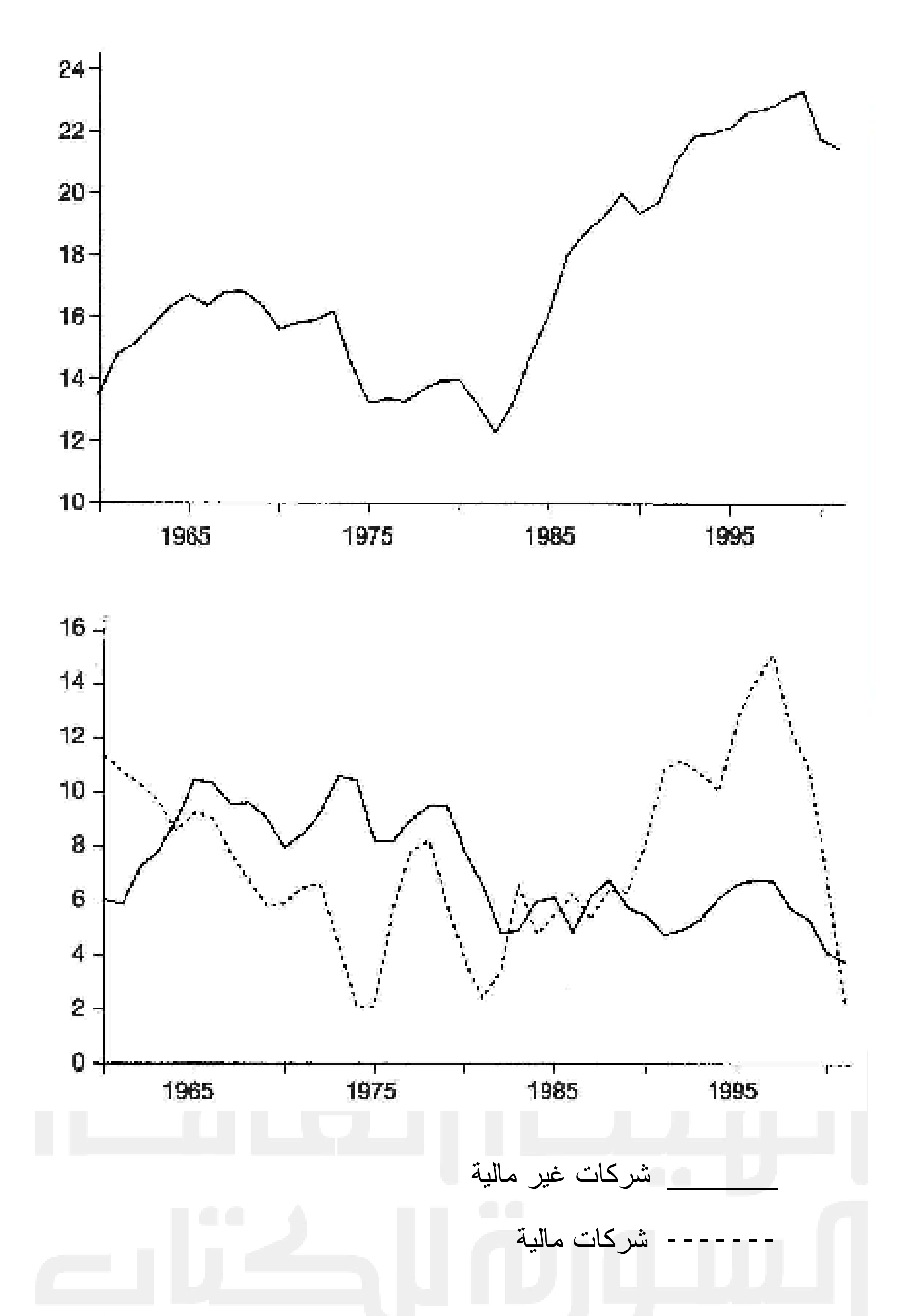
لو أن هذا النوع من الحقائق عرفت على نطاق واسع لسكت الحديث دون شك عن كيل المديح للنيوليبرالية وعن شكلها المميز للعولمة. فلماذا، إذن، بات الكثيرون على قناعة بأن اللبرلة الجديدة ومن خلال العولمة هي "البديل الوحيد"، وبأنها قد نجحت؟ للجواب عن هذا السؤال يبرز سببان: أولهما، أن سرعة التأثر بالتطورات الجغرافية المتفاوتة قد تزايدت مؤخراً، ما أتاح لمناطق معينة أن تحقق تقدماً مشهدياً (لمرة واحدة في الحد الأدنى) على حساب مناطق أخرى. فمثلاً، لو أن سني الثمانينيات كانت تخص اليابان و"النمور" الآسيوية وألمانيا الغربية عموماً، ولو أن أعوام التسعينيات كانت تخص الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إذن لكانت حقيقة أن "النجاح" يمكن إحرازه في مكان ما قد حجبت حقيقة أن اللبرلة الجديدة أخفقت عموماً في تحفيز النمو أو تحسين حياة الإنسان. وثانياً، سجلت اللبرلة الجديدة، من حيث كونها عملية وليست نظرية، نجاحاً هائلاً من وجهة نظر الطبقات العليا. فهي إما أنها أعادت سلطة الطبقة الواحدة إلى النخب الحاكمة (كما في الولايات المتحدة، وإلى حد ما في بريطانيا – أنظر الشكل رقم ١-٣) أو أنها خلقت الظروف الملائمة لتشكل طبقة رأسمالية (كما في الصين والهند وروسيا، وغيرها من الدول). وبوجود

الإعلام الذي تهيمن عليه مصالح الطبقة العليا يمكن الترويج للأسطورة القائلة إن الدول فشلت اقتصادياً لأنها لم تكن منافسة (وبذلك تخلق الطلب على المزيد من الإصلاحات النيوليبرالية). وقد فُسر تزايد اللامساواة الاجتماعية داخل منطقة ما بأنه ضروري لتشجيع أخطار الأعمال والابتكار التي تمنح القوة التنافسية وتحفز النمو. وإذا ساءت ظروف الطبقات الدنيا فالسبب أن هذه الطبقات ولأسباب شخصية وثقافية فشلت في تعزيز رأسمالها البشري الهام (من خلال التفاني في التحصيل العلمي واكتساب أخلاق العمل البروتستانية والخضوع لانضباطية العمل والمرونة وما شابه ذلك). خلاصة القول إن مشكلات معينة نشأت بسبب انعدام القوة التنافسية أو بسبب تقصير شخصي أو ثقافي أو سياسي. تقول الحجة في العالم النيوليبرالي الدارويني بأن البقاء للأقوى.

وبالطبع كان ثمة العديد من التغيرات المشهدية في التأكيد في ظل اللبرلة الجديدة وهذه التغيرات أكسبت اللبرلة مظهر الدينامية التي لا يمكن تصديقها. وقد تزامن صعود التمويل والخدمات المالية مع تبدل ملحوظ في التعويضات داخل الشركات المالية (انظر الشكل رقم ٦-٢) وكذلك في نزوع الشركات الكبرى (مثل شركة جنرال موتورز) نحو دمج هاتين الوظيفتين. فقد ارتفع التوظيف في هذين القطاعين كثيراً وبما يدعو للدهشة. ولكن توجد في الوقت عينه أسئلة وشكوك حول مدى إنتاجية هذا الدمج. فقد تبين أن القسم الأعظم من عمل المال يدور حول المال نفسه ولا شيء سواه. والمكاسب في المضاربات هي على الدوام ما يتم السعي إليه وبالدرجة التي يمكن بها الحصول على هكذا مكاسب يمكن إنجاز كل أشكال التبدلات في السلطة. وما يسمى مدناً عالمية لوظائف المال والسلطة قد باتت جزراً للثروة والامتياز تملؤها ناطحات سحاب شاهقة ومكاتب تبلغ مساحتها ملايين الملايين من الأقدام المربعة تؤوي بداخلها هذه العمليات. وفي داخل هذه الأبراج المشيدة يخلق التداول بين طبقات البنيان المقادير

الكبيرة من الثروة الخيالية. إضافة لذلك أصبحت أسواق المضاربات في عقارات المدن المحرك الرئيسي لتراكم رأس المال. مشهد الأفق المتغير سريعاً في مانهاتن وطوكيو ولندن وباريس وفرانكفورت وهونغ كونغ والآن شانغهاي بات الآن منظراً رائعاً ومتعة للناظر.

وإلى جانب هذا كله حصل انفجار استثنائي غير عادي في تكنولوجيا المعلومات. ففي عام ١٩٧٠ أو نحو ذلك كان ما نسبته ٢٥ بالمائة من الاستثمار في هذا الميدان يدخل الإنتاج وما يكافيء ذلك يدخل البنية التحتية الفيزيائية أما في عام ٢٠٠٠ فقد شكلت تكنولوجيا المعلومات ما نسبته ٤٥ بالمائة تقريباً من مجمل الاستثمارات بينما تراجعت الحصص النسبية للاستثمار في الإنتاج والبنية التحتية. وساد الاعتقاد في التسعينيات بأن هذا الواقع يرمز إلى نشوء اقتصاد المعلومات الجديد. لكنه في حقيقة الأمر شكّل انحيازاً مؤسفاً في طريق التغيير التكنولوجي بعيداً عن الإنتاج وعن تشكيل البنية التحتية ونحو خطوط تتطلبها العمليات المالية التي تحركها الأسواق والتي تمثل السمة المميزة للبرلة الجديدة. تكنولوجيا المعلومات هي التكنولوجيا المميزة للنيوليبرالية. وهي الأكثر نفعاً لأنشطة المضاربات لتعظيم عدد عقود السوق قصيرة الأجل مما هي في أعمال تحسين الإنتاج. واللافت في هذا السياق أن ميادين الإنتاج الرئيسية التي حققت المكاسب هي الصناعات الثقافية الناشئة (مثل الأفلام والفيديو وألعاب الفيديو والموسيقى والإعلان والعروض الفنية) التي تتخذ من تكنولوجيا المعلومات أساساً للابتكار ولتسويق المنتجات الجديدة. فكان من شأن التكالب على هذه القطاعات الجديدة أن أبعد الاهتمام عن الإخفاق في الاستثمار في البنية التحتية الفيزيائية والاجتماعية الأساسية. وفي هذا المنحى كله انطلق التكالب حول "العولمة" وكل ما تعنيه هذه العولمة من معاني بناء اقتصاد عالمي متكامل كلياً ومختلف كلياً.



الشكل رقم ٦-٢: هيمنة رأس المال التمويلي: القيمة الصافية ومعدلات ربح الشركات المالية وغير المالية في الولايات المتحدة (١٩٦٠-٢٠٠١)

غير أن الانجاز الجوهري الرئيسي للبرلة الجديدة تمثل في إعادة توزيع الثروة والدخل عوضاً عن توليد الثروة والدخل. وقد قدمت في موضع آخر من هذا الكتاب توصيفاً للآليات الرئيسية التي يتحقق بها ذلك تحت عنوان "التراكم من خلال نزع الحيازة." وأعني بهذا استمرار وانتشار ممارسات التراكم التي عالجها كارل ماركس على أنها عمليات "بدائية" أو "أصلية" أثناء نشوء الرأسمالية. تتضمن هذه الممارسات تحويل كل شيء إلى سلعة وخصخصة الأرض والطرد القسري للسكان الفلاحين (أنظر الحالات الموصوفة آنفاً حول ما جرى في المكسيك والصين حيث يعتقد أن سبعين مليوناً من الفلاحين قد أجبروا على النزوح من أراضيهم في السنوات الأخيرة)، وتحويل الأشكال المختلفة لحقوق الملكية (الملكية المشتركة أو الجمعية أو ملكية الدولة ... الخ) إلى حقوق ملكية خاصة حصرية (وأكثرها تمثيلاً الصين)، طمس الحقوق في المرافق العامة، وجعل قوة العمالة سلعة بالإضافة إلى إعاقة نمو الأشكال البديلة (الأصلية) للإنتاج والإستهلاك، وعمليات استعمارية وكولونيالية وإمبريالية لمصادرة الأصول (بما في ذلك الثروات الطبيعية)، ونقدية القطع والضرائب وتحديداً للأراضي، وتجارة الرقيق (التي ما زالت مستمرة وعلى وجه الخصوص في الجنس) والربا، والدَّين الوطني وما هو أكثر دماراً استخدام نظام الائتمان وسيلة راديكالية للتراكم من خلال نزع الحيازة. والدولة بما لديها من احتكار للعنف وتعريف لما هو شرعي وقانوني، تلعب دوراً حاسماً في دعم هذه العمليات وتشجيعها. ونستطيع الآن أن نضيف إلى قائمة الآليات هذه مجموعة كبيرة من الوسائل والأساليب مثل استخراج ريوع الإيجارات من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وتلاشي أو محو الأشكال المختلفة لحقوق الملكية المشتركة (مثل معاشات الدولة التقاعدية والإجازات من العمل مدفوعة الأجر وحرية الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية) التي كسبها الناس عبر جيل أو أكثر من الصراع الطبقي. ولعل اقتراح خصخصة جميع حقوق المعاش التقاعدي

من الدولة (التي كانت تشيلي في طليعة المنادين به في ظل الحكم الدكتاتوري) هو على سبيل المثال واحد من الأهداف الأثيرة والمحببة عند الجمهوريين في الولايات المتحدة.

يتميز التراكم من خلال نزع الحيازة بأربع مزايا رئيسية هي :

١- **الخصخصة والتسليع**: كان تحويل الأموال العامة إلى شركات وسلع، وكذلك الخصخصة، ولا يزال الميزة الأبرز للمشروع النيوليبرالي. فالهدف الرئيسي والأول لهذا المشروع فتح ميادين جديدة لتراكم رأس المال في مجالات كانت ولا تزال تعتبر خارج حدود حسابات الربحية. المرافق العامة بكل أشكالها وأنواعها (المياه والاتصالات والنقل) وكذلك التقديمات الاجتماعية (الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والتقاعد) والمؤسسات العامة (الجامعات ومخابر البحوث والسجون) وحتى الخدمات الاجتماعية الضرورية لتحسين أحوال بعض الفئات الاجتماعية (كما يدل على ذلك "جيش" من المتعهدين من القطاع الخاص العاملين إلى جانب القوات المسلحة في العراق) خضعت للخصخصة إلى درجة معينة في جميع أنحاء العالم الرأسمالي وخارجه (في الصين على سبيل المثال). حقوق الملكية الفكرية الثابتة والمعتمدة من خلال ما يسمى اتفاقية TRIPS في منظمة التجارة العالمية تحدد المواد الوراثية وبلازما البذور وكل أنواع المنتجات الأخرى على أنها حقوق خاصة. وعندئذ يمكن انتزاع عائدات الإيجار لقاء استخدامها من السكان الذين تلعب ممارساتهم دوراً حاسماً في تطوير هذه المواد الوراثية. وقد تفشت وعمت بشكل غير معقول أعمال القرصنة الحيوية biopiracy ونهب مخزون العالم من الموارد الوراثية وكل ذلك لأجل منفعة وفائدة عدد قليل جداً من الشركات الكبرى المتخصصة بصناعة الأدوية. وما هذا النضوب المتصاعد للمرافق العامة في البيئة العالمية

(الأرض والهواء والمياه) وكذلك التآكل الواسع الانتشار للمواطن الطبيعية للحيوان والنبات التي تستبعد كل شيء ما خلا الطرائق ذات الكثافة الرأسمالية للإنتاج الزراعي إلا نتيجة ذلك التحول الواسع للطبيعة بكل أشكالها إلى سلعة، أو ما اصطلح على تسميته بالتسليع. وتسليع الأشكال الثقافية والتاريخ والإبداع الفكري (من خلال السياحة) تستتبع نزع الحيازات بالجملة (صناعة الموسيقى حظيت بسمعة رديئة لمصادرتها واستغلالها لثقافة وإبداع عامة الشعب). وكما كان الحال في الماضي يجري استخدام سلطة الدولة مراراً للقيام بهذه الأعمال قسراً وكرهاً ضد إرادة الشعوب. ومن ناحية أخرى، لا بد من القول إن إلغاء الأطر التنظيمية الهادفة إلى حماية العمالة والبيئة من التآكل قد نجم عنها فقدان للحقوق. كما أن إعادة حقوق الملكية العامة التي كسبت عبر سنوات طويلة من صراع طبقي مرير (مثل حق المعاش التقاعدي من الدولة وحق الخدمات الاجتماعية والرفاه وحق الرعاية الصحية الوطنية) إلى مجال القطاع الخاص يظل السياسة الأشد فظاعة ورداءة في سياسات نزع الحيازة التي غالباً ما يكون الاستحواذ عليها ضد رغبات السكان السياسية عموماً. إن هذه العمليات كافة ترقى لأن تكون نقلاً للأموال والأصول من النطاق الشعبي والعام إلى الميادين الخاصة وامتيازات الطبقة.

٢- **العمليات المالية**: تميزت تلك الموجة العارمة من الأعمال المالية التي انطلقت بعد عام ١٩٨٠ بأسلوبها المضاربي واللصوصي. فقد ارتفع الحجم الإجمالي اليومي للتعاملات المالية في الأسواق الدولية الذي سجل ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٣٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٠١. وبلغ الحجم السنوي للتداولات عام ٢٠٠١ مبلغ ٤٠ تريليون دولار بالمقارنة مع مبلغ ٨٠٠ مليار دولار اللازم لدعم التجارة الدولية

وتدفقات الاستثمارات الإنتاجية. فقد أتاح التحرر من تنظيم وتدخل الدولة للنظام المالي لأن يصبح واحداً من المراكز الرئيسية لنشاط إعادة التوزيع من خلال المضاربة والنهب واللصوصية والخداع. لقد بات النظام المالي الرأسمالي يتسم بسمات أساسية مركزية نذكر منها الترويج للأسهم والسندات والمشاريع الوهمية والتدمير الممنهج للأصول من خلال التضخم، وسلب الأصول من خلال الاستحواذات ودمج الشركات ورفع مستويات مسؤولية الديون التي جعلت السكان جميعاً، حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، مجرد عمال سخرة مقابل الديون، هذا إن لم نتحدث عن عمليات الخداع في الشركات ونزع حيازات الأصول (نهب صناديق المعاشات التقاعدية وإهلاك القسم الأعظم منها من خلال انهيار الأسهم والشركات) بطريق الائتمان والتلاعب بالأسهم – وقد باتت هذه كلها سمات مركزية للنظام المالي الرأسمالي. توجد طرق ووسائل لا حصر لها لسحب القيمة من داخل النظام المالي. وبما أن السماسرة يأخذون عمولة عن كل صفقة فهم يستطيعون تعظيم مداخيلهم من خلال التداولات المتكررة على حساباتهم ولا يهم إذا كانت هذه التداولات تضيف القيمة إلى الحساب أم لا (وهذه ممارسة تعرف بـــ "الممخضة"). وقد يعكس الحجم العالي للتداول عمليات مخض تجري في سوق الأوراق المالية أكثر مما تعكِس ثقة في السوق. أما التأكيد على قيم الأسهم، والناشيء عن التقاء مصالح المالكين ومديري رأس المال من خلال التعويضات المعطاة إلى الفئة الاخيرة في خيارات الأسهم فقد أدى، كما نعرف الآن، إلى تلاعب في السوق وبالتالي حصول ثروة هائلة بيد قلة قليلة من الناس على حساب الكثيرين. وما ذلك الانهيار الدراماتيكي المذهل لشركة إنرون Enron إلا رمزاً لتلك العملية العامة التي أفقدت الكثيرين وسائل عيشهم وحقوقهم التقاعدية. وفيما عدا ذلك يتعين علينا أن ننظر إلى محاولات

خفض الأسعار التي يقوم بها المضاربون والتني تنفذها صناديق التحوّط من الخسارة وغيرها من المؤسسات الكبرى لرأس المال التمويلي ذلك أن هذه الجهات قد شكلت نصل التراكم الحقيقي البتار لنزع الحيازة على المسرح العالمي حتى لو أنها منحت افتراضاً فائدة إيجابية "للأخطار المنتشرة".

٣- **إدارة الأزمات والتلاعب بها:** وراء هذا الزَبَد المضاربي والمخادع غالباً والذي تتسم به التلاعبات المالية النيوليبرالية تكمن عملية أكثر عمقاً ينجم عنها نشوء "فخ الدَّين" الذي يشكل الوسيلة الأولى للتراكم من خلال نزع الحيازة. خلق الأزمة وإدارتها والتلاعب بها على المسرح العالمي تطورت كلها لتصبح فناً جميلاً لإعادة توزيع مقصودة للثروة من الدول الفقيرة إلى الغنية. وقد قمت بتوثيق أثر زيادة سعر الفائدة الذي يقرره فولكر Volcker على المكسيك سابقاً. وبرغم الإعلان عن دورها المتمثل في كونها قائداً نبيلاً ينظم عمليات الإنقاذ من المأزق المالي فقد مهدت الولايات المتحدة السبيل أمام نهب الاقتصاد المكسيكي. وهذا ما بات تحالف وزارة الخزانة وول ستريت وصندوق النقد الدولي خبيراً في تطبيقه في كل مكان. وقد طبق غرينسبان Greenspan رئيس الاحتياط الفدرالي هذا التكتيك نفسه الذي جاء به فولكر مرات عدة في التسعينيات. وأصبحت أزمات الديون التي لم تكن معروفة في الستينيات أمراً كثير الحدوث في الثمانينيات والتسعينيات. وقلما نجد دولة نامية لم تتأثر بها. وفي بعض الأحيان، لاسيما في أمريكا اللاتينية، باتت هكذا أزمات مرضاً مستوطناً. فقد نُسفت أزمات الديون هذه وأديرت وجرى التحكم بها بغية ترشيد النظام وفي الوقت نفسه لإعادة توزيع الثروات. وقد تبين أن "مايزيد على خمسين مشروعاً تعرف باسم مشاريع مارشال Marshall (ما يعادل ٤,٦ تريليون دولار) قد أرسلت من أشخاص في "المحيط" إلى "المركز" منذ

عام ١٩٨٠. يقول ستيغليتز Stiglitz متألماً "يا له من عالم غريب تقدم فيه البلدان الفقيرة الدعم المالي للبلدان الأكثر غنى." وما يدعوه النيوليبراليون "الانكماش بالمصادرة" ليس إلا تراكماً من خلال نزع الحيازة. وقد شرح ويد وفينروزو Wade and Veneroso هذه المقولة عندما تحدثا عن الأزمة الآسيوية ١٩٩٧ – ١٩٩٨:

"كانت الأزمات المالية تسبب دوماً نقلاً للملكية والسلطة إلى أولئك الذين يحافظون على أصولهم سليمة ويكونون قادرين على خلق الائتمان، والأزمة الآسيوية ليست استثناءاً لهذا ... ليس ثمة شك بأن الشركات الغربية واليابانية هي الرابح الأكبر ... إن اقتران التخفيضات الهائلة للقيمة واللبرلة المالية التي يدفع بها صندوق النقد الدولي إضافة إلى الانتعاش الذي يسهله صندوق النقد الدولي قد يعجل بحدوث أكبر تحويل للأصول في زمن السلم من مالكين محليين إلى مالكين أجانب يحدث خلال الأعوام الخمسين المنصرمة في أي مكان بالعالم، ويجعل ما جرى من تحويلات من مالكين محليين إلى مالكين أمريكيين في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات وفي المكسيك بعد عام ١٩٩٤ تبدو قزمة أمامها. وهنا يستذكر المرء عبارة نسبت إلى أندرو ميلون Andrew Mellon تقول: وعند الكساد الاقتصادي تعود الأصول إلى مالكيها الأصليين."

إن التشبيه بذلك الخلق المقصود للبطالة لإنتاج فائض في العمالة يكون مناسباً للمزيد من التراكم تشبيه صحيح ودقيق. فالأصول ذات القيمة العالية تخرج من الاستعمال فتفقد قيمتها. وتبقى كذلك بعيدة عن الاستعمال إلى أن يجيء رأسماليون يملكون السيولة فينفخون فيها الحياة. لكن الخطر يكمن في خروج الأزمات عن السيطرة وفي صيرورتها عامة أو احتمال ظهور ثورات ضد النظام الذي أوجد تلك الأزمات. لذلك فإن إحدى الوظائف الرئيسية لتدخلات الدولة والمؤسسات الدولية

تتمثل في التحكم بالأزمات وتخفيض القيمة بوسائل تتيح حدوث التراكم من خلال نزع الحيازة دون أن تطلق شرارة انهيار عام أو شرارة ثورة شعبية (كما حدث في كل من أندونيسيا والأرجنتين). وفي هذا السياق يتولى برنامج التعديل الهيكلي الذي يقدمه تحالف وول ستريت ووزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي بالعناية الأولى بينما يتكفل جهاز الدولة (المدعوم بمساعدة عسكرية من القوى الامبريالية) في البلاد التي سلبت ونهبت بضمان ألا تحدث الثانية. بيد أن علامات ثورة شعبية توجد في كل مكان كما توضح ذلك ثورة زاباتيستا Zapatista في المكسيك وأعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي التي لا حصر لها وكذلك ما يسمى حركة "مناهضة العولمة" التي غرزت أسنانها في الثورات الحاصلة بمدينة سياتل وجنوا وغيرهما.

٤- **إعادة التوزيع الذي تتولاه الدولة:** تصبح الدولة بعد أن باتت نيوليبرالية العنصر الرئيسي لسياسات إعادة التوزيع فتلغي التدفق من الطبقات العليا إلى الدنيا الحاصل إبان الليبرالية المطوقة. وهي تفعل ذلك بداية من خلال متابعة العمل بمشاريع الخصخصة والتخفيضات في نفقات الدولة الداعمة للأجر الاجتماعي. وحتى بعد أن تبدو الخصخصة مفيدة للطبقات الدنيا فإن آثارها قد تكون سالبة على المدى البعيد. فمثلاً، بدا برنامج مارغريت ثاتشر لخصخصة الإسكان الاجتماعي للوهلة الأولى هدية للطبقات الدنيا حيث يستطيع أفراد هذه الطبقات أن يتحولوا من مستأجرين إلى ملاّك بتكلفة منخفضة نسبياً، وأن يكون لديهم سيطرة على أصول ثمينة وأن يزيدوا ثروتهم. ولكن بعد أن تمت عملية الانتقال هذه سيطرت المضاربات في هذا القطاع وعلى وجه الخصوص في المناطق المركزية الرئيسية، وبالتالي سيطرت رشى السكان ذوي الدخل

المحدود أو إجبارهم على الخروج إلى المحيط في مدن مثل لندن وتحويل هذه الممتلكات الخاصة لإسكان الطبقة العاملة إلى مراكز لجعل من كانوا عمالاً أفراداً في الطبقة الأرستقراطية. لكن فقدان الإسكان بأسعار معقولة في المناطق المركزية أفرز تشرداً وانعدام مأوى لبعض الناس ورحلات يومية طويلة لأماكن العمل لأولئك الذين يقومون بأعمال خدمة ضئيلة الأجر. كما أن خصخصة البرامج الزراعية التي تسمح بحيازة جماعية للأرض والمعروفة بـــ ejidos في المكسيك في التسعينيات كان لها أثر مماثل على الفلاحين في البلاد فأجبرت سكان الأرياف على الهجرة من أراضيهم إلى المدن بحثاً عن وظائف وفرص عمل. وأما الدولة الصينية فقد أجازت قانوناً يتيح تحويل الأصول إلى نخبة صغيرة وهذا ما أضر بقسم كبير من السكان واستفز احتجاجات قمعت بقوة. تشير التقارير الآن إلى أن نحو ٣٥٠٠٠٠ عائلة (مليون نسمة) قد هُجّروا من منازلهم تمهيداً لأعمال تجديد في القسم الكبير من بكين القديمة، والنتيجة لا تختلف عما حصل في بريطانيا والمكسيك الموضح آنفاً. وفي الولايات المتحدة تقوم البلديات التي جردت من إيراداتها باستخدام سلطة "حق الدولة في مصادرة الملكية الشخصية" في سبيل تهجير ملاك عقارات من ذوي الدخل المحدود وحتى المتوسط ويعيشون في أماكن سكنية جيدة لغرض إفراغ الأرض لصالح ذوي الدخل المرتفع والتطوير التجاري الذي يعزز القاعدة الضريبية (ويوجد الآن في ولاية نيويورك أكثر من ستين حالة من هذا النوع).

والدولة النيوليبرالية تعمل أيضاً على إعادة توزيع الثروة والدخل من خلال تعديلات تدخلها في قانون الضرائب للإفادة من العائدات على الاستثمار بدلاً من المداخيل والأجور وتشجيع العناصر التنازلية في قانون

الضرائب (مثل ضرائب المبيعات) وفرض رسوم المستهلك (التي باتت واسعة الانتشار في أرياف الصين) وتقديم مجموعة واسعة من الدعم المالي وإعفاءات مؤقتة من الضرائب للشركات. وقد تراجعت نسبة الضرائب المفروضة على الشركات في الولايات المتحدة على نحو ثابت جعل قادة الشركات يرحبون بإعادة انتخاب بوش للرئاسة بابتسامات عريضة ترقباً منهم للمزيد من التخفيضات على التزاماتهم الضريبية. أما برامج الخدمات الاجتماعية عند الشركات والقائم حالياً في الولايات المتحدة على المستويات الفدرالية والولاية والمدن فهي مرشحة لأن تخضع لإعادة توجيه الأموال العامة نحو فائدة الشركات (بصورة مباشرة كما في حال المعونات المالية في الأعمال الزراعية أو بصورة غير مباشرة كما في قطاع الصناعة العسكرية)، وذلك على النحو الذي يعمل به اقتطاع ضريبة سعر الفائدة في الرهون العقارية في الولايات المتحدة بصورة معونة مالية لملاك المنازل ذوي الدخل الأعلى وصناعة البناء. وما تزايد عمليات المراقبة والشرطة عموماً، وفي حال الولايات المتحدة تزايد أعمال الحجز والاعتقال للعناصر المتمردة من السكان إلا دليلاً على انعطاف أكثر سلبية نحو السيطرة الاجتماعية المكثفة. ويبدو أن التحالف بين السجون والصناعة قطاع مزدهر (بالإضافة إلى خدمات الأمن الشخصي) في الاقتصاد الأمريكي. أما في البلدان النامية حيث تكون المعارضة للتراكم من خلال نزع الحيازة أكثر قوة فإن دور الدولة النيوليبرالية سرعان ما يتجسد في قمع نشط يصل حتى مرحلة حرب منخفضة المستوى ضد الحركات المعارضة (التي يمكن توصيف العديد منها بأنها "تجار مخدرات" أو "حركات إرهابية" لغرض كسب مساعدة ودعم عسكريين من الولايات المتحدة كما حصل في كولومبيا). هذا وقد تم احتواء التحركات الأخرى مثل حركة زاباتيستا في المكسيك أو حركة "فلاحون بلا أرض" في البرازيل بقوة الدولة من خلال المزج بين التهميش والاحتواء.

تسليع كل شيء

إن الافتراض بأن الأسواق وإشارات السوق هي أفضل ما يحدد القرارات الخاصة بالمخصصات لا يعدو كونه افتراضاً بأن كل شيء يمكن أن يعامل من حيث المبدأ وكأنه سلعة. والتسليع يفترض وجود حقوق ملكية للعمليات والأشياء والعلاقات الاجتماعية ويمكن وضع سعر لها وأنها يمكن الاتجار بها بموجب عقد قانوني. كما يُفترض أن السوق هو الدليل والمرشد المناسب – هو أخلاق – لكل فعل بشري. أما عملياً، فكل مجتمع يضع حدوداً معينة بخصوص أين يبدأ التسليع وأين ينتهي. أما أين تقع هذه الحدود فهذه مسألة فيها نظر. بعض العقاقير تعتبر غير شرعية. أما الاتجار بالجنس فهو عمل غير قانوني في معظم الولايات الأمريكية مع أنه في أماكن أخرى مشروع وليس جرماً حتى أنه يخضع لتنظيم الدولة كما الصناعات الأخرى. لكن الفن أو الأدب الإباحي فهو عموماً محمي إلى حد ما على اعتبار أنه شكل من أشكال حرية التعبير بموجب القانون الأمريكي. مع أنه هنا أيضاً توجد أشكال معينة له (وبصورة رئيسية فيما يتعلق بالأطفال) تعتبر خارج حدود ما يسمح به. وفي الولايات المتحدة يفترض أن الشرف والضمير ليسا للبيع وتوجد نزعة غريبة لملاحقة "الفساد" كما لو أن من السهل تمييزه عن الممارسات المعتادة للاتجار بالنفوذ وربح الأموال في السوق. إن تحويل الجنس والثقافة والتاريخ والتراث، وتحويل الطبيعة من حيث كونها منظراً بديعاً أو مكاناً للاستشفاء، وتحصيل ريوع احتكارية من الأصالة والمصداقية والفرادة (فيما له صلة بأعمال أو فن على سبيل المثال) إلى مجرد سلع يعني وضع سعر وثمن لأشياء لم تنتج أصلاً لتكون سلعة. وهنالك خلافات تدور كثيراً حول صحة عملية التسليع هذه (وعلى سبيل المثال المناسبات والرموز الدينية) أو حول من الذين يتعين عليهم ممارسة حقوق الملكية وأخذ بدلات الإيجار (لقاء دخول آثار الأزتيك Aztec أو تسويق فنون سكان البلاد الأصليين).

غير أن واقع الحال يؤكد أن اللبرلة الجديدة ألغت حدود التسليع ووسعت كثيراً مجال العقود القانونية. فهي عادة (مثل نظرية ما بعد الحداثة) تقدس سرعة زوال الحدث والعقد قصير الأجل – الزواج على سبيل المثال، هو في مفهومها ترتيب عقدي قصير الأجل وليس رباطاً مقدساً لا يفصم. والفرق بين النيوليبراليين والمحافظين الجدد يعكس في جانب منه خلافاً حول أين ترسم خطوط الحدود. والمحافظون الجدد يلومون "الليبراليين" و "هوليوود" و"أصحاب نظرية ما بعد الحداثة" لما يرونه انحلالاً ولا أخلاقية في النظام الاجتماعي بدلاً من أن ينحوا باللائمة على رأسماليي الشركات (مثل روبرت مردوك Rubert Murdock) الذين يتسببون بالقسم الأعظم من الضرر جراء تقديمهم للعالم وإغوائهم بمواد مشحونة بكل أشكال الجنس إن لم تكن مواد جنسية تثير الشهوة، والذين لا ينفكون يتباهون بتفضيلهم للالتزامات قصيرة الأجل على التزامات طويلة الأجل في سعيهم الدؤوب للربح.

ولكن يوجد هنا قضايا أكثر خطورة من مجرد محاولة حماية شيء ما له قيمته الكبرى أو حماية طقس معين أو ركن مفضل في الحياة الاجتماعية من الحسابات النقدية والعقود قصيرة الأجل. ففي صميم نظرية الليبرالية والنيوليبرالية تكمن ضرورة بناء أسواق متماسكة للأراضي والعمالة والنقد، وهذه، كما يقول كارل بولانيي Karl Polanyi، ليست سلعاً بالتأكيد، فالتوصيف السلعي للعمالة والأرض والمال هو خيال وهمي بكليته." ومع أن الرأسمالية لا تستطيع العمل دون قصص كهذه فهي تسبب ضرراً غير محدود إن عجزت عن الاعتراف بالواقع المعقد وراء هذه القصص. وقد وصف ذلك بولانيي في واحدة من أشهر مقالاته حين قال:

> إن السماح لآلية السوق بأن تكون هي الموجه الأوحد لمصير البشر وبيئتهم الطبيعية، وحتى لمقدار القوة الشرائية واستخدامها، ينتج تدميراً وخراباً للمجتمع. والسبب في ذلك أن سلعة "قوة العمالة" المزعومة لا يمكن دفعها قسراً، أو استخدامها عشوائياً دون تمييز، أو حتى تركها دون استخدام،

دون أن يؤثر ذلك على الفرد من البشر الذي قد يكون حامل هذه السلعة الغريبة. والنظام عندما يتخلص من قوة عمالة الإنسان فهو دون أن يدري يتخلص من الكيان الفيزيائي والسيكولوجي والمعنوي الذي ألصقه "الإنسان" بذلك الاسم. وعندما ينزع غطاء المؤسسات الثقافية الواقي يفنى البشر بسبب آثار الانكشاف الاجتماعي، سوف يسقطون ضحايا الانخلاع الاجتماعي الحاد عبر الرذيلة والانحراف والجريمة والجوع. وعندئذ تختزل الطبيعة إلى عناصرها، وتتشوه المناظر البديعة والأحياء، وتتلوث الأنهار وتتهدد السلامة العسكرية وتدمر القوة المنتجة للغذاء والمواد الأولية. وفي النهاية سوف تعمل إدارة السوق للقوة الشرائية على تصفية مشاريع الأعمال دورياً بسبب النقص في كل شيء وستكون تخمة الأموال كارثية للأعمال مثلما كانت الفيضانات ومواسم الجفاف في المجتمع البدائي.

والضرر المتسبب عن "الفيضانات ومواسم الجفاف" لرؤوس الأموال الوهمية في نظام الائتمان العالمي، سواء كانت في أندونيسيا أو الأرجنتين أم في المكسيك، أم حتى داخل الولايات المتحدة نفسها يشهد بقوة على ما قاله بولانيي في عبارته الأخيرة. أما فرضياته بخصوص العمالة والأرض فهي بحاجة للمزيد من التفصيل.

يدخل الأفراد إلى سوق العمل أشخاصاً لهم شخصياتهم، أفراداً يندمجون في شبكات من العلاقات الاجتماعية ويختلطون بالآخرين بأشكال مختلفة، هم كائنات مادية يعرفون بما لديهم من خصائص معينة (كالنوع الاجتماعي والمظهر)، أفراداً لديهم تراكمات من المهارات (يشار إليهم أحياناً بـــ "رأسمال بشري") ولهم أذواقهم (يشار إليهم أحياناً بـــ "رأسمال ثقافي")، أو كائنات حية لديهم أحلام، ورغبات وطموحات وآمال وشكوك ومخاوف. لكن هكذا أفراد بنظر الرأسماليين هم مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، مع أنهم ليسوا هكذا عنصر غير تفاضلي بما أن أرباب العمل يحتاجون لعمالة تتمتع

بصفات معينة مثل القوة البدنية والمهارات والمرونة والطاعة وماشابه ذلك تكون ملائمة لمهام معينة. والعمال يستأجرون بعقد، وتفضل العقود قصيرة الأجل في التخطيط النيوليبرالي للاشياء وذلك بغية تعظيم المرونة. هذا وقد اتبع أرباب العمل عبر التاريخ أسلوب التفريق داخل جماعة العمال عملاً بالقول المأثور "فرق تسد". فنشأت عندئذ أسواق قطاعية للعمالة وكثرت عمليات التمييز في العرق والنوع الاجتماعي والدين، وكثرت حوادث التمييز بشكل فاضح مكشوف أو مستور وبطرق تعزز مصالح أرباب العمل. وبالمقابل قد يستخدم العمال الشبكات الاجتماعية التي اندمجوا فيها في سبيل كسب امتياز الوصول إلى خطوط معينة للوظائف. وهم عادة يحاولون احتكار المهارات، ومن خلال العمل الجمعي وإيجاد المؤسسات المناسبة يحاولون تنظيم سوق العمالة ليحموا مصالحهم. وبعملهم هذا هم يبنون "غطاء المؤسسات الثقافية الواقي" الذي تحدث عنه بولانيي.

تحاول النيوليبرالية جاهدة نزع الأغطية الواقية التي سمحت بها الليبرالية المطوقة ورعتها وغذتها أحياناً. فقد كان الهجوم العام على العمالة في خطين. لجم أو تفكيك قوى النقابات العمالية والمؤسسات الأخرى العائدة لطبقة العمال داخل دولة معينة (بالعنف إن لزم الأمر). وإقامة أسواق عمالة تتمتع بالمرونة. انسحاب الدولة من تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي والتبدلات بدوافع تكنولوجية في هيكليات فرص العمل التي تجعل قطاعات كبيرة من قوة العمل زائدة عن الحاجة فتكمل هيمنة رأس المال على العمالة في السوق. عندئذ يجد العامل الفرد الذي بات عاجزاً نسبياً نفسه في مواجهة سوق عمالة لا يقدم إلا عقوداً قصيرة الأجل وعلى أساس حسب الحاجة. فيصبح أمن مدة العمل شيئاً من الماضي (مثال ذلك إلغاء ثاتشر لذلك الأمن في الجامعات). جاء "نظام المسؤولية الشخصية" (ما أشد ذكاء لغة دنغ Deng!) ليحل محل الحمايات الاجتماعية (مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والحماية من

الإصابة في العمل) التي كانت في السابق من التزامات أرباب العمل والدولة. يشتري الأفراد منتجات في الأسواق التي تبيع هذه الحمايات. لذلك أمسى أمن الفرد مسألة خيار شخصي يرتبط بما يمكن أن تقدمه المنتجات المالية الموجودة في أسواق المال كثيرة المخاطر.

أما الخط الثاني للهجوم فقد استتبع تحولات في الإحداثيين المكاني والزماني لسوق العمالة. ومع أنه يتعين فعل الكثير جداً "في السباق إلى القاع" لأجل الحصول على العمالة الأرخص والأكثر طواعية إلا أن الحراك الجغرافي لرأس المال يسمح له بالهيمنة على قوة عمالة عالمية يكون حراكها الجغرافي مقيداً. وقوة العمالة الأسيرة متوافرة بكثرة بسبب القيود على الهجرة الوافدة. ولا يمكن تجاوز هذه الحواجز إلا من خلال الهجرة غير الشرعية (التي تخلق قوة عمل سهلة يمكن استغلالها بسهولة) أو من خلال عقود قصيرة الأجل تسمح، مثلاً، لعمال مكسيكيين بالعمل في الأعمال الزراعية بكاليفورنيا، ثم ليعودوا إلى المكسيك على شاحنات بشكل مخز عندما يمرضون أو يموتون بسبب أدوية الآفات الزراعية التي يتعرضون لها.

وفي ظل النيوليبرالية يظهر على المسرح العالمي شكل "العامل الذي يمكن التخلص منه" بهيئته البدائية. وكثيرة هي القصص التي تتحدث عن ظروف العمل البائسة وعن الظروف الاستبدادية التي عمل فيها العمال في ورشات عمل تستخدم العمال بأجور زهيدة في شتى بقاع العالم. وفي الصين تعتبر الظروف التي تعمل بها النساء الصغيرات القادمات من الريف أكثر بؤساً حيث توصف بـــ: "ساعات عمل طويلة بشكل لا يطاق، وطعام دون المستويات المقبولة، مهاجع نوم مكتظة ومدراء ساديون يضربون النساء أو يغتصبونهن وأجور تتأخر شهوراً عن موعدها وأحياناً لا تأتي." وفي أندونيسيا تروي فتاتان قصة تجربتهما في العمل لدى شركة Levi-Straus التي مقرها في سنغافورة، كما يلي:

نسمع الشتائم والإهانات على الدوام وكأنها أمر عادي. وعندما يغضب رب العمل يطلق على النساء ألفاظ كلاب وخنازير ومومسات، ويجب علينا أن نتحمل ذلك كله بصبر ودون ردة فعل. رسمياً نحن نعمل من السابعة صباحاً وحتى الثالثة (والراتب أقل من دولارين باليوم) ولكن يوجد دوماً عمل إضافي إلزامي فيمتد عملنا حتى التاسعة – وبخاصة إذا كان ثمة طلب يجب تسليمه بصورة عاجلة. ومهما كنا متعبات، ليس مسموحاً لنا أن نعود للبيت. قد نحصل على ٢٠٠ روبية إضافية (نحو ١٠ سنت أمريكي) ... نذهب إلى العمل سيراً على الأقدام من حيث نقيم، والجو في الداخل حار جداً. للمبنى سقف معدني، والمكان لا يتسع للعاملات جميعاً، فهو ضيق جداً. يوجد ما يزيد عن ٢٠٠ شخص يعملون هنا، معظمهم من النساء، ولا يوجد سوى مرحاض واحد للمعمل كله ... وعندما نعود إلى البيت من المعمل نكون في حالة من التعب الشديد لا نقوى على فعل أي شيء سوى أن نأكل وننام.

وهنالك قصص مماثلة حكيت عن معامل تجميع المنتجات على الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة، وعن معامل التصنيع التايوانية والكورية في هندوراس وجنوب أفريقيا وماليزيا وتايلاند. ففي هذه الأماكن تمر حوادث جراء أخطار صحية والتعرض لتنوع واسع من المواد السمية والوفيات أثناء العمل دون أي تدخل من الدولة ودون أن يتكلم عنها أحد. ففي شنغهاي حكم على رجل أعمال تايواني لديه مستودع مواد نسيجية "لقي فيه ٦١ عاملاً مصرعهم جراء حريق شب في المبنى حبسوا بداخله ولم يستطيعوا النجاة"، وكان الحكم "مخففاً": حبساً لعامين معلق التنفيذ لأنه "أظهر ندمه" و"كان متعاوناً بعد اندلاع الحريق."

والنساء في معظم الأحوال، والأطفال أحياناً، هن من يتحمل وطأة هذا العمل الشاق والمذل والمرهق والذي لا يخلو من الأخطار. وفي الواقع فإن

التبعات الاجتماعية للبرلة الجديدة كثيرة جداً. فالتراكم من خلال نزع الحيازة يقوض عادة كل ما قد يكون لدى النساء من صلاحيات في إطار منظومات الإنتاج المنزلي والتسويق وداخل الهيكليات الاجتماعية التقليدية وينقل كل شيء إلى داخل أسواق الائتمان والسلع التي يهيمن عليها الذكور. إذن دروب تحرير المرأة من السيطرة الأبوية التقليدية في البلدان النامية تقع إما عبر عمل مذل ومهين في المصانع أو من خلال الاتجار بالجنس التي تتراوح بين عمل محترم كالخدمة في المطاعم ومضيفات في الطائرات وحتى تجارة الجنس (التي باتت واحدة من أكثر الصناعات المعاصرة ربحاً والتي تتضمن قدراً كبيراً من الرق). كما أن فقدان الحمايات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ترك آثاراً سلبية كبرى على نساء الطبقات الدنيا، وفي العديد من البلدان الشيوعية سابقاً في الكتلة السوفياتية تبين أن فقدان المرأة حقوقها بسبب تبني النيوليبرالية كان كارثياً.

إذن، كيف يستطيع العمال الذين يمكن التخلص منهم [كالسلعة التي تطرح بعد الاستعمال disposable] – ولا سيما النساء منهم – البقاء على قيد الحياة اجتماعياً وفعلياً في عالم تسوده أسواق العمالة المرنة وعقود عمل قصيرة الأجل، وانعدام مزمن ومستمر لأمن العمل، وفقدان الحمايات الاجتماعية، وعمل مرهق وموهن على الأغلب، ووسط حطام مؤسسات جمعية كانت في السابق تهيء لهم ولو مقداراً صغيراً من الكرامة والدعم؟ إنما يمكن القول إن تزايد المرونة في أسواق العمل كان نعمة في نظر البعض، فهذه المرونة وإن لم تؤد إلى مكاسب مادية فإن مجرد وجود حق بتغيير العمل بسهولة نسبياً والتحرر من القيود الاجتماعية التقليدية للأبوية وللعائلة له فوائد غير ملموسة. وبالنسبة لأولئك الذين يفاوضون وينجحون في سوق العمالة فهنالك على ما يبدو مكافآت وفيرة في عالم تسوده ثقافة الاستهلاك الرأسمالية. لكن المؤسف أن هذه الثقافة بكل ما فيها من روعة وسحر وخداع تتلاعب دوماً بالرغبات دون أن تمنح الرضا فيما هو وراء

الهوية المحدودة لمراكز التسوق والقلق بشأن الوضعية من حيث المنظر الجميل (لاسيما عند النساء) أو الحيازة المادية. فكرة "أنا أتسوق فأنا موجود" والفردانية المتملكة والمحبة للاقتناء تشتركان معاً لبناء عالم قد نصفه بأنه عالم "إشباع كاذب للرغبات"، هو مثير ظاهرياً لكنه أجوف في الصميم.

أما بالنسبة لأولئك الذين فقدوا أعمالهم أو الذين لم يتمكنوا من الخروج من اقتصادات عشوائية واسعة تقدم الآن ملاذاً لا يخلو من المخاطر لمعظم العمال الذين يسهل التخلص منهم (disposable) في العالم فالقصة مختلفة. ففي نظر نحو ملياري شخص قُدر لهم أن يعيشوا على دخل يقل عن دولارين في اليوم يبدو العالم الذي تسوده ثقافة الاستهلاك الرأسمالية والأرباح الضخمة المكتسبة من الخدمات المالية وتلك الجدالات ذاتية الإطراء بخصوص الانعتاق المحتمل الذي تقدمه النيوليبرالية والخصخصة والمسؤولية الشخصية دعابة بالغة القسوة. إن خسارة حمايات الرعاية الصحية وذلك الفرض المتزايد لجميع أشكال الرسوم الاستهلاكية تضيف أشياء كثيرة إلى الأعباء المالية الملقاة على الفقراء بدءاً من المناطق الريفية الفقيرة في الصين وحتى الولايات المتحدة وما فيها من وفرة الغنى.

لقد غيرت اللبرلة الجديدة أوضاع العمالة والنساء والسكان الأصليين في النظام الاجتماعي وذلك بسبب التأكيد بأن العمالة سلعة مثلها مثل أي سلعة أخرى. وقوة العمل (التي تطرح بعد الاستعمال) بعد أن تجردت من الغطاء الواقي لها ضمن مؤسسات ديمقراطية نشطة وتهددت بكل أشكال الانخلاع الاجتماعي تتوجه نحو أشكال مؤسسية أخرى تستطيع من خلالها أن تبني تضامنات اجتماعية وأن تعبر عن إرادتها الجمعية المشتركة. فتنتشر كل أشكال المؤسسات من عصابات وكارتيلات إجرامية، وشبكات الاتجار بالمخدرات، والمافيات الصغرى وزعامات ومروراً بتنظيمات مجتمعية أو شعبية أو غير حكومية، وحتى الثقافات العلمانية والطوائف الدينية. فهذه هي الأشكال الاجتماعية البديلة التي تملأ الفراغ الحاصل بعد تفكك سلطات الدولة

والأحزاب السياسية والأشكال المؤسسية الأخرى أو ما ذبل وتلاشى من مراكز للعمل الجمعي والرباط الاجتماعي. والتحول الملحوظ نحو الدين جدير بالدراسة في هذا السياق. وخير مثال على ذلك تلك الروايات التي قيلت حول الظهور والانتشار المفاجئين لطوائف دينية في مناطق ريفية مهملة أو مهجورة في الصين، بالإضافة إلى ظهور جماعة فولان غونغ Fulan Gong. كما أن ذلك التحرك السريع للتحول نحو المذهب البروتستانتي في الاقتصادات العشوائية في أمريكا اللاتينية، وإعادة إحياء القبلية الدينية والأصولية أو بنائها من جديد في بعض الحالات والتي أخذت تؤثر كثيراً في سياسة بلدان كثيرة في أفريقيا والشرق الأوسط تدل دلالة أكيدة على ضرورة بناء آليات مفيدة للتضامن الاجتماعي. كما أن التقدم الذي أحرزته المسيحية البروتستانتية الأصولية في الولايات المتحدة له صلة بشكل أو آخر بانعدام أمن العمل الآخذ بالانتشار وبفقدان أشكال أخرى للتضامن الاجتماعي، وفراغ ثقافة الاستهلاك الرأسمالية من أي مضمون. جاء في ما تحدث عنه توماس فرانك Thomas Frank أن نشأة الحق الديني لم تظهر في ولاية كنساس إلا في أواخر الثمانينيات، وبعد عشرة أعوام أو يزيد على تطبيق إعادة الهيكلة النيوليبرالية والتخلي عن التصنيع. قد تبدو هذه العلاقة بعيدة الاحتمال. ولكن إذا كان بولانيي Polanyi محقاً في استنتاجاته وبأن معاملة العمالة كما لو أنها سلعة تقود إلى انخلاع اجتماعي عندئذ تصبح التحركات نحو بناء شبكات اجتماعية مختلفة للدفاع ضد هكذا خطر أمراً ليس بعيد الاحتمال.

التآكل البيئي

ليس ثمة شك بأن فرض منطق العقود قصيرة الأجل بخصوص استخدام البيئة له تبعات كارثية. غير أن الآراء داخل المعسكر النيوليبرالي، لحسن الحظ، منقسمة حول هذا الموضوع. رونالد ريغان، من جهة، لم يبال إطلاقاً بالبيئة، حتى أنه في مرحلة معينة وصف الأشجار بأنها مصدر رئيسي

لتلوث الهواء، لكن مارغريت ثاتشر، من جهة أخرى، أخذت هذه المسألة على محمل الجد. ولعبت دوراً رئيسياً أثناء المفاوضات بشأن "بروتوكول مونتريال" الهادف إلى الحد من استخدامات غازات CFC المسؤولة عن تزايد ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية. وأخذت على محمل الجد أيضاً مسألة أخطار الاحتباس الحراري العالمي الناجمة عن تزايد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. ولم تكن التزاماتها البيئية نزيهة بكليتها وبخاصة إذا علمنا أن صفة الشرعية أضفيت جزئياً على إغلاق مناجم الفحم وهدم نقابة عمال المناجم لأسباب بيئية.

لذلك كانت سياسات الدولة النيوليبرالية بخصوص البيئة غير منتظمة جغرافياً وغير مستقرة زمنياً (وذلك اعتماداً على من الذي يمسك بزمام سلطة الدولة، وحيث كانت إدارة كل من الرئيس ريغان والرئيس جورج دبليو بوش في الولايات المتحدة مخالفة للاتجاه السائد). إضافة لذلك، أخذت أهمية الحركة البيئية بالتزايد منذ السبعينيات. وغالباً ما كانت تمارس نفوذاً تقييدياً بحسب الزمان والمكان. وفي بعض الحالات نجد الشركات الرأسمالية قد اكتشفت بأن تزايد فعالية الأداء البيئي وتحسين هذا الأداء يسيران جنباً إلى جنب. ومع ذلك نلاحظ بأن الميزانية العمومية العامة حول التبعات البيئية للتحول نحو النيوليبرالية سالبة في معظمها. غير أن الجهود الجادة برغم كونها خلافية بهدف وضع مؤشرات خاصة برفاه وسعادة البشر تدل على توجه سلبي متسارع منذ عام ١٩٧٠ أو نحو ذلك. وهنالك ما يكفي من أمثلة خاصة لخسائر بيئية ناجمة عن التطبيق غير المقيد للمباديء النيوليبرالية تؤكد ما جاء في هذا التقرير العام. وهذا التدمير المتسارع للغابات المطرية المدارية منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن مثال صارخ لما لهذه الخسائر من تداعيات خطيرة على التغير المناخي وعلى فقدان التنوع الحيوي. يبدو أن حقبة اللبرلة الجديدة هي أيضاً حقبة أسرع انطفاء جماعي لأنواع الحياة في التاريخ الحديث للكرة الأرضية. فإذا كنا على عتبة الدخول

إلى منطقة الخطر لهذا التغيير الحاصل في البيئة العالمية لا سيما في مناخها، وبحيث تصبح الأرض مكاناً غير مناسب لعيش الإنسان إذن المزيد من احتضان الأخلاق النيوليبرالية وممارسات اللبرلة الجديدة سيكون فتاكاً بكل المقاييس. كانت مقاربة إدارة الرئيس بوش لقضايا البيئة تتمثل في التشكيك بالدليل العلمي دون أن تفعل شيئاً غير ذلك (فيما خلا التخفيضات التي طبقت على موارد البحث العلمي ذي الصلة). ومع ذلك أشار فريق البحث الذي كلفه شخصياً إلى أن الإسهام البشري في الاحتباس الحراري العالمي قد ازداد كثيراً بعد عام ١٩٧٠. والبنتاغون أيضاً ذكر في تقاريره أن هذا الاحتباس سوف يشكل على المدى البعيد تهديداً لأمن الولايات المتحدة أكثر خطورة من الإرهاب. واللافت في هذا السياق أن المتهمين الرئيسيين الاثنين المسؤولين عن تزايد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الأعوام القليلة الماضية هما المصدران المحركان الرئيسيان للاقتصاد العالمي أي الولايات المتحدة والصين (التي ازدادت الانبعاثات لديها بمعدل ٤٥ بالمائة على مدى الأعوام العشرة الماضية). أما في الولايات المتحدة فقد تحقق تقدم ملموس في زيادة فاعلية الطاقة في القطاع الصناعي وقطاع بناء المنازل. غير أن الإسراف في هذه الحالة مرده نوعية الثقافة الاستهلاكية التي لا تفتأ تشجع التوسع نحو الضواحي وخارج المدن وذلك الاستهلاك العالي للطاقة وثقافة تفضل شراء سيارات SUV كثيرة الاستهلاك للبنزين بدلاً من شراء سيارات أكثر فاعلية في استهلاك الطاقة وهي متوافرة في الأسواق. ولا يخفى على أحد أن تزايد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد له إرهاصات جيوسياسية. أما في الشأن الصيني، فإن سرعة التحول نحو الصناعة والتنامي الحاصل في امتلاك السيارات يضاعف من الضغط على استهلاك الطاقة. لقد انتقلت الصين من حالة الاكتفاء الذاتي في إنتاج النفط في أواخر الثمانينيات إلى أن أصبحت ثاني أكبر مستورد له في العالم بعد الولايات المتحدة. وهنا أيضاً نجد الإرهاصات الجيوسياسية كثيرة

حيث تسعى الصين ليكون لها موطيء قدم في السودان ووسط آسيا والشرق الأوسط لتضمن توريداتها من النفط. ولدى الصين أيضاً توريدات كبيرة من الفحم وإن كان الفحم من الدرجة المتدنية ويحتوي على نسبة عالية من الكبريت. واستخدام هذه المواد في توليد الكهرباء يتسبب في نشوء مشكلات بيئية كبرى وبخاصة تلك المواد التي تسهم في الاحتباس الحراري العالمي. وأكثر من ذلك، إذا أخذنا في اعتبارنا ذلك النقص الحاد في الطاقة الكهربائية الذي يؤثر سلباً في الاقتصاد الصيني حيث تكثر الانقطاعات العامة والجزئية نرى أنه لا يوجد أي حافز يحض الحكومات المحلية على اتباع قرارات الحكومة المركزية الخاصة بإغلاق محطات توليد الكهرباء "القذرة" وغير الفاعلة. كما أن تلك الزيادة المذهلة في اقتناء السيارات واستخدامها، وبخاصة لكونها حلت محل الدراجات الهوائية في المدن الكبرى مثل بكين في غضون عشر سنين قد جلبت للصين تميزاً سالباً حين صار لديها ست عشرة مدينة من أصل عشرين مدينة هي الأسوأ في العالم من حيث جودة الهواء. والآثار المماثلة على الاحتباس الحراري واضحة للعيان. وكما يحدث عادة في مراحل التصنيع المتسارع يكون ثمة آثار مؤذية في كل مكان لعدم إيلاء أي اهتمام لتبعات هذا التصنيع على البيئة. الأنهار تتلوث كثيراً وموارد المياه مليئة بالمواد الكيماوية الخطرة والمسرطنة، وتقديمات الصحة العامة ضعيفة (كما اتضح بالمشاكل الناجمة عن SARS وانفلونزا الطيور) ناهيك عن التحويل السريع للكثير من مساحات الأراضي للاستخدامات المدينية أو لأغراض إنشاء مشاريع كهرمائية ضخمة (كما في وادي نهر يانغ تسي) فهذه كلها تضاف إلى رزمة لا بأس بها من المشكلات البيئية التي لم تفطن الحكومة المركزية لمعالجتها إلا مؤخراً. والصين ليست وحيدة في هذه المشكلات، فهنالك أيضاً الانفجار السريع للنمو في الهند المترافق أيضاً مع تغيرات بيئية كثيرة منبثقة عن التوسع في الاستهلاك والضغط المتزايد على استغلال الثروات الطبيعية.

والحق يقال إن للبرلة الجديدة سجلاً مؤسفاً نوعاً ما عندما يتعلق الأمر باستغلال الثروات الطبيعية. والأسباب واضحة، لا تحتاج للعناء لمعرفتها. إن تفضيل العلاقات العقدية قصيرة الأجل يشكل ضغطاً على المنتجين لاستخراج كل ما يستطيعون استخراجه إبان مدة العقد. ومع أن العقود والخيارات قابلة للتجديد إلا أنه يوجد دوماً عدم يقين بسبب احتمال إيجاد موارد أو ثروات أخرى. وأطول أفق زمني ممكن لاستغلال الثروة الطبيعية هو أفق معدل الخصم (أي نحو خمسة وعشرين عاماً) لكن معظم العقود أقصر من ذلك. والنضوب مساره خطي كما تشير معظم الافتراضات، بينما يتضح الآن أن العديد من النظم البيئية تنهار فجأة بعد أن تصل إلى نقطة معينة تصبح عندها القدرة على التكاثر الطبيعي معطلة. والأسماك خير مثال يوضح استغلال الثروة بمعدل "مثالي" وحيث تنهار الثروة فجأة دون سابق إنذار – سمك السردين قرب سواحل كاليفورنيا وسمك القُد Cod قرب نيوفاوندلاند Newfoundland وسمك الشيص Sea bass البحري قرب تشيلي. والمثال الآخر المشابه لحدوثه دون سابق إنذار هو مثال الغابات. بداية يجدر القول إن إصرار النيوليبراليين على الخصخصة يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى اتفاقيات عالمية حول مباديء إدارة الغابات بحيث تصان الملاذات الطبيعية الثمينة والتنوع الحيوي وبخاصة في الغابات المطرية المدارية. ففي البلدان الأكثر فقراً ولديها ثروة حراجية كبيرة توجد دلالة أكيدة على انهيار صورة حماية الغابات تتمثل في الضغط على زيادة الصادرات والسماح بامتلاك الأجانب ومنحهم الامتيازات. وخير مثال على ذلك الغلو في استغلال الثروة الحراجية في تشيلي بعد الخصخصة. كما أنه كان ثمة آثار أشد سوءاً لبرامج التعديلات الهيكلية التي يصفها صندوق النقد الدولي. فالتقشف المفروض معناه عدم وجود أموال كافية في البلدان الأكثر فقراً لكي ترصدها في سبيل إدارة الغابات. وهي أيضاً تتعرض لضغط هادف إلى خصخصة الغابات وانفتاحها أمام استغلال شركات الأخشاب الأجنبية بعقود قصيرة الأجل. وفي ظل ضغط

لأجل الحصول على القطع الأجنبي لتسديد الديون يوجد إغراء جيد للتنازل عن نسبة كبيرة من الاستغلال قصير الأجل. وما يجعل الأمر أكثر سوءاً أنه عندما يأتي التقشف المفروض من صندوق النقد الدولي وعندما تحصل البطالة قد يحاول السكان الذين فقدوا أعمالهم البحث عن سبيل رزق لهم من الأرض فيشتغلون في الإفراغ العشوائي للغابات. وبما أن الطريقة المفضلة تتمثل بحرق الأخشاب يقوم السكان من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً إلى جانب شركات قطع الأشجار بتدمير كبير للغابات على فترة قصيرة نسبياً، كما حصل في البرازيل وأندونيسيا والعديد من البلدان الأفريقية. وليس مصادفة أنه في أوج الأزمة المالية التي سببت نزوح الملايين من سوق العمل في أندونيسيا في فترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ اندلعت حرائق في الغابات خرجت عن السيطرة في سومطرة (كانت مرتبطة بعمليات قطع أشجار يقوم بها واحد من أغنى أغنياء رجال الأعمال الصينيين العاملين مع سوهارتو)، وتسببت بحدوث دخان أسود كثيف غطى كامل جنوب شرق آسيا لشهور عدة. لذلك لا بد من القول بأنه لا يمكن إنجاز أي قدر يسير من الاستخدام المتوازن للبيئة إلا عندما تكون الدولة والمصالح الأخرى على استعداد لمقاومة القواعد النيوليبرالية والمصالح الطبقية التي تدعمها – وقد حصل ذلك في مناسبات عدة.

في موضوع الحقوق

لقد أفرزت اللبرلة الجديدة بداخلها ثقافة معارضة واسعة. غير أن المعارضة تميل لقبول الكثير من الافتراضات الأساسية للنيوليبرالية. وهي تركز على التناقضات الداخلية. وتأخذ على محمل الجد مسائل حقوق الفرد والحريات، مثلاً، وتضعها مقابل السلطوية والشمولية والاستبدادية المتواترة لسلطة الطبقة الواحدة السياسية والاقتصادية. تأخذ الخطاب النيوليبرالي بخصوص تحسين الخدمات الاجتماعية للجميع وتشجب اللبرلة الجديدة

لإخفاقها وفق شروطها الخاصة. لنأخذ على سبيل المثال الفقرة الأساسية الأولى لتلك الوثيقة النيوليبرالية الجوهرية المتمثلة باتفاقية منظمة التجارة العالمية، فالهدف هو :

> "رفع مستويات المعيشة، التوظيف الكامل وحجم كبير ومتنام على الدوام للدخل الحقيقي والطلب الفاعل وتوسيع إنتاج وتجارة البضائع والخدمات وفي الوقت عينه السماح بالاستخدام الأمثل لثروات العالم طبقاً لهدف التنمية المستدامة مع السعي لحماية وحفظ البيئة وتعزيز وسائل القيام بذلك وبطريقة تنسجم مع الاحتياجات والمخاوف ذات الصلة على المستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية."

وقد نجد آمالاً جديرة بالثناء مماثلة لما تقدم في وثيقة البنك الدولي ("تخفيض الفقر هدفنا الرئيسي"). لكن شيئاً من هذا القبيل لا ينسجم مع الممارسات الفعلية التي تؤكد على عودة أو خلق سلطة الطبقة الواحدة والنتائج المتمثلة في الإفقار وتآكل البيئة.

لقد كان نشوء المعارضة وطروحاتها فيما له صلة بانتهاكات الحقوق مثيراً للإعجاب منذ عام ١٩٨٠. وقبل هذا العام ظهرت أكثر من مقالة واحدة في مجلة *Foreign Affairs* الشهيرة والبارزة حول حقوق الإنسان كما يقول الباحث شاندلر Schandler. وقد برزت قضايا حقوق الإنسان واحتلت مكانة مرموقة بالصحافة بعد عام ١٩٨٠، وشهدت تصاعداً إيجابياً بعد أحداث ميدان تيانانمان وانتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٨٩. وهذا المنحى يتطابق على وجه الدقة مع مسار اللبرلة الجديدة، والحركتان متداخلتان ببعضهما للأعماق. إصرار النيوليبراليين على الفرد من حيث كونه العنصر المؤسس في الحياة الاقتصادية السياسية يفتح الباب أمام ناشطي حقوق الفرد. غير أن المعارضة بسبب تركيزها على هذه الحقوق، تشجع الطرائق التي لا تخرج عن الإطار النيوليبرالي عوضاً عن خلق أو إعادة خلق هيكليات جوهرية وديمقراطية

منفتحة. والاهتمام النيوليبرالي بالفرد يغلب أي اهتمام ديمقراطي اجتماعي بالمساواة والديمقراطية والتضامنات الاجتماعية. إضافة لذلك فإن اللجوء المتكرر للإجراء القانوني يقبل بتفضيل النيوليبراليين للصلاحيات القضائية والتنفيذية على الصلاحيات البرلمانية. غير أن سلوك الدروب القانونية مكلفة وتستهلك الكثير من الوقت. والمحاكم على أي حال منحازة بقوة نحو مصالح الطبقة الحاكمة، دون أن ننسى ذلك الولاء المعتاد للطبقة المسيطرة لدى القضاء. وقرارات المحاكم تميل عادة نحو محاباة حقوق الملكية الخاصة ومعدلات الربح وتفضلها على حقوق المساواة والعدالة الاجتماعية. وهنا يخلص شاندلر إلى القول: "إن تحرر النخبة الليبرالية من أوهامها إزاء الناس العاديين والعملية السياسية يقودها للتركيز أكثر على الفرد المتمكن، فتأخذ قضيتها إلى القاضي الذي يستمع ويقرر."

وبما أن غالبية الأفراد المحتاجين يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لهم في نضالهم لأجل حقوقهم فالطريقة الوحيدة التي يمكن بها وضع تفاصيل هذا الهدف النبيل تتمثل في تشكيل جماعات دفاع. وهكذا نجد أن نشوء جماعات الدفاع وكذلك المنظمات غير الحكومية، وعلى نحو مماثل للخطابات الكثيرة حول الحقوق عموماً، قد واكب الانعطاف النيوليبرالي وتزايدت مشهديته وروعته منذ عام ١٩٨٠ أو نحوه. ففي كثير من الحالات دخلت المنظمات غير الحكومية لتملأ الفراغ الحاصل في التقديمات الاجتماعية والناجم عن انسحاب الدولة من هذه الأنشطة. وهذا العمل نفسه يرقى لأن يكون خصخصة تنفذها المنظمات غير الحكومية. وقد أسهم هذا الواقع في بعض الحالات في تسارع المزيد من انسحاب الدولة من التقديمات الاجتماعية. وبذلك تكون المنظمات غير الحكومية "حصان طروادة للنيوليبرالية العالمية". أضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية ليست أصلاً مؤسسات ديمقراطية. فهي في الأعم الأغلب نخبوية، ولا مساءلة لها (فيما عدا مسؤوليتها أمام المانحين لها)، وهي من حيث تعريفها بعيدة كل

البعد عن أولئك الذين تهدف إلى حمايتهم أو مساعدتهم، بصرف النظر عن ماهية هذه المنظمات ونبل غرضها. وهي في كثير من الأحيان تخفي أجندتها وتفضل المفاوضات المباشرة مع، أو التأثير، على الدولة وسلطة الطبقة الواحدة. وهي عموماً تسيطر على زبائنها والمتعاملين معها، بدلاً من أن تكون ممثلاً لهم. تدعي وتفترض أنها تتحدث بالنيابة عن الذين لا يستطيعون أن يتحدثوا أصالة عن أنفسهم حتى أنها تحدد وتعرّف مصالح الذين تتحدث بالنيابة عنهم (كما لو أن الناس غير قادرين على القيام بذلك بأنفسهم). بل إن شرعية أوضاعها مفتوحة دوماً على الشك. وعندما تقوم منظمات بتحرك وتنجح في مطالبتها بمنع عمالة الأطفال في الإنتاج لكونه مسألة من مسائل حقوق الإنسان العامة فإنها قد تقوض اقتصادات تكون فيها هذه العمالة أساسية في سبيل بقاء العائلة على قيد الحياة. وعند غياب أي بديل اقتصادي قابل للحياة فقد يباع الأطفال في سوق الدعارة (وهذا ما يترك جماعة دفاع أخرى تنبري للنضال في سبيل القضاء على ذلك). إن العمومية المفترضة في "الحديث عن الحقوق" وتكريس المنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع للمباديء العامة لا يتطابق مع الخصوصيات المحلية والممارسات اليومية للحياة السياسية والاقتصادية في ظل ضغوط التسليع واللبرلة الجديدة.

ولكن هنالك سبب آخر لاكتساب ثقافة المعارضة هذه زخمها في الأعوام الأخيرة. إن التراكم من خلال نزع الحيازة يولّد مجموعة من الممارسات تختلف عن التراكم من خلال توسيع العمالة بالأجر في قطاعي الصناعة والزراعة. فالأخير الذي هيمن على عمليات تراكم رأس المال في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أدى إلى نشوء ثقافة معارضة (مثل تلك الكائنة في النقابات العمالية والأحزاب السياسية للطبقة العاملة) أفرزت ليبرالية مطوقة. أما نزع الحيازة فهو من جهة أخرى مشرذم وخاص – خصخصة هنا وتآكل بيئي هناك وأزمة مالية للمديونية في مكان ثالث. وليس من السهل معارضة كل هذه الخصوصية والمحلية دون استلهام المباديء العامة. ونزع

الحيازة يورّث فقدان الحقوق. ومن هنا برز التحول نحو الخطاب العام عن حقوق الإنسان والكرامة والممارسات البيئية المستدامة والحقوق البيئية وما شابه ذلك لتكون أساساً لسياسة معارضة موحدة.

غير أن هذا اللجوء إلى عمومية الحقوق سيف ذو حدين. فقد يستخدم، ويمكن أن يستخدم، لأهداف تقدمية نفكر بها. أما ما تمثله على نحو مثير للإعجاب بعض المنظمات مثل منظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود وغيرها، فلا يمكن إسقاطها لمجرد أنها رديف للتفكير النيوليبرالي. فالتاريخ الكلي للفلسفة الإنسانية وتأكيدها على قيمة الإنسان وقدرته (سواء تلك الفلسفة الغربية – الليبرالية تقليدياً – أو النسخ الأخرى لها غير الغربية) أكثر تعقيداً من هكذا عمل. غير أن الأهداف المحدودة للكثير من الأحاديث الخاصة بالحقوق (حيث التركيز الوحيد في منظمة العفو الدولية، وحتى عهد قريب، على الحقوق المدنية والسياسية وليس الاقتصادية) يجعل من السهولة بمكان وضعها جميعاً في إطار نيوليبرالي. وتبدو عمومية الحقوق ناجحة تحديداً في القضايا العالمية مثل التغير المناخي وثقب الأوزون وفقدان التنوع الحيوي من خلال تدمير مواطن الكثير من أجناس النبات والحيوان. أما نتائجها في مجال حقوق الإنسان فهي أكثر إشكالية بسبب تنوع الظروف السياسية والاقتصادية والممارسات الثقافية الموجودة في العالم. وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل جداً توصيف قضايا حقوق الإنسان بأنها "سيوف الامبراطورية" (وهي الوصف اللاذع الذي أطلقه بارثولوميو Bartholomew وبريكسبير Breakspeare). فمثلاً، استخدم "صقور الليبراليين" هذه الحقوق في الولايات المتحدة ليسوغوا تدخلاتهم الامبريالية في كوسوفو وتيمور الشرقية وهاييتي، وأهم من ذلك في أفغانستان والعراق. وهم يسوغون الفلسفة الإنسانية العسكرية "باسم حماية الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، حتى وإن قاموا بذلك من جانب واحد ومن خلال قوة امبريالية عينت ذاتها بذاتها" مثل الولايات المتحدة. وعموماً ليس سهلاً ألا نشارك شاندلر فيما خلص إليه حين

قال "إن جذور فلسفة العمل الإنساني القائمة على حقوق الإنسان تكمن في ذلك الإجماع المتنامي دعماً للتدخل الغربي في الشؤون الداخلية لدول العالم النامي منذ السبعينيات." والحجة المفتاحية في ذلك أن المؤسسات الدولية والمحاكم الدولية والمحلية والمنظمات غير الحكومية أو لجان الأخلاق هي الممثل الأفضل من الحكومات المنتخبة لاحتياجات الناس. فالحكومات وكذلك النواب المنتخبون تعتبر في نظر البعض جهات مشبوهة والسبب في ذلك أنها مسؤولة أمام الناخبين، ولذلك ينظر إلى هذه الجهات جميعاً بأن لها مصالح "معينة" ولا تتصرف من مبدأ أخلاقي. وآثار ذلك على الصعيد المحلي ليست أقل ضرراً. فالأثر المطلوب هو تضييق "الجدال السياسي العام من خلال شرعنة تطوير دور في صنع القرار للقضاء وقوات المهام الخاصة غير المنتخبة ولجان الأخلاق." وقد تكون الآثار السياسية مرهقة. يقول أحدهم "ودون الاعتراض على عزل الفرد وسلبية مجتمعاتنا المجزأة فإن تنظيم حقوق الإنسان لا يمكن أن يتمأسس إلا بهذه الانقسامات." وما هو أشد سوءاً من ذلك قول آخر "بأن النظرة المنحطة للعالم الاجتماعي التي يقدمها الخطاب الأخلاقي لحقوق الإنسان تشكل وسيلة داعمة للاعتقاد الذاتي للطبقة الحاكمة مثله في ذلك مثل أي نظرية نخبوية."

في ضوء هذا التحليل النقدي يبدو من المثير للاهتمام اجتناب كل استلهام للحقوق العامة بأنها خطأ فادح والتخلي عن كل ذكر للحقوق على أنه فرض ضعيف يستحيل الدفاع عنه لأخلاق مجردة قائمة على السوق وقناعاً يخفي وراءه عودة سلطة الطبقة الواحدة. ومع أن كلتا الفرضيتين تستحق الدراسة الجادة فإنني أرى أنه من غير المناسب الانسحاب من ميدان الحقوق لصالح هيمنة النيوليبرالية. ثمة معركة يجب خوضها ليس فقط بخصوص أي من الحقوق العامة وأي حقوق يجب استلهامها في حالات معينة، بل وأيضاً بخصوص طريقة إنشاء المبادئ العامة وفهم وتصور الحقوق. وتلك الصلة الحرجة التي أقيمت بين النيوليبرالية من حيث كونها مجموعة من الممارسات

الاقتصادية السياسية وذلك اللجوء المتزايد للحقوق العامة من نوع معين من حيث كونها الأساس الأخلاقي لشرعية أخلاقية وسياسية يجب أن تحفز انتباهنا. قوانين بريمر Bremer فرضت تصوراً معيناً للحقوق على العراق. وهي في الوقت عينه تنتهك حق العراق في تقرير مصيره بنفسه. هنالك قول شهير لكارل ماركس يقول: "وما بين الحقين القوة هي الفيصل." إذا كانت عودة الطبقة الواحدة تستتبع فرض مجموعة متميزة من الحقوق فعندئذ ينتج عن معارضة هذا الفرض كفاح لأجل حقوق مختلفة كل الاختلاف.

كان المعنى الإيجابي للعدالة بأنها حق ولا يزال المحرض القوي في الحركات السياسية: النضال ضد الظلم كثيراً ما كان يدفع الحركات في اتجاه التغيير الاجتماعي. وما ذلك التاريخ الملهم لحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة إلا قضية تستحق التوقف عندها. بيد أن المشكلة هي بالطبع وجود مفاهيم لا حصر لها للعدالة التي قد نلجأ إليها ونستلهمها. لكن التحليل يبين لنا أن عمليات اجتماعية معينة وسائدة تبرز وتتضح ثم تستقر على تصورات معينة للعدالة والحقوق. والاعتراض على تلك الحقوق هو في واقع الأمر اعتراض على العملية الاجتماعية التي هي جزء منها. وبالمقابل من المحال فطام المجتمع وإبعاده عن عملية اجتماعية سائدة ومهيمنة (مثل عملية تراكم رأس المال من خلال تبادلات السوق) ليتبنى عملية اجتماعية أخرى (مثل الديمقراطية السياسية والفعل الجمعي) دون تبديل الولاء على نحو متزامن من تصور سائد للحقوق وللعدالة إلى تصور آخر. فالصعوبة في كل تلك التوصيفات المثالية للحقوق والعدالة تكمن في إخفائها لهذه الصلة. لن يستطيع أحد أن يجد المعنى الاجتماعي إلا حين يخرج الجميع من برجهم العاجي وينظرون إلى ما هو واقع على الأرض فيما يتعلق بعملية اجتماعية من نوع أو آخر.

وانظر إلى قضية النيوليبرالية. الحقوق تتجمع حول منطقين سائدين للسلطة – هما سلطة الدولة على الأرض وسلطة رأس المال. ومهما كثرت رغباتنا بأن تكون الحقوق عمومية فإن الدولة هي التي يتوجب عليها تطبيق

ذلك. وإن لم تكن السلطة السياسية راغبة في ذلك تبقى أفكار الحقوق مفرغة من أي معنى. لذلك تُستمد الحقوق من المواطنة وهي شرط للمواطنة. وعندئذ تصبح الصفة الإقليمية لنطاق السلطة قضية محل جدال. وهذا الأمر له اتجاهان. تنشأ الأسئلة الصعبة بسبب وجود أشخاص لا دولة لهم ومهاجرين وافدين بصورة غير شرعية وما يشبه ذلك. ويطرح السؤال من هو "المواطن" ومن هو "ليس مواطناً" فيكون قضية تثير جدالاً جاداً يضع تعريفاً لمباديء إشراك الجميع والاستبعاد داخل التوصيف الإقليمي للدولة. والطريقة التي بها تمارس الدولة سيادتها بخصوص الحقوق هي بحد ذاتها قضية مثيرة للجدال، إنما ثمة حدود وضعت لهذه السيادة (كما بدأت الصين تكتشف) بموجب القواعد العالمية الثابتة في التراكم النيوليبرالي لرأس المال. وبرغم ذلك فإن الدولة القومية بما لديها من احتكار للأشكال المشروعة للعنف تستطيع وبأسلوب هوبز Hobbes (*) أن تقدم تعريفاً لحزمتها الخاصة للحقوق وأن تكون ملتزمة بالمواثيق الدولية إنما التزاماً رخواً. فمثلاً، الولايات المتحدة تصر على حقها بألا يحاسبها أحد على جرائم ضد الإنسانية كما يجري تعريفها على الساحة الدولية وفي الوقت عينه تصر على محاسبة مجرمي الحرب من أي بلد آخر ووجوب تقديمهم للعدالة أمام المحاكم نفسها التي ترفض ولا تقبل سلطتها على مواطنيها.

والعيش في ظل النيوليبرالية يعني أيضاً القبول بـ، والخضوع لـ، تلك الحزمة من الحقوق اللازمة لتراكم رأس المال. لذلك، نحن نعيش في مجتمع تكون فيه حقوق الأفراد غير القابلة للتصرف (ولا تنس أن الشركات تعرّف أيضاً بالأفراد أمام القانون) للملكية الخاصة ومعدل الربح تتفوق على أي تصور آخر للحقوق غير القابلة للتصرف التي يمكن للمرء

(*) توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨- ١٦٧٩) فيلسوف انكليزي مؤيد للحكم الملكي المطلق. (م.)

أن يفكر بها. يقول المدافعون عن هذا النظام للحقوق بأنه يشجع "الفضائل البرجوازية" التي بدونها لا يستطيع أحد في العالم أن يكون بحال أكثر سوءاً. تتضمن هذه الفضائل مسؤولية الفرد أمام القانون، والاستقلال عن تدخل الدولة (وهذا ما يضع نظام الحقوق المذكور في تعارض شديد مع تلك التي يجري تعريفها داخل الدولة)، وتكافؤ الفرص في السوق وأمام القانون، والثواب على المبادرة والجهود الفردية في نطاق الأعمال، وعناية الفرد بنفسه وبما يملك، وسوق مفتوح يسمح بتنوع واسع من حريات اختيار العقود والتبادلات. تبدو هذه المنظومة من الحقوق أكثر إغراء عندما تتوسع لتشمل حق الملكية الخاصة للمرء في جسده (وهذا ما يؤكد حق الشخص بأن يتعاقد بحرية على بيع قوة عمله أو عملها وأن يعامل بكرامة واحترام وأن يكون متحرراً من الإكراه الجسدي مثل العبودية) والحق بحرية الفكر والتعبير والقول. وهذه الحقوق ومشتقاتها مثيرة للإعجاب. ومعظمنا نعتمد عليها كثيراً. لكننا نفعل ذلك كما لو كنا نتسولها، أو نعيش على فتات تساقط من مائدة رجل ثري.

لا أستطيع أن أقنع أحداً بعبارة فلسفية بأن النظام النيوليبرالي للحقوق غير عادل. إنما الاعتراض على نظام الحقوق هذا بسيط دون شك، بمعنى أن القبول به يعني أن نقبل بأنه ليس ثمة بديل سوى العيش في ظل نظام لتراكم لا ينتهي لرأس المال ونمو اقتصادي مهما كانت نتائجه الاجتماعية والبيئية والسياسية. وبالمقابل، التراكم الذي لا ينتهي لرأس المال يعني ضمناً أن النظام النيوليبرالي للحقوق يجب أن يتوسع جغرافياً ليشمل العالم بأسره بالعنف (كما في تشيلي والعراق) أو بالممارسات الامبريالية (مثل ممارسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) أو من خلال التراكم البدائي (كما في الصين وروسيا) إن لزم الأمر. فالحقوق غير القابلة للتصرف بالملكية الخاصة ومعدل الربح يجب أن تكون عمومية وبأي وسيلة

كانت. وهذا ما يقصد الرئيس بوش قوله على وجه الدقة حين يقول إن الولايات المتحدة تكرس نفسها لتوسيع دائرة الحرية في جميع بقاع المعمورة.

لكن هذه المجموعة ليست الحقوق الوحيدة المتاحة لنا. حتى في ذلك التصور الليبرالي الذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة توجد مشتقات للحقوق مثل حرية القول والتعبير وحق التعليم والأمن الاقتصادي، وحقوق إقامة منظمات نقابية وما شابه ذلك. وتطبيق هذه الحقوق يشكل تحدياً خطيراً للنيوليبرالية. وجعل هذه المشتقات للحقوق في المقام الأول وتوصيف الحقوق الأولية للملكية الخاصة ومعدل الربح بأنها حقوق مشتقة يستتبع ثورة عظيمة الأهمية في الممارسات السياسية الاقتصادية. وهنالك أيضاً تصورات مختلفة تماماً للحقوق نستطيع اللجوء إليها – مثل حق الوصول إلى المرافق العامة في العالم أو حق الأمن الغذائي الأساسي، على سبيل المثال. وكما قيل "ما بين الحقوق المتساوية القوة هي الفيصل." ومن هنا نجد أن الصراعات السياسية حول التصور الصحيح للحقوق، وحتى للحرية، يمثل مركز الثقل في البحث عن البدائل.



الفصل السابع

موقع الحرية

في رسالته السنوية إلى الكونغرس عام ١٩٣٥ أوضح الرئيس روزفلت وجهة نظره القائلة بأن حريات السوق المفرطة كانت في جذور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للركود الاقتصادي الكبير الذي ضرب البلاد في الثلاثينيات. فقد قال: "يجب على الأمريكيين أن يبعدوا عن تفكيرهم ذلك التصور للاستحواذ على الثروة التي تسبب الإفراط في الربح فتخلق سلطة خاصة لا لزوم لها." والرجال المعوزون ليسوا رجالاً أحراراً. وقال العدالة الاجتماعية في كل مكان أمست هدفاً أكيداً بدلاً من أن تكون مثلاً أعلى بعيد المنال. إن الالتزام الرئيسي والأول للدولة ومجتمعها المدني يتمثل في أن تستعمل سلطتها وتخصص مواردها للقضاء على الفقر والجوع وتضمن أمن كسب الرزق والأمن ضد مخاطر وتقلبات الحياة وأمن المسكن اللائق. والحرية من العوز واحدة من الحريات الأربع الرئيسية التي جعلها فيما بعد أساس رؤيته السياسية للمستقبل. هذه الأفكار العريضة تتناقض مع تلك الحريات النيوليبرالية الضيقة جداً التي وضعها الرئيس بوش في صميم خطابه السياسي. يقول الرئيس بوش إن الطريقة الوحيدة للتصدي لمشكلاتنا تتمثل في أن تكف الدولة عن تنظيم العمل الخاص وأن تنسحب الدولة من التقديمات الاجتماعية وأن تشجع الدولة عمومية حريات السوق وعالميتها وكذلك أخلاق

السوق. إن هذا الخفض النيوليبرالي لقيمة مفهوم الحرية وجعلها "مجرد دفاع عن العمل الحر" لا يمكن أن يعني إلا ما أشار إليه كارل بولانيي Karl Polanyi في قوله "كمال الحرية لأولئك الذين لا يحتاجون لما يعزز دخلهم وأمنهم وراحتهم، ومجرد حصة صغيرة جداً من الحرية لأولئك الذين يحاولون عبثاً الإفادة من حقوقهم الديمقراطية ليحصلوا على ملاذ آمن من سلطة أصحاب الأملاك."

إن ما يدعو للدهشة البالغة إزاء الوضع البائس للخطاب العام المعاصر في الولايات المتحدة وغيرها أيضاً هو الافتقار إلى أي جدال جاد حول أي المفاهيم المختلفة للحرية قد يكون مناسباً لعصرنا. فإذا كانت القضية هي حقاً قضية أن الرأي العام في الولايات المتحدة يمكن إقناعه بدعم أي شيء تقريباً باسم الحرية عندئذ ينبغي التدقيق جيداً في معنى هذه الكلمة. والمؤسف إن الإسهامات المعاصرة في هذا المجال إما أنها تتخذ الخط النيوليبرالي المحض (كما يفعل المعلق السياسي فريد زكريا الذي يقصد القول بأن إفراطاً في الديمقراطية هو الخطر الرئيسي الذي يتهدد الحرية وحرية الفرد)، أو أنهم يرتبون وضعية أشرعتهم ليقتربوا كثيراً من الرياح النيوليبرالية السائدة فلا يقدمون شيئاً على سبيل فكر معارض للمنطق النيوليبرالي. وهذه للأسف حال أمارتيا سن Amartya Sen (الذي نال في النهاية وعن استحقاق جائزة نوبل بالاقتصاد إنما بعد أن اضطر للاستقالة ذلك المصرفي النيوليبرالي الذي ترأس ولمدة طويلة لجنة الجائزة). كتاب سن Sen بعنوان *Development as Freedom*، الذي يعتبر الإسهام الأكثر حساسية لغاية الآن للمناقشات الجارية طوال السنين الأخيرة، يغلف الحقوق الاجتماعية والسياسية بعباءة تفاعلات السوق الحرة. يبدو سين وكأنه يقول لا يمكن لأي حرية أخرى إن تنجح دون وجود سوق يعمل بأسلوب ليبرالي. ويبدو أيضاً أن شريحة هامة من عامة الناس في الولايات المتحدة تقبل من جانبها بأن الحريات النيوليبرالية المتميزة التي يروج لها بوش وأعضاء حزبه الجمهوري هي كل ما هو موجود. فيقال

إن هذه الحريات تستحق أن يموت المرء في سبيلها في العراق، والولايات المتحدة من حيث كونها "أعظم قوة على هذه الأرض" لديها "التزام" بأن تساعد في نشرها في كل مكان. وما منح وسام الحرية الرئاسي إلى بول بريمر Paul Bremer، مهندس إعادة الإعمار النيوليبرالي للدولة العراقية، إلا رمزاً يعني الكثير جداً لما تقوله هذه الشريحة من عامة الناس في الولايات المتحدة.

تبدو تصورات روزفلت المعقولة عموماً راديكالية بلا شك وفق المعايير المعاصرة، ولعل هذا يفسر سبب عدم اعتماد الحزب الديمقراطي الحالي لها لتكون ثقلاً مضاداً للتصورات الضيقة لأنشطة الأعمال التي يعتز بها الرئيس بوش. وفي رؤية روزفلت نرى امتداداً متوارثاً يدعو للإعجاب لأفكار الفلسفة الإنسانية. أما كارل ماركس، على سبيل المثال، فقد كان من أصحاب الرأي الراديكالي الغاضب بأن الأمعاء الخاوية لا تقود إلى الحرية. فقد كتب يقول: "لا تبدأ مملكة الحرية فعلاً إلا حيث تتوقف العمالة التي تقررها الحاجة والاعتبارات الدنيوية"، مضيفاً إلى ذلك قوله، لذلك "فهي تقع خارج نطاق الإنتاج المادي الفعلي." لقد تفهم جيداً أننا لا نستطيع أن نحرر أنفسنا من علاقاتنا الاستقلابية مع الطبيعة ومن علاقاتنا الاجتماعية مع بعضنا بعضاً، ولكننا في الحد الأدنى نستطيع أن نصبو لبناء نظام اجتماعي يصبح فيه الاستشراف الحر لإمكاناتنا الفردية وإمكانات جنسنا البشري إمكانية حقيقية. واللبرلة الجديدة، بحسب معايير ماركس للحرية، وبالتأكيد بحسب توصيف آدم سميث في كتابه *Theory of Moral Sentiments*، يجب أن يُنظر إليها على أنها إخفاق ذريع. وبالنسبة لأولئك الذين تُركوا أو نُبذوا خارج نظام السوق – وهم خزان ضخم لأناس قابلين للطرح بعد الاستخدام (disposable) مجردين من الحمايات الاجتماعية والهيكليات الاجتماعية الداعمة – ليس لديهم ما يتوقعونه من النيوليبرالية غير الفقر والجوع والمرض واليأس. وأملهم الوحيد أن يتدافعوا ويتسلقوا مركب نظام السوق إما بصفة منتجين صغاراً للسلع، أو بائعين عشوائيين (للأشياء أو قوة العمل)

أو بصفة أشباه نهابين يتوسلون أو يسرقون، أو يؤمنون لأنفسهم بطريقة العنف بعض الفتات من مائدة رجل ثري، أو مشاركين في تلك التجارة غير المشروعة للمخدرات أو للسلاح أو للنساء أو لأي شيء آخر غير شرعي يجدون طلباً عليه. هذا هو عالم مالتوس(*) الملام على ضحاياه في العمل مثل الصحفي السياسي روبرت كابلان Robert Kaplan في مقالته الذائعة الصيت عن "الفوضى القادمة". ولم يخطر ببال كابلان أن اللبرلة الجديدة والتراكم من خلال نزع الحيازة لهما صلة بأي حالة من الحالات التي يصفها. ولعل ثمة ما كان يجب أن يثير انتباهه في ذلك العدد الذي لا يصدق لأعمال الشغب المناهضة لصندوق النقد الدولي، هذا إن لم نتحدث عن موجات الجرائم التي اجتاحت مدينة نيويورك ومكسيكو وجوهانسبرغ وبوينس أيرس وغيرها من المدن الكبرى في أعقاب التعديل الهيكلي والإصلاح النيوليبرالي. ولكن في الطرف الآخر من مقياس الثروة لا يجد الذين اندمجوا كلياً في منطق السوق الذي لا يرحم ومطالبه الوقت والمكان اللازمين لهم ليستكشفوا إمكانات الانعتاق خارج ما يسوّق حالياً بأنه مغامرة وراحة ومشهد "خلاق". ولأنهم مجبرون على العيش تابعين ومهمشين أمام السوق وتراكم رأس المال بدل أن يكونوا كائنات تعبر عن نفسها تتقلص مملكة الحرية أمام ذلك المنطق الشنيع والشدة الجوفاء لتدخلات السوق.

في هذا السياق عينه نستطيع أن نفهم بشكل أفضل ظهور ثقافات معارضة متنوعة ترفض من داخل نظام السوق ومن خارجه صراحة وضمناً أخلاق السوق والممارسات التي تفرضها اللبرلة الجديدة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، توجد حركة بيئية لها امتدادات واسعة تنشط كثيراً في العمل على تشجيع الرؤى البديلة لكيفية ربط المشاريع السياسية والبيئية

(*) توماس روبرت مالتوس Thomas Robert Malthus (١٧٦٦ – ١٨٣٤) عالم اقتصاد انكليزي دعا إلى كبح التزايد المتعاظم في عدد سكان العالم من طريق ضبط النسل. (م.)

على نحو أفضل مما هي عليه الآن. وهنالك أيضاً حركة فوضوية بدأت تتشكل لدى الشباب، يعتقد أحد أجنحتها – وهو جناح "البدائية"(*) - بأن أمل البشر الوحيد هو العودة إلى تلك المرحلة من التاريخ المعروفة بمرحلة الصيد التي سبقت نشوء الحضارة، وبالتالي بدء التاريخ البشري من جديد. وثمة آخرون ممن تأثروا بحركات معينة مثل حركة Crime Think ومؤلفين مثل ديريك جنسن Derrick Jensen، يريدون تطهير أنفسهم من كل آثار الاندماج في منطق السوق الرأسمالي. ويوجد آخرون ممن يريدون عالماً يتصف بالتعاضد والدعم المتبادل من خلال تشكيل منظومات تجارية اقتصادية محلية "بأموالهم المحلية"، على سبيل المثال، وذلك في قلب وداخل الرأسمالية النيوليبرالية. وبدأت تظهر أيضاً وتزدهر البدائل الدينية لهذا التوجه العلماني من الولايات المتحدة ومروراً بالبرازيل وحتى الريف الصيني، حيث تشير التقارير إلى تشكل طوائف دينية بسرعة مذهلة. وتقوم قطاعات عديدة من الديانة المنظمة، مثل المسيحية البروتستانتية والإسلام الوهابي وبعض فئات البوذية والكونفوشيوسية بالوعظ والتوجيه لمواقف مناهضة للسوق وتحديداً مناهضة للنيوليبرالية. وإلى جانب هذا كله توجد كل تلك الحركات الاجتماعية التي تناضل ضد جوانب محددة من الممارسات النيوليبرالية (وبخاصة التراكم من خلال نزع الحيازة) التي تقاوم السلب والنهب عبر النيوليبرالية (مثل حركة زاباتيستا الثورية في المكسيك) أو تسعى للوصول إلى الموارد التي منعوا من الوصول إليها (مثل حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل أو أولئك الذين يقودون أعمال احتلال المصانع في الأرجنتين). أما التحالفات من يسار الوسط والتي انتقدت اللبرلة الجديدة صراحة وعلانية، فقد استولت على السلطة السياسية وتبدو أنها تسعى لتوسيع وتعميق نفوذها في أمريكا اللاتينية

(*) البدائية Primitivism أو الفطرانية يؤمن أنصارها بأفضلية الحياة البسيطة التي تشد جذورها إلى الطبيعة (م.)

بأسرها. ولنا خير دليل على ذلك في النجاح المفاجيء لحزب المؤتمر وعودته للسلطة في الهند وما لديه من تفويض من الجناح اليساري. إذن الرغبة في إيجاد بدائل لتبني النيوليبرالية ظاهرة ودلائلها كثيرة.

حتى أنه توجد علامات دالة على السخط والاستياء من حكمة افتراضات وادعاءات النيوليبرالية داخل الدوائر السياسية الحاكمة. بعض أوائل المتحمسين لها مثل الاقتصاديين جيفري ساكس وجو ستيغليتز وبول كروغمان، والمشاركين (مثل جورج سوروس) تحولوا الآن إلى منتقدين لها، لدرجة أنهم وصلوا إلى مرحلة اقتراح نوع من العودة إلى مباديء العالم الاقتصادي كينز Keynes مع بعض التعديل أو مقاربة أكثر "مؤسساتية" لحل المشكلات العالمية – كل شيء من هيكليات تنظيمة أفضل للحوكمة العالمية إلى الإشراف الدقيق على المضاربات المتهورة التي يقوم بها الممولون. وفي السنوات الأخيرة لم تظهر مناشدات ودعوات أكثر إصراراً فحسب بل وظهرت أيضاً مشاريع رئيسية لإصلاح الحوكمة العالمية. وحدث أيضاً إعادة إحياء للاهتمام الأكاديمي والمؤسسي في الأخلاق الكونية ("الضرر للفرد هو ضرر للجميع") لتكون أساساً للحوكمة العالمية، وهي لا تخلو كلية من الحسنات، وقد تكون مثيرة للجدل برغم كونها عالمية مبسطة. بهذه الروح يجتمع رؤساء الدول دورياً، كما اجتمع ١٨٩ منهم في قمة الألفية عام ٢٠٠٠، للتوقيع على إعلانات جديرة بالثناء بخصوص التزامهم الجمعي للقضاء على الفقر والجهل والمرض دون تأخير. بيد أن الالتزام بالقضاء على الجهل، مثلاً، يبدو أجوف بلا مضمون على خلفية التراجع الكبير والمتواصل للنسبة من الناتج القومي المخصصة للتعليم العام في كل مكان من العالم النيوليبرالي.

إن أهدافاً من هذا القبيل لا يمكن أن تتحقق دون الطعن بقواعد السلطة الأساسية التي عليها بنيت النيوليبرالية والتي أسهمت فيها كثيراً وبغير حساب عمليات اللبرلة الجديدة. وهذا لا يعني فقط إلغاء انسحاب الدولة من التقديمات

الاجتماعية بل وأيضاً التصدي للسلطات الطاغية لرأس المال التمويلي. كان كينز يحتقر "قاطعي القسائم" الذين يعيشون كالطفيليين على الفائدة وحصص أرباح الأسهم وكان يتطلع لما كان يدعوه "القتل الرحيم لأصحاب الدخل من السندات" ويعد ذلك شرطاً لتحقيق قدر ولو صغير من العدالة الاقتصادية وأيضاً لتفادي ذلك الخراب المدمر الذي تسببه الأزمات الدورية التي تميل الرأسمالية إليها. إن ما يحسب لمذهب كينز والليبرالية المطوقة التي اعتمدت بعد عام ١٩٤٥ أنها قطعت شوطاً لا بأس به في سبيل تحقيق هذه الأهداف. لكن مجيء النيوليبرالية، بالمقابل، مجّد دور صاحب الدخل الذي لا يعمل، وخفّض الضرائب على الأغنياء، ومنح امتيازاً للحصص الربحية من الأسهم والسندات والمكاسب المضاربيه فجعلها تعلو فوق الرواتب والأجور، وأطلق من عقالها أزمات مالية غير معروفة مع أنها قابلة للاحتواء جغرافياً مترافقة مع آثار هدامة على التوظيف وعلى فرص الحياة في دولة إثر أخرى. والطريقة الوحيدة لتحقيق الأهداف النبيلة هي التصدي لقوى المال وإلغاء الامتيازات الطبقية التي بنيت عليها. ولكن لا توجد أي إشارة بين القوى القائمة لفعل أي شيء من هذا القبيل.

ولكن وبصدد العودة إلى مدرسة كينز فلا بد من القول إن إدارة الرئيس بوش، وكما أشرت إلى ذلك سابقاً، قد تفوقت على الجميع في كونها على استعداد للقبول بعجوزات بالميزانية الفدرالية تتصاعد لولبياً وتمتد بلا نهاية إلى المستقبل. وخلافاً لمقترحات المدرسة الكينزية التقليدية فإن إعادة التوزيع في هذه الحالة هي نحو الأعلى باتجاه الشركات الكبرى ومدرائها التنفيذيين الأثرياء ومستشاريها الماليين والقانونيين على حساب الفقراء والطبقات الوسطى وحتى حملة الأسهم العاديين (بما في ذلك صناديق الشيخوخة) هذا إذا لم نذكر أجيال المستقبل. ولكن لا ينبغي لنا أن نفاجأ بحقيقة أن المباديء التقليدية لمدرسة كينز يمكن أن تعدل وتشذب وتبدل وأن تقلب رأساً على عقب بهذه الطريقة. ذلك أنه يوجد، وكما سبق لي وذكرت، دلائل وفيرة بأن

نظرية النيوليبرالية وخطابها العام (ولا سيما الخطاب السياسي بصدد الحرية) كانت بشكل رئيسي ولمدة طويلة قناعاً لممارسات كانت كلها تصب في مصلحة الحفاظ على سلطة طبقة النخبة وإعادة تكوين هذه السلطة أو عودتها. لذلك ينبغي للبحث عن بدائل أن يتحرك خارج أطر المرجعية التي تحددها السلطة الطبقية هذه وأخلاق السوق وفي الوقت عينه يبقى مثبتاً بهدوء في وقائع عصرنا ومكاننا. وهذه الوقائع تشير إلى احتمال أزمة كبرى داخل معقل النظام النيوليبرالي نفسه.

هل ثمة نهاية للنيوليبرالية؟

يستحيل احتواء التناقضات السياسية والاقتصادية الداخلية من غير حدوث أزمات مالية. وقد ثبت حتى الآن أن هذه ضارة جداً ومخربة محلياً إنما يمكن إدارتها عالمياً. وبالطبع تعتمد قابلية هذه الإدارة على الابتعاد كثيراً عن النظرية النيوليبرالية. فمجرد وجود حقيقة مفادها أن المحركين الرئيسيين للاقتصاد العالمي – الولايات المتحدة والصين – يقومان بالتمويل من العجز بشكل كلي هي بلا شك إشارة كافية بأن النيوليبرالية تحتضر إن لم تكن قد ماتت من حيث كونها دليلاً نظرياً قابلاً للحياة لضمان مستقبل تراكم رأس المال. لكن هذا لن يمنعها من الاستمرارية في كونها خطاباً يدعو لتعزيز عودة/خلق سلطة الطبقة النخبوية. وعندما تصل التفاوتات في الدخل والثروة إلى نقطة قريبة من تلك التي سبقت الانهيار عام ١٩٢٩ – كما هي الحال اليوم – تصبح عندها اللاتوازنات الاقتصادية مزمنة ومتطاولة لتصل إلى دائرة خطر توليد أزمة بنيوية. والمؤسف أن أنظمة التراكم قلما تتبدد، إن قدر لها أن تتبدد، سلمياً. والليبرالية المطوقة انبثقت من رماد الحرب العالمية الثانية والكساد الكبير. ثم ولدت النيوليبرالية في السبعينيات وسط أزمة التراكم، وخرجت من رحم الليبرالية المطوقة المستنفدة وبعنف يكفي لتأكيد ملاحظة أبداها كارل ماركس حين قال العنف هو بلا شك القابلة التي تولّد التاريخ. والخيار السلطوي

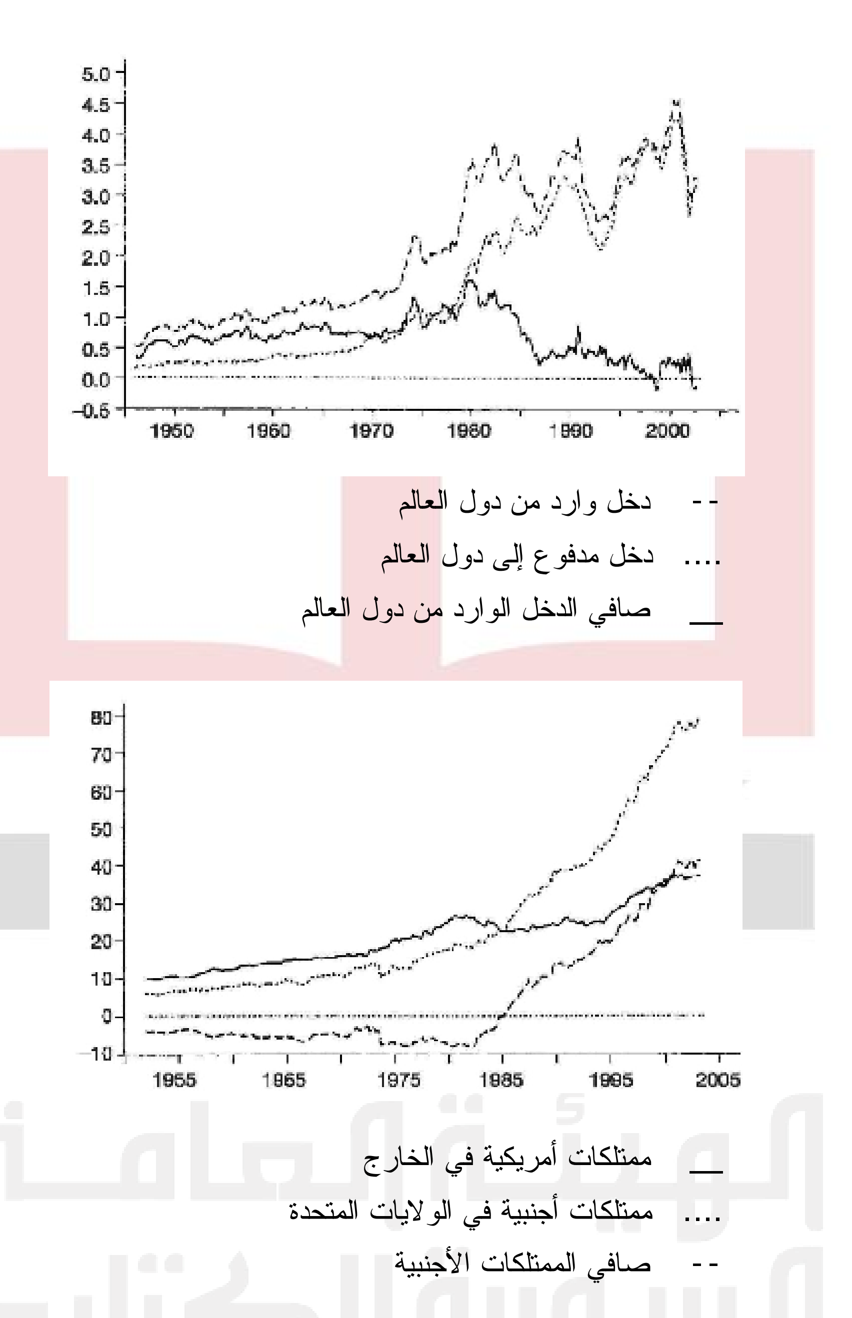
للمحافظة الجديدة بدأ يظهر الآن في الولايات المتحدة. وما هذا الهجوم العنيف على العراق وسياسات الاعتقال والسجن داخلياً إلا مؤشراً على تصميم تأخر اتخاذه من جانب النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة لإعادة تعريف النظام العالمي والمحلي لما فيه فائدتها. لذلك فمن واجبنا نحن أن ندرس بدقة ما إذا كانت ستحدث أزمة للنظام النيوليبرالي وكيف تحدث.

كانت الأزمات المالية التي تسبق مراراً الغزو اللصوصي لاقتصادات دول بكاملها تقوم بها قوى مالية متفوقة تتصف عادة باللاتوازنات الاقتصادية المزمنة. والإشارات العادية لها عجوزات في الميزانية الداخلية تحلق عالياً وتخرج عن السيطرة، وأزمة ميزان مدفوعات، وانخفاض سريع في قيمة العملة، وتقييمات غير مستقرة للأصول الداخلية (مثل العقارات والأسواق المالية) والتضخم المتصاعد، وارتفاع معدلات البطالة مع انخفاض في الأجور وهروب رأس المال. من هذه المؤشرات السبعة الرئيسية تتميز الولايات المتحدة بتسجيل علامات عليا في أول ثلاثة مؤشرات، وهنالك مخاوف خطيرة بخصوص المؤشر الرابع. يشير "التعافي دون فرص عمل" الحالي والركود في الأجور إلى بداية مشكلات بخصوص المؤشر السادس. لو أن مثل هذا المزيج من المؤشرات حصل في أي مكان آخر لاستدعى تدخل صندوق النقد الدولي (وكان اقتصاديو هذا الصندوق يقولون، كما كان رئيس الاحتياط الفدرالي السابق والحالي فولكر Volcker وغرينسبان Greenspan يتذمرون قائلين إن انعدام التوازنات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة يهدد الاستقرار العالمي). ولكن بما أن الولايات المتحدة تهيمن على صندوق النقد الدولي فهذا لا يعني شيئاً أكثر من أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تنظم نفسها وهذا بعيد الاحتمال على ما يبدو. إنما الأسئلة الكبرى هي: هل تقوم الأسواق العالمية بتنفيذ هذا التنظيم (لأنه بحسب النظرية النيوليبرالية يتعين عليها ذلك) وإذا كان الجواب إيجابياً كيف، وما هي النتائج؟

لا يمكن التفكير، لكنه ليس مستحيلاً، بأن تصبح الولايات المتحدة مثل الأرجنتين عام ٢٠٠١ بين عشية وضحاها. فالعواقب ستكون كارثية ليس فقط على الصعيد الداخلي بل وأيضاً على صعيد الرأسمالية العالمية. وبما أن كل عضو في الطبقة الرأسمالية ومدرائها العالميين في كل مكان يعلمون هذه الحقيقة، فإن باقي دول العالم ترغب حالياً (وفي بعض الحالات على مضض) بأن تواصل دعمها للاقتصاد الأمريكي بائتمانات كافية تساند طريقتها المسرفة. غير أن تدفقات رأس المال الخاص إلى داخل الولايات المتحدة تضاءلت كثيراً (فيما عدا شراء الأصول الرخيصة نسبياً بسبب انخفاض قيمة الدولار) لذلك فإن المصارف المركزية في العالم –وبخاصة في اليابان والصين – هي التي تملك حالياً وبشكل متزايد شركة America Inc.. وانسحاب دعم هذه المصارف للولايات المتحدة سوف يكون مدمراً لاقتصادياتهم لا سيما وأن ما يقرب من ثلث أصول الأوراق المالية في وول ستريت Wall Street وما يقرب من نصف سندات الخزينة الأمريكية، وأرباح الأسهم والفوائد تتدفق نحو الخارج لتصل إلى المالكين الأجانب وتصل معدلاتها إلى ما يساوي، إن لم تكن أكثر من، الأتاوات التي تجنيها الشركات والعمليات المالية الأمريكية في الخارج (الشكل رقم ٧-١) وهذا التوازن للمنافع سوف يصبح سالباً كلياً. وهذا التوازن في المنافع سوف ينقلب أكثر سلباً كلما ازداد اقتراض الولايات المتحدة التي تقترض الآن من الخارج بمعدل يقترب كثيراً من ملياري دولار باليوم. إضافة لذلك، إذا ارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (وهي لا بد أن ترتفع عند مرحلة معينة) فعندئذ سوف يحدث ما حدث في المكسيك بعد ازدياد سعر الفائدة الذي اقترحه فولكر عام ١٩٧٩ وسوف يشكل مشكلة حقيقية. وعما قريب سوف تدفع الولايات المتحدة في سبيل خدمة ديونها إلى باقي دول العالم أكثر كثيراً مما يدخل إليها. لكن انتزاع الثروة من الولايات المتحدة على هذه الطريقة لن يكون أمراً مرحباً به داخلياً. فالزيادات الدائمة في الاستهلاك بتمويل من الدين التي شكلت أساس السلم الاجتماعي في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ سوف تتوقف بالتأكيد.

يبدو أن انعدام التوازنات لا يزعج إدارة الرئيس بوش، إذا أخذنا في الحسبان تلك البيانات المتعجرفة التي أطلقت والتي تعني بالنتيجة أن العجز في الحساب الجاري، إن كان مشكلة، يمكن معالجته بسهولة من جانب أشخاص يشترون بضائع من صنع أمريكا (كما لو أن هكذا بضائع متوافرة ورخيصة بما يكفي وكما لو أن البضائع صنع أمريكا إسمياً لا تتضمن مكوناً أجنبياً عالياً). إن حدث ذلك حقاً فإن شركة وول مارت Wal-Mart سوف تفلس. يقول بوش إن عجز الموازنة يمكن معالجته بسهولة دون رفع الضرائب ومن خلال تقليص البرامج المحلية (كما لو أن ثمة برامج استنسابية كبرى ينبغي إلغاؤها). بيد أن الملاحظة التي قالها نائب الرئيس تشيني بأن "ريغان قد علّمنا أن العجوزات بالموازنة ليست ذات بال" تبعث على الخوف لأن ما قاله ريغان وعلّمه أيضاً هو أن تنامي العجوزات طريقة تجبرنا على خفض الإنفاق العام وأن أفضل طريقة للتعدي على مستوى معيشة كتلة السكان وإكثار ثروة الأغنياء في الآن نفسه تكون وسط اضطراب وأزمة ماليين. وأيضاً إذا سألنا السؤال العام: "من الذي استفاد فعلاً من الأزمات المالية العديدة التي انهمرت كالشلال من بلد إلى آخر وفي موجة إثر موجة لانكماش وتضخم وهروب لرؤوس الأموال وتعديلات هيكلية كانت كارثية كلها منذ أواخر السبعينيات؟" يصبح من السهل فهم هذا الالتزام الضعيف للإدارة الأمريكية الحالية في حماية البلد من الأزمة المالية على الرغم من كل الإشارات التحذيرية. ففي غداة انهيار مالي قد تأمل النخبة الحاكمة بالخروج منها أكثر قوة مما سبق.

ربما يستطيع الاقتصاد الأمريكي أن يعالج ببراعة انعدام التوازنات الحالية (كما فعل بعد عام ١٩٤٥) وأن يخرج بطريقته من مشاكله المتسببة ذاتياً. وهنالك بعض الإشارات الضعيفة الدالة على ذلك. فالسياسة الحالية تبدو في أفضل حالاتها قائمة على مبدأ ميكوبر Micawber القائل بأن خيراً لا بد وأن يحدث على غير توقع. وعلى الرغم من كل شيء فقد استطاع قادة العديد من الشركات الأمريكية أن يعيشوا في عالمهم الوهمي قبل انهيار كيانات كانت تبدو منيعة على



الشكل رقم ٧-١: الوضع المتراجع للولايات المتحدة في التدفقات العالمية لرأس المال والملكية (١٩٦٠ – ٢٠٠٢)

(الرسم أعلاه) تدفقات داخلة وخارجة للاستثمارات الأمريكية (أسفل) التغييرات في حصص امتلاك الأجانب

الانهيار مثل شركة إنرون Enron. وقد يكون ذلك أيضاً مصير America Inc.، إنما يفترض أن يكون من شأن البيانات الوهمية التي تطلقها القيادة الحالية أن تقض مضاجع كل من يحب مصلحة البلد. ولعل النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة تحسب أنها تستطيع النجاة من أزمة مالية عالمية وتخرج منها محتفظة بقوتها فتستخدمها لتكمل أجندتها في شأن الهيمنة الكلية داخلياً. لكن مثل هذه الحسابات قد تكون خطأً فادحاً. وقد تكون النتيجة استعجال نقل الهيمنة إلى اقتصاد إقليمي آخر (وعلى الأغلب في آسيا) وفي الوقت عينه تقلل من قدرة النخبة الحاكمة على الهيمنة داخلياً وخارجياً.

غير أن السؤال الأكثر إلحاحاً يتعلق بأي نوع من الأزمات قد يقدم للولايات المتحدة أفضل خدمة في تقرير وضعها الخاص لا سيما وأن هذا الاختيار يقع حقاً في إطار خياراتها السياسية. وعند عرض هذه الخيارات من المهم أن نستذكر أن هذا البلد لم يكن في يوم من الأيام محصناً من المصاعب المالية على مدى الأعوام العشرين المنصرمة. انهيار أسواق الأسهم عام ١٩٨٧ أخرج من العمل ما يقرب من ٣٠ بالمائة من قيم الأصول وفي أعقاب الانهيار الحاصل إثر انفجار فقاعة الاقتصاد الجديد في أواخر التسعينيات بلغت قيمة خسائر الأصول الورقية أكثر من ٨ تريليون دولار قبل التعافي والعودة إلى المستويات السابقة. وبلغت قيمة معالجة خسائر البنوك والمدخرات والقروض الهالكة عام ١٩٨٧ ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار، وفي هذا العام نفسه ساءت الأمور كثيراً ما جعل وليام آيزاك William Isaacs رئيس مجلس إدارة شركة تأمين الودائع الفدرالية Federal Deposit Insurance Corporation يقول محذراً. "ربما تكون الولايات المتحدة في طريقها نحو تأميم المصارف" وتبع ذلك إفلاسات هائلة لشركة Long Term Capital Management وشركة Orange County وغيرهما من التي دخلت في المضاربات وخسرت، أعقبها انهيار عدد من الشركات الكبرى في عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ وسط حالات مدهشة للإهمال في المحاسبة لم تكن تكاليفها

على عامة الناس كبيرة فقط بل أظهرت أيضاً مدى هشاشة ووهمية التحول النيوليبرالي للأعمال المالية. وبالطبع لم تكن هذه الهشاشة حكراً على الولايات المتحدة وحدها. فقد تعرضت معظم البلدان بما فيها الصين للتقلبات المالية وانعدام اليقين في هذه الأسواق. وعلى سبيل المثال ارتفعت ديون الدول النامية " من ٥٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢,٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٢ ومعظم هذه الديون غير قابلة للسداد. ففي عام ٢٠٠٢ كان ثمة دفق صاف قدره ٣٤٠ مليار دولار لخدمة هذا الدين مقارنة مع مساعدات تنموية دولية قدرت بنحو ٣٧ مليار دولار." وفي بعض الحالات كانت خدمة الدين تزيد عن المكاسب الخارجية علماً أن بعض البلدان، مثل الأرجنتين، بدأت تظهر تمرداً كبيراً في مواجهة دائنيها.

إذن، لندرس اثنين من أسوأ السيناريوهات من وجهة النظر الأمريكية. انفجار قصير لتضخم مفرط يشكل واحدة من السبل الآيلة إلى إلغاء الدين الاستهلاكي والدولي المعلق. وبالنتيجة تسدد الولايات المتحدة ديونها لليابان والصين وغيرهما بعملتها الدولار الذي انخفضت قيمته. غير أن هذه المصادرة التضخمية لن تلقى قبولاً حسناً في باقي دول العالم (مع أنها لا تستطيع فعل شيء بهذا الخصوص حيث أن إرسال السفن الحربية إلى نهر البوتوماك Potomac ليس بالخيار المجدي). والتضخم المفرط يدمر المدخرات أيضاً وتعويضات الشيخوخة وكثير غيرها داخلياً في الولايات المتحدة. وبالتالي سوف يستتبع إلغاء مسار السياسة النقدية الذي اتبعه عموماً فولكر وغرينسيان. إن أدنى إشارة لهذا التحول بعيداً عن مسار السياسة النقدية (وهذا يعني إعلان وفاة النيوليبرالية) يجعل المصارف المركزية في كل مكان وعلى نحو شبه مؤكد تخلق تزاحماً على الدولار وبالتالي تعجل بحصول أزمة قبل أوانها لهروب رؤوس الأموال لا تستطيع المؤسسات المالية الأمريكية وحدها التحكم بها. وسيفقد الدولار الأمريكي مصداقيته في كونه عملة الاحتياط العالمي وسوف يفقد كل منافعه المستقبلية (مثل الربح الناتج عن سك النقود

المعدنية - والقدرة على طباعة النقد) في كونه القوة المالية المهيمنة. وسوف ترتدي هذه العباءة أوروبا أو شرق آسيا أو كلاهما (ونحن نرى الآن المصارف المركزية في العالم تظهر تفضيلاً لأن يكون المزيد من أرصدتها بعملة اليورو). والعودة الأكثر تواضعاً للتضخم قد تكون أيضاً محتملة وهنالك دلائل كثيرة بأن التضخم ليس بحال من الأحوال الشر الكامن كما يصفه أنصار السياسة النقدية، وأن شيئاً من التخفيف المتواضع للأهداف النقدية (كما أظهرت مارغريت ثاتشر في المراحل الأكثر براغماتية في اندفاعها نحو اللبرلة الجديدة) قد يفيد.

أما الخيار الآخر فيقضي بأن تقبل الولايات المتحدة بفترة طويلة ممتدة من الانكماش من النوع الذي تعرضت له اليابان ولا تزال منذ عام ١٩٨٩. وهذا الخيار قد يخلق مشكلات عالمية خطيرة ما لم تقم اقتصادات أخرى – تكون الصين في طليعتها وربما مع الهند – بالتقاط ذيول الدينامية المتباطئة. ولكن الخيار الصيني، كما رأينا، مسألة فيها نظر وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية معاً. وانعدام التوازنات الداخلية في الصين خطير جداً وعموماً تتخذ شكل إفراط في القدرة – إفراط في كل شيء، مطارات عديدة جداً وأكثر مما ينبغي ومصانع سيارات أكثر من اللازم. وهذا الغلو قد يصبح ملموساً أكثر في حال حدوث ركود طويل في السوق الاستهلاكي الأمريكي. والديون المعلقة في الصين (على شكل قروض مصرفية معسرة)، من جهة أخرى، ليست بضخامة الديون الأمريكية. والأخطار في الحالة الصينية سياسية بقدر ما هي اقتصادية. إنما الدينامية الاستثنائية داخل مجمع الاقتصادات الآسيوية قد يكون كافياً لدفع تراكم رأس المال نحو المستقبل مع أنه من شبه المؤكد أن يكون له آثار ضارة بشكل ملحوظ على جودة البيئة وعلى الموقع التقليدي للولايات المتحدة في كونها في قمة النظام العالمي. لكن هل تتنازل الولايات المتحدة بهدوء عن موقعها المهيمن فهذا سؤال مفتوح. فهي بالتأكيد سوف تحافظ على هيمنتها العسكرية حتى لو تضاءل موقعها المهيمن في مجال آخر

من القوة السياسية الاقتصادية. وهل تسعى الولايات المتحدة لاستخدام تفوقها العسكري، كما فعلت في العراق، لأغراض سياسية واقتصادية فهذا سوف يعتمد كثيراً على الدينامية الداخلية في الولايات المتحدة نفسها.

أما الانكماش المتطاول والممتد فسوف يكون من العسير جداً على الولايات المتحدة أن تستوعبه داخلياً. فإذا أريد إيجاد حل لمشاكل ديون الحكومة الفدرالية والمؤسسات المالية دون تهديد ثروات الطبقات النخبوية عندئذ يكون "الانكماش بالمصادرة" (الذي لا ينسجم مع النيوليبرالية) من النوع الذي جربته الأرجنتين (والذي يمكن إيجاد ملامح له في أزمة المدخرات والقروض الأمريكية في أواخر الثمانينيات عندما لم يستطع المودعون الوصول إلى أموالهم) هو الخيار الوحيد. عندئذ ستكون البرامج العامة الكبيرة التي لا تزال موجودة (الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية) وحقوق تعويض الشيخوخة وقيم الأصول (لا سيما العقارات والادخارات) أول الضحايا، وفي هكذا ظروف سوف تبدأ خيوط الموافقة الشعبية تنسل عند خطوط التحامها. وسوف يكون السؤال الكبير ما مدى قوة التعبير عن الاستياء واتساعها وكيف يمكن معالجته.

وعندئذ يبرز توطيد سلطوية المحافظة الجديدة جواباً محتملاً لهذه التساؤلات. ذكرت في الفصل الثالث أن المحافظة الجديدة تدعم التحرك النيوليبرالي نحو بناء حريات للسوق غير متماثلة لكنها تجعل النزعات النيوليبرالية المناهضة للديمقراطية واضحة وظاهرة للعيان من خلال الانعطاف نحو الوسائل السلطوية والتراتبية وحتى العسكرية للحفاظ على القانون والنظام. وفي كتابي الذي يحمل العنوان *The New Imperialism* تحدثت عن أطروحة هانا آرندت Hannah Arendt بأن العسكرة خارج البلاد وبداخلها لا بد وأن تسير جنباً إلى جنب وخلصت إلى نتيجة مفادها أن المغامرة الدولية للمحافظين الجدد والتي خطط لها وغدت شرعية بعد هجمات ٩/١١ لها صلة قوية بتأكيد السيطرة الداخلية على الأمة داخل الولايات

المتحدة كما فعلت يضاف إليها استراتيجية جيوسياسية للحفاظ على الهيمنة العالمية من خلال السيطرة على الموارد النفطية. والخوف وانعدام الأمن داخلياً وخارجياً يمكن استغلالهما بسهولة واضحة لأغراض سياسية – وبهذه الحالة بنجاح عندما يتعلق الأمر بإعادة الانتخاب.

غير أن المحافظين الجدد يؤكدون أيضاً على هدف أخلاقي أعلى، يكون في صميمه استلهام للقومية التي، كما عرفنا في الفصل الثالث، كان لها علاقة وثيقة باللبرلة الجديدة منذ أمد بعيد. وللقومية الأمريكية شخصية ثنائية. فهي من جهة تفترض بأنها القدر الذي قدّره الله للولايات المتحدة (وهذا الاستلهام الديني مقصود) لتكون أعظم قوة على الأرض (إن لم تكن صاحبة الرقم الأول في كل شيء بدءاً من مباريات البيسبول وحتى الألعاب الأولمبية) وأنها باعتبارها مشعل الحرية والتقدم، كانت وستظل محل إعجاب الجميع والجديرة بالتقليد والمحاكاة عالمياً. الجميع يريد أن يعيش أو يكون مثل أمريكا. لذلك تعطي الولايات المتحدة بسخاء وحباً للخير ومجاناً من مواردها وقيمها وثقافتها لباقي العالم، وفي سبيل منح امتيازات الأمركة والقيم الأمريكية للجميع وبلا استثناء. ولكن يوجد للقومية الأمريكية جانب قاتم يسيطر عليه جنون الاضطهاد والخوف من تهديد من أعداء وقوى الشر من خارج الولايات المتحدة. والخوف هو من الأجانب ومن المهاجرين ومن مثيري شغب خارجيين والآن طبعاً من "الإرهابيين". وهذا يؤدي إلى دوران داخلي للعربات وإغلاق الحريات والحريات المدنية في قصص تشبه اضطهاد الفوضويين في العشرينيات والماكارثية الموجهة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم في الخمسينيات وأسلوب جنون الاضطهاد عند ريتشارد نيكسون نحو خصومه في حرب فييتنام وتلك النزعة السائدة منذ ٩/١١ لتوصيف كل من ينتقد سياسات الإدارة بأنها مساعدة وتحريض للأعداء. وهذا اللون من القومية يندمج بسهولة مع العنصرية (وعلى نحو خاص ضد العرب) وتقييد الحريات المدنية (قانون الوطن) وقمع حريات الصحافة (سجن الصحفيين بسبب عدم

ذكر مصادرهم) واعتناق مبدأ التوقيف والحجز وعقوبة الإعدام في التعامل مع أشخاص عندما يقومون بعمل محظور. أما خارجياً تقود هذه القومية إلى عمل خفي وحالياً حروب استباقية للقضاء على كل ما يبدو تهديداً بعيداً لهيمنة القيم الأمريكية وسيطرة مصالح الولايات المتحدة. وقد تعايش هذان الخطان للقومية معاً عبر التاريخ. وكانا في صراع مفتوح بينهما في بعض الأحيان (في الانقسامات حول كيفية التعامل مع الثورات في أمريكا الوسطى في الثمانينيات على سبيل المثال).

كانت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ في موقع يخولها إبراز الافتراض الأول، إذ كانت دوماً ذاتية الاهتمام وأحياناً محبة للخير (كما تمثل ذلك في مشروع مارشال Marshall Plan الذي ساعد في إعادة إحياء الاقتصادات الأوروبية التي مزقتها الحروب بعد عام ١٩٤٥) للعالم بأسره وفي الوقت عينه منشغلة بالمكارثية داخلياً. لكن انتهاء الحرب الباردة غيّر كل شيء. لم يعد العالم يتطلع للولايات المتحدة للحصول على الحماية العسكرية وتحرر من الهيمنة الأمريكية في كل شي تقريباً. لم تكن الولايات المتحدة في يوم من الأيام في هكذا عزلة عن باقي دول العالم سياسياً وثقافياً وعسكرياً كالتي نشاهدها اليوم. وليست هذه العزلة، كما كانت في الماضي، نتاج انسحاب الولايات المتحدة من الشؤون العالمية إنما نتيجة لتدخلاتها المفرطة والأحادية الجانب. وقد جاءت في وقت نجد فيه الاقتصاد الأمريكي أكثر اندماجاً في الإنتاج العالمي والشبكات المالية مما كان في السابق. فكانت النتيجة التحاماً خطراً للشكلين المذكورين للقومية. ومن خلال إنشاء مبدأ "الضربة الاستباقية" ضد الدول الأجنبية في خضم هذه الحرب العالمية المفترضة على الإرهاب يستطيع عامة الناس في الولايات المتحدة أن يتخيلوا بأن بلدهم يقوم بصراع خيري لجلب الحرية والديمقراطية للجميع وفي كل مكان (ولاسيما في العراق) وفي الوقت عينه تشدد على أشد مخاوفها المظلمة بخصوص عدو مجهول ومستتر يهدد وجودها. خطاب

إدارة الرئيس بوش وكذلك خطاب المحافظين الجدد يعزف دوماً ودون كلل على وتري هاتين الفكرتين. وقد كان ذلك خدمة جيدة لبوش في حملة إعادة انتخابه الناجحة.

في كتابي بعنوان "الامبريالية الجديدة *The New Imperialism* قلت هنالك إشارات كثيرة بأن هيمنة الولايات المتحدة تتهاوى. فقدت مكانتها المسيطرة على الإنتاج العالمي في السبعينيات وبدأت قوتها في المال العالمي بالانحسار في التسعينيات. دورها القيادي في التكنولوجيا ظهر من ينازعها عليه وهيمنتها في المجال الأخلاقي والثقافي آخذة بالذبول، ولم يتبق لها إلا القوة العسكرية سلاحاً واضحاً للهيمنة على العالم. وحتى قوتها العسكرية هذه تقتصر على ما يمكن فعله بقوة التكنولوجيا العليا التدميرية على ارتفاع ثلاثين ألف قدم. وقد برهنت حرب العراق محدودية هذه القوة على الأرض. من أجل ذلك يضع الانتقال إلى هيكلية مهيمنة جديدة للرأسمالية العالمية خياراً جديداً أمام الولايات المتحدة ألا وهو أن تدير هذا الانتقال سلمياً وبهدوء أو من خلال الكارثة. الموقف الحالي للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة يشير نحو الخيار الأخير وليس المسار الأول. يمكن بسهولة حشد القومية وراء فكرة أن المصاعب الاقتصادية للتضخم المفرط أو للانكماش المتطاول سببها الآخرون مثل الصين وشرق آسيا أو ربما دول الأوبك (المصدرة للنفط) والدول العربية التي عجزت عن الاستجابة بالطريقة المناسبة لمطالبها المسرفة للطاقة. ومبدأ "الضربة الاستباقية" كما تقول حجتهم موجود والطاقات التدميرية أيضاً موجودة. ودولة الولايات المتحدة المأزومة والمهددة بكل تأكيد ملزمة بالدفاع عن نفسها وعن قيمها وعن أسلوب حياتها وبالوسائل العسكرية إن لزم الأمر. ومثل هذه الحسابات الكارثية، وفي رأيي الانتحارية، ليست بعيدة عن مدارك القيادة الأمريكية الحالية. وقد أظهرت هذه القيادة ولعها بقمع المعارضة الداخلية ومن خلال ذلك حشدت دعماً شعبياً جيداً. ونسبة كبيرة من الشعب الأمريكي يرون في

"قانون الحقوق" في الولايات المتحدة وثيقة مستوحاة من المبادئ الشيوعية، بينما يرحب آخرون، وهم أقلية دون شك، بأي شيء يحمل نكهة هرمجدون Armageddon [*]. والإشارات المنبهة لذلك كثيرة منها قوانين مكافحة الإرهاب، والتخلي عن اتفاقيات جنيف في خليج غوانتانامو والاستعداد لوصف أي قوة معارضة بأنها "قوة إرهابية".

ولحسن الطالع توجد معارضة جيدة وقوية يمكن حشدها داخل الولايات المتحدة وهي جاهزة إلى حد ما للوقوف في وجه تلك النزعات الكارثية والانتحارية. والمؤسف أن هذه المعارضة بشكلها الحالي مشرذمة وليس ثمة من يوجهها وتفتقر إلى التنظيم المتماسك. وهذا الأمر هو نتيجة جراح ذاتية النشوء داخل الحركة العمالية وداخل حركات احتضنت عموماً سياسة الهوية، وفي داخل كل التيارات الفكرية لما بعد الحداثة والتي تتوافق، دون أن تدري، مع الخط الذي تبناه البيت الأبيض والقائل بأن الحقيقة تبنى اجتماعياً وهي مجرد نتيجة للأحاديث. وحقيقة الأمر نجد تكراراً لهذا القول في نقد تيري إيغلتون Terry Eagleton لكتاب ليوتارد Lyotard بعنوان *Postmodern Condition*، الذي ورد فيه "قد لا يوجد فرق بين الحقيقة والسلطة وإغوائية البلاغة، فمن له لسان ناعم أو لديه قصة تعد الأكثر عنصرية يملك القوة." وهذا القول برأيي أكثر ملاءمة لعصرنا الحالي مما ذكرته أنا سابقاً في عام ١٩٨٩ في كتابي بعنوان *Condition of Postmodernity*. وهذه الروايات للقصص من البيت الأبيض والتلفيقات من داوننغ ستريت بلندن يجب أن يرد عليها وأن توقف إذا كنا نريد إيجاد مخرج من المأزق الذي وصلنا إليه. يوجد واقع في مكان ما هناك وسرعان ما يدركنا. فأين نذهب؟ إذا كنا قادرين على امتطاء صهوة حصان الحرية العجيب فإلى أين سيأخذنا؟

(*) الموضع الذي فيه ستجري المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر في "يوم الله العظيم" في إشارة إلى أرض المعركة في مجدو بشمال فلسطين. (م.)

البدائل

توجد نزعة للتعامل مع قضية البدائل كما لو أن الأمر يتعلق بوضع مخطط لمجتمع مستقبلي وتوصيف السبيل إلى ذلك. صحيح أن هذا الأمر يكسبنا الكثير من الخبرات. ولكن علينا أولاً أن نطلق عملية سياسية تقودنا إلى مرحلة تصبح فيها البدائل المجدية والإمكانيات الواقعية قابلة للتعريف. وهنالك مسلكان رئيسيان يمكن سلوكهما. قد نتعاطى مع جمع كبير من الحركات المعارضة الموجودة فعلاً على الأرض ونحاول أن نستقطر من وعبر ناشطيها جوهر برنامج معارض عريض القاعدة. أو قد نلجأ إلى الاستفسارات النظرية والعملية حول وضعنا القائم (وذلك على شاكلة ما فعلته هنا) ونحاول أن نستمد البدائل من خلال التحليل الناقد. واتخاذنا للمسلك الثاني لا يفترض البتة أن الحركات المعارضة الموجودة خطأ أو أن فهمها قاصر. وفي الوقت نفسه لا تستطيع الحركات المعارضة أن تفترض بأن نتائج التحليل لا تمت بصلة إلى قضيتها. فالغاية هي إطلاق حوار بين أولئك الذين يتخذون أياً من المسلكين وبالتالي تعميق الفهم الجمعي وتحديد خطوط عمل أكثر كفاية.

لقد أنتجت عملية تبني النيوليبرالية طيفاً عريضاً من الحركات المعارضة من داخل نطاقها وخارجه. والعديد من هذه الحركات تختلف اختلافاً جذرياً عن الحركات القائمة على العمال التي كانت لها الهيمنة قبل عام ١٩٨٠. أقول "العديد" منها إنما ليس "كلها". فالحركات التقليدية القائمة على العمال ليست ميتة حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث أضعفتها وأوهنتها الهجمة النيوليبرالية على قوتها. وقد نشأت في كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا حركات عمالية نشطة وقوية في الثمانينيات، ونشطت وازدهرت أحزاب الطبقة العاملة في أمريكا اللاتينية وإن لم تكن في السلطة. وفي اندونيسيا توجد حركة عمالية في بداية تطورها لها أهمية واعدة تكافح وتناضل ليكون صوتها مسموعاً. وإمكانية حصول اضطراب للعمال في

الصين كبيرة مع أنها غير متوقعة. وليس واضحاً أيضاً ما إذا كانت جماهير العمال في الولايات المتحدة الذين كانوا أثناء هذا الجيل الأخير يدلون بأصواتهم عن رغبة وطيب خاطر ضد مصالحهم المادية لأسباب تعود إلى القومية الثقافية والدين والقيم الأخلاقية سيبقون للأبد محبوسين في هذه السياسة بفعل مكائد يدبرها الجمهوريون والديمقراطيون على السواء. أمام هذا التقلب وسرعة الاستثارة ليس ثمة ما يدعو لاستبعاد انبعاث سياسة شعبية وديمقراطية اجتماعية أو حتى شعبية ومناهضة للنيوليبرالية داخل الولايات المتحدة في أعوام مقبلة.

غير أن الصراعات ضد التراكم عبر نزع الحيازة تؤجج خطوطاً مختلفة للصراع الاجتماعي والسياسي. ولعله بسبب الظروف المتميزة التي تقود إلى نشوء هكذا حركات، نجد التوجهات السياسية وطرائق تنظيم هذه الحركات تبتعد بشكل ملحوظ عن السياسة الديمقراطية الاجتماعية المعتادة. حركة زاباتيستا التمردية في إقليم تشيباس Chiapas بالمكسيك، مثلاً، لم تسع للاستيلاء على السلطة أو لتكون ثورة سياسية، بل كانت تسعى نحو سياسة تقضي بإشراك الجميع. وهذا يعني العمل من خلال المجتمع المدني بكليته للنظر في الحاجات الخاصة للجماعات الاجتماعية المختلفة وإتاحة المجال لها لتحسين أحوالها. وهي تميل تنظيمياً لتفادي مبدأ الريادة وترفض أن تتخذ شكل حزب سياسي. فقد فضلت أن تبقى حركة اجتماعية داخل الدولة تحاول تشكيل كتلة لقوة سياسية تكون فيها الثقافات الأصلية للبلاد في مركز الوسط بدل أن تكون هامشية. والعديد من الحركات البيئية – مثل تلك العاملة في سبيل العدالة البيئية – تنتهج الطريقة ذاتها.

كان من أثر هكذا حركات تغيير حقل التنظيم السياسي وتباعده عن الأحزاب التقليدية وتنظيم العمال ضمن دينامية العمل الاجتماعي فتجعله أقل تركيزاً على هذه الدينامية السياسية عبر طيف المجتمع المدني بأسره. وما

تفقده هكذا حركات عند التركيز تكسبه في العلائقية المباشرة مع قضايا معينة وناخبين معينين. وهي تستمد قوتها من كونها موجودة في صميم الصراع والحياة اليومية، ومن خلال عملها هذا تجد صعباً عليها أن تتسلخ عن المحلي والخاص لتفهم السياسات الكبرى لماهية التراكم النيوليبرالي من خلال نزع الحيازة وعلاقته بعودة سلطة الطبقة الواحدة.

تنوع هذه الصراعات يدعو للذهول حتى أنه ليس من السهل في بعض الأحيان تخيل صلات فيما بينها. وهي جميعاً جزء من خليط متقلب لحركات احتجاجية اجتاحت العالم واحتلت العناوين الرئيسية في الصحف منذ الثمانينيات وأثناءها. كانت تلك الحركات والثورات تقمع أحياناً بعنف شديد، وفي معظم الحالات على يد سلطة الدولة التي تعمل تحت اسم "النظام والاستقرار". وفي أماكن أخرى كانت تتفسخ وتتحلل لتغدو عنفاً بين الأثنيات أو حرباً أهلية ذلك أن التراكم من خلال نزع الحيازة يولّد منافسات سياسية واجتماعية شديدة. وتكتيك "فرّق تسد" الذي تعتمده النخب الحاكمة والتنافس بين الفصائل المتصارعة (مثل المصالح الفرنسية في مواجهة المصالح الأمريكية في بعض بلدان أفريقيا) كان في الأعم الأغلب محورياً في هذه الصراعات. والدول العميلة، المدعومة عسكرياً أو في بعض الأحيان بقوات خاصة تلقت تدريباتها لدى أجهزة عسكرية كبرى (تقودها الولايات المتحدة وتلعب فيها بريطانيا وفرنسا دوراً صغيراً) عادة تكون في الطليعة في نظام القمع والتصفية يكبح دون رحمة حركات نشطاء يعترضون على التراكم من خلال نزع الحيازة في أنحاء كثيرة من العالم النامي.

وقد أنتجت هذه الحركات نفسها كماً كبيراً من الأفكار بخصوص البدائل. بعضها يريد قطع الصلة كلياً أو جزئياً مع قوى العولمة النيوليبرالية الطاغية، وبعضها الآخر (مثل حركة "خمسون عاماً كافية") تريد العدالة الاجتماعية والبيئية العالمية من خلال الإصلاح أو حل المؤسسات ذات القوة

الطاغية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي (علماً أن القوة الأساسية لوزارة الخزانة الأمريكية قلما تذكر). وأطراف ثالثة (أنصار البيئة وتحديداً "السلام الأخضر" Green peace) تؤكد فكرة "إصلاح المرافق العامة كالماء والهواء والأرض، وبذلك يؤشرون للاستمرارية مع صراعات الماضي البعيد وأيضاً الصراعات التي انطلقت عبر تاريخ الاستعمار والامبريالية الطويل. بعضهم (من أمثال هاردت Hardt ونيغري Negri) يتصورون أعداداً هائلة تقوم بالحراك، أو حركة من داخل مجتمع مدني عالمي، وتتصدى لقوى النظام النيوليبرالي المشتتة (الذي يصفونه بـــ "الامبراطورية")، في حين ينظر آخرون وبتواضع إلى التجارب المحلية مع منظومات الإنتاج والاستهلاك الجديدة (مثل المنظومات التجارية والاقتصادية المحلية LETS) التي تحركها أنواع مختلفة كلياً من العلاقات الاجتماعية والممارسات البيئية. ويوجد أيضاً أولئك الذين يؤمنون بهيكليات الأحزاب السياسية التقليدية (مثل حزب العمال في البرازيل أو حزب المؤتمر في الهند المتحالفين مع الشيوعيين) بهدف الوصول إلى سلطة الدولة لتكون خطوة باتجاه الإصلاح العالمي للنظام الاقتصادي. وقد التقت العديد من هذه التيارات المختلفة الآن في "المنتدى الاجتماعي العالمي" في محاولة منها لتعريف ماهية المرافق العامة وبناء قوة تنظيمية تكون قادرة على التصدي لأشكال النيوليبرالية والمحافظة الجديدة العديدة. وقد نشرت مؤخراً مؤلفات عديدة جداً تقول "إن عالماً آخر ممكن." وهذا ما يلخص وأحياناً يحاول جمع الآراء والأفكار العديدة الصادرة عن مختلف الحركات الاجتماعية في أنحاء العالم، ففيها الكثير مما هو ملهم ومثير للإعجاب.

ولكن ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن تستخلص من دراسة تحليلية من النوع الذي تحدثنا عنه هنا؟ بداية يمكن القول إن التاريخ كله لليبرالية المطوقة وتحولها فيما بعد إلى لبرلة جديدة يدل على الدور الحاسم الذي لعبه الصراع الطبقي في لجم أو في عودة سلطة الطبقة النخبوية. ومع أنها كانت

مقنّعة بشكل فاعل فقد عشنا جيلاً بكامله لوضع استراتيجيات عالية التطور تقوم بها النخب الحاكمة بهدف إعادة أو تعزيز أو –كما في الصين وروسيا – بناء سلطة طبقة واحدة طاغية. والتحول التالي نحو المحافظة الجديدة يوضح الأبعاد التي سوف تذهب إليها النخب الاقتصادية وأبعاد استعداد الاستراتيجيات السلطوية بهدف تقوية وتعزيز استمرارية وبقاء سلطتها. وقد حدث ذلك كله في غضون عشرات من السنين كانت فيها مؤسسات الطبقة العاملة في تراجع وتضاؤل وعندما كانت القوى التقدمية الكثيرة تزداد قناعة بأن الطبقة كلمة لا معنى لها أو على الأقل تصنيف بائد منذ أمد طويل. وفي هذا يبدو التقدميون بألوانهم كافة قد استسلموا للفكر النيوليبرالي لأنه واحد من التخيلات الرئيسية للنيوليبرالية القائل بأن الطبقة فئة وهمية لا توجد إلا في خيال الاشتراكيين والشيوعيين المستترين. وفي الولايات المتحدة تحديداً يقتصر استعمال عبارة "حرب الطبقات" على الإعلام اليميني (مثل صحيفة وول ستريت جورنال *Wall Street Journal*) بهدف تشويه كل أشكال النقد الذي يهدد تقويض الغاية الوطنية التي يفترض أنها موحدة ومتماسكة (أي عودة سلطة الطبقة العليا!). لذلك فالدرس الأول الذي يجب أن نتعلمه هو إذا بدا ذلك مثل صراع طبقي وكان سلوكه يدل على حرب طبقية فعلينا أن ندعوه باسمه ولا نخجل من ذلك. وعلى جماهير الشعب أن تستسلم للمسار التاريخي والجغرافي الذي حددته الطبقة العليا المتزايدة والطاغية أو أن تستجيب له بشروط طبقية.

والتوصيف على هذا النحو ليس تعظيماً لشعور بالحنين لعصر ذهبي مضى وانقضى عندما كانت فئة خيالية مثل "البرولتياريا" في حالة حراك. ولا يعني بالضرورة (إذا أريد له ذلك) أنه يوجد تصور بسيط لطبقة نستطيع اللجوء إليها لكونها أداة التحول التاريخي الأكبر (إن لم تكن الأداة الحصرية). لا يوجد حقل بروليتاري في خيال ماركس للمدينة الفاضلة نستطيع الخلود إليه. أما إشارتنا إلى ضرورة وحتمية صراع الطبقات فلا يعني القول بأن

الطريقة التي بها تشكلت الطبقة قد تقررت، أو حتى قابلة للتقرير، مسبقاً. فالحركات الشعبية وكذلك حركات الطبقة النخبوية تصنع نفسها مع أن ذلك لا يكون قط في ظروف هي تختارها. وهذه الظروف تكون عادة مليئة بالتعقيدات الناشئة عن تمايزات العرق والنوع الاجتماعي والأثنية المتداخلة بقوة بالهويات الطبقية. فالطبقات الدنيا عادة عالية الكثافة العرقية، والأنثوية المتزايدة للفقر كانت ولا تزال الميزة الأبرز للانعطاف نحو النيوليبرالية. وما هجوم المحافظين الجدد على حقوق المرأة والإنجاب، والذي تزايدت وتيرته مع انتهاء عقد السبعينيات عندما برزت النيوليبرالية لأول مرة إلا عنصراً أساسياً في أفكارهم حول النظام الأخلاقي الصحيح القائم على تصور خاص جداً للعائلة.

وتبين الدراسة التحليلية أيضاً كيف ولماذا نجد الحركات الشعبية متشعبة حالياً. فمن جهة توجد حركات بخصوص ما أدعوه "إعادة الإنتاج المتوسع" يكون فيه استغلال العمالة بأجر وظروفها التي تحدد الأجر الاجتماعي هي القضايا المركزية. ومن جهة أخرى توجد حركات مناهضة للتراكم من خلال نزع الحيازة. تتضمن هذه الحركات مقاومة للأشكال الكلاسيكية للتراكم البدائي (مثل تهجير الفلاحين من الأرض)، ومناهضة أيضاً للانسحاب الوحشي للدولة من كل أشكال الالتزامات الاجتماعية (ما عدا المراقبة ودوريات الشرطة)، والممارسات الهدامة للثقافات والتواريخ والبيئات، ومعارضة عمليات الانكماش "بالمصادرة" والتضخم الذي تسببه الأشكال المعاصرة لرأس المال التمويلي بالتحالف مع الدولة. والعمل على إيجاد الرابطة العضوية بين هذه الحركات المختلفة هو المهمة النظرية والعملية المستعجلة. لكن دراستنا التحليلية أظهرت أيضاً أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا من خلال تتبع دينامية عملية تراكم رأس المال المتسمة بتقلب وتعميق التطورات الجغرافية المتفاوتة. فهذا التفاوت، كما رأينا في الفصل الرابع، يشجع بقوة انتشار اللبرلة الجديدة من خلال التنافس البيني للدول. وجزء من

مهمة السياسة الطبقية المتنشطة يكمن في تحويل هذا التطور الجغرافي المتفاوت إلى ثروة بدلاً من أن يكون عبئاً. أما سياسة فرق تسد التي تتبعها نخب الطبقة الحاكمة فيجب التصدي لها بسياسة التحالف مع اليسار المتعاطف مع استرداد القوى المحلية لحق تقرير المصير.

غير أن هذا التحليل يشير أيضاً إلى تناقضات يمكن استغلالها في أجندات النيوليبراليين والمحافظين الجدد. والفجوة الآخذة بالاتساع بين الخطاب (لمنفعة الجميع) والتحقيق (منفعة طبقة حاكمة صغيرة) باتت الآن ظاهرة للعيان. ذلك الرأي القائل بأن السوق يعني المنافسة والعدل تنفيه حقيقة الاحتكار غير العادي ومركزية ودولية قوة الشركات والمال. إن هذه الزيادة المرعبة في التفاوتات واللامساواة الطبقية والإقليمية، وفي داخل الدول (مثل الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا) وعلى الصعيد الدولي، فيما بين الدول، تضع أمامنا مشكلة سياسية خطيرة لم يعد ممكناً اليوم وضعها تحت السجادة على أنها "انتقالية" على الطريق نحو عالم نيوليبرالي وصل إلى الكمال. وكلما ازداد الاعتراف بأن النيوليبرالية هي الخطاب الفاشل للمدينة الفاضلة الذي يخفي وراءه مشروعاً ناجحاً لعودة سلطة الطبقة الحاكمة تزداد متانة القاعدة الموضوعة لولادة حركات جماهيرية ترفع صوتها مطالبة بالمساواة السياسية تريد العدالة الاقتصادية والتجارة العادلة والأمن الاقتصادي الأكبر.

إن تصاعد الأحاديث حول الحقوق ومن النوع الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق يشكل فرصة ومشكلة بآن. وحتى من خلال العودة إلى أفكار ليبرالية تقليدية عن الحقوق قد تشكل "سيفاً قوياً للمقاومة" نستطيع من خلالها توجيه النقد لسلطوية المحافظين الجدد، وبخاصة بالنظر إلى الطريقة التي بها شنت "الحرب على الإرهاب" في كل مكان (من الولايات المتحدة وحتى الصين والشيشان) والتي اتخذتها ذريعة للحد من الحقوق السياسية والمدنية. وما تلك الدعوة المتصاعدة للاعتراف بحق العراقيين في تقرير المصير والسيادة إلا سلاحاً قوياً يمكن به كبح المخططات الامبريالية للولايات المتحدة

في هذا البلد. ومن الممكن أيضاً تحديد الحقوق البديلة. ولا ريب أيضاً بأن يستتبع النقد الموجه للتراكم بلا نهاية لرأس المال في كونه العملية المسيطرة التي تصوغ حيواتنا نقداً شديداً لتلك الحقوق تحديداً – مثل حق ملكية الفرد الخاصة ومعدل الربح – وهذا ما يشكل مبرراً للنيوليبرالية والعكس صحيح. وقد ذكرت في موضع آخر من هذا الكتاب ما يؤيد فكرة رزمة مختلفة كلياً من الحقوق تتضمن الحق في فرص الحياة والحق في التجمع السياسي والحوكمة "الصالحة"، ومراقبة الإنتاج من جانب المنتجين المباشرين، وأيضاً الحق في حرمة انتهاك جسد الإنسان وكرامته، والمشاركة في النقد دون خوف من الانتقام والحق في بيئة معيشة صحية ولائقة والحق الجمعي المشترك في مراقبة موارد الملكية المشتركة، وإنتاج المكان وحق الاختلاف بالإضافة إلى الحقوق الكامنة في أوضاعنا في كوننا كائنات من الجنس البشري. أما اقتراح حقوق تختلف عن تلك التي تعدها النيوليبرالية حقوقاً مقدسة فيحمل معه الالتزام بتوصيف عملية اجتماعية بديلة تكون هكذا حقوق بديلة جزءاً لا يتجزأ منها.

ويمكن إبداء حجة مماثلة لها بمواجهة تأكيد المحافظة الجديدة على المبرر الأخلاقي العالي لسلطتها وشرعيتها. والقيم المثالية للمجتمع الأخلاقي والاقتصاد الأخلاقي ليست غريبة عن الحركات التقدمية تاريخياً. فالكثيرون من أولئك الذين يناضلون ضد التراكم من خلال نزع الحيازة، مثل حركة زاباتيستا Zapatista يعملون حالياً بنشاط في توضيح الرغبة بعلاقات اجتماعية بديلة بعبارات الاقتصاد الأخلاقي. والأخلاق ليست حقلاً يمكن تعريفه فقط بحق ديني رجعي ينظَّم ويكيَّف في ظل هيمنة الإعلام ويوضح من خلال عملية سياسية تهيمن عليها سلطة أموال الشركات. لهذا يجب التصدي لعودة سلطة الطبقة الحاكمة في ظل فوضى الحجج الأخلاقية المشوشة. وما يسمى "الحروب الثقافية" – مهما كان بعضها مضللاً – لا يمكن طرحها وسلخها عن السياسة الطبقية كما لو أنها نزاع غير مرحب به (كما يقول

بعض اليساريين التقليديين). والحق يقال إن نشوء الحجة الأخلاقية لدى المحافظين الجدد لا يؤكد الخوف من الانحلال الاجتماعي في ظل النيوليبرالية الفردانية فحسب بل وأيضاً هو دليل على المساحات العريضة التي أوجدها البغض الأخلاقي الثائر ضد التنفير والإبعاد وعدم الاستقرار الناتج عن تراجع القيم الاجتماعية وأعمال الإقصاء والتهميش والتآكل البيئي التي أفرزتها جميعاً ممارسات اللبرلة الجديدة. وما تحويل ذلك المقت الأخلاقي لأخلاق السوق البحتة إلى معارضة ثقافية ثم سياسية إلا واحدة من العلامات في عصرنا التي يجب قراءتها قراءة صحيحة بدلاً من وضعها جانباً. إن الرابطة العضوية بين هكذا صراعات ثقافية وذلك الصراع الهادف لإلغاء الترسيخ الطاغي لسلطة الطبقة الحاكمة يدعو إلى إجراء بحث وتدقيق نظري وعملي.

ولا بد من القول إن طبيعة النيوليبرالية المعادية للديمقراطية بقوة مدعومة بسلطوية المحافظين الجدد هي التي يجب أن تكون بؤرة التركيز الرئيسية في الصراع السياسي. العجز الديمقراطي في البلدان "الديمقراطية" اسمياً مثل الولايات المتحدة بات اليوم بمعدلات عالية. والتمثيل السياسي في هذه البلدان أفسدته سلطة المال، هذا إن لم نتحدث عن التلاعب والفساد في النظام الانتخابي. فالترتيبات المؤسسية الأساسية منحازة ومتحاملة بشكل خطير. أعضاء مجلس الشيوخ الذين يمثلون ستاً وعشرين ولاية يشكل سكانها ٢٠ بالمائة من إجمالي عدد السكان يملكون أكثر من نصف الأصوات اللازمة لتقرير جدول الأعمال التشريعي للكونغرس في أمريكا. وهذا التقسيم الواضح للمناطق الانتخابية للكونغرس بحيث يكون لمصلحة من يكون في السلطة يعتبر أيضاً عملاً دستورياً يقرره النظام القضائي المليء بأشخاص معينين سياسياً من ذوي الميول المحافظة الجديدة. والمؤسسات المالكة للسلطة عظيمة القوة، مثل "الاحتياط الفدرالي"، هي خارج الرقابة الديمقراطية أياً تكن. والوضع في حال أسوأ على الصعيد الدولي بسبب عدم وجود مساءلة، هذا إذا تجاوزنا الحديث عن التأثير الديمقراطي على مؤسسات مثل صندوق النقد

الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وفي الوقت عينه تعمل المنظمات غير الحكومية دون مدخلات ديمقراطية أو إشراف ديمقراطي مهما كانت أفعالها حسنة النوايا. لكن هذا لا يعني عدم وجود إشكالية حول المؤسسات الديمقراطية. فالمخاوف النيوليبرالية النظرية من النفوذ غير المناسب لجماعات المصالح الخاصة على العمليات التشريعية واضحة جلياً لا لبس فيه لدى جماعات الضغط والبوابة الدوارة بين الدولة والشركات والتي تضمن أن يقوم الكونغرس الأمريكي (وكذلك السلطات التشريعية في الولايات) بالمزاودات في المصالح النقدية والنقدية فقط.

غير أن استرجاع المطالبات لحكم ديمقراطي وللمساواة والعدالة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ليس مؤشراً إلى العودة إلى عصر ذهبي. فالمعاني الضمنية في كل منها يجب أن تُخترع من جديد بهدف التعامل مع الظروف والإمكانات المعاصرة. والديمقراطية في أثينا القديمة لا تمت بصلة إلى المعاني التي يتعين علينا أن نستثمرها بما يتفق مع اليوم في ظروف بالغة التنوع كما ظروف ساو باولو وجوهانسبرغ وشنغهاي ومانيلا وسان فرنسيسكو وليدز واستكهولم ولاغوس. لكن النقطة المثيرة للذهول في هذا السياق هي وجود حركات اجتماعية وجماعات تقوم بحراكها مطالبة بإصلاحات تكون تعبيراً عن نسخة معينة للقيم الديمقراطية وذلك في أماكن متعددة حول العالم في الصين والبرازيل والأرجنتين وتايوان وكوريا وحتى جنوب أفريقيا وإيران والهند ومصر وفي داخل بلدان شرق أوروبا وفي معقل الرأسمالية المعاصرة.

طرح القادة الأمريكيون وبدعم محلي عام وجيد على العالم فكرة أن قيم النيوليبرالية الأمريكية عن الحرية هي الأسمى وهي الأعم الأشمل وأنها قيم جديرة بأن يتوق الجميع إليها. والعالم في وضع يجعله يرفض تلك المبادرة الامبريالية ولأن يرد إلى معقل الرأسمالية النيوليبرالية والمحافظة الجديدة مجموعة قيم مختلفة جذرياً مثل قيم الديمقراطية المنفتحة المكرسة لتحقيق

المساواة الاجتماعية المقترنة بالعدالة الاقتصادية والسياسية والثقافية. وأقوال روزفلت وما قدمه من حجج تعد موقعاً منه ننطلق. وفي داخل الولايات المتحدة ينبغي بناء تحالف بهدف استعادة الرقابة الشعبية لأجهزة الدولة وبالتالي تعزيز تعميق الممارسات والقيم الديمقراطية بدلاً من إفراغ هذه القيم والممارسات من محتواها تحت قوة سلطة السوق الماحقة.

هنالك موقع للحرية يمكن الفوز به فهو أكثر نبلاً مما تبشر به النيوليبرالية. وهنالك نظام للحوكمة يمكن إنشاؤه أكثر جدارة من ذلك النظام الذي تسمح به المحافظة الجديدة.


الهيئة العامة
السورية للكتاب

قائمة الرسوم والجداول

الرسوم البيانية

٩-١ تدفق الضرائب الثقيلة إلى الداخل الأمريكي: أرباح ودخل رأسمال من دول العالم ونسبته إلى الأرباح المحلية.

٤-١ النمط العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢٠٠٠.

٤-٢ أزمة الديون الدولية ١٩٨٢ – ١٩٨٥.

٤-٣ التوظيف في قطاعات المعامل الحدودية في المكسيك عام ٢٠٠٠.

٤-٤ كوريا الجنوبية تتوجه للخارج: استثمارات أجنبية مباشرة عام ٢٠٠٠.

٥-١ جغرافية انفتاح الصين على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينيات.

٥-٢ تزايد التفاوت في الدخل في الصين: الريف والمدينة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠.

٦-١ معدلات النمو العالمي، سنوياً ولكل عشرة أعوام ١٩٦٠ – ٢٠٠٣.

٦-٢ هيمنة رأس المال التمويلي، القيمة الصافية ومعدلات الربح عند الشركات المالية وغير المالية في الولايات المتحدة ١٩٦١ – ٢٠٠١.

٧-١ وضع الولايات المتحدة المتراجع في التدفقات العالمية لرأس المال والملكية ١٩٦٥ – ٢٠٠٢: تدفقات داخلة وخارجة للاستثمارات الأمريكية والتغير في حصص امتلاك الأجانب.

الجداول


الهيئة العامة
السورية للكتاب

المحتويات





الطبعة الأولى / ٢٠١٣م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



الوجيز في تاريخ النيوليبرالية





www.syrbook.gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٢٣٢١١٦٤
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٣م

سعر النسخة ٤٤٠ ل.س أو ما يعادلها